فكر الخوارج والشيعة

في ميزان أهل السنة والجماعة

تأليف
الدكتور علي محمد الصلابي

دار ابن الجوزي
القاهرة

فكر الخوارج والشيعة

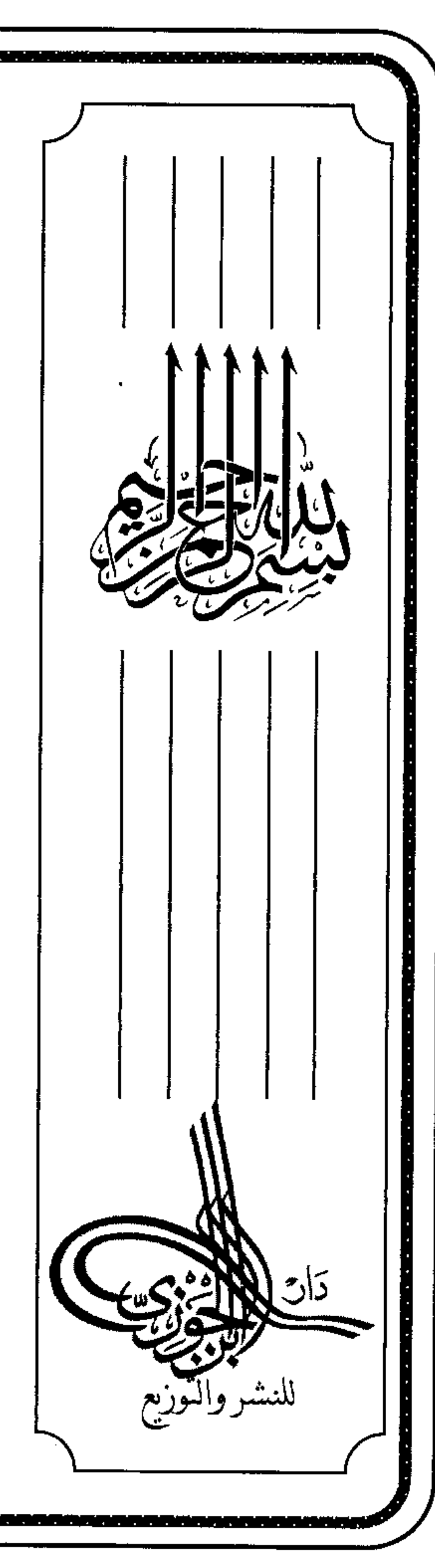
في ميزان أهل السنة والجماعة

تأليف
دكتور/ علي محمد الصلابي

دار ابن الجوزي

الطَّبعَة الأُولى

١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٧م
رقم الإيداع: ٢٠٠٦/٢٣٠٠٦



دار ابن الجوزي
جمهورية مصر العربية - القاهرة
٢٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
ت: ٠٠٢٠٢٥١٤٣١٤١
تليفاكس: ٠٠٢٠٢٥١١١٧٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا.

أما بعد، فإن هذا الكتاب فصل من كتاب «أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه» ورأيت نشره على إفراد؛ وذلك لأهميته ولتعم الفائدة، ونتحدث فيه عن فكر وانحراف الخوارج والشيعة، ونشأتهم في عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وموقف أمير المؤمنين منهم، ونزعاتهم في العصر الحديث، وقد سميته:

«فكرُ الخوارج والشيعة في ميزان أهل السنة والجماعة»

هذا، وقد قمت بدراسة موضوعية علمية عن الخوارج والشيعة الرافضة؛ فبيَّنت نشأة الخوارج وعرَّفت بهم، وذكرت الأحاديث النبوية التي تضمنت ذمهم، وانحيازهم إلى حروراء، ومناظرة ابن عباس لهم، وسياسة أمير المؤمنين في التعامل معهم، وأسباب مقاتلته لهم، ونشوب القتال معهم، وقصة ذي الثدية أو المخدج، وأثر مقتله على جيش عليٍّ رضي الله عنه.

ووقفت مع الأحكام الفقهية التي اجتهد فيها أمير المؤمنين علي في معاركه في الجمل وصفين ومع الخوارج، وكيف اعتمد عليها الفقهاء فيما بعد، ودونوها في كتبهم بما يعرف بـ«أحكام فقه البغاة»، وأشرت إلى أهم صفات الخوارج في عهد أمير المؤمنين علي؛ كالغلو في الدين والجهل به، وشق عصا الطاعة، والتكفير بالذنوب، واستحلال دماء المسلمين وأموالهم، والطعن والتضليل، وسُوء الظن، والشدة على المسلمين، وناقشت بعض الآراء الاعتقادية للخوارج؛ كتكفير صاحب الكبيرة، ورأيهم في الإمامة، وطعنهم لبعض الصحابة، وتكفيرهم لعثمان وعليٍّ رضي الله عنهما.

وتطرقت لأسباب انحراف الخوارج ونزعاتهم في العصر الحديث؛ كالجهل بالعلوم الشرعية بسبب الإعراض عن العلماء، والقراءة من الكتب بدون معلم، وغلوهم في ذم التقليد، وتخلي كثير من العلماء عن القيام بواجبهم، وشيوع الظلم، والتحاكم للقوانين الوضعية، وانتشار الفساد بين الناس، وعدم تزكية النفوس، وأشرت إلى أهم مظاهر غلوهم؛ كالتشدد في الدين على النفس والتعسير على الآخرين، والتعالي والغرور، والاستبداد بالرأي وتجهيل الآخرين، والطعن في العلماء العاملين، وسوء الظن، والشدة والعنف مع الآخرين، وتكفير المسلمين.

وتكلمت عن فرقة الشيعة الرافضة؛ فبيَّنت معنى الشيعة في اللغة والاصطلاح، ومعنى الرفض في اللغة والاصطلاح، وسبب تسميتهم بالرافضة، ونشأتهم ودور اليهود في ذلك، والمراحل التي مر بها الشيعة، وأهم عقائد الشيعة الرافضة، وموقف أمير المؤمنين وعلماء أهل البيت من تلك العقائد المنسوبة إليهم؛ كعقيدة الإمامة وحكم من جحدها، والعصمة، ومناقشة أدلتهم على العصمة وبيان بطلانها، وكذلك أدلتهم على النص من القرآن الكريم؛ كآية التطهير، والمباهلة، والولاية، وأدلتهم المزعومة من السُّنَّة؛ كخطبة غدير خم، وحديث: «**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**»، وبيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي استدلوا بها على الإمامة؛ كحديث الطائر، وحديث الدار، و«أنا مدينة العلم وعلي بابها».

إن المنهج الصحيح للتقريب: هو أن يقوم علماء أهل السُّنَّة بجهد كبير لنشر اعتقادهم الصحيح، المنبثق من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وبيان صحته وتميزه عن مذهب أهل البدع، فأهل السنة والجماعة هم المتبعون لما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، ونسبتهم إلى سنة الرسول ﷺ، التي حث على التمسك بها بقوله ﷺ: «**فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ**»[1]، وحذَّر من مخالفتها بقوله: «**وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»[2]، وقوله: «**من رغب عن سنتي فليس مني**».

وهذا بخلاف غيرهم من أهل الأهواء والبدع، الذين سلكوا مسالك لم يكن عليها الرسول ﷺ، فأهل السنة ظهرت عقيدتهم بظهور بعثته ﷺ -وهي محفوظة بحفظ الله لها في كتابه وسنة رسوله ﷺ- وأهل الأهواء ولدت عقائدهم بعد زمنه ﷺ؛ ومنها ما كان في آخر عهد الصحابة، ومنها ما كان بعد ذلك، والرسول ﷺ أخبر أن من عاش من أصحابه سيدرك هذا التفرق والاختلاف، فقال: «**وإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا**»[3].

ثم أرشد إلى سلوك الصراط المستقيم، وهو اتباع سنته وسنة خلفائه الراشدين، وحذر من محدثات الأمور، وأخبر بأنها ضلال، وليس من المعقول ولا المقبول أن يُحجب حقٌّ وهدي عن الصحابة ﷺ، ويُدَّخر لأناس يجيئون بعدهم، فإن تلك البدع المحدثة كلها شر، ولو كان في شيء منها خير لسبق إليه الصحابة، لكنها ابتُلي بها كثير ممن جاء بعدهم، ممن انحرفوا عما كان عليه الصحابة ﷺ، وقد قال الإمام مالك رحمه الله: «لن يصلح آخر هذه الأمة إلَّا بما صلح به أولها»؛ ولذا فإن أهل السُّنَّة ينتسبون إلى السُّنَّة، وغيرهم ينتسبون إلى نحلهم الباطلة، أو إلى أسماء أشخاص معينين.

---

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٦٤٧، ٦٤٨).

(٢) «مسلم» (٢/ ٥٩٢).

(٣) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٦٤٧، ٦٤٨).

إن المنهج الأصيل للتقريب هو بيان الحق وكشف الباطل، وتقريب الشيعة إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وفهم الإسلام الصحيح من خلال علماء أهل السُّنَّة، وعلى رأسهم فقهاء وعلماء أهل البيت؛ كأمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه وأبنائه وأحفاده، كما أنه ينبغي التنويه وتشجيع الأصوات الإصلاحية الشيعية الصادقة، واحترامها وتقديرها، والوقوف معها في نصيحة أقوامها، كالذي قام به العميد حسين الموسوي رحمه الله في كتابه القيم: «لله ثم للتاريخ، كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار»، وكالجهد العلمي الذي قام به السيد أحمد الكاتب مشكورًا في كتابه القيم: «تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه».

وعلينا أن نقف مع كل محبٍّ صادق لأهل البيت، مقتفٍ لآثارهم الصحيحة وهديهم الجميل في إرشاد الناس لكتاب الله وسنة نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام، ونعاملهم بكل احترام وتقدير، ونأخذ بأيديهم نحو شواطئ الأمان، ونحثهم على إعمال العقل، وتحريره من أغلاله، وإزالة الركام الثقيل من الأباطيل التي على الفِطَر؛ حتى تأخذ العقول النيرة، والفطر السليمة مجالها في الوصول للحقيقة التي لها نورٌ ساطعٌ، وبريق لامعٌ لا تخفيه الغيوم.

وعلى علماء أهل السُّنَّة أن يلتزموا أسلوب البحث العلمي الهادئ في مناقشة بدع المبتدعة، وأن يترفقوا معهم، وقد يكون من تمام الترفق زيارتهم ومعاونتهم في الحدود التي لا خلاف فيها، أو نجدتهم في الملمات وأيام المصاعب، أو نصرهم إذا كانوا في نزاع مع الكافر أو الظالم لهم وفق فقه السياسة الشرعية الخاضعة للمصالح والمفاسد.

إلَّا أن هذا الأصل في التعاون وحُسن العلاقة وهدوء البحث لا يمكن أن يطَّرد دائمًا ليشمل من يأتي من الشيعة الرافضة بغلوٍّ قد يكون في السكوت عنه تحريك الغوغاء والدهماء؛ بل الواجب أن ننكر على أهل الغلو الشديد، والأقوال الشاذة في كل الأحوال، والحد المميز بين الطائفتين؛ الأولى التي نترفق معها في الكلام، والثانية التي نغلظ لها الكلام، إنما يكون كامنًا في مدى اعتماد القائل على

نصٍّ شرعي تتكون منه شبهة، أو على تأويل قد تميل إليه بعض الأذهان، وأما من يتتبع غرائب النقول عن المجاهيل والمتأخرين ومن لا تأويل له، فالإنكار منا تجاهه أولى، وربما كان الإغلاظ في إنكار بدعته أوجب.

كما أن علماء أهل السنة وأهل الحل والعقد منهم في المجتمعات الطائفية لهم دور كبير في قيادة المسلمين نحو الخير؛ فهم الذي يقدرون المواقف السياسية والتحالفات الحزبية مع الطوائف الأخرى وفق فقه المصالح والمفاسد الذي تضبطه قواعد السياسة الشرعية، وهذا لا يمنع العلماء والدعاة من تعليم المسلمين أصول منهج أهل السنة، وتربيتهم عليه، ودعوة الناس إليه، والتحذير من العقائد الفاسدة المندسة في أوساط المسلمين؛ حتى لا يتأثروا بها، والتي يجتهد دعاتها في نشرها بالليل والنهار، والسر والإعلان، بدون ملل ولا كلل.

ولنا أُسوة حسنة في رسول الله ﷺ إبان هجرته للمدينة، عندما عقد المعاهدات مع اليهود التي تؤمن لهم حياة كريمة في ظل الدولة الإسلامية، وكان القرآن الكريم في نفس الوقت يتحدث عن عقائد اليهود وتاريخهم وأخلاقهم؛ حتى يتعرف المسلمون على حقيقة الشخصية اليهودية فلا ينخدعوا بها، وعندما غدر اليهود كان الصف الإسلامي محصنًا ضد هذه الطائفة.

إن الدَّارس لحركة التاريخ الإسلامي؛ كمرحلة الحروب الصليبية في عهد نور الدين محمود وصلاح الدين، وزمن العثمانيين في عهد السلطان محمد الفاتح وغيره، والمرابطين في عصر يوسف بن تاشفين -يلاحظ أن عوامل النهوض، وأسباب النصر كثيرة؛ منها: صفاء العقيدة، ووضوح المنهج، وتحكيم شرع الله في الدولة، ووجود القيادة الربانية التي تنظر بنور الله، وقدرتها في التعامل مع سُنن الله في تربية الأمم، وبناء الدول وسقوطها، ومعرفة علل المجتمعات، وأطوار الأمم، وأسرار التاريخ، ومخططات الأعداء من الصليبيين واليهود والملاحدة، والفرق الباطنية، والمبتدعة، وإعطاء كل عامل حقه الطبيعي في التعامل معه.

فقضايا فقه النهوض، والمشاريع النهضوية البعيدة المدى متداخلة متشابكة، لا يستطيع استيعابها إلَّا من فهم كتاب الله ﷻ، وسنة رسوله ﷺ، وارتبط بالفقه

الراشدي المحفوظ عن سلفنا العظيم، فعلم معالمه وخصائصه، وأسباب وجوده، وعوامل زواله، واستفاد من التاريخ الإسلامي وتجارب النهوض، فأيقن بأن هذه الأمة ما فقدت الصدارة قط وهي وفية لربها ونبيها ﷺ، وعلم بأن الهزائم العسكرية عرض يزول، أما الهزائم الثقافية فجرح مميت، والثقافة الصحيحة تبني الإنسان المسلم والأسرة المسلمة، والمجتمع المسلم والدولة المسلمة على قواعدها المتينة من كتاب الله وسنة رسوله وهدى الخلفاء الراشدين ومن سار على نهجهم، وعبقرية البناء الحضاري الصحيح هي التي أبقت صرح الإسلام إلى يومنا هذا بعد توفيق الله وحفظه.

ونرجو من كل مسلم يطَّلع على هذا الكتاب أن لا ينسى العبد الفقير إلى عفو ربه ومغفرته ورحمته ورضوانه من دعائه ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النمل: ١٩].

قال تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢﴾﴾ [فاطر: ٢].

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلَّا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

علي محمد محمد الصلابي

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

الباب الأول

الخوارج

الفصل الأول

نشأة الخوارج والتعريف بهم

عرَّف أهل العلم الخوارج بتعريفات منها ما بيَّنه أبو الحسن الأشعري: أن اسم الخوارج يقع على تلك الطائفة التي خرجت على رابع الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبيَّن أن خروجهم على علي هو العلة في تسميتهم بهذا الاسم؛ حيث قال رحمه الله تعالى: والسبب الذي سموا له خوارج خروجهم على علي لما حكم[1].

وأما ابن حزم رحمه الله:

فقد بيَّن أن اسم الخارجي يتعدى إلى كل من أشبه أولئك النفر الذين خرجوا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وشاركهم في معتقدهم، فقد قال: ومن وافق الخوارج في إنكار التحكيم، وتكفير أصحاب الكبائر، والقول بالخروج على أئمة الجور، وأن أصحاب الكبائر مخلدون في النار، وأن الإمامة جائزة في غير قريش؛ فهو خارجي وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، وخالفهم فيما ذكرنا فليس خارجيًا[2].

وأما الشهرستاني رحمه الله:

فقد عرف الخوارج بتعريف عام، اعتبر فيه الخروج على الإمام الذي اجتمعت عليه الكلمة، وعلى إمامته الشرعية خروجًا في أي زمان كان؛ حيث قال في تعريفه للخوارج: كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيًا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أم كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان[3].

---

(١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٠٧).

(٢) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٢/ ١١٣).

(٣) «الملل والنحل».

وقال ابن حجر رحمه الله معرفًا لهم:

والخوارج هم الذين أنكروا على علي التحكيم، وتبرَّءوا منه ومن عثمان وذريته وقاتلوهم، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة[(١)].

وقال في تعريف آخر: أما الخوارج فهم جماعة خارجة؛ أي: طائفة، وهم قوم مبتدعون سُموا بذلك؛ لخروجهم على الدين، وخروجهم على خيار المسلمين[(٢)].

وأما أبو الحسن الملطي رحمه الله:

فيرى أن أول الخوارج المحكمة الذين ينادون: لا حكم إلَّا لله، ويقولون: عليٌّ كفر، يجعل الحكم إلى أبي موسى الأشعري، ولا حكم إلَّا الله، فرقة الخوارج سميت خوارج؛ لخروجهم على علي ﷺ يوم الحكمين، حين كرهوا التحكيم وقالوا: لا حكم إلَّا لله[(٣)].

وأما الدكتور ناصر العقل فيقول:

هم الذين يُكَفِّرون بالمعاصي، ويخرجون على أئمة الجور[(٤)].

فالخوارج هم أولئك النفر الذين خرجوا على علي ﷺ بعد قبوله التحكيم في موقعة صفين، ولهم ألقاب أخرى عرفوا بها غير لقب الخوارج، ومن تلك الألقاب: الحرورية[(٥)]، والشراة[(٦)]، والمارقة، والمحكمة[(٧)]، وهم يرضون بهذه

---

(١) «هدي الساري في مقدمة فتح الباري» ص٤٥٩ .

(٢) «فتح الباري» (٢/ ٢٨٣).

(٣) «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» ص٤٧ .

(٤) «الخوارج» ناصر العقل، ص٢٨ .

(٥) سموا بهذا الاسم؛ لنزولهم بحروراء في أول أمرهم.

(٦) سموا «شراة» لقولهم: شرينا أنفسنا في طاعة الله؛ أي: بعناها بالجنة.

(٧) سموا بهذا الاسم؛ لإنكارهم الحكمين، وقولهم: لا حكم إلَّا لله.

الألقاب كلها إلَّا بالمارقة، فإنهم ينكرون أن يكونوا مارقين من الدين كما يمرق السهم من الرمية[١].

ومن أهل العلم من يرجع بداية نشأة الخوارج إلى زمن الرسول ﷺ، ويجعل أول الخوارج ذا الخويصرة الذي اعترض على الرسول ﷺ في قسمة ذهب كان قد بعث به علي رضي الله عنه من اليمن في جلد مقروظ، فقد جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: بعث علي بن أبي طالب إلى رسول الله ﷺ من اليمن بذهبة في أديم مقرظ[٢] لم تحصل من ترابها[٣]، قال: فقسمها بين أربعة نفر؛ بين عيينة بن حصن، والأقرع بن حابس، وزيد الخيل، والرابع: إما علقمة بن علاثة، وإما عامر بن الطفيل.

فقال رجل من أصحابه: كنا نحن أحق بهذا من هؤلاء، قال: فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: **«ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء يأتيني خبر السماء صباحًا ومساءً»** قال: فقام رجل غائر العينين مشرف الوجنتين ناشز الجبهة[٤]، كث اللحية، محلوق الرأس، مشمر الإزار، فقال: يا رسول الله، اتق الله، فقال: **«ويلك، أولستُ أحق أهل الأرض أن يتقي الله؟!»** قال: ثم ولى الرجل، فقال خالد بن الوليد: يا رسول الله، ألا أضرب عنقه؟ فقال: **«لا، لعله أن يكون يصلي»** قال خالد: وكم من مصلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، فقال رسول الله ﷺ: **«إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس**[٥]**، ولا أشق بطونهم»** قال: ثم نظر إليه وهو مقفٍ[٦]، فقال: **«إنه يخرج من ضئضئ**[٧] هذا قوم يتلون كتاب الله رطبًا،

(١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٠٧).
(٢) في أديم مقرظ: في جلد مدبوغ بالقرظ.
(٣) أي: لم تميز ولم تصف من تراب معدنها.
(٤) ناشز الجبهة: مرتفع الجبهة.
(٥) أي: أفتش وأكشف، ومعناه: أني أمرت بالحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر.
(٦) مقفٍ: أي: مولٍّ.
(٧) ضئضئ: هو بضادين معجمتين مكسورتين، وآخره مهموز؛ وهو أصل الشيء.

لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» قال: أظنه قال: «**لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود**»[١].

قال ابن الجوزي رحمه الله عن هذا الحديث:

أول الخوارج وأقبحهم حالة ذو الخويصرة التميمي، وفي لفظ: إنه قال له: اعدل، فقال: «**ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل؟!**»[٢]، فهذا أول خارجي خرج في الإسلام، وآفته أنه رضي برأي نفسه، ولو وقف لعلم أنه لا رأي فوق رأي رسول الله ﷺ، وأتباع هذا الرجل هم الذين قاتلوا علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٣].

وممن أشار بأن أول الخوارج ذو الخويصرة: أبو محمد بن حزم[٤]، وكذا الشهرستاني في كتابه «الملل والنحل»[٥]، ومن العلماء من يرى أن نشأة الخوارج بدأت بالخروج على عثمان رضي الله عنه، بإحداثهم الفتنة التي أدت إلى قتله رضي الله عنه ظلمًا وعدوانًا، وسميت تلك الفتنة التي أحدثوها بالفتنة الأولى[٦]، وقال شارح «الطحاوية»: الخوارج والشيعة حدثوا في الفتنة الأولى[٧]، وقد أطلق ابن كثير على الغوغاء الذين خرجوا على عثمان وقتلوه اسم الخوارج؛ حيث قال في صدد ذكره لهم بعد قتلهم عثمان رضي الله عنه: وجاء الخوارج فأخذوا مال بيت المال، وكان فيه شيء كثير جدًا[٨].

---

(١) أخرجه البخاري (٢/ ٢٣٢) ومسلم (٢/ ٧٤٢).
(٢) أخرجه مسلم (٢/ ٧٤٠).
(٣) «تلبيس إبليس» ص٩٠ .
(٤) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/ ١٥٧).
(٥) «الملل والنحل» (١/ ١١٦).
(٦) «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٣/ ١١٤١).
(٧) «شرح العقيدة الطحاوية» ص٥٦٣ .
(٨) «البداية والنهاية» (٧/ ٢٠٢).

الرأي الراجح في بداية نشأة الخوارج

وبالرغم من الارتباط القوي بين ذي الخويصرة والغوغاء الذين خرجوا على عثمان، وبين الخوارج الذي خرجوا على علي بسبب التحكيم، فإن مصطلح الخوارج بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة لا ينطبق إلَّا على الخارجين بسبب التحكيم، بحكم كونهم جماعة في شكل طائفة لها اتجاهها السياسي وآراؤها الخاصة، أحدثت أثرًا فكريًا عقديًا واضحًا، بعكس ما سبقها من حالات[١].

(١) «فرق معاصرة» للعواجي (١/ ٦٧) «خلافة علي» عبد الحميد، ص٢٩٧.

الفصل الثاني

ذكر الأحاديث التي تتضمن ذم الخوارج

وردت أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ في ذم الخوارج المارقة، وصفوا فيها بأوصاف ذميمة شنيعة جعلتهم في أخبث المنازل، فمن الأحاديث التي وردت الإشارة فيها إلى ذمهم ما رواه الشيخان في «صحيحيهما» من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسمًا، إذ أتاه ذو الخويصرة -وهو رجل من تميم- فقال: يا رسول الله، اعدل، فقال: «**ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل؟! قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل**» فقال عمر: يا رسول الله، ائذن لي فيه فأضرب عنقه، فقال: «**دعه فإن له أصحابًا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم[١]، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية[٢]، ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى رصافه[٣]، فما يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى نضيه، وهو قدحه فلا يوجد فيه شيء، ثم ينظر إلى قُذَذِهِ فلا يوجد فيه شيء وقد سبق الفرث والدم[٤]، آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة، أو مثل البضعة[٥] تدردر[٦]، ويخرجون على حين فُرقة من الناس**».

---

(١) تراقيهم: جمع ترقوة، هي العظم بين ثغرة النحر والعاتق، وهما ترقوتان من الجانبين.
(٢) الرمية: الصيد الذي ترميه، فتقصده وينفذ فيه سهمك، وقيل: كل دابة مرمية.
(٣) رصافه: يقال: رصف السهم إذا شده بالرصاف، وهو عقب يلوى على مدخل النصل فيه.
(٤) يعني: مرَّ مرًّا سريعًا في الرمية، لم يعلق به شيء من الفرث والدم.
(٥) البضعة: القطعة من اللحم «النهاية في غريب الحديث» (١/١٣٣).
(٦) تدردر: أي: ترجرج تجيء وتذهب «النهاية في غريب الحديث» (٢/١١٢).

قال أبو سعيد: فأشهد أني سمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ، وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه، فأمر بذلك الرجل، فالتُمس فأُتي به حتى نظر إليه على نعت النبي ﷺ الذي نعته[١].

وروى الشيخان أيضًا من حديث أبي سلمة وعطاء بن يسار: أنهما أتيا أبا سعيد الخدري، فسألاه عن الحرورية: هل سمعت النبي ﷺ يقول: «**يخرج في هذه الأمة -ولم يقل منها- قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، فيقرءون القرآن لا يجاوز حلوقهم -أو حناجرهم- يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، فينظر الرامي إلى سهمه إلى نصله إلى رصافه، فيتمارى في الفوقة**[٢]**، هل علق بها من الدم شيء؟**»[٣].

وروى البخاري من حديث أُسيد بن عمرو قال: قلت لسهل بن حنيف: هل سمعت النبي ﷺ يقول في الخوارج شيئًا؟ قال: سمعته يقول -وأهوى بيده قبل العراق-: «**يخرج منه قوم يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية**».

ففي هذه الأحاديث الثلاثة ذم واضح لفرقة الخوارج، فقد وصفهم ﷺ بأنهم طائفة مارقة، وأنهم يتشددون في الدين في غير موضع التشدد؛ بل يمرقون منه بحيث يدخلون فيه، ثم يخرجون منه سريعًا، لم يتمسكوا منه بشيء، كما اشتمل الحديث الأول في هذه الأحاديث الثلاثة على أنهم يقاتلون أهل الحق، وأن أهل الحق يقتلونهم، وأن فيهم رجلًا صفة يده كذا وكذا، وكل هذا وقع وحصل كما أخبر به ﷺ، وفي قوله ﷺ: «**لا يجاوز تراقيهم**» احتمالان:

١- يحتمل أنه لكونه لا تفقهه قلوبهم، ويحملونه على غير المراد به.

---

(١) مسلم (٢/ ٧٤٣، ٧٤٤).
(٢) الفوقة: هي الحجر الذي يجعل فيه الوتر.
(٣) مسلم (٢/ ٧٤٣، ٧٤٤).

٢- يحتمل أن يكون المراد أن تلاوتهم لا ترتفع إلى الله[١].

ومن صفاتهم الذميمة التي ذمهم بها الرسول ﷺ: أنهم ليس لهم من الإيمان إلَّا مجرد النطق به، وأنهم أصحاب عقول رديئة وضعيفة، وأنهم عندما يقرءون القرآن يظنون لشدة ما بلغوا إليه من سوء الفهم أنه لهم وهو عليهم، فقد روى البخاري رحمه الله من حديث علي رضي الله عنه أنه قال: إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ حديثًا، فوالله لأن أخرَّ من السماء أحبُّ إليَّ من أن أكذب عليه، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**سيخرج قوم في آخر الزمان**[٢]**، أحداث الأسنان**[٣]**، سفهاء الأحلام**[٤] **يقولون من خيرِ قول البرية**[٥]**، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية**»[٦].

وفي هذين الحديثين ذم الخوارج بأنهم ليس لهم من الإيمان إلَّا مجرد النطق، فقد دل الحديث الأول على أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب[٧]، وأما هذا الحديث الذي هو حديث زيد بن وهب الجهني عن علي رضي الله عنه، فقد أطلق الإيمان فيه على الصلاة، وكلا الحديثين دل على أن إيمانهم محصور في نطقهم، وأنه لا يتجاوز حناجرهم ولا تراقيهم، وهذا أبشع الذم وأقبحه لمن وصف به[٨].

---

(١) «فتح الباري» (٦/ ٦١٨) وما قاله القاضي عياض في «شرح النووي» (٧/ ١٥٩).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: المراد بآخر الزمان: زمان خلافة النبوة، فإن في حديث سفينة المُخَرَّج في السنن و«صحيح ابن حبان» وغيره مرفوعًا: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تصير ملكًا» وكانت قصة الخوارج وقتلهم يوم النهروان في أواخر خلافة علي سنة ثمان وثلاثين للهجرة، «فتح الباري» (١٢/ ٢٨٧).

(٣) أحداث الأسنان: صغار السن، «شرح النووي» (٧/ ١٦٩).

(٤) سفهاء الأحلام: ضعفاء العقول، «فتح الباري» (٦/ ٦١٩).

(٥) أي: من القرآن؛ كما في حديث أبي سعيد المتقدم: «يقرءون القرآن»

(٦) البخاري (٢/ ٢٨١).

(٧) «فتح الباري» (٢/ ٢٨١).

(٨) «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام» (٣/ ١١٨٣).

ومن الصفات القبيحة التي ذمهم بها ﷺ: أنهم يمرقون من الدين لا يوفَّقون للعودة إليه، وأنهم شر الخلق والخليقة، فقد روى مسلم رحمه الله من حديث أبي ذر رضي الله عنه، قال: «**إن بعدي من أمتي -أو سيكون بعدي من أمتي- قوم يقرءون القرآن لا يجاوز حلاقيمهم، يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية، ثم يعودون فيه، هم شر الخلق والخليقة**»(١)، وروي من حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ ذكر قومًا يكونون في أمته يخرجون في فُرقة من الناس سيماهم التحالق قال: «**هم شر الخلق -أو من شر الخلق- يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق**».

ومن صفاتهم التي ذُموا بها على لسان رسول الله ﷺ: أنهم من أبغض الخلق إلى الله، فقد جاء في «صحيح مسلم» من حديث عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ: أن الحرورية لما خرجت وهو مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه قالوا: لا حكم إلَّا لله، قال علي رضي الله عنه: كلمة حق أريد بها باطل(٢)، إن رسول الله ﷺ وصف ناسًا إني لأعرف صفتهم، وهؤلاء يقولون الحق بألسنتهم لا يجوز هذا منهم -وأشار إلى حلقه- من أبغض خلق الله إليه، منهم أسود إحدى يديه ظبي شاه(٣)، أو حلمة ثدي، فلما قتلهم علي رضي الله عنه، قال: انظروا، فلم يجدوا شيئًا، فقال: ارجعوا، فوالله ما كَذبت ولا كُذبت، مرتين أو ثلاثًا، ثم وجدوه في خربة، فأتوا به حتى وضعوه بين يديه، قال عبيد الله: وأنا حاضر ذلك من أمرهم وقول علي فيهم(٤).

ومن صفاتهم القبيحة التي كانت ذمًّا لهم على لسان رسول الله ﷺ: أنهم حرموا من معرفة الحق والاهتداء إليه(٥)، فقد روى مسلم في «صحيحه» من حديث

---

(١) مسلم (٢/ ٧٥٠).

(٢) معناه: أن الكلمة أصلها صدق، قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠] لكنهم أرادوا بها الإنكار على علي في تحكيمه، «شرح النووي» (٧/ ١٧٣، ١٧٤).

(٣) المراد: ضرع الشاة.

(٤) مسلم (٢/ ٧٤٩).

(٥) «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام» (٣/ ١١٨٤).

أسيد بن عمرو عن سهل بن حنيف عن النبي ﷺ قال: «**يتيه قوم قبل المشرق محلقة رءوسهم**»[١]، قال النووي: قوله ﷺ: «**يتيه قوم قبل المشرق**» أي: يذهبون عن الصواب، وعن طريق الحق، يقال: تاه إذا ذهب ولم يهتد لطريق الحق، والله أعلم[٢].

ومن الصفات المذمومة التي تلبسوا بها، وأخبر النبي ﷺ أنها واقعة فيهم:

أنهم يتدينون بقتل أهل الإسلام وترك عبدة الأوثان والصلبان[٣]، فقد روى الشيخان في «صحيحيهما» من حديث أبي سعيد الخدري قال: بعث علي رضي الله عنه وهو باليمن بذهبة في تربتها إلى رسول الله ﷺ، فقسمها رسول الله ﷺ بين أربعة نفر... فجاء رجل كث اللحية، مشرف الوجنتين[٤]، ناتئ الجبين[٥]، محلوق الرأس، فقال: اتقِ الله يا محمد، فقال رسول الله ﷺ: «**فمن يطع الله إن عصيته؟! أيأمنني على أهل الأرض، ولا تأمنوني**» قال: ثم أدبر الرجل، فاستأذن رجل من القوم في قتله، يرون أنه خالد بن الوليد رضي الله عنه، فقال رسول الله ﷺ: «**إن من ضئضئ هذا قومًا يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد**»[٦].

وفي هذا معجزة باهرة للرسول ﷺ؛ حيث وقع منهم ما أخبر به ﷺ، فإنهم كانوا يسلون سيوفهم على أهل الإسلام بالقتل، وكانوا يغمدونها عن الكفار من اليهود والنصارى[٧]، كما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى.

---

(١) مسلم (٢/ ٧٥٠).

(٢) «شرح النووي» (٧/ ١٧٥).

(٣) «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام» (٣/ ١١٨٤).

(٤) مشرف الوجنتين؛ أي: غليظهما، والوجنة: ما ارتفع من لحم خده.

(٥) ناتئ الجبين؛ أي: بارز الجبين من النتوء، وهو الارتفاع.

(٦) البخاري (٢/ ٢٣٢) ومسلم (٢/ ٧٤١، ٧٤٢).

(٧) «عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام» (٣/ ١١٨٥).

ومن الصفات القبيحة التي كانت ذمًّا وعارًا مشينًا للخوارج:

أن الرسول ﷺ حرض على قتلهم إن هم ظهروا، وأخبر ﷺ أنه لو أدركهم لأبادهم بالقتل إبادة عاد وثمود، وأخبر ﷺ بأن من قتلهم له أجر عند الله تعالى يوم القيامة، وقد شرف الله رابع الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب بمقاتلتهم وقتلهم؛ إذ إن ظهورهم كان في زمنه رضي الله عنه وأرضاه، على وفق ما وصفهم به النبي ﷺ من العلامات الموجودة فيهم، فقد خرج رضي الله عنه إلى الخوارج بالجيش الذي كان هيأه للخروج إلى الشام، فأوقع بهم بالنهروان، ولم ينجِ منهم إلَّا دون العشرة، كما سيأتي بيانه، ولم يقاتلهم حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم؛ لدفع ظلمهم وبغيهم، ولما أظهروه من الشر من أعمالهم وأقوالهم.

وحسبنا هنا من الأحاديث الواردة في ذم الخوارج ما تقدم ذكره؛ إذ الأحاديث الواردة في ذمهم كثيرة، قلما يخلو منها كتاب من كتب السُّنَّة المطهرة[1].

وسيأتي الحديث في الصفحات القادمة -بإذن الله تعالى- عن بداية انحيازهم إلى حروراء، ومناظرة ابن عباس لهم، وحرص أمير المؤمنين علي على تبصيرهم وهدايتهم، وعن أسباب معركة النهروان، والنتائج التي ترتبت عليها، وعن أصول الخوارج ومناقشة تلك الأصول، وهل الفكر الخارجي لا زالت أفكاره موجودة بين الناس؟ وما أسباب ذلك؟ وكيفية معالجتها؟

---

(١) المصدر نفسه (٣/١١٨).

الفصل الثالث

انحياز الخوارج إلى حروراء ومناظرة ابن عباس لهم

انفصل الخوارج في جماعة كبيرة من جيش علي رضي الله عنه أثناء عودته من صفين إلى الكوفة، قُدِّر عددها في رواية ببضعة عشر ألفًا، وحدد في رواية باثني عشر ألفًا[1]، وفي رواية بثمانية آلاف[2]، وفي رواية بأنهم أربعة عشر ألفًا[3]، كما ذكر أنهم عشرون ألفًا[4]، وهذه الرواية التي تذكر أنهم عشرون ألفًا قد جاءت بدون إسناد[5].

وقد انفصل هؤلاء عن الجيش قبل أن يصلوا إلى الكوفة بمراحل، وقد أقلق هذا التفرق أصحاب علي وهَالَهُم، وسار عليٌّ بمن بقي من جيشه على طاعته حتى دخل الكوفة، وانشغل أمير المؤمنين بأمر الخوارج، خصوصًا بعد ما بلغه تنظيم جماعتهم من تعيين أمير للصلاة وآخر للقتال، وأن البيعة لله عز وجل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مما يعني انفصالهم فعليًا عن جماعة المسلمين.

وكان أمير المؤمنين علي حريصًا على إرجاعهم إلى جماعة المسلمين، فأرسل ابن عباس إليهم لمناظرتهم، وهذا ابن عباس يروي لنا الحادثة، فيقول: ... فخرجت إليهم، ولبست أحسن ما يكون من حلل اليمن، وترجلت، ودخلت عليهم في دار في نصف النهار -وكان ابن عباس رجلًا جميلًا جهيرًا- فقالوا: مرحبًا بك يابن عباس، ما هذه الحلة؟ قال: ما تعيبون عليَّ، لقد رأيت على رسول الله ﷺ

---

(١) «تاريخ بغداد» (١/ ١٦٠).

(٢) «البداية والنهاية» (٧/ ٢٨٠، ٢٨١) إسناده صحيح، «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٣٥).

(٣) «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ١٥٧، ١٦٠) بسند حسن.

(٤) «تاريخ خليفة» ص١٩٢ .

(٥) «خلافة علي بن أبي طالب» عبد الحميد، ص٣٠٣ .

أحسن ما يكون من الحلل، ونزلت: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢] قالوا: فما جاء بك؟ قال: قد أتيتكم من عند صحابة النبي ﷺ من المهاجرين والأنصار، من عند ابن عم النبي ﷺ وصهره، وعليهم نزل القرآن، فهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد، لأبلغكم ما يقولون، وأبلغهم ما تقولون.

فانتحى لي نفر منهم، قلت: هاتوا ما نقمتم على أصحاب رسول الله ﷺ وابن عمه، قالوا: ثلاث، قلت: ما هن؟ قالوا: أما إحداهن: فإنه حكَّم الرجال في أمر الله، وقال الله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ ما شأن الرجال والحكم؟ قلت: هذه واحدة، وأما الثانية: فإنه قاتل ولم يَسْبِ ولم يغنم، فإن كانوا كفارًا لقد حل سبيهم، ولئن كانوا مؤمنين ما حل سبيهم ولا قتلهم، قلت: هاتان اثنتان، فما الثالثة؟ قالوا: محا نفسه من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين.

قلت: هل عندكم شيء غير هذا؟ قالوا: حسبنا هذا، قلت لهم: أرأيتكم إن قرأت عليكم من كتاب الله جل ثناؤه وسنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم أترجعون؟ قالوا: نعم، قلت: أما قولكم: حكَّم الرجال في أمر الله، فإني أقرأ عليكم من كتاب الله أن قد صير الله حكمه إلى الرجال في ثمن ربع درهم، فأمر الله تبارك وتعالى أن يحكموا فيه، أرأيتم قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] وكان من حكم الرجال، أنشدكم بالله: أحكم الرجال في صلاح ذات البين، وحقن دمائهم أفضل أو في أرنب؟ قالوا: بلى؛ بل هذا أفضل.

قلت: وفي المرأة وزوجها ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [النساء: ٣٥] فنشدتكم بالله، حكم الرجال في صلاح ذات بينهم، وحقن دمائهم أفضل من حكمهم في بضع امرأة، أخرجتُ من هذه؟ قالوا: نعم، قلت: وأما قولكم: قاتل ولم يَسْبِ ولم يغنم، أفتسبون أمكم عائشة، تستحلون منها ما تستحلون من غيرها، وهي أمكم؟ فإن قلتم: إنا نستحل منها ما نستحل من

غيرها؛ فقد كفرتم، وإن قلتم: ليست بأمنا فقد كفرتم ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] فأنتم بين ضلالتين، فأتوا منها بمخرج، أفخرجتُ من هذه؟ قالوا: نعم.

فقلت: وأما قولكم: محا نفسه من أمير المؤمنين، فأنا آتيكم بما تضرون: إن نبي الله ﷺ يوم الحديبية صالح المشركين، فقال لعلي: «**اكتب يا علي: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله**» قالوا: لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك، فقال رسول الله ﷺ: «**امحُ يا علي، اللهم إنك تعلم أني رسول الله، امح يا علي واكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله**» والله لرسول الله خير من علي، وقد محا نفسه، ولم يكن محوه نفسه ذلك محاه من النبوة، أخرجتُ من هذه؟ قالوا: نعم، فرجع منهم ألفان، وخرج سائرهم، فقاتلوا على ضلالتهم، قتلهم المهاجرون والأنصار[1].

ويمكننا أن نستخرج من مناظرة ابن عباس للخوارج مجموعة من الدروس والعبر والحكم؛ منها:

١- حسن الاختيار لمن سوف يقوم بالمناظرة مع الخصم

فقد اختار أمير المؤمنين علي ابن عمه عبد الله بن عباس، وهو حبر الأمة وترجمان القرآن؛ لأن القوم كانوا يُعرفون بالقراء، ويعتمدون في الاستدلال على معتقدهم بالقرآن؛ لذا كان أولى الناس بمناظرتهم من هو أدرى الناس بالقرآن وبتأويله، ويمكن القول بأن ابن عباس رضي الله عنه هو صاحب الاختصاص في هذه المناظرة؛ لما يتحلى به من إخلاص النية لله، واجتناب الهوى، والتحلي بالحلم والصبر، والتريث والترفق بالخصم، وحسن الاستماع لكل الخصوم، وتجنب المماراة، ووضوح الحجة، وقوة الدليل.

---

(١) «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» للنسائي، تحقيق: أحمد البلوشي، ص٢٠٠، إسناده حسن.

٢- الابتداء مع الخصم من نقاط الاتفاق

فقد كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وخصومه من الخوارج متفقين على الأخذ من كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ، وكذلك كان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما؛ حيث قال لهم: أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله ومن سنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم أترجعون؟ ومع هذا، فإن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يستوثق منهم قبل بداية المناظرة.

٣- معرفة ما عند الخصم من الحجج واستقصاؤها

والاستعداد لها قبل بداية المناظرة، ونتوقع أن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه علم بحججهم قبل مناظرتهم، وقرر لأصحابه كيفية الرد عليها.

٤- تفنيد مزاعم الخصم واحدة تلو الأخرى

حتى لا يبقى لهم حجة، كما يتضح من كلام ابن عباس رضي الله عنهما في مناظرته لهم، كلما فرغ من تفنيد حجة قال: أخرجتُ من هذه؟

٥- التقديم للمناظرة بما يخدم نتيجتها لصالح الحق

فإن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال في بداية الأمر وقبل المناظرة: أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ وصهره، وعليهم نزل القرآن، وهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم أحد منهم[١].

٦- إظهار احترام رأي الخصم أثناء المناظرة

ليكون أدعى لسماع كل ما عنده، وأن يحمله على احترام رأيه، وهذا ما ظهر من مناظرة ابن عباس للخوارج[٢].

---

(١) «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» ص١٩٧، إسناده حسن.

(٢) «منهج علي بن أبي طالب في الدعوة إلى الله» ص٣٣٩.

٧- وقد وفق الله ﷻ الآلاف من هؤلاء

إذ بلغ عدد من شهد معركة النهروان منهم أقل من أربعة آلاف -كما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى- وذلك عندما عرفوا الحق، وزالت عنهم الشبهة بفضل الله، ثم بسبب ما أوتيه ابن عباس رضي الله عنهما من علم وقوة وحجة وبيان؛ إذ وضح لهم بطلان ما احتجوا به، بتفسير الآيات التي تأوّلوها التفسير الصحيح، وبالسُّنَّة النبوية المشرفة، والتي توضح معاني القرآن الكريم[١].

٨- قول ابن عباس رضي الله عنهما: «وليس فيكم منهم أحد»[٢]

هذا نص صريح من ابن عباس في كون الخوارج لا يوجد فيهم أحد من أصحاب الرسول ﷺ، ولم يعترض عليه أحد من الخوارج، والرواية صحيحة وثابتة، كما أنه لا يوجد أحد من علماء أهل السُّنَّة -على حد علمي- قال: إن الخوارج كان فيهم بعض أصحاب رسول الله ﷺ، وأما الزعم أن الخوارج كان فيهم بعض الصحابة فذلك عند المذهب الخارجي، وليس لهم دليل علمي موثوق به على قولهم.

٩- تحديد المرجعية

في قول ابن عباس رضي الله عنهما: أرأيتكم إن قرأت عليكم من كتاب الله جل ثناؤه، وسنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم، أترجعون؟ قالوا: نعم.

ففي كلام ابن عباس هذا درس مهم، ألا وهو تحديد المرجعية للمتناظرين؛ حتى يمكن الوصول إلى نتيجة صحيحة من خلال المناظرة.

---

(١) «خلافة علي بن أبي طالب» عبد الحميد، ص٣٠٧ .

(٢) «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» للنسائي، تحقيق: أحمد البلوشي، ص٢٠٠، إسناده حسن .

الفصل الرابع

خروج أمير المؤمنين ﷺ لمناظرة بقية الخوارج. وسياسته في التعامل معهم بعد رجوعهم للكوفة ثم خروجهم من جديد

بعد مناظرة ابن عباس للخوارج واستجابة ألفين منهم له، خرج أمير المؤمنين علي بنفسه إليهم فكلمهم فرجعوا ودخلوا الكوفة، إلَّا أن هذا الوفاق لم يستمر طويلًا؛ بسبب أن الخوارج فهموا من علي ﷺ أنه رجع عن التحكيم وتاب من خطيئته -حسب زعمهم- وصاروا يذيعون هذا الزعم بين الناس، فجاء الأشعث بن قيس الكندي إلى أمير المؤمنين، وقال له: إن الناس يتحدثون أنك رجعت لهم عن الكفر، فخطب علي ﷺ يوم الجمعة، وبعد أن حمد الله وأثنى عليه ذكرهم ومباينتهم الناس، وأمرهم الذي فارقوه فيه[1].

وفي رواية: جاء رجل فقال: لا حكم إلَّا لله، ثم قام آخر فقال: لا حكم إلَّا لله، ثم قاموا نواحي المسجد يحكمون الله، فأشار عليهم بيده: اجلسوا، نعم لا حكم إلَّا لله، كلمة حق يبتغى بها باطل، حكم الله أنتظر فيكم[2]، وأخذ يسكتهم بالإشارة وهو على المنبر، فقام رجل منهم واضعًا إصبعيه في أذنيه ويقول: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥] فرد أمير المؤمنين علي بقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ۝٦٠﴾ [الروم: ٦٠].

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥/ ٣١٢، ٣١٣) صححه الألباني في «إرواء الغليل» (٨/ ١١٨، ١١٩).
(٢) «مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري» ص٤٥٢.

وأعلن أمير المؤمنين علي سياسته الراشدة العادلة تجاه هذه الجماعة المتطرفة، فقال لهم: إن لكم عندنا ثلاثًا:

١- لا نمنعكم صلاة في هذا المسجد.

٢- ولا نمنعكم نصيبكم من هذا الفيء ما كانت أيديكم مع أيدينا.

٣- ولا نقاتلكم حتى تقاتلونا[١].

فقد سلم لهم أمير المؤمنين علي بهذه الحقوق ما داموا لم يقاتلوا الخليفة، أو يخرجوا على جماعة المسلمين، مع احتفاظهم بتصوراتهم الخاصة في إطار العقيدة الإسلامية، فهو لا يخرجهم بداية من الإسلام، وإنما يسلم لهم بحق الاختلاف دون أن يؤدي إلى الفرقة وحمل السلاح[٢].

ولم يزج أمير المؤمنين بالخوارج في السجون، أو يسلط عليهم الجواسيس، ولم يحجر على حرياتهم؛ ولكنه ﵁ حرص على إيضاح الحجة، وإظهار الحق لهم ولغيرهم ممن قد ينخدع بآرائهم ومظهرهم، فقد أمر مؤذنه بأن يُدخل عليه القراء، ولا يُدخل أحدًا إلّا قد حفظ القرآن، فامتلأت الدار من قراء الناس، فدعا بمصحف إمام عظيم، فطفق يصكه بيديه ويقول: أيها المصحف حدث الناس، فناداه الناس فقالوا: يا أمير المؤمنين، ما تسأله عنه، إنما هو مداد في ورق، ونحن نتكلم بما وعينا منه، فماذا تريد؟ قال: أصحابكم هؤلاء الذين خرجوا بيني وبينهم كتاب الله.

يقول الله تعالى في كتابه في امرأة ورجل: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ﴾ [النساء: ٣٥] فأمة

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥/ ٣٢٧، ٣٢٨)، والشافعي في «الأم» (٤/ ١٣٦) و«تاريخ الطبري» (٥/ ٦٨٨) بسند ضعيف للانقطاع، على أن للسند شواهد، وقد توبع، قاله الألباني في إرواء الغليل (٨/ ١١٧، ١١٨).

(٢) «الوظيفة العقدية للدولة الإسلامية» حامد عبد الماجد، ص٤٧.

محمد أعظم دمًا وحرمة من امرأة ورجل، ونقموا عليَّ أن كاتبت معاوية، فكتبت علي بن أبي طالب، وقد جاءنا سهيل بن عمرو ونحن مع رسول الله ﷺ بالحديبية حين صالح قومه قريشًا، فكتب رسول الله ﷺ: «**بسم الله الرحمن الرحيم**» فقال سهيل: لا أكتب بسم الله الرحمن الرحيم، قال: «**كيف تكتب؟**» قال: اكتب باسمك اللهم، فقال رسول الله ﷺ: «**اكتب**» فكتبت، فقال: «**اكتب: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله**» فقال: لو أعلم أنك رسول الله لم أخالفك، فكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله قريشًا، يقول الله في كتابه: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١][1].

ولما أيقن الخوارج أن أمير المؤمنين عازم على إنفاذ أبي موسى الأشعري حكمًا؛ طلبوا منه الامتناع عن ذلك، فأبى علي عليهم ذلك، وبيَّن لهم أن هذا يعد غدرًا ونقضًا للأيمان والعهود، وقد كتبنا بيننا وبين القوم عهودًا، وقد قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١].

فقرر الخوارج الانفصال عن أمير المؤمنين علي وتعيين أميرًا عليهم، فاجتمعوا في منزل عبد الله بن وهب الراسبي، فخطبهم خطبة بليغة زهدهم في الدنيا ورغبهم في الآخرة والجنة، وحثهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم قال: فاخرجوا بنا إخواننا من هذه القرية الظالم أهلها إلى جانب هذا السواد، إلى بعض كور الجبال، أو بعض هذه المدائن، منكرين لهذه الأحكام الجائرة، ثم قام حرقوص بن زهير فقال -بعد حمد الله والثناء عليه: إن المتاع بهذه الدنيا قليل، وإن الفراق لها وشيك، فلا تدعونَّكم زينتها أو بهجتها إلى المقام بها، ولا تلتفت بكم عن طلب الحق وإنكار الظلم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ۝١٢٨﴾ [النحل: ١٢٨].

---

(١) «مسند أحمد» (٢/٦٥٦) قال أحمد شاكر: صحيح الإسناد.

فقال حمزة بن سنان الأسدي: يا قوم، إن الرأي ما رأيتم، وإن الحق ما ذكرتم، فولُّوا أمركم رجلًا منكم، فإنه لا بد لكم من عماد وسنان، ومن راية تحفون بها، وترجعون إليها، فبعثوا إلى زيد بن حصن الطائي -وكان من رءوسهم- فعرضوا عليه الإمارة فأبى، ثم عرضوها على حرقوص بن زهير فأبى، وعرضوها على حمزة بن سنان فأبى، وعرضوها على شريح بن أبي أوفى العبسي فأبى، وعرضوها على عبد الله بن وهب الراسبي فقبلها، وقال: أمَا والله لا أقبلها رغبة في الدنيا، ولا أدعها فرقًا من الموت[1].

واجتمعوا أيضًا في بيت زيد بن حصن الطائي السنبيسي، فخطبهم وحثهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتلا عليهم آيات من القرآن منها قوله تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [ص: ٢٦].

وقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

والآية التي بعدها: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥].

والآية التي بعدها: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

ثم قال: فأشهد على أهل دعوتنا من أهل قبلتنا أنهم قد اتبعوا الهوى، ونبذوا حكم الكتاب، وجاروا في القول والأعمال، وأن جهادهم حق على المؤمنين، فبكى رجل منهم يقال له: عبد الله بن سخبرة السلمي، ثم حرض أولئك على الخروج على الناس، وقال في كلامه: اضربوا وجوههم وجباههم بالسيوف؛ حتى يُطاع الرحمن الرحيم، فإن أنتم ظفرتم وأُطيع الله كما أردتم؛ أثابكم ثواب المطيعين له العاملين بأمره، وإن قتلتم فأي شيء أفضل من المصير إلى رضوان الله وجنته؟[2].

---

(١) «البداية والنهاية» (٧/ ٣١٢) «تاريخ الطبري» (٥/ ٦٨٩).
(٢) «البداية والنهاية» (٧/ ٣١٢).

قال ابن كثير بعد أن ذكر ما أملاه الشيطان لهم مما تقدم ذكره:

وهذا ضرب من الناس من أغرب أشكال بني آدم، فسبحان من نوَّع خلقه كما أراد وسبق في قدره العظيم، وما أحسن ما قال بعض السلف في الخوارج: إنهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٥].

والمقصود أن هؤلاء الجهلة الضُّلَّال، والأشقياء في الأقوال والأفعال اجتمع رأيهم على الخروج من بين أظهر المسلمين، وتواطئوا على المسير إلى المدائن ليملكوها على الناس ويتحصنوا بها، ويبعثوا إلى إخوانهم وأضرابهم ممن هم على رأيهم ومذهبهم من أهل البصرة وغيرها فيوافوهم إليها، ويكون اجتماعهم عليها، فقال لهم زيد بن حصن الطائي: إن المدائن لا تقدرون عليها، فإن بها جيشًا لا تطيقونه وسيمنعونها منكم؛ ولكن واعدوا إخوانكم إلى جسر نهر جوخي، ولا تخرجوا من الكوفة جماعات، ولكن اخرجوا وحدانًا؛ لئلا يفطن بكم.

فكتبوا كتابًا عامًّا إلى من هو على مذهبهم ومسلكهم من أهل البصرة وغيرها، وبعثوا به إليهم ليوافوهم إلى النهر؛ ليكونوا يدًا واحدة على الناس، ثم خرجوا يتسللون وحدانًا؛ لئلا يعلم أحد بهم فيمنعوهم من الخروج، فخرجوا من بين الآباء والأمهات، والأخوال والخالات، وفارقوا سائر القرابات، يعتقدون بجهلهم وقلة علمهم وعقلهم أن هذا الأمر يرضي رب الأرض والسموات، ولم يعلموا أنه من أكبر الكبائر الموبقات والعظائم والخطيئات، وأنه مما زينه لهم إبليس الشيطان الرجيم المطرود عن السموات، الذي نصب العداوة لأبينا آدم، ثم لذريته ما دامت أرواحهم في أجسادهم مترددات.

وقد تدارك جماعة من الناس بعض أولادهم وإخوانهم، فردوهم وأنَّبوهم ووبَّخوهم، فمنهم من استمر على الاستقامة، ومنهم من فرَّ بعد ذلك فلحق بالخوارج فخسر إلى يوم القيامة، وذهب الباقون إلى ذلك الموضع، ووافى إليهم

من كانوا يكتبون إليه من أهل البصرة وغيرها، واجتمع الجميع بالنهروان، وصارت لهم شوكة ومنعة[١].

ولما تفرق الحكمان على غير رضا، كتب أمير المؤمنين علي إلى الخوارج وهم مجتمعون بالنهروان: أن الحكمين تفرقا على غير رضا، فارجعوا إلى ما كنتم عليه وسيروا بنا إلى قتال أهل الشام، فأبوا ذلك، وقالوا: حتى تشهد على نفسك بالكفر وتتوب، فأبى[٢].

وفي رواية كتبوا إليه:

أما بعد فإنك لم تغضب لربك، إنما غضبت لنفسك، فإن شهدت على نفسك بالكفر واستقبلت التوبة؛ نظرنا فيما بيننا وبينك، وإلا فقد نابذناك على سواء، إن الله لا يحب الخائنين. فلما قرأ كتابهم أيس منهم، فرأى أن يدعهم ويمضي بالناس إلى أهل الشام؛ حتى يلقاهم فيناجزهم[٣].

إن قضية إعلان الخوارج كُفر عليٍّ، وطلبهم منه التوبة لا تثبت بهذه الروايات؛ ولكنها تتفق مع رأي الخوارج في تكفير علي وعثمان، وامتحان الناس بذلك[٤].

---

(١) «البداية والنهاية» (٧/ ٣١٢، ٣١٣).

(٢) «أنساب الأشراف» (٢/ ٦٣) بسند فيه ضعف وله شواهد.

(٣) «خلافة علي بن أبي طالب» عبد الحميد، ص٣١٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٣١٨.

الفصل الخامس

معركة النهروان (٣٨هـ)

١- سبب المعركة

كانت الشروط التي أخذها أمير المؤمنين علي على الخوارج: أن لا يسفكوا دمًا، ولا يروِّعوا آمنًا، ولا يقطعوا سبيلًا، وإذا ارتكبوا هذه المخالفات فقد نبذ إليهم الحرب، ونظرًا لأن الخوارج يكفِّرون من خالفهم ويستبيحون دمه وماله؛ فقد بدءوا بسفك الدماء المحرمة في الإسلام، وقد تعددت الروايات في ارتكابهم المحظورات.

ومما صح من هذه الروايات ما حدَّث به شاهد عِيان كان من الخوارج ثم تركهم؛ حيث قال: صحبت أصحاب النهر، ثم كرهت أمرهم، فكتمته خشية أن يقتلوني، فبينما أنا مع طائفة منهم إذ أتينا على قرية وبيننا وبين القرية نهر، إذ خرج رجل من القرية مذعورًا يجر رداءه، فقالوا له: كأننا روعناك؟ قال: أجل، قالوا: لا روع لك، فقلت: والله يعرفونه ولم أعرفه، فقالوا: أنت ابن خباب صاحب رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قالوا: عندك حديث تحدثناه عن أبيك عن النبي ﷺ؟ قال: سمعته يقول: سمعت النبي ﷺ ذكر فتنة فقال: «**القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، فإن أدركتك فكن عبد الله المقتول**».

فأخذوه وسُرية له معهم، فمر بعضهم على ثمرة ساقطة من نخلة، فأخذها فألقاها في فيه، فقال بعضهم: ثمرة معاهد، فبِمَ استحللتها؟ فألقاها من فيه، ثم مروا على خنزير فنفحه بعضهم بسيفه، فقال بعضهم: خنزير معاهد، فبِمَ استحللته؟ فقال عبد الله بن خباب: ألا أدلكم على ما هو أعظم عليكم حرمة من هذا؟ قالوا: نعم، قال: أنا؛ ولكنهم قدموه إلى النهر فضربوا عنقه.

يقول الراوي: فرأيت دمه يسيل على الماء كأنه شراك نعل اندفر بالماء، حتى توارى عنهم[1]، ثم دعوا بالسُّرية وهي حبلى، فبقروا عما في بطنها، يقول

---

[1] أي: لم يختلط بالماء «تاريخ بغداد» (١/ ٢٠٥، ٢٠٦).

الراوي: لم أصحب قومًا هم أبغض إليَّ صحبةً منهم، حتى وجدت خلوة فانفلت [١]، أثار هذا العمل الرعب بين الناس، وأظهر مدى إرهابهم ببقر بطن هذه المرأة، وذبحهم عبد الله كما تُذبح الشاة، ولم يكتفوا بهذا؛ بل صاروا يهددون الناس قتلًا، حتى إن بعضهم استنكر عليهم هذا العمل قائلين: ويلكم ما على هذا فارقنا عليًّا [٢].

بالرغم من فظاعة ما ارتكبه الخوارج من منكرات بشعة، لم يبادر أمير المؤمنين علي إلى قتالهم؛ بل أرسل إليهم أن يسلموا القتلة لإقامة الحد عليهم، فأجابوه بعناد واستكبار: كلنا قتلة [٣]، فسار إليهم بجيشه الذي قد أعده لقتال أهل الشام في شهر محرم من عام (٣٨هـ) [٤]، وعسكر على الضفة الغربية لنهر النهروان، والخوارج على الضفة الشرقية بحذاء مدينة النهروان [٥].

٢- تحريض أمير المؤمنين علي جيشه على القتال

كان أمير المؤمنين علي رضي الله عنه يدرك أن هؤلاء القوم هم الخوارج، الذين عناهم رسول الله ﷺ بالمروق من الدين؛ لذلك أخذ يحث أصحابه أثناء مسيرهم إليهم ويحرضهم على قتالهم، وكان لأحاديث رسول الله ﷺ في الخوارج أثرها لدى الصحابة وأتباع أمير المؤمنين علي رضي الله عنه.

فقد كان رضي الله عنه يحث جيشه على البدء بهؤلاء الخوارج، فقال: أيها الناس، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يخرج قوم من أمتي يقرءون القرآن، ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم**

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥/ ٣١٠، ٣١١) بسند صحيح .

(٢) «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٣٧، ٢٣٨) إسناده صحيح .

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥/ ٣٠٨، ٣٠٩) بسند صحيح .

(٤) «أنساب الأشراف» (٢/ ٦٣) بسند فيه مجهول، «خلافة علي بن أبي طالب» عبد الحميد، ص ٣٢٢ .

(٥) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٠٥، ٢٠٦)

بشيء، يقرءون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية» لو يعلم الجيش الذين يصيبونه ما قُضي لهم على لسان نبيهم ﷺ لاتَّكلوا عن العمل، وآية ذلك أن فيهم رجلًا له عضد وليس له ذراع، على رأس عضده مثل حلمة الثدي عليه شعيرات بيض، فتذهبون إلى معاوية وأهل الشام، وتتركون هؤلاء يخلفونكم في ذراريِّكم وأموالكم، والله إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم، فإنهم قد سفكوا الدم الحرام، وأغاروا في سرح الناس، فسيروا على اسم الله[١].

وقال رضي الله عنه في يوم النهروان: أمرت بقتال المارقين... وهؤلاء المارقون[٢].

وعسكر الجيش في مقابلة الخوارج يفصل بينهما نهر النهروان، وأمر جيشه أن لا يبدءوا بالقتال، حتى يجتاز الخوارج النهر غربًا، وأرسل علي رضي الله عنه رسله يناشدهم الله ويأمرهم أن يرجعوا، وأرسل إليهم البراء بن عازب رضي الله عنه يدعوهم ثلاثة أيام فأبوا[٣]، ولم تزل رسله تختلف إليهم حتى قتلوا رسوله، واجتازوا النهر[٤]، وعندما بلغ الخوارج هذا الحد وقطعوا الأمل في كل محاولات الصلح وحفظ الدماء، ورفضوا عنادًا واستكبارًا العودة إلى الحق، وأصروا على القتال، قام أمير المؤمنين بترتيب الجيش وتهيئته للقتال[٥].

فجعل على ميمنته حجر بن عدي، وعلى الميسرة شبث بن ربعي، ومعقل بن قيس الرياحي، وعلى الخيل أبا أيوب الأنصاري، وعلى الرجالة أبا قتادة الأنصاري، وعلى أهل المدينة -وكانوا سبعمائة- قيس بن سعد بن عبادة، وأمَّر عليٌّ أبا أيوب الأنصاري أن يرفع راية أمان للخوارج ويقول لهم: من جاء إلى هذه

---

(١) «مسلم» (٧٤٨، ٧٤٩).
(٢) «السنة» لابن أبي عاصم، تحقيق: الألباني رحمه الله.
(٣) «السنن الكبرى» للبيهقي (٨/ ١٩٧) «خلافة علي» عبد الحميد، ص٣٢٤.
(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥/ ٣٢٥، ٣٢٧).
(٥) «خلافة علي بن أبي طالب» عبد الحميد، ص٣٢٤.

الراية فهو آمن، ومن انصرف إلى الكوفة والمدائن فهو آمن، إنه لا حاجة لنا فيكم إلَّا فيمن قتل إخواننا، فانصرف منهم طوائف كثيرون، وكانوا أربعة آلاف، فلم يبق منهم إلَّا ألف أو أقل مع عبد الله بن وهب الراسبي، فرجعوا على علي، وكان على ميمنتهم زيد بن حصن الطائي السنبيسي، وعلى الميسرة شريح بن أبي أوفى، وعلى خيالتهم حمزة بن سنان، وعلى الرجالة حرقوص بن زهير السعدي، فوقفوا مقاتلين لعلي وأصحابه[١].

٣- نشوب القتال

وزحف الخوارج إلى علي، وقدم علي بين يديه الخيل، وقدم منهم الرماة، وصف الرجالة وراء الخيالة، وقال لأصحابه: كفوا عنهم حتى يبدءوكم. وأقبلت الخوارج يقولون: لا حكم إلَّا لله، الرواح الرواح إلى الجنة، فحملوا على الخيالة الذين قدمهم علي، ففرقوهم حتى أخذت طائفة من الخيالة إلى الميمنة، وأخرى إلى الميسرة، فاستقبلتهم الرماة بالنبل، فرموا وجوههم، وعطفت عليهم الخيالة من الميمنة والميسرة، ونهض إليهم الرجال بالرماح والسيوف، فأناموا الخوارج فصاروا صرعى تحت سنابك الخيول، وقُتل أمراؤهم: عبد الله بن وهب، وحرقوص بن زهير، وشريح بن أبي أوفى، وعبد الله بن سخبرة السلمي[٢]، وقال أبو أيوب: «وطعنت رجلًا من الخوارج بالرمح، فأنفذته من ظهره وقلت له: أبشر يا عدو الله بالنار، فقال: ستعلم أيّنا أولى بها صليًّا»[٣].

وقد اعتزل كثير من الخوارج القتال؛ لكلمة سمعوها من عبد الله بن وهب الراسبي، كانت تدل عندهم على ضعف الاستبصار والوهن في اليقين، وهذه الكلمة قالها عندما ضرب علي رضي الله عنه رجلًا من الخوارج بسيفه، فقال الخارجي: حبذا الروحة إلى الجنة، فقال عبد الله بن وهب: ما أدري إلى الجنة أم إلى

---

(١) «تاريخ الخلافة الراشدة» محمد كنعان، ص ٤٢٥، مختصر من «البداية والنهاية».
(٢) «تاريخ الخلافة الراشدة» ص٤٢٥.
(٣) «تاريخ الخلافة الراشدة» ص٤٢٥.

النار[١]، فقال رجل من بني سعد -وهو فروة بن نوفل الأشجعي-: إنما حضرت اغترارًا بهذا وأراه قد شك، فانعزل بجماعة من أصحابه، ومال ألفٌ إلى أبي أيوب الأنصاري، وجعل الناس يتسللون[٢].

وقد كانت معركة حاسمة وقصيرة، أخذت وقتًا من اليوم التاسع من شهر صفر من عام ثمان وثلاثين للهجرة (٩/ ٢/ ٣٨هـ)[٣]، وأسفرت هذه المعركة الخاطفة عن عدد كبير من القتلى في صفوف الخوارج، وكان الحال على عكس ذلك تمامًا في جيش أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، فقتلى أصحاب علي فيما رواه مسلم في «صحيحه» وعن زيد بن وهب -رجلان فقط[٤].

وفي رواية بسند حسن قال: وقتل من أصحاب علي اثنا عشر أو ثلاثة عشر[٥]، وجاء في رواية صحيحة أن أبا مجلز[٦] قال: ولم يقتل من المسلمين -يقصد جيش علي- إلَّا تسعة رهط، فإن شئت فاذهب إلى أبي برزة[٧] فاسأله، فإنه قد شهد ذلك[٨]، وأما قتلى الخوارج، فتذكر الروايات أنهم أصيبوا جميعًا[٩]، ويذكر المسعودي أن عددًا يسيرًا لا يتجاوز العشرة فرُّوا بعد الهزيمة الساحقة[١٠].

٤- ذو الثدية أو المخدج وأثر مقتله على جيش علي رضي الله عنه

ظهرت روايات مختلفة في تحديد شخصية ذي الثدية، وهذه الروايات منها ما هو ضعيف الإسناد، ومنها ما هو قوي، وقد جاء في الأحاديث النبوية أوصاف ذي

---

(١) «أخبار الخوارج من الكامل» للمبرد ص٢١، «خلافة علي» ص٣٢٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٢١، «خلافة علي بن أبي طالب» عبد الحميد، ص٣٢٥.
(٣) «أنساب الأشراف» (٢/ ٦٣) بسند فيه مجهول.
(٤) «مسلم» (٢/ ٧٤٨).
(٥) «مصنف ابن أبي شيبة» (٥/ ٣١١) «تاريخ خليفة» ص١٩٧، بسند حسن.
(٦) لاحق بن حميد السدوسي البصري، ثقة من الطبقة الثالثة.
(٧) نضلة بن عبيد الأسلمي صحابي مشهور بكنيته، مات سنة (٦٥هـ).
(٨) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣١٥) «تاريخ بغداد» (١/ ١٨٢).
(٩) «أخبار الخوارج من الكامل» ص٣٣٨.
(١٠) «خلافة علي بن أبي طالب» ص٣٢٩، «تاريخ خليفة» ص١٩٧.

الثدية، فمن ذلك أنه أسود البشرة[١]، وفي رواية: حبشي، وأنه مخدج اليد؛ أي: **ناقص** اليد، ويده صغيرة مجتمعة، فهي من المنكب إلى العضد فقط؛ أي: بدون **ذراع**، وفي نهاية عضده مثل حلمة الثدي وعليها شعيرات بيض، وعضده ليست **ثابتة**، كأنها بلا عظم؛ إذ إنها تدردر؛ أي: تتحرك تذهب وتجيء، أما مخدج اليد، **أو** مودون اليد، أو مثدون اليد، فكلها بمعنى واحد؛ وهو ناقص اليد[٢].

وأما اسمه فقد أخطأ من قال أن ذا الثدية هو حرقوص بن زهير السعدي[٣]، فحرقوص رجل مشهور كان له دور في الفتوح الإسلامية، ثم خرج على عثمان رضي الله عنه، وقد فر إثر معركة الجمل الصغرى التي قَتَلَ فيها الزبير وطلحة رضي الله عنهما قتلة عثمان بالبصرة، وقد صار حرقوص من زعماء الخوارج المميزين[٤]، إلَّا أنه قد ورد في رواية أن اسمه «حرقوس» أما أبوه فلا يعرفه أحد، وجاء في رواية أن اسمه «مالك»، وذلك أنهم بحثوا عنه فلما وجدوه قال علي: الله أكبر، لا يأتيكم أحد يخبركم من أبوه، فجعل الناس يقولون: هذا مالك هذا مالك، فقال علي: ابن من؟[٥]، فلم يعرف أحدٌ أباه.

وقد ورد في رواية صححها الطبري أن اسمه نافعٌ ذو الثدية، كما جاء عند ابن أبي شيبة وأبي داود، إلَّا أن طريقهما واحد، فيُعد ما جاء في المصادر الثلاثة رواية واحدة ذات طريق واحد[٦]، كان علي رضي الله عنه يتحدث عن الخوارج منذ ابتداء بدعتهم، وكثيرًا ما كان يتعرض إلى ذكر ذي الثدية، وأنه علامة هؤلاء، ويسرد أوصافه.

---

(١) «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ١٤٦) .

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (١/ ١٢، ١٣) «فتح الباري» (١٢/ ٢٩٤، ٢٩٥) .

(٣) «الملل والنحل» (١/ ١١٥) .

(٤) «فتح الباري» (١٢/ ٢٩٢) «الإصابة» (١/ ١٣٩) .

(٥) «الفتح الرباني على مسند الإمام أحمد» (٢٣/ ١٥٥) بإسناد حسن، و«البداية والنهاية» (٧/ ٢٩٤، ٢٩٥) .

(٦) «خلافة علي بن أبي طالب» عبد الحميد، ص٣٣٤ .

وبعد نهاية المعركة الحاسمة أمر علي ﷺ أصحابه بالبحث عن جثة المخدج؛ لأن وجودها من الأدلة على أن عليًّا ﷺ على حق وصواب، وبعد مدة من البحث مرت على عليٍّ وأصحابه، وجد أمير المؤمنين علي جماعة مكومة بعضها على بعض عند شفير النهر، فقال: أخرجوهم، فإذا المخدج تحتهم جميعًا مما يلي الأرض، فكبر عليٌّ ثم قال: صدق الله، وبلَّغ رسوله، وسجد سجود الشكر، وكبر الناس حين رأوه واستبشروا[1].

٥- معاملة أمير المؤمنين علي للخوارج

عامل أمير المؤمنين علي ﷺ الخوارج قبل الحرب وبعدها معاملة المسلمين، فما أن انتهت المعركة حتى أصدر أمره في جنده أن لا يتبعوا مُدبرًا، أو يذففوا على جريح، أو يُمثلوا بقتيل، يقول شقيق بن سلمة المعروف بأبي وائل -أحد فقهاء التابعين، وممن شهد مع علي حروبه-: لم يسبِ علي يوم الجمل ولا يوم النهروان[2]، وقد حمل رثة أهل النهر إلى الكوفة وقال: من عرف شيئًا فليأخذه، فجعل الناس يأخذون، حتى بقيت قدر فجاء رجل وأخذها.

وهذه الرواية لها طرق عدة[3]، ولم يقسم بين جنده إلَّا ما حمل عليه الخوارج في الحرب من السلاح والكراع فقط، وأمير المؤمنين علي ﷺ لم يكفر الخوارج؛ إذ قبل الحرب حاول إرجاعهم إلى الجماعة، وقد رجع كثير منهم، ووعظهم وخوفهم القتال، يقول ابن قدامة: وإنما كان كذلك؛ لأن المقصود كفهم ودفع شرهم لا قتلهم، فإن أمكن بمجرد القول كان أولى من القتال؛ لما فيه من الضرر بالفريقين، وهذا يدل على أن الخوارج فرقة من المسلمين، كما قال بذلك كثير من العلماء[4].

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥/ ٣١٧، ٣١٩) بسند صحيح.
(٢) «السنن الكبرى للبيهقي» (٨/ ١٨٢) بسند صحيح.
(٣) «التخليص الحبير» (٤/ ٤٧).
(٤) «فتح الباري» (١٢/ ٣٠٠، ٣٠١) «نيل الأوطار» (٨/ ١٨٢).

وكان سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه يسميهم الفاسقين، فعن مصعب بن سعد قال: سألت أبي عن هذه الآية: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝١٠٣ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۝١٠٤﴾ [الكهف: ١٠٣، ١٠٤] أهم الحرورية؟ قال: لا، هم أهل الكتاب اليهود والنصارى؛ أما اليهود فكذبوا بمحمد ﷺ، وأما النصارى فكفروا بالجنة، وقالوا: ليس فيها طعام ولا شراب، ولكن الحرورية ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ۝ الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ۝٢٧﴾ [البقرة: ٢٦، ٢٧] وكان سعد يسميهم الفاسقين[١]، وفي رواية عن سعد رضي الله عنه أنه قال لما سئل عنهم: هم قوم زاغوا فأزاغ الله قلوبهم[٢].

وقد سُئل علي رضي الله عنه: أكفارٌ هم؟ قال: من الكفر فرُّوا، فقيل: منافقون؟ قال: المنافقون لا يذكرون الله إلَّا قليلًا، قيل: فما هم؟ قال: قوم بغوا علينا فقاتلناهم، وفي رواية: قوم بغوا علينا فنصرنا عليهم، وفي رواية: قوم أصابتهم فتنة فعموا فيها وصموا[٣]، كما أنه رضي الله عنه وجَّه نصيحة لجيشه وللأمة الإسلامية من بعده فقال: إن خالفوا إمامًا عادلًا فقاتلوهم، وإن خالفوا إمامًا جائرًا فلا تقاتلوهم، فإن لهم مقالًا[٤].

والملاحظ في قتال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه للخوارج، وقتاله في الجمل وصفين؛ أن عليًّا رضي الله عنه ندم وحزن على قتاله في وقعة الجمل وصفين، أما في قتاله مع الخوارج فكان يظهر الفرح والسرور لقتالهم، قال ابن تيمية: فإن النص والإجماع فَرَّق بين هذا وهذا؛ فإنه قاتل الخوارج بنص رسول الله ﷺ، وفرح بذلك، ولم ينازعه فيه أحد من الصحابة، وأما القتال يوم صفين فقد ظهر منه من كراهته والندم عليه ما ظهر[٥].

---

(١) «صحيح البخاري»، «فتح الباري» (٥/ ٨٤٢).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥/ ٣٢٤، ٣٢٥) «الاعتصام» للشاطبي (١/ ٦٢).

(٣) «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ١٥٠) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥/ ٣٣٢) بسند صحيح.

(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥/ ٣٢٠) «فتح الباري» (١٢/ ٣٠١) له سند صحيح عند الطبري.

(٥) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥١٦).

الفصل السادس

من الآثار الفقهية من معارك أمير المؤمنين علي رضي الله عنه

تمكن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بغزير علمه وسعة فقهه أن يضع قواعد وأحكامًا، وهي ضوابط شرعية في قتال أهل البغي، ثم سار أهل السُّنَّة من أئمة العلم والفقهاء على سيرته في البغاة، واستنبطوا من هديه الراشدي الأحكام والقواعد الفقهية في هذا الشأن، حتى قال جُلة أهل العلم: لولا حرب علي لمن خالفه لما عرفت السُّنَّة في قتال أهل القبلة[1]، وروي هذا عن علي نفسه في قوله: أرأيتم لو أني غبت عن الناس، من كان يسير فيهم هذه السيرة؟[2] وقال الأحنف لعلي: يا علي، إن قومنا بالبصرة يزعمون أنك إن ظهرت عليهم غدًا أنك تقتل رجالهم، وتسبي نساءهم، فقال: ما مثلي يُخاف هذا منه، وهل يحل هذا إلَّا ممن تولى وكفر؟

وبناء على ذلك فإن قتال أهل القبلة يخالف قتال الكافر والمرتدين من أوجه متعددة:

١- أن يُقصد بالقتال ردعهم ولا يُتعمد به قتلهم؛ لأن المقصود ردهم إلى الطاعة ودفع شرهم لا القتل، بينما يجوز أن يُتعمد قتل المشركين والمرتدين[3].

٢- إذا قاتل مع البغاة عبيد ونساء وصبيان، فحكمهم جميعًا حكم الرجل البالغ الحر، يُقاتلون مُقبلين ويتركون مُدبرين؛ لأن قتالهم لدفع أذاهم، بينما يجوز قتل أهل الردة والكفر مقبلين ومدبرين[4].

---

(١) «التمهيد» للباقلاني، ص٢٢٩، «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٢٩٥).

(٢) «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ١٢٤).

(٣) «المغني» (٨/ ١٠٨، ١٢٦).

(٤) «المغني» (٨/ ١١٠) «الأحكام السلطانية» ص٦٠.

٣- إذا ترك أهل البغي القتال؛ إما بالرجوع إلى الطاعة، وإما بإلقاء السلاح، وإما بالهزيمة، وإما بالعجز لجراح أو مرض أو أسر، فإنه لا يجوز الإجهاز على جريحهم وقتل أسيرهم، وإن جاز الإجهاز على جرحى المشركين والمرتدين وقتل أسراهم؛ فقد روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن علي ﷺ أنه قال يوم الجمل: لا تتبعوا مُدبرًا، ولا تجهزوا على جريح، ومن ألقى سلاحه فهو آمن[(١)]، وفي رواية عبد الرزاق: أن عليًا أمر مناديه فنادى يوم البصرة: لا يُتَّبع مدبر، ولا يُذفف على جريح، ولا يُقتل أسير، ومن أغلق بابه أو ألقى سلاحه فهو آمن، ولم يأخذ من متاعهم شيئًا[(٢)].

وقال علي يوم الجمل: لا تتبعوا مدبرًا، ولا تجهزوا على جريح، ولا تقتلوا أسيرًا، وإياكم والنساء وإن شتمن أعراضكم وسببن أمراءكم، فلقد رأيتنا في الجاهلية وإن الرجل ليتناول المرأة بالجريدة أو الهراوة فيُعيَّر بها هو وعقبه من بعده[(٣)]، وعن أبي أُمامة الباهلي ﷺ قال: شهدت صفين وكانوا لا يجهزون على جريح، ولا يقتلون موليًا، ولا يسلبون قتيلًا[(٤)].

٤- يعتبر أحوال من في الأسر من البغاة، فمن أُمنت رجعته إلى القتال أُطلق سراحه، ومن لم تؤمن منه الرجعة حبس إلى انجلاء الحرب ثم يُطلق، ولم يجز أن يحبس بعدها، وإن جاز أن يبقى الكافر في الأسر[(٥)].

٥- أن لا يستعان لقتالهم بمشرك معاهد ولا ذمي، وإن جاز أن يُستعان بهم على قتال أهل الردة والحرب[(٦)].

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥/ ٢٣٦) «الفتح» (١٣/ ٥٧) إسناده صحيح .
(٢) «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ١٢٣، ١٢٤) «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٢٩٦) .
(٣) «نصب الراية» (٣/ ٤٦٣) «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٢٩٧) .
(٤) «المستدرك» (٢/ ١٥٥) سنده صحيح، ووافقه الذهبي .
(٥) «الأحكام السلطانية» ص٦٠ .
(٦) المصدر نفسه، ص٦٠، «تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة» (٢/ ٢٩٨) .

٦- أن لا يهادنهم إلى مدة، ولا يوادعهم على مال، فإن هادنهم إلى مدة لم يلزمه، فإن ضعف عن قتالهم انتظر بهم القوة عليهم، وإن وادعهم على مال بطلت الموادعة ونظر في المال، فإن كان من فيئهم وصدقاتهم لم يرده عليهم، وصرف الصدقات في أهلها، والفيء في مستحقه، وإن كان من خالص أموالهم لم يجز أن يملكه، ووجب رده إليهم[١]؛ فإن عليًا رضي الله عنه لم يستحل مال أهل الجمل.

٧- إذا خرجوا على الإمام بتأويل سائغ راسلهم، فإن ذكروا مظلمة أزالها عنهم، وإن ذكروا شبهة بيَّنها، كما بيَّن علي رضي الله عنه للخوارج شبههم، وعاد كثير منهم إلى صف الجماعة[٢]، فإن رجعوا وإلا وجب قتالهم عليه وعلى المسلمين[٣].

٨- إن لم يخرجوا عن المظاهرة بطاعة الإمام ولم يتحيزوا بدار اعتزلوا فيها، وكانوا أفرادًا تنالهم القدرة ويسهل ضبطهم؛ تُركوا ولم يحاربوا، وأجريت عليهم أحكام العدل فيما يجب عليه، ولهم من الحقوق والحدود[٤].

٩- لا يقاتل البغاة بما يعم إتلافه؛ كالنار والمنجنيق وغير ذلك، ولا تحرق عليهم المساكن، ولا يقطع عليهم النخل والأشجار، وإن جاز ذلك مع الكفار والمشركين؛ لأن دار الإسلام تمنع ما فيها وإن بقي أهلها، إلَّا إذا دعت إلى ذلك الضرورة في حالة ما إذا تحصنوا ولم ينهزموا؛ لذلك جاز للإمام رميهم بالمنجنيق أو النار على قول الشافعي وأبي حنيفة[٥].

١٠- لا تجوز غنيمة أموالهم وسبي ذريتهم؛ لقول النبي ﷺ: **«لا يحل مال امرئ مسلم إلَّا بطيب نفس منه»**[٦]، وروي عن علي رضي الله عنه يوم الجمل قوله: من

---

(١) «الأحكام السلطانية» للماوردي، ص٦٠ .

(٢) «السنن الكبرى» للبيهقي (٨/ ١٨٠) .

(٣) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٥٠) .

(٤) «الأحكام السلطانية» للماوردي، ص٥٨ .

(٥) «المغني» لابن قدامة (٨/ ١١٠) .

(٦) «سُنن الدارقطني» (٣/ ٢٦) صححه الألباني في «إرواء الغليل» رقم (١٤٥٩) .

عرف شيئًا من ماله مع أحد فليأخذه[١]، وهذا من جملة ما نقم الخوارج عليه، فقالوا: إنه قاتل ولم يسبِ ولم يغنم، فإن حلت له دماؤهم فقد حلت له أموالهم، وإن حرمت عليه أموالهم فقد حرمت عليه دماؤهم، فقال لهم ابن عباس رضي الله عنهما في مناظرته لهم: أفتَسْبُون أمَّكم -يعني: عائشة رضي الله عنها- أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها؟ فإن قلتم: ليست أمكم كفرتم، وإن قلتم: إنها أمكم واستحللتم سبيها؛ فقد كفرتم[٢].

ويعقب ابن قدامة قائلًا: ولأن قتال البغاة إنما هو لدفعهم وردهم إلى الحق لا لكفرهم؛ فلا يستباح منهم إلَّا ما حصل لضرورة الدفع كالصائل وقاطع الطريق، وبقي حكم المال والذرية على أصل العصمة[٣]، والظاهر من المأثور عن علي رضي الله عنه جواز الانتفاع بسلاحهم، فقد روى ابن أبي شيبة عن أبي البختري قال: لما انهزم أهل الجمل قال علي: لا تطلبوا من كان خارجًا من العسكر، وما كان من دابة أو سلاح فهو لكم[٤]، وفي رواية أخرى قال: ولا تأخذوا شيئًا من أموالهم إلَّا ما وجدتم في عسكرهم[٥].

١١- من قُتِلَ من البغاة غُسِّل وكفن وصُلِّي عليه؛ لأنهم مسلمون على مذهب الشافعي وأصحاب الرأي[٦].

١٢- إذا لم يكن البغاة من أهل البدع فهم ليسوا فاسقين، وقتال الإمام وأهل العدل لهم إنما من جهة خطئهم في التأويل، وهم كالمجتهدين من الفقهاء في الأحكام، ومن شهد منهم قبلت شهادته إذا كان عدلًا، وهذا قول الشافعي،

---

(١) «المغني» (٨/ ١١٥).
(٢) «السُنن الكبرى» للبيهقي (٨/ ١٧٩) «خصائص أمير المؤمنين» للنسائي، ص١٩٧، إسناده حسن.
(٣) «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٣٠٠).
(٤) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥/ ٢٦٣).
(٥) «تاريخ الطبري» نقلًا عن «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٣٠٠).
(٦) «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٣٠١).

وأما الخوارج وأهل البدع إذا بغوا على الإمام فلا تقبل شهادتهم؛ لأنهم فُسَّاق[(١)].

١٣- يجوز للعادل قتل ذي رحمه الباغي؛ لأنه قتله بحق، فأشبه إقامة الحد عليه مع كراهية قصد ذلك[(٢)].

١٤- إذا غلب أهل البغي بلدًا فجبوا الخراج والزكاة والجزية، وأقاموا الحدود؛ لم يطالبوا بشيء مما جبوه، إذا ظهر أهل العدل على ذلك البلد وظفروا بهم، فعندما ظهر علي رضي الله عنه على أهل البصرة بعد موقعة الجمل لم يطالبهم بشيء مما جبوه[(٣)].

١٥- حكم وراثة الباغي من العادل:

لا يرث باغ قتل عادلًا، ولا عادل قتل باغيًا؛ لقوله ﷺ: «**القاتل لا يرث**»[(٤)]، وقال أبو حنيفة: أورث العادل من الباغي، ولا أورث الباغي من العادل، وقال أبو يوسف: أُورِثُ كلًّا منهما من صاحبه؛ لأنه متأوِّل في قتله[(٥)]، وبهذا قال النووي[(٦)].

١٦- إذا لم يكن دفع أهل البغي إلَّا بقتلهم جاز قتلهم، ولا شيء على مَن قتلهم مِن إثم، ولا ضمان ولا كفارة؛ لأنه فعل ما أمر به وقتل من أجل الله ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات: ٩].

فإن المسلم إذا أريدت نفسه جاز له الدفع عنها بقتل من أرادها، إذا كان لا يندفع بغير القتل، وكذلك ما أتلفه أهل العدل على أهل البغي حال الحرب من

---

(١) «المغني» (٨/ ١١٨) «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٣٠١).
(٢) «المغني» (٨/ ١١٨) «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٣٠١).
(٣) «المغني» (٨/ ١١٩) «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٣٠٢).
(٤) «سنن ابن ماجه» كتاب: الديات (٢/ ٨٨٣) «صحيح سنن ابن ماجه» رقم (٢١٤٠).
(٥) «الأحكام السلطانية» ص٦١.
(٦) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٧/ ١٧٠).

المال، فلا ضمان فيه[١]، وليس على أهل البغي بالمقابل ضمان ما أتلفوه حال الحرب من نفس ولا مال في أصح الأقوال كما ذكر النووي[٢]، ويدل على ذلك ما روى الزهري من إجماع الصحابة أن لا يضمن الباغي إذا قتل العادل، قال: هاجت الفتنة الأولى وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، وفيهم البدريون، فأجمعوا أنه لا يُقاد أحد، ولا يؤخذ مال أحد على تأويل القرآن[٣].

وفي رواية عبد الرزاق: فإن الفتنة الأولى ثارت وأصحاب رسول الله ﷺ ممن شهد بدرًا كثير، فاجتمع رأيهم على أن لا يقيموا على أحد حدًّا في فرج استحلوه بتأويل القرآن، ولا قصاص في دم استحلوه بتأويل القرآن، ولا يرد مال استحلوا بتأويل القرآن، إلَّا أن يوجد شيء بعينه فيرد على صاحبه[٤].

---

(١) «المغني» (٨/ ١١٢).
(٢) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٧/ ١٧٠).
(٣) «السنن الكبرى» للبيهقي (٨/ ١٧٤) بسند صحيح، «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٣٠٣).
(٤) «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ١٢١).

الفصل السابع

من أهم صفات الخوارج

إن الباحث في تاريخ فرقة الخوارج يلاحظ عدة صفات اتصف بها أتباع هذه الفرقة؛ منها:

١- الغلو في الدين

مما لا شك فيه أن الخوارج أهل طاعة وعبادة، فقد كانوا حريصين كل الحرص على التمسك بالدين وتطبيق أحكامه، والابتعاد عن جميع ما نهى عنه الإسلام، وكذلك التحرز التام عن الوقوع في أية معصية أو خطيئة تخالف الإسلام، حتى أصبح ذلك سمة بارزة في هذه الطائفة لا يدانيهم في ذلك أحد، ولا أَدلَّ على ذلك من قول رسول الله ﷺ: «**يقرءون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء**»[١].

وقال ابن عباس رضي الله عنهما يصفهم حينما دخل عليهم لمناظرتهم:

دخلت على قوم لم أرَ قط أشد منهم اجتهادًا، جباههم قرحة من السجود، وأياديهم كأنها ثفن[٢] الإبل، وعليهم قمص مرحضة[٣] مشمرين، مسهمة وجوههم من السهر[٤].

(١) مسلم، كتاب: الزكاة، «شرح النووي» (٧/ ١٧١).
(٢) الثفن: جمع ثفنة: ربكة البعير وغيرها، مما يُجعل فيه غِلَظ من أثر البروك.
(٣) مرحضة: مغسولة، «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٢٠٨).
(٤) «تلبيس إبليس» ص٩١.

وعن جندب الأزدي قال: لما عدلنا إلى الخوارج ونحن مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فانتهينا إلى معسكرهم، فإذا لهم دوي كدوي النحل من قراءة القرآن[1]، فقد كانوا أهل صيام وصلاة وتلاوة للقرآن؛ لكنهم تجاوزوا حد الاعتدال إلى درجة الغلو والتشدد؛ حيث قادهم هذا التشدد إلى مخالفة قواعد الإسلام بما تمليه عليهم عقولهم؛ كالقول بتكفير صاحب الكبيرة، وستأتي مناقشة عقائدهم وأفكارهم بإذن الله تعالى.

ومنهم من بالغ في ذلك حتى على كل من ارتكب ذنبًا من الذنوب ولو كان صغيرًا، فإنه كافر مشرك مخلد في النار[2]، وكان من نتيجة هذا التشدد الذي خرج بهم عن حدود الدين وأهدافه السامية أن كَفَّرُوا كل من لم يرَ رأيهم من المسلمين، ورموهم بالكفر أو النفاق، حتى إنهم استباحوا دماء مخالفيهم[3]، ومنهم من استباح قتل النساء والأطفال من مخالفيه؛ كالأزارقة مثلًا[4].

ولا شك أن الخوارج بما اتصفوا به من الجهل والتشدد والجفاء قد شوَّهوا محاسن الدين الإسلامي تشويهًا غريبًا، فإن هذا الإغراق في التأويل والاجتهاد أخرجهم عن روح الإسلام وجماله واعتداله، وهم في تعمقهم قد سلكوا طريقًا ما قال به محمد ﷺ، ولا دعا إليه القرآن الكريم، وأما التقوى التي كانوا يظهرون بها فهي من قبيل التقوى العمياء، والصلاح الذي كانوا يتزينون به في الظاهر.

كان ظاهر التأويل بادي الزخرفة، وقد طمعوا في الجنة وأرادوا السعي لها عن طريق التعمق والتشدد والغلو في الدين غلوًّا أخرجهم عن الحدِّ الصحيح[5]؛ ولذلك حذر النبي ﷺ من التعمق والتشدد في الدين؛ لأنه مخالف للاعتدال

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٣ .
(٢) «الفصل» لابن حزم (٤/ ١٩١) «الخوارج» ناصر السعوي، ص١٨٣ .
(٣) «الخوارج» للسعوي، ص١٨٣ .
(٤) «تلبيس إبليس» ص٩٥، «الخوارج» للسعوي، ص١٨٤ .
(٥) «الخوارج» للسعوي، ص١٨٤ .

وسماحة الإسلام، وأخبر أن المتنطع مستحق للهلاك والخسران، فقد صح عنه ﷺ أنه قال: «**هلك المتنطعون**»[(١)] قالها ثلاثًا، فبهذا يتبين لنا شذوذ الخوارج، وكذلك من صار على منهجهم المبني على التعسف والتشدد المخالف لسماحة الإسلام ويسره، فإن الإسلام دين اليسر والسماحة، فقد قال ﷺ: «**إن الدين يسر، ولن يُشاد الدين أحد إلَّا غلبه، فسددوا وقاربوا**»[(٢)] .

٢- الجهل بالدين

إن من كبرى آفات الخوارج صفة الجهل بالكتاب والسنة، وسوء فهمهم، وقلة تدبرهم وتعقلهم، وعدم إنزال النصوص منازلها الصحيحة، وكان ابن عمر يراهم شرار خلق الله، وقال: إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين[(٣)] ، وكان ابن عمر إذا سُئل عن الحرورية، قال: يُكفِّرون المسلمين، ويستحلون دماءهم وأموالهم، وينكحون النساء في عُددهم، وتأتيهم المرأة فينكحها الرجل منهم ولها زوج، فلا أعلم أحدًا أحق بالقتال منهم[(٤)] .

ومن جهلهم بشرع الله رأوا أن التحكيم معصية تستوجب الكُفر، فيلزم من وقع فيه أن يعترف على نفسه بالكُفر، ثم يستقبل التوبة[(٥)] ، وهذا ما طالبوا به عليًّا رضي الله عنه؛ إذ طلبوا منه أن يقرَّ على نفسه بالكُفر، ثم يستقبل التوبة، فتخطئة الخوارج له ولمن معه من المهاجرين والأنصار، واعتقادهم أنهم أعلم منهم وأولى منهم بالرأي -هي والله عين الجهل والضلال[(٦)] .

---

(١) مسلم، كتاب: العلم، «شرح النووي» (١٦/ ٢٢٠) .
(٢) البخاري، كتاب: الإيمان، «فتح الباري» (١/ ٩٣) .
(٣) «ظاهرة الغلو في الدين» محمد عبد الحكيم، ص١١٤ .
(٤) «الاعتصام» (٢/ ١٨٣، ١٨٤) .
(٥) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٥/ ٣١٢، ٣١٣) الألباني في «إرواء الغليل» (٨/ ١١٨، ١١٩) «تلبيس إبليس» ص٩٣ .
(٦) «الخوارج» للسعوي، ص١٨٦ .

ومن جهالاتهم الشنيعة أنهم وجدوا عبد الله بن خباب ﷺ ومعه أم ولد حبلى، فناقشوه في أمور، ثم سألوه رأيه في عثمان وعلي ﷺ، فأثنى عليهما خيرًا، فنقموا عليه، وتوعدوه بأن يقتلوه شر قتلة، فقتلوه وبقروا بطن المرأة[١]، ومر بهم خنزير لأهل الذمة فقتله أحدهم، فتحرجوا من ذلك، وبحثوا عن صاحب الخنزير وأرضوه في خنزيره، فيا للعجب، أتكون الخنازير أشد حرمة من المسلمين عند أحد يدعي الإسلام؟!![٢]، لكنها عبادة الجُهَّال التي أملاها عليهم الهوى والشيطان[٣].

قال ابن حجر رحمه الله:

إن الخوارج لما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا دماءهم، وتركوا أهل الذمة فقالوا: نَفِي لهم بعهدهم، وتركوا قتال المشركين، واشتغلوا بقتال المسلمين، وهذا كله من آثار عبادة الجُهَّال الذين لم تنشرح صدورهم بنور العلم، ولم يتمسكوا بحبل وثيق منه، وكفى أنَّ رأسهم ردَّ على رسول الله ﷺ أمره ونسبه إلى الجور، نسأل الله السلامة[٤].

وقال عنهم ابن تيمية رحمه الله: هم جُهَّال، فارقوا السُّنَّة والجماعة عن جهل[٥].

وبهذا يتبين أن الجهل كان من الصفات البارزة في تلك الطائفة التي هي إحدى الطوائف المنتسبة إلى الإسلام، فالجهل مرض عضال يهلك صاحبه من حيث لا يشعر؛ بل قد يريد الخير فيقع في ضده[٦].

---

(١) «تلبيس إبليس» ص٩٣.
(٢) «فتح الباري» (١٢/ ٢٨٥).
(٣) «الخوارج» للسعوي، ص١٨٧.
(٤) «فتح الباري» (١٢/ ٣٠١).
(٥) «منهاج السنة» (٣/ ٤٦٤).
(٦) «نوادر الأصول» محمد حكيم الترمذي، ص٥٤، «الخوارج» للسعوي، ص١٨٨.

٣- شق عصا الطاعة

قال ابن تيمية رحمه الله: فهؤلاء من ضلالهم اعتقادهم في أئمة الهدى وجماعة المسلمين أنهم خارجون عن العدل، وأنهم ضالون، وهذا مأخذ الخارجين عن السُّنَّة من الرافضة ونحوهم، ثم يعدون ما يرون أنه ظلم عندهم كفرًا، ثم يرتِّبون على الكفر أحكامًا ابتدعوها[١].

هذا، وقد شقوا عصا الطاعة، وسعوا في تفريق كلمة المسلمين، ويوضح ذلك موقفهم مع أمير المؤمنين علي؛ حيث تخلوا عنه وخالفوه في أحرج المواقف وعصوا أمره[٢]، وظلت تلك الصفة من صفاتهم على مدار التاريخ؛ كل من خالفهم في أمر عادوه ونبذوه، حتى إنهم تفرقوا هم أنفسهم إلى عدة فِرَق يكفر بعضها بعضًا؛ ولذلك كثر فيهم الغارات والشقاق والثورات[٣].

٤- التكفير بالذنوب واستحلال دماء المسلمين وأموالهم

قال ابن تيمية رحمه الله: والفرق الثاني في الخوارج وأهل البدع أنهم يُكفِّرون بالذنوب والسيئات، ويترتب على تكفيرهم بالذنوب استحلال دماء المسلمين وأموالهم، وأن دار الإسلام دار حرب، ودارهم هي دار الإيمان، وكذلك يقول جمهور الرافضة... فهذا أصل البدع التي ثبتت بنص سنة الرسول ﷺ، وإجماع السلف أنها بدعة؛ وهو جعل العفو سيئة، وجعل السيئة كُفرًا[٤]، وقد تميز الخوارج بآراء خاصة فارقوا بها جماعة المسلمين، ورأوها من الدِّين الذي لا يقبل الله غيره، ومن خالفهم فيها فقد خرج من الدِّين في زعمهم، فأوجبوا البراءة منه؛ بل إن منهم من غلا في ذلك، فأوجبوا قتال من خالفهم، واستحلوا دماءهم[٥].

---

(١) «الفتاوى» (٢٨/ ٤٩٧).

(٢) «الخوارج» للسعوي، ص١٩١.

(٣) المصدر نفسه، ص١٩٢.

(٤) «الفتاوى» (١٩/ ٧٣).

(٥) «منهاج السنة» (٣/ ٦٢).

فمن ذلك أنهم قتلوا عبد الله بن خباب بغير سبب غير أنه لم يوافقهم على رأيهم[١]، وقال ابن كثير: فجعلوا يقتلون النساء والولدان، ويبقرون بطون الحبالى، ويفعلون أفعالًا لم يفعلها غيرهم[٢].

قال ابن تيمية رحمه الله:

وكانت البدعة الأولى مثل بدعة الخوارج، إنما هي من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته؛ لكن فهموا منه ما لم يدل عليه، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب؛ إذ كان المؤمن هو البر التقي، قالوا: فمن لم يكن برًّا تقيًّا فهو كافر، وهو مُخلد في النار، ثم قالوا: وعثمان وعلي ومن والاهما ليسوا بمؤمنين؛ لأنهم حكموا بغير ما أنزل الله، **فكانت بدعتهم لها مقدمتان:**

الأولى: أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه؛ فهو كافر.

والثانية: أن عثمان وعليًّا ومن والاهما كانوا كذلك.

ولهذا يجب الاحتراز من تكفير المؤمنين بالذنوب والخطايا، فإنه أول بدعة ظهرت في الإسلام فكفَّر أهلها المسلمين، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وقد ثبت عن النبي ﷺ أحاديث صحيحة في ذمهم والأمر بقتالهم[٣].

٥- تجويزهم على النبي ﷺ ما لا يجوز في حقه «كالجور»

قال ابن تيمية رحمه الله: الخوارج جوزوا على الرسول ﷺ نفسه أن يجور ويضل في سُنَّته، ولم يوجبوا طاعته ومتابعته؛ وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون مما شرعه من السُّنَّة التي تخالف -بزعمهم- ظاهر القرآن، وغالب أهل البدع والخوارج يتابعونهم في الحقيقة على هذا؛ فإنهم يرون أن الرسول لو قال بخلاف

---

(١) «الفَرْق بين الفِرَق» للبغدادي، ص٥٧، «الخوارج» للسعوي، ص١٩١ .

(٢) «البداية والنهاية» (٣/ ٢٩٤) .

(٣) «الفتاوى» (١٣/ ٣٠، ٣١) .

مقالتهم لما اتبعوه... وإنما يدفعون عن نفوسهم الحجة؛ إما برد النقل، وإما بتأويل المنقول، فيطعنون تارةً في الإسناد، وتارةً في المتن، وإلا فهم ليسوا متبعين ولا مؤتمين بحقيقة السُّنَّة التي جاء بها الرسول ﷺ -بل- ولا بحقيقة القرآن[١].

٦- الطعن والتضليل

من أبرز صفات الخوارج الطعن في أئمة الهدى وتضليلهم، والحكم عليهم بالخروج عن العدل والصواب، وقد تجلت هذه الصفة في موقف ذي الخويصرة مع رسول الهدى ﷺ؛ حيث قال ذو الخويصرة: يا رسول الله، اعدل[٢]، فقد عَدَّ ذو الخويصرة نفسه أورع من رسول الله ﷺ، وحكم على رسول الله ﷺ بالجور والخروج عن العدل في القسمة، وإن هذه الصفة قد لازمتهم عبر التاريخ، وقد كان لها أسوأ الأثر؛ لما ترتب عليها من أحكام وأعمال[٣].

٧- سوء الظن

هذه صفة أخرى للخوارج تجلت في حكم ذي الخويصرة الجهول على رسول الهدى ﷺ بعدم الإخلاص؛ حيث قال: والله إن هذه لقسمة ما عدل فيها، وما أريد فيها وجه الله[٤]، فذو الخويصرة الجهول لما رأى رسول الله ﷺ قد أعطى السادة الأغنياء، ولم يعطِ الفقراء، لم يحمل هذا التصرف على المحمل الحسن، وهذا شيء عجيب خصوصًا أن دواعيه كثيرة، فلو لم يكن إلَّا أن صاحب هذا التصرف هو رسول الهدى ﷺ لكفى به داعيًا إلى حُسن الظن، ولكن ذا الخويصرة أبى ذلك، وأساء الظن لمرضه النفسي، وحاول أن يستر هذه العلة بستار العدل، وبذلك ضحك منه إبليس، واحتال عليه، فأوقعه في مصايده.

---

(١) «الفتاوى» (١٩/ ٧٣).

(٢) البخاري، كتاب: استتابة المرتدين، «فتح الباري» (١٢/ ٢٩٠).

(٣) «ظاهرة الغلو في الدين» ص١٠٦.

(٤) البخاري، كتاب: استتابة المرتدين، «فتح الباري» (١٢/ ٢٩٠).

فينبغي للمرء أن يراقب نفسه، وأن يدقق في دوافع سلوكه ومقاصده، وأن يحذر هواه، وأن يكون منتبهًا لحيل إبليس؛ لأنه كثيرًا ما يزين العمل السيئ بغلاف حسن براق، ويبرر السلوك القبيح باسم مبادئ الحق، ومما يعين المرء على وقاية نفسه، والنجاة لها من حِيَل الشيطان ومصايده: العلم، فذو الخويصرة لو كان عنده أثارة من عِلمٍ، أو ذرة من فهم؛ لما سقط في هذا المزلق(١).

٨- الشدة على المسلمين

عُرف الخوارج بالغلظة والجفوة، وقد كانوا شديدي القسوة والعنف على المسلمين، وقد بلغت شدتهم حدًّا فظيعًا، فاستحلوا دماء المسلمين، وأموالهم وأعراضهم، فَرَوَّعهم وقتلوهم، وأما أعداء الإسلام من أهل الأوثان وغيرهم فقد تركوهم ووادعوهم فلم يؤذوهم، ولقد سجل التاريخ صحائف سوداء للخوارج في هذا السبيل(٢).

وما قصة عبدالله بن خباب ومقتله عنا ببعيد، فمعاملة الخوارج للمسلمين مصحوبة بالقسوة والشدة والعنف، وأما للكافرين فَلين وموادعة ولطف(٣)، فقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة سمحة، وإنما ندب إلى الشدة على الكفار، وإلى الرأفة بالمؤمنين، فعكس ذلك الخوارج(٤)، قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾ [الفتح: ٢٩] وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ﴾ [المائدة: ٥٤] فالخوارج عكسوا الآيات، فأرهبوا المسلمين وروَّعوهم(٥).

وهٰذه بعض الصفات التي اشتهر بها الخوارج.

---

(١) «ظاهرة الغلو في الدين» ص١٠٦، ١٠٧.
(٢) المصدر نفسه، ص١١٠.
(٣) المصدر نفسه، ص١١١.
(٤) «فتح الباري» (١٢/٣٠١).
(٥) «ظاهرة الغلو في الدين» ص١١١.

الفصل الثامن

بعض الآراء الاعتقادية للخوارج

ومع مرور الزمن استقرت آراء عقائدية خاصة بفرقة الخوارج، وخالفوا فيها كتاب الله وسُنَّة رسول الله ﷺ، ومن هذه الآثار المنحرفة:

١- تكفير صاحب الكبيرة

إن الخوارج يكفِّرون مرتكب الكبيرة، ويحكمون بخلوده في النار، وقد استدلوا على معتقدهم ذلك بأدلة:

استدلوا بقوله تعالى:

﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿٨١﴾﴾ [البقرة: ٨١] فقد استدلوا بهذه الآية على تخليد أصحاب المعاصي في النار، وقالوا: إنه لا أمل للعاصي الذي يموت على معصيته في رحمة الله[١]، فزعموا أن الخطيئة تحيط بالإنسان، فلا يبقى له معها حسنة مقبولة، حتى الإيمان فإنها تذهبه، ولكن الأمر عكس ما ذهبوا إليه، وهذه الآية نفسها ترد مذهبهم، فقد دلت على أن من أحاطت به خطيئته فإنه يُخلد في النار، وليس هناك خطيئة تحيط بالإنسان وتحبط أعماله ويخلد بسببها في النار إلَّا الكفر والشرك بالله، ويؤيد هذا أن تلك الآية نزلت في اليهود، وهم قد أشركوا بالله وحادوا عن سبيله.

ومما يبطل زعمهم أيضًا أن الله قد أوضح سبحانه أن مجرد كسب السيئة لا يوجب الخلود في النار؛ بل لا بد أن تكون سيئة محيطة به، قيل: هي الشرك، روي هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما، وروي عنه أن معنى هذه الآية: من كفر حتى يحيط

(١) «الإباضية في موكب التاريخ» علي معمر (١/ ١٣٣).

به كفره، فلا تُقبل له حسنة، وهذا أولى؛ لما ثبت في السُّنَّة تواترًا من خروج عصاة الموحدين من النار[١].

ثم إن قوله تعالى: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ وسيئة نكرة فهي عامة لجميع أنواع السيئات، قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله: والمراد بها هنا الشرك؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ أي: أحاطت بعاملها، فلم تدع له منفذًا، وهذا لا يكون إلَّا الشرك، فإن من معه الإيمان لا تحيط به خطيئته ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ وقد احتج بها الخوارج على كفر صاحب المعصية، وهي حجة عليهم كما ترى، فإنها ظاهرة في الشرك، وهكذا كل مبطل يحتج بآية أو حديث صحيح على قوله الباطل؛ فلا بد أن يكون فيما احتج به حجة عليه[٢]، وغير ذلك من الأدلة التي رد علماء أهل السُّنَّة والجماعة جزاء كل في محله.

ويمكن أن نجمل الرد على الخوارج في تكفيرهم لصاحب الكبيرة، وذلك من عدة وجوه:

(أ) أن مرتكب الكبيرة لو كان كافرًا لكان حكمه حكم غيره ممن كفر بعد إيمانه؛

وهو أن يكون مرتدًا يجب قتله؛ لقوله ﷺ: «**من بدل دينه فاقتلوه**»[٣] ولقوله ﷺ: «**لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلَّا الله، وأن محمدًا رسول الله إلَّا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة**»[٤].

فهذان الحديثان وغيرهما من أدلة حكم المرتد تفيد أن كل من كفر بعد إيمانه فحكمه القتل، لكن نصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزاني والسارق

---

(١) «فتح القدير» للشوكاني (١/ ١٠٥).

(٢) «تفسير السعدي» (١/ ١٠٣).

(٣) البخاري، كتاب: الجهاد، «فتح الباري» (٦/ ١٤٩).

(٤) البخاري، كتاب: الديات، «فتح الباري» (١٢/ ٢٠١).

والقاذف لا يُقتل؛ بل يُقام عليه الحد، كما قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾﴾ [النور: ٢].

وقال الله تعالى في حكم السارق: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾﴾ [المائدة: ٣٨].

وورد في شارب الخمر ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أن رجلًا كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله، وكان يلقب حمارًا، وكان يُضحك رسول الله ﷺ، وكان النبي ﷺ قد جلده في الشراب، فأُتي به يومًا فأُمر به فجُلد، فقال رجل من القوم: اللهم الْعَنه، ما أكثر ما يؤتى به، فقال النبي ﷺ: **«لا تلعنوه، فوالله ما علمت إلَّا أنه يحب الله ورسوله»**(١).

فقد أمر النبي ﷺ بجلد شارب الخمر ولم يقتله؛ بل نهى عن لعنه بعينه، وشهد لهذا الرجل بحب الله ورسوله، مع أنه قد تكرر منه شرب الخمر عدة مرات، ولم يحكم على هذا ولا على السارق والزاني بالكفر، ولا قطع الموالاة بينهم وبين المسلمين، وكان يستغفر لهم، ويقول: **«لا تكونوا أعوان الشيطان على أخيكم»**(٢).

وقد أجمعت الأمة من الصحابة والتابعين على ذلك إلَّا من شذَّ عنهم فلا عبرة بقوله، ثم أيضًا إنه لو كان صاحب الكبيرة كافرًا لوجب التفريق بينه وبين زوجته المؤمنة والمرأة كذلك، وكذلك أيضًا فإنه لا يرث مسلمًا ولا يرثه مسلم، ولكن النبي ﷺ لم يفرق بين من فعل معصية وبين زوجته، ولم يحرمه من ميراث من له الإرث منه، وكذلك صحابته والتابعون لهم بإحسان؛ فثبت يقينًا أنه غير كافر(٣).

---

(١) البخاري، كتاب: الحدود، «فتح الباري» (١٢/ ٧٥).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٧١).
(٣) «الخوارج» للسعوي، ص١١٦، ١١٧.

(ب) أن الله ﷻ سمَّى أهل الكبائر مؤمنين مع ارتكابهم لها، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الحجرات: ٩، ١٠].

قال ابن كثير رحمه الله: فسماهم مؤمنين مع الاقتتال، وبهذا استدل البخاري وغيره على أنه لا يخرج عن الإيمان بالمعصية وإن عظمت، لا كما يقوله الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة ونحوهم(١)، ومثل هذه الآية أيضًا قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ۖ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ۗ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾﴾ [البقرة: ١٧٨].

قال ابن حزم رحمه الله: فابتدأ الله ﷻ بخطاب أهل الإيمان من كان فيهم من قاتل أو مقتول، ونص تعالى على أن القاتل عمدًا وولي المقتول أخوان، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ فصح أن القاتل عمدًا مؤمن بنص القرآن، وحكمه له بأخوة الإيمان، ولا يكون للكافر مع المؤمنين تلك الأخوة(٢).

فهذه بعض أدلة أهل السُّنَّة في ردِّهم على قول الخوارج في مرتكب الكبيرة، وقد استقر هذا المعتقد عند علماء أهل السُّنَّة، وسطروه في كتبهم، وإليك بعض أقوالهم:

٢- رأيهم في الإمامة

قال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: لا بد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة، قيل له: هذه البرة قد عرفناها، فما بال الفاجرة؟ قال: يُؤمن بها السبيل، ويقام بها

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢١١).

(٢) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٣/ ٢٣٥).

الحدود، ويجاهد بها العدو، ويقسم بها الفيء[١]؛ ولهذا كان حكم الإمامة واجبًا على الأمة الإسلامية؛ إذ لو بقوا بلا إمام لأثموا جميعًا؛ لقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

قال ابن كثير رحمه الله في الآية:

الظاهر -والله أعلم- أن الآية عامة في جميع أولي الأمر من الأمراء والعلماء[٢]، وهذا هو الراجح، ووجه الاستدلال من هذه الآية أنه سبحانه أوجب على المسلمين طاعة أولي الأمر منهم وهم الأئمة، والأمر بالطاعة دليل على وجوب نصب ولي الأمر؛ لأن الله تعالى لا يأمر بطاعة من لا وجود له، ولا يفرض طاعة من وجوده مندوب، فالأمر بطاعته يقتضي الأمر بإيجاده؛ فدل على أن إيجاد إمام للمسلمين واجب عليهم[٣].

وقد قال رسول الله ﷺ: «**من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**»[٤] أي: بيعة الإمام، وهذا واضح الدلالة على وجوب نصب الإمام؛ لأنه إذا كانت البيعة واجبة في عنق المسلم -والبيعة لا تكون إلَّا لإمام- فنصب الإمام واجب، وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم، وكذلك مَن بعدهم على وجوب الإمامة، ومما يحتم وجوب الإمامة ما وردت به الشريعة من الأحكام الواجبة التي لا يتولاها إلَّا الإمام، ولا تصح بدونه[٥]، وذلك مثل: الجهاد، والحج، وإقامة الحدود، ونحو ذلك، مما لا يتم إلَّا بالقوة والإمارة[٦].

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ١٤٦).
(٢) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٠٣).
(٣) «الإمامة العظمى» للدميجي، ص٤٧.
(٤) مسلم، كتاب: الإمامة (٣/ ١٤٧٨).
(٥) «أصول الدين» للبغدادي، ص٢٧٢.
(٦) «السياسة الشرعية» لابن تيمية، ص١٢.

وقد بيَّنت الشريعة أن من حقوق الإمام السمع والطاعة في غير معصية الله تعالى، فقد قال رسول الله ﷺ: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعصِ الأمير فقد عصاني**»[١].

وقد أوجب الشارع طاعة الإمام ما لم يأمر بمعصية، فإن أمر بمعصية الله فلا تجوز طاعته فيها، ولا إعانته عليها، ويجب أن يُعان على طاعة الله، وأن يُستعان به عليها ما أمكن ذلك[٢]، فيكون موقف المسلم النصيحة لولاة أمور المسلمين؛ لقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح عن أبي رقية تميم بن أوس الداري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**الدين النصيحة**» ثلاثًا، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «**لله عز وجل، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم**»[٣].

قال ابن حجر رحمه الله: والنصيحة لأئمة المسلمين إعانتهم على ما حملوا القيام به، وتنبيههم عند الغفلة، وسد خلتهم عند الهفوة، وجمع الكلمة عليهم، ورد القلوب النافرة إليهم، ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن، ومن جملة أئمة المسلمين أئمة الاجتهاد، وتقع النصيحة لهم ببث علومهم، ونشر مناقبهم وتحسين الظن بهم[٤].

وقد خالف الخوارج ذلك المبدأ الرشيد، فرأوا الخروج على أئمة المسلمين عند أتفه الأسباب، وقد فعلوا ذلك مع أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وأرضاه، فسفكوا الدماء، وقطعوا السبل، وضيعوا الحقوق، وسعوا في إضعاف المسلمين حتى تكالبت عليهم الأعداء، فهذا من أضرار الخروج على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وقد خالفت الخوارج ما كان عليه جمهور المسلمين من اشتراط النسب القرشي في الإمام، وقالوا: إنه لا خصوصية لقريش فيها، ولا مزيَّة لهم عن سواهم؛ بل كل

---

(١) البخاري، كتاب: الجهاد، «فتح الباري» (٦/١١٦).

(٢) «منهاج السنة» (١/١٤٧).

(٣) مسلم، كتاب: الإيمان، «شرح النووي» (٢/٣٧).

(٤) «فتح الباري» (١/١٣٨).

من صار أهلًا لها جاز توليته من دون أي نظر إلى نسبه[١]، وقد احتجوا لمذهبهم بما يلي:

(أ) قالوا: لأن اشتراط القرشية يخالف المعقول؛ إذ لا يمنع العقل أن يوجد في غيرهم من هو أفضل منهم.

(ب) لم يجعل الله النبوة في قوم خاصين، فكيف يجعل الإمامة كذلك؟

(ج) أن القرآن لا يدل على ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

(د) استدلوا بقوله ﷺ: «**لا فضل لعربي على أعجمي إلَّا بالتقوى**»[٢].

(هـ) واستدلوا بقوله ﷺ: «**وإن أُمِّر عليكم عبد حبشي مجدوع الأنف؛ فاسمعوا وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله**»[٣].

(و) لم يثبت الأنصار القرشية في الإمامة، ولو أثبتوها لما طالبوا بالإمامة، ولرد عليهم المهاجرون بها[٤].

(ز) أن رسول الله ﷺ قد ولَّى على الأمم من غير قريش، والولايات والإمارات من الإمارة العظمى، فما جاز فيها جاز في فروعها، وما امتنع فيها امتنع في فروعها[٥].

وجوه الرد على الخوارج:

(أ) أما احتجاجهم بالعقل فهو مردود؛ لأنه لا حجة فيه مع ثبوت النص والإجماع.

---

(١) «الفصل» (٤/ ٨٩) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٠٤)

(٢) «مسند أحمد» (٥/ ٤٤١).

(٣) مسلم، «شرح النووي» (١٢/ ٢٢٧).

(٤) «الخوارج» للسعوي، ص١٥٥.

(٥) المصدر نفسه، ص١٥٥.

(ب) وأما احتجاجهم بأن الله لم يجعل النبوة خاصة بقوم فلا حجة في ذلك؛ لأن الله يصطفي للنبوة والرسالة أصلح الناس لها، والخَلْق لا يستطيعون القطع على أن فلانًا أصلح من غيره، ولا يقارن اختيار المخلوق مع اختيار الخالق، وأما المزية لقريش فهي على جهة العموم؛ لما كانت تحتله من المكانة الدينية والاجتماعية في قلوب الناس.

(جـ، د) وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ وقوله ﷺ: «**لا فضل لعربي على أعجمي إلَّا بالتقوى**» فالجواب على هذا من وجهين:

- أن يراد بالآية والحديث المفاضلة بين الناس عامة، فلا شك أن من فُضِّل على صاحبه بزيادة في التقوى فهو أكرم منه وأفضل عند الله، وهذا بغض النظر عن الإمامة، وهذا هو المراد بالآية والحديث؛ لأن دلالة كل منهما عامة.

- وأما من جهة الإمامة، فلا شك أيضًا أن من زاد على غيره بالعدل والتقوى والصلاح مع توافر باقي شروط الإمامة فيه فهو أولى؛ لكن لا ننسى أن النسب القرشي شرط، ولا تعارض بين تلك الشروط.

(هـ) وأما احتجاجهم بما ورد في وجوب السمع والطاعة، وإن كان الأمير عبدًا حبشيًّا، فهذا الأمر لا إشكال فيه، وقد ورد فيه عدة روايات؛ منها قوله ﷺ: «**اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي، كأن رأسه زبيبة**»[١]، وهذا لا يمنع اشتراط الإمامة في قريش، وهو عند أهل السنة مخرج على ثلاثة أمور:

١- أن يكون العبد مستعملًا من جهة الإمام القرشي، وليس هو الإمام الأعظم.

٢- وقد قيل: إن العبد الحبشي إنما ذكره على وجه ضرب المثل، وإن لم يصح وقوعه؛ كما قال ﷺ فيمن بنى مسجدًا: «**ولو كمفحص قطاة**»[٢]، ومفحص القطاة لا يمكن أن يكون مسجدًا[٣].

---

(١) البخاري، كتاب: الأحكام، «فتح الباري» (١٢/ ١٢١).

(٢) «فتح الباري» (١٢/ ١٢٢) «جامع العلوم والحكم» ص٢٣٠.

(٣) «الخوارج» للسعوي، ص١٥٧.

٣- أنه أطلق على طريق المبالغة في وجوب السمع والطاعة، أو باعتبار ما كان قبل العتق[١].

(و) وأما دعواهم أن الأنصار لم يثبتوا أحقية قريش في الخلافة، فهذا غير صحيح؛ بل الصحيح أنهم أذعنوا لذلك، وحصل الإجماع على أحقية قريش في الخلافة، قال الإمام الأشعري رحمه الله: اجتمعت الأنصار في سقيفة بني ساعدة بمدينة رسول الله ﷺ، وأرادوا عقد الإمامة لسعد بن عبادة، وبلغ ذلك أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، فقصدا نحو مجتمع الأنصار في رجال من المهاجرين، فأعلمهم أبو بكر أن الإمامة لا تكون إلَّا في قريش، واحتج عليهم بقول النبي ﷺ: «**الأئمة من قريش**»[٢]، فأذعنوا لذلك منقادين، ورجعوا إلى الحق طائعين، بعد أن قالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، وبعد أن جرد الحباب بن المنذر سيفه، وقال: أنا جذيلها المحكك، وعذيقها المرجب... ثم بايعوا أبا بكر رضي الله عنه، واجتمعوا على إمامته، واتفقوا على خلافته، وانقادوا لطاعته[٣].

(ز) وأما احتجاجهم بفعل النبي ﷺ؛ حيث ولَّى على بعض الأمصار أو الجيوش من غير قريش، فلا حجة لهم في هذا؛ لأنه ليس في الإمامة العظمى، ولا نسلم لهم أن ما جاز في الفرع جاز في الأصل[٤].

قال ابن حجر رحمه الله:

وأما ما احتج به من لم يعين الخلافة في قريش من تأمير عبد الله بن رواحة وزيد بن حارثة وأسامة وغيرهم في الحروب، فليس من الإمامة العظمى في شيء؛ بل فيه أنه يجوز استنابة غير القرشي في حياته[٥]، والله أعلم.

---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ١٢٢).
(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٥/ ٥٤٤) البخاري بلفظ آخر، رقم (٧١٤٠).
(٣) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٩، ٤١) «شرح النووي» (١٢/ ٢٠٠) «الفصل» (٤/ ٨٩).
(٤) «الخوارج» للسعوي، ص١٥٨.
(٥) «فتح الباري» (١٣/ ١١٩).

أدلة أهل السنة القائلين باشتراط النسب القرشي:

(أ) قوله ﷺ: «**إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلَّا كبه الله في النار على وجهه، ما أقاموا الدين**»[(١)].

(ب) قوله ﷺ: «**لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان**»[(٢)]، وفي رواية لمسلم: «**ما بقي من الناس اثنان**»[(٣)].

(ج) وقوله ﷺ: «**الناس تبع لقريش**»[(٤)].

(د) انعقاد الإجماع، فقد حكاه غير واحد من العلماء منهم النووي؛ حيث قال في شرحه لحديث: «**الناس تبع لقريش...**» إلخ:

هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة[(٥)]، ومنهم القاضي عياض، فقد نقل عنه النووي قوله: اشتراط كونه -أي: الإمام- قرشيًّا هو مذهب العلماء كافة، قال: وقد احتج به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما على الأنصار يوم السقيفة فلم ينكره أحد.

قال القاضي: وقد عدها العلماء من مسائل الإجماع، ولم يُنقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار، قال: ولا اعتداد بقول النَّظَّام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع: إنه يجوز كونه من غير قريش، ولا سخافة ضرار بن عمرو في قوله: إن غير القرشي من النبط وغيرهم يقدم على القرشي؛ لهوان خلعه إن عرض منه أمر، وهذا الذي قاله

---

(١) البخاري، كتاب: الأحكام، «فتح الباري» (١٣/ ١١٤).
(٢) البخاري، كتاب: الأحكام، «فتح الباري» (١٣/ ١١٤).
(٣) مسلم، كتاب: الإمارة، «شرح النووي» (١٣/ ٢٠١).
(٤) البخاري، كتاب: المناقب، «فتح الباري» (٦/ ٥٢٦).
(٥) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/ ٢٠٠) «الإمامة العظمى» للدميجي، ص٢٧٣.

من باطل القول وزخرفه، مع ما هو عليه من مخالفة إجماع المسلمين، والله أعلم [١].

وممن حكى هذا الإجماع أيضًا: الماوردي [٢] والإيجي [٣]، وابن خلدون [٤]، والغزالي [٥]، ومن المحدثين محمد رشيد رضا؛ حيث قال: أما الإجماع على اشتراط القرشية فقد ثبت بالنقل والعقل، رواه ثقات المحدثين، واستدل به المتكلمون وفقهاء مذاهب السُّنَّة كلهم، وجرى عليه العمل بتسليم الأنصار وإذعانهم لبني قريش، ثم إذعان السواد الأعظم من الأمة عدة قرون [٦].

ولكن الحافظ ابن حجر اعترض على هذا الإجماع بقوله:

ويحتاج من نقل الإجماع إلى تأويل ما جاء عن عمر في ذلك، فقد أخرج أحمد عن عمر بسند رجاله ثقات أنه قال: «إن أدركني أجلي وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل...» الحديث، ومعاذ بن جبل أنصاري لا نسب له في قريش، إن الأثر المنسوب إلى عمر ضعيف لانقطاعه كما بيَّن بعض أهل العلم [٧].

ومال الإمام الجويني إلى عدم اشتراط النسب القرشي [٨]، وقد اختلف قول أبي بكر الباقلاني، فاشترط القرشية في كتاب «الإنصاف» [٩]، ولم يشترطها في كتابه «التمهيد» [١٠]، وإلى نفي اشتراط القرشية ذهب أكثر المحدثين؛ منهم محمد

---

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٢/ ٢٠٠).
(٢) «الأحكام السلطانية» ص٦.
(٣) «المواقف» ص٣٩٨.
(٤) «المقدمة» ص١٩٤.
(٥) «الباطنية» ص١٨٠.
(٦) «الخلافة أو الإمامة العظمى» لمحمد رشيد رضا، ص١٩.
(٧) «الإمامة العظمى» ص٢٨٤.
(٨) «غياث الأمم» للجويني، ص١٦٣.
(٩) «الإنصاف» للباقلاني، ص٦٩.
(١٠) «التمهيد» نقلًا عن «الإمامة العظمى» ص٢٧٥.

أبو زهرة في كتابه «المذاهب الإسلامية»، وذهب إلى أن الأحاديث الواردة مجرد أخبار لا تفيد حكمًا[١]، ومنهم العقاد[٢]، ومنهم د/ علي حسني الخربوطلي في كتابه «الإسلام والخلافة»[٣]، وتجرأ على رمي الأحاديث المذكورة بالوضع، ومنهم د/ صلاح الدين دبوس في كتابه «الخليفة توليته وعزله»، وذهب إلى أن هذه الأحاديث مجرد أخبار[٤]، ومنهم الأستاذ محمد المبارك رحمه الله، فقد اعتبرها من باب السياسة الشرعية المتغيرة بتغير العوامل[٥].

والراجح هو ما ذهب إليه جمهور المسلمين من اشتراط النسب القرشي للإمامة[٦]؛ لورود الأدلة الصريحة في أحقيتهم، ولإجماع الصحابة ومن بعدهم على ذلك، وأدلة المخالفين ليس فيها حجة على عدم الاشتراط؛ لكن أحقية قريش في الخلافة لا بد فيها من شرطين:

الأول: إقامتهم للدِّين؛ لقوله ﷺ: **«إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلَّا كبَّه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدِّين»**[٧].

الثاني: أن لا يكون هناك إمام قائم، فإن كان ثمة إمام فلا أحقية لهم فيها، فيكون اشتراط النسب القرشي في ابتداء الولاية وعند الاختيار لا في استمرارها؛ إذ إن الإمام القائم لا تجوز منازعته ولا الخروج عليه، لا من قريش ولا من غيرها[٨] ما دام قائمًا بأمر الله، ولم ينحرف عن شرعه، ولم نرَ منه كُفرًا بواحًا، أما إذا خرج منه كفر بواح، فالأمر منوط بالقدرة، وخاضع لفقه المصالح والمفاسد.

---

(١) «المذاهب الإسلامية» (١/ ٩٠).
(٢) «الديمقراطية في الإسلام» ص٦٩.
(٣) «الإسلام والخلافة» ص٤٢.
(٤) «الخليفة توليته وعزله» ص٢٧٠.
(٥) «نظام الإسلام في الحكم والدولة» ص٧١.
(٦) «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى، ص٢٠، «الخوارج» للسعوي، ص١٥٩.
(٧) البخاري، كتاب: الأحكام، باب: الأمراء من قريش، «فتح الباري» (١٣/ ١٤٤).
(٨) «الخوارج» للسعوي، ص١٥٩، «الإمامة العظمى» ص٢٩٥.

الفصل التاسع

طعن الخوارج في بعض الصحابة .. وتكفيرهم لعثمان وعلي رضي الله عنهما.

امتاز الخوارج عن الشيعة الرافضة بإثباتهم إمامة الصديق والفاروق رضي الله عنهما، فهم يعتقدون أن إمامة أبي بكر وعمر إمامة شرعية، لا شك في صحتها، ولا ريب عندهم في شرعيتها، وأن إمامتهما كانت برضا المؤمنين ورغبتهم، وأنهما سارا على الطريق المستقيم الذي أمر الله به، لم يغيرا ولم يبدلا، حتى توفاهما الله تعالى على ما يرضيه من العمل الصالح والنصح للرعية، وهذا الاعتقاد منهم حق وصدق، فلقد كانا رضي الله عنهما كذلك، ولا يشك في هذا إلَّا من فُتن بمعتقد الرافضة.

وهذا المعتقد للخوارج تُجاه الشيخين حالفهم فيه السداد والصواب، وكانوا موفقين فيه؛ لكنهم هلكوا فيمن بعدهما؛ حيث قادهم الشيطان وأخرجهم عن الحق والصواب في اعتقادهم في عثمان وعلي رضي الله عنهما، فلقد حملهم على إنكار إمامة عثمان رضي الله عنه في المدة التي نقم عليه أعداؤه فيها، كما أنكروا إمامة علي أيضًا بعد التحكيم؛ بل أدى بهم سوء معتقدهم إلى تكفيرهما، وتكفير طلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم، وأصحاب الجمل وصفين.

وقد وجه الخوارج إلى هؤلاء الأخيار من الصحابة طعنًا عامًّا يشملهم جميعًا، ووجهوا إلى بعضهم طعنًا على وجه الخصوص، فطعنهم فيهم على وجه عام أنهم يعتقدون فيهم أنهم كفروا، وقد دَوَّن أهل العلم هذا المعتقد السيئ عنهم في كتبهم[1]، فقد قال الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله: والخوارج بأسرها

(١) «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام» (٣/ ١١٥٧).

يثبتون إمامة أبي بكر وعمر، وينكرون إمامة عثمان في وقت الأحداث التي نقم عليه من أجلها، ويقولون بإمامة علي قبل أن يحكم، وينكرون إمامته لما أجاب إلى التحكيم، ويكفِّرون معاوية وعمرو بن العاص وأبا موسى الأشعري[(١)].

وقال ابن تيمية رحمه الله:

وكان شيطان الخوارج مقموعًا لما كان المسلمون مجتمعين في عهد الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان، فلما افترقت الأمة في خلافة علي رضي الله عنه وجد شيطان الخوارج موضع الخروج، فخرجوا وكفَّروا عليًّا ومعاوية ومن والاهما، فقاتلهم أولى الطائفتين بالحق علي بن أبي طالب[(٢)].

وقال الشهرستاني بعد تعداده لكبائر فرق الخوارج: ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي رضي الله عنهما، ويقدمون ذلك على كل طاعة، وقال في المحكمة الأولى: وطعنوا في عثمان رضي الله عنه للأحداث التي عدوها عليه، وطعنوا في أصحاب الجمل وأصحاب صفين[(٣)].

وقال في الأزارقة بعد أن ذكر أنهم يعتقدون كفر علي رضي الله عنه: وعلى هذه البدعة مضت الأزارقة وزادوا عليه تكفير عثمان وطلحة والزبير وعائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم، وسائر المسلمين معهم وتخليدهم في النار[(٤)]، وهذا المعتقد واضح البطلان بمجرد سماعه، واعتقاده ضلال وغواية وترك للحق جانبًا، والخوارج استهواهم الشيطان بمعتقدهم هذا، فكانوا له تبعًا، فاعتقادهم كُفْر مَن تقدم ذكرهم من أصحاب رسول الله ﷺ باطل؛ لأمور عدة:

---

(١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٠٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٨٩).

(٣) «الملل والنحل» (١/ ١١٧).

(٤) المصدر نفسه (١/ ١٢١).

الأمر الأول: أن الله تعالى أخبر بأنهم ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾

وكذا رسوله ﷺ أخبر بأنهم أفضل أُمَّة، فقد قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

فقد نوَّه ﷻ في هذه الآية الكريمة بأنهم ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾؛ وذلك لقيامهم الكامل بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما ذلك إلّا لما بلغوا إليه من كمال الإيمان وقوة اليقين؛ ولأنهم حققوا صفات الخيرية المنوَّه عنها في هذه الآية، فقد روى أبو عبد الله الحاكم بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﷻ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمرن: ١١٠] قال: هم الذين هاجروا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة(١).

وقال ﷺ: «**خير الناس القرن الذي أنا فيه، ثم الثاني، ثم الثالث**»(٢)، وإنما كان قرنه خير الناس؛ لأنهم آمنوا به حين كَفَرَ الناس، وصدقوه حين كذبوه، ونصروه حين خذلوه، وجاهدوا وآووا(٣).

وأفراد الصحابة الذين يعتقد الخوارج المارقون كفرهم هم من الذين هاجروا مع رسول الله من مكة إلى المدينة، وفي مقدمة من يتناوله هذا الثناء العالي الرفيع هم هؤلاء، فهم من أهل الهجرة، ومن الذين آمنوا بالنبي ﷺ حين كَفَرَ به الناس، وهم من الذين جاهدوا معه ونصروه، واتبعوا النور الذي أنزل معه، فالآية والحديث فيهما شهادة الله ورسوله للصحابة عمومًا بأنهم خير أمة محمد ﷺ(٤)، وأبرز الصحابة الذين تكفرهم الخوارج؛ كعلي والزبير وطلحة وغيرهم، وردت أحاديث في حقهم بأنهم من أهل الجنة، وقد بشرهم رسول الله ﷺ بذلك.

---

(١) «المستدرك» (٢/ ٢٩٤) صححه الحاكم، وأقرَّه الذهبي.

(٢) مسلم (٤/ ١٩٦٥).

(٣) «فيض القدير» للمناوي (٣/ ٤٧٨).

(٤) «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام» (٣/ ١١٦٠).

الأمر الثاني: شهادة الله لهم بالإيمان الحقيقي الثابت في مواضع كثيرة من كتابه العزيز

قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [آل عمران: ٦٨] فجملة: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ في هذه الآية أول ما تنطبق على الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أجمعين؛ إذ إنهم أول وأفضل من دخل في هذا الخطاب بلا نزاع؛ ولكن الخوارج أزاغ الله قلوبهم فلم يهتدوا إلى شهادة العليم الخبير بحقيقة الإيمان للصحابة الذين كفَّروهم، أو تبرءوا منهم[1].

الأمر الثالث: أن الله تبارك وتعالى أخبر في محكم كتابه العزيز أنه رضي عن الصحابة ورضوا عنه

وأنه وعدهم بالخلود في الجنات والفوز العظيم، قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

ففي هذه الآية صرح تعالى أنه قد رضي عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وهو دليل قرآني صريح في أن من يعتقد كُفرهم فهو ضال مخالف لله جل وعلا؛ حيث كفَّر من رضي الله عنهم، ولا شك أن تكفير من رضي الله عنهم مضادة له جل وعلا، وتمرد وطغيان، وهذه صفة الرافضة والخوارج المارقة[2].

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨] وفي هذه الآية أعلن الله رضاه عن جيش الإيمان الذين حضروا الحديبية من صحابة رسول الله ﷺ، والذين كان منهم علي وطلحة والزبير، وعثمان كان في مكة رسولًا لرسول الله ﷺ، فبايع له النبي ﷺ، وجعل يده عن يده، فكانت خيرًا له من يده[3].

---

(١) المصدر نفسه (٣/ ١١٦١).

(٢) «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٣/ ١١٦٣).

(٣) «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٣/ ١١٦٣).

الأمر الرابع: أن الكفر بعيد الوقوع من قوم أخبر الله جل وعلا أنه بغَّضَ إليهم الكُفر والفسوق والعصيان، وجعلهم من الراشدين

قال تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴿٧﴾﴾ [الحجرات: ٧].

وأما الآية فقد أخبر تعالى فيها أنه جعل الإيمان أحب الأشياء إليهم، فلا يقع منهم إلَّا ما يوافقه ويقتضيه من الأمور الصالحة؛ فاستحقوا بذلك أن يكونوا هم الراشدين، كما نطقت بذلك الآية الكريمة، فكيف يكفر أولئك الخيرة على زعم الرافضة والخوارج المارقة، وعليهم تتلى آيات الله وفيهم رسوله؟! بل كيف يكفرون وقد كرَّه الله إليهم الكفر وجعلهم راشدين؟! فلقد زاغ الخوارج الجهلاء بزعمهم كفر عثمان وعلي وطلحة والزبير وابن عباس وعائشة وعمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري ومعاوية، وأصحاب الجمل وصفين من الصحابة الكرام[١].

(١) المصدر نفسه (٣/ ١١٦٥).

الفصل العاشر

من سمات الخوارج ونزعاتهم في العصر الحديث

بدأت سمات الخوارج ونزعاتهم تظهر بين طوائف من أبناء المسلمين اليوم، وبأشكال ومظاهر مختلفة؛ من جماعات وأفراد، ودعوات وحركات، واتجاهات وشعارات، ومناهج وأساليب، ومواقف وتصرفات، ونزعات فردية وجماعية، ونحو ذلك من أمور تنذر بخطر، وتنبئ عن بدايات ظهور البذور العقدية والفكرية والسلوكية للخوارج[1].

ومن هذه السمات والمظاهر: التشدد في الدين علي النفس والتعسير على الآخرين، والتعالم والغرور، وتصدر الأحداث، وقلة الصبر، وضعف الحكمة، والاستبداد بالرأي وتجهيل الآخرين، والطعن في العلماء وسوء الظن فيهم وتحقيرهم والتنفير منهم، والحدة في التعامل مع الآخرين، وصعوبة مد جسور التفاهم معهم، وقابلية الانشطار والتفرق، وسهولة اتهام الآخرين، وصعوبة التجمع والتوحد، والتكفير، وغير ذلك من مظاهر الغلو التي أسهمت في ظهورها مجموعة من الأسباب؛ منها:

١- الجهل بالعلوم الشرعية

فالمتأمل لواقع أكثر أصحاب التوجهات -التي يميل أصحابها إلى سمات الخوارج- يجد أنهم يتميزون بالجهل، وضعف الفقه في الدين، وضحالة الحصيلة في العلوم الشرعية، فحين يتصدرون للأمور الكبار والمصالح العظمى يكثر منهم التخبط والخلط والأحكام المتسرعة والمواقف المتشنجة[2]؛ بسبب عدم قدرتهم

---

(١) «الخوارج» ناصر العقل، ص١٢٠ .

(٢) المصدر نفسه، ص١٢٧ .

على استيعاب فقه المصالح والمفاسد، والعلم بمراتبها، فوق جهلهم بآحاد النصوص الحاكمة على القضايا المعينة؛ إذ ليست المنكرات العامة المتعلقة بالسياسة الشرعية -وهي في الغالب سبب الفتن- كمسائل الطهارة والصلاة والحج والأحوال الشخصية يقوم فيها الحق -غالبًا- على الأدلة التفصيلية؛ بل قيام العلم في ذلك على أسس منها:

(أ) الأدلة الشرعية العامة والقواعد التي يدخل تحتها أمور كثيرة.

(ب) مقاصد الشريعة.

(جـ) الموازنة بين المصالح والمفاسد.

(د) الأدلة التفصيلية.

ولا يمكن للعوام -بل صغار العلماء- فهم القضايا الكلية العامة، وإن كان يمكنهم فهم النصوص الجزئية، وكذلك فهم مقاصد الشريعة لا يكون إلَّا باستقراء مجمل النصوص، وتصرفات الشارع، ففقه المقاصد فقه عزيز لا يناله كل أحد؛ بل لا يصل إليه إلَّا من ارتقى في مدارج العلم، واطلع على واقع الحال، وقلَّب النظر في الاحتمالات التي يظن حدوثها، والموازنة بين المصالح والمفاسد تحتاج إلى فهم للشريعة ومقاصدها، وفهم للواقع ومراتب المفاسد والمصالح، وهذا كله لا يكون إلَّا للعلماء[1].

إن تصدر العامة -أنصاف العلماء- الذين لا يفهمون كتاب الله وسنة رسوله ﷺ يشتت المسلمين ويفرق وحدتهم؛ لأن العوام لا يُتصور اتفاقهم على أمر إذا لم يكن لهم سراة يصدرون عن رأيهم؛ ولذلك كان الرد إلى أهل الحل والعقد.

---

(١) «قواعد في التعامل مع العلماء» ص١٢١ .

٢- القراءة من الكتب بدون معلم

ومن الأسباب التي أسهمت في تشكيل فكر الغلو طلب العلم من غير بابه، والإقبال منهم على كتب العلم دون معلم يعين ولا موجه يرشد، وأخذ الطلاب يستخرجون الأحكام في المسائل العضال قبل أن ترسخ أقدامهم في العلم بالكتاب والسُّنَّة، فزلت بهم القدم، وقد حدث هذا من نوعين من الشباب:

- شباب عاش في السجون، ولاقى المحن والتعذيب.

- وشباب لم يدخلوا السجون ولم يتعرضوا لمحن، وكانت النتيجة حصادًا مرًّا من البلبلة الفكرية، وبلاء الغلو، شتت شمل المسلمين المشتت، وزاد تمزيقهم تمزيقًا.

وقد حدث هذا لأسباب منها:

(أ) الإعراض عن العلماء

ولقد سلك الغلاة هذا المنهج الخاطئ بسبب وقوع بعض الانحرافات ممن ينتسبون للعلم من أهل الهوى، فبدءوا بسحب الثقة من أهل الهوى، ومن أقوالهم ولو كانت حقًّا، ثم غلب على هؤلاء سوء الظن، فوسعوا دائرة الإعراض، وأدخلوا فيها العلماء العاملين الصادقين، وسحبوا الثقة منهم أيضًا، وكلما خالفهم عالم مجاهد في رأي رأوه أو مالوا إليه سحبوا الثقة منه وأعرضوا عنه، وهنا يكمن الخطر ويوجد الشطط، قال أحد العلماء الذين حاوروا الشباب أثناء لقائه بهم: الذي أخشاه أن فقد الثقة بالعلماء سيحملكم على أحد الأمرين أو الأمرين معًا؛ وهما: الاجتهاد من غير استعداد كافٍ ومعرفة تؤهل لذلك، أو العودة للكتب والأخذ عنها دون الاستعانة بأحد، وفي الاثنين من المخاطر ما فيهما.

قال أحد الشباب: لقد وقعنا في الاثنين معًا[١].

---

(١) «التكفير جذوره وأسبابه» ص١٤، ١٥، «ظاهرة الغلو في الدين» ص٣١٣.

(ب) الغلو في ذم التقليد

لقد ذم القرآن الكريم التقليد وأهله، وحذر السلف من هذا المسلك، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ [البقرة: ١٧٠].

ومن أقوال الأئمة قول الشافعي: مثل الذي يطلب العلم بلا حجة كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب وفيه أفعى تلدغه، وهو لا يدري[١]، وقال أحمد: لا تقلدني، ولا تقلد مالكًا ولا الثوري ولا الأوزاعي، وخذ من حيث أخذوا[٢]، وقال أبو يوسف: لا يحل لأحد أن يقول مقالتنا حتى يعلم من أين قلنا[٣].

وقرأ الشباب هذا، وقرءوا أن المقلد مع العالم كالصبي في حجر أمه، وأن لا فرق بين المقلد والبهيمة[٤]، فأَنِفُوا من تقليد غيرهم من العلماء، وبالغوا في النفور من التقليد وذمه، فظنوا أن الاهتداء بآراء السابقين من الصحابة والتابعين والعلماء الصادقين، والاستفادة من مناهجهم، والاسترشاد بفتاويهم المدعمة بأدلة، ظنوا أن ذلك من التقليد المذموم، فأباحوا لأنفسهم إصدار الفتاوى ولم يتأهلوا لها بعد، وأكبُّوا على الكتب يستخرجون منها الأحكام، ويستنبطون الآراء العجاب، وتوغلوا في هذا الميدان وهم ليسوا فرسانه، فشطوا وتجاوزوا الحدود.

إن هؤلاء الشباب لم يحسنوا تمييز الأمور وتفصيلها، ولم يعرفوا صحيح الأقوال من سقيمها، ولم يجيدوا إنزال النصوص منازلها؛ فعمموا حيث لا تعميم، وأعرضوا حيث يجب الإقبال، وأقدموا حيث يجب الإحجام، فالنصوص التي تذم التقليد ليست عامة، إنما لها حالات تتنزل عليها[٥]، فابن عبد البر بعد أن ذكر

---

(١) «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٠٠).
(٢) المصدر نفسه (٢/ ٢٠٠).
(٣) المصدر نفسه (٢/ ٢٠١).
(٤) المصدر نفسه (٢/ ٢٠١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٤).
(٥) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٣١٦.

الآثار المروية في ذم التقليد قال في نهاية الباب: وهذا كله لغير العامة، فإن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها؛ لأنها لا تتبين موقع الحجة، ولا تقبل بعدم الفهم إلى علم ذلك؛ لأن العلم درجات لا سبيل منها إلى أعلاها إلَّا بنيل أسفلها، وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة، والله أعلم.

ولم تختلف كلمة العلماء في أن العامة عليها تقليد علمائها، وأنهم المرادون بقول الله ﷻ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧] فكذلك من لا علم له ولا بصر؛ بمعنى ما يدين به لا بد له من تقليد عالمه، وكذلك لم يختلف العلماء أن العامة لا يجوز لها الفتيا وذلك -والله أعلم- لجهلها بالمعاني التي يجوز منها التحليل والتحريم والقول في العلم[١].

وعامة هؤلاء الشباب عوام في علوم الشريعة ولوازمها، وأنفوا من سؤال العلماء واستفسارهم، فكانت النتيجة حصادًا مريرًا من الفوضى الفكرية.

(جـ) التطبيق الخاطئ لكلمات صدق

إن هذه آفة خطيرة من اتقاها نجا، فمشكلة من وقع في غلو الخوارج اليوم وأمس ليست فيما يستدلون به؛ ولكن في تطبيق ما يستدلون به على واقعه ومراده، فعندما انقلب الخوارج على أمير المؤمنين علي ورموه بالكفر، وقالوا: لا حكم إلَّا لله، فقال: كلمة حق أريد بها باطل[٢]، وبعض أبناء العصر الحديث وقعوا فيما وقع فيه غيرهم؛ حيث أساءوا تطبيق كلمات صدق وعدل، فكانت النتيجة اجتراء على الأحكام، والخروج بآراء حائدة عن الاعتدال، ومن هذه الكلمات على سبيل المثال:

«التقليد مذموم»

هذه كلمة حق دل عليها القرآن والسُّنَّة، ونهى عن التقليد الأئمة العلماء الأفاضل، وهناك أمور هامة ينبغي التنبيه عليها هنا لنضع الكلمة في واقعها المراد:

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٤، ١١٥).

(٢) «تاريخ الطبري» (٥/ ٦٨٨).

- إن التقليد الباطل المذموم هو قبول قول الغير بلا حجة[1].

- إن التقليد مذموم في حق القادر على الاجتهاد، جائز في حق العاجز عن الاجتهاد[2].

- قراءة كتب العلماء السابقين والاستفادة من آرائهم بلا تعصب ليس من التقليد المذموم؛ بل ينبغي لطالب العلم أن يعرف ما قاله السابقون في المسألة قبل أن يحكم فيها؛ ليسترشد بآرائهم وفهمهم[3].

قال عطاء رحمه الله:

لا ينبغي لأحد أن يفتي الناس حتى يكون عالمًا باختلاف الناس، فإنه إن لم يكن كذلك رد من العلم ما هو أوثق من الذي في يديه[4]، وقال قتادة: من لم يعرف الاختلاف لم يشم الفقه بأنفه[5]، وقال يحيى بن سلام: لا ينبغي لمن لا يعرف الاختلاف أن يفتي، ولا يجوز لمن لا يعلم الأقاويل أن يقول: هذا أحب إليَّ[6].

لكن بعض أبناء العصر الحديث أخطئوا في تطبيق قاعدة عدم جواز التقليد، فحملوها على العوام والعلماء على السواء، ولم يفرقوا بين القادر والعاجز، ولا بين الأصول والفروع ثم ماذا؟ الإعراض عن أقوال العلماء؛ بل بلغ الحد ببعضهم إلى تسفيه الآراء، والطرح لمناهجهم؛ لأن هذا تقليد مذموم، ثم اجتراء على الفتوى، واستخراج الأحكام مباشرة من القرآن والسنة دون إلمام بالعلوم التي تيسر لهم ذلك[7].

---

(١) «الفتاوى» (١٥/ ٢٠).
(٢) المصدر نفسه (٢٠/ ٢٠٣، ٢٠٤).
(٣) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٣١٨.
(٤) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٤٦، ٤٧).
(٥) المصدر نفسه (٢/ ٤٧).
(٦) المصدر نفسه (٢/ ٤٧).
(٧) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٣١٩.

«هم رجال ونحن رجال»

عبارة رائعة أعجبت بعض أبناء العصر؛ لأن فيها اعتدادًا بالنفس، وأنفة من الانقياد للغير، وهذا ما تميل إليه بعض نفوس الناس، هذه الكلمة قالها إمام فقيه هو أبو حنيفة رحمه الله؛ لكن بعض الناس نسوا قائلها وخصائصه ومناسبتها، وانطلقوا يخطفون الأحكام خطفًا بمجرد قراءة الآية أو الحديث، وقل وقوفهم عند شرح وفهم الأئمة والعلماء للآيات والأحاديث، ولا مانع من إهدارها عندهم، فإذا قيل لهؤلاء الناس: ماذا تفعلون؟ اصبروا وتريثوا، وتأنوا في أحكامكم، وانظروا أولًا إلى فهم علمائكم، قالوا: هم رجال ونحن رجال.

نعم، أنتم مساوون من حيث البنية الجسدية، والطباع البشرية، أتدرون مَن صاحب هذه العبارة؟ وما مناسبتها؟ إنه إمام عالم فقيه منَّ الله عليه بفهم ثاقب، وعلم غزير، وتقوى القلب، ولقد قالها في معرض بيان أصوله؛ حيث قال: إذا كان القرآن أو السنة فأقدِّمهما، وإذا كان قول الصحابي فلا أخرج عنه، وإذا كان قول تابعي فهم رجال ونحن رجال [(١)]، فينبغي أن يُعلم موضع القول ومناسبته؛ حتى لا نشرد في التطبيق. نعم، هم رجال علماء مجتهدون، فهل أنتم كذلك؟ [(٢)].

منهج الصحابة ﷺ التلقي المباشر من القرآن والسنة

قام بعض أبناء العصر يجددون منهج الصحابة الكرام بعد أن اندرس في الأنام، وأقبلوا على القرآن والسنة لاستخراج الأحكام، وأعرضوا عن الاستنارة بفهم علماء الإسلام، وقالوا: يكفينا القرآن والسنة، ولا حجة لنا بأفهام الأموات، فهما النبع الصافي فلا نكدره بشيء، وهنا أخطأت رميتهم، وطاش سهمهم [(٣)]؛ لأن التلقي المباشر، والتعامل المباشر مع القرآن والسنة له حدود وقيود، فلكل مسلم

---

(١) المصدر نفسه، ص٣١٩ .

(٢) المصدر نفسه، ص٣٢٠ .

(٣) المصدر نفسه، ص٣٢١ .

أن يتعامل مع القرآن والسنة مباشرة للتعرف على أصول العقائد والأخلاق، والعظات، والعبر الجلية، فهذه أمور قد جلاها الله ﷻ وبينها أتم بيان؛ بحيث لا يجد المرء عسرًا في فهمها ما دام يعرف لغة القرآن.

أما التعرف على دقائق الأمور في العقائد والأحكام، فدائرته تضيق عن سابقه لتسع أصحاب الكفاءة والقدرة وحدهم؛ أولئك الذين تزودوا بعلوم أوسع من اللغة والأصول والحديث تمكنهم من حُسن الفهم ودقة الاستنباط، وتمنعهم من الشطط عند المتشابهات، والأمور الخفية، وعلى أساس هذه التفرقة الواعية سار الصحابة الكرام، فقد كانت تنزل بهم المسائل، وتعرض لهم الأمور، فإن كانت من القسم الأول عرفوها بكل يسر وسهولة، وإن كانت من القسم الثاني لم يتجرءوا حتى يسألوا علماءهم وفقهاءهم، وهذا المنهج هو الذي ينبغي اتباعه، فهو منهج العقل والحكمة الذي يحمي من الجمود، ويقي من الفوضى والبلبلة[١].

إن تفقه بعضهم بدون معلم قد نتج عنه آثار سيئة ومخاطر جسيمة؛ ومن أهمها: نبذ تراث السلف من العلوم والفنون المختلفة، والتطاول على العلماء، والاتجاه الظاهري في فهم النصوص، والتجرُّؤ على الفتيا، وأفكار غالية[٢].

ولقد علَّمنا الإسلام أن للعلم أبوابًا كما أن له آدابًا، والسعيد من طرقه من أبوابه، وتحلى بآدابه، فما علِمنا على مدار التاريخ أن أحدًا أتى مباشرة إلى القرآن والسُّنَّة، وأخذ يعمل فكره ويستنبط الأحكام في أولى خطواته، ويؤخر النظر في أقوال من سبق أو يعرض عنها، ما علِمنا هذا عن أحد، اللهم إلَّا الخوارج الأعراب البدو الجُهَّال المجردين من الفقه، والخالين من الفقهاء، الخوارج ومن حذا حذوهم[٣].

---

(١) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٣٢٣.

(٢) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٣٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٣٤.

ولقد كثر زجر العلماء عن تلقي العلم من الكتب مباشرة دون الاستنارة بآراء وأفهام أهل العلم؛ لأن هذا باب إلى التحريف والتصحيف وتبديل الأحكام، والقول على الله بلا علم، وتحليل الحرام وتحريم الحلال، قال ابن جُماعة -وهو يذكر آداب طالب العلم في اختيار الشيخ الذي يأخذ العلم عنه، ويكتسب الأخلاق منه-: وليجتهد على أن يكون الشيخ ممن له على العلوم الشرعية تمام الاطلاع، وله مع من يوثق به من مشايخ عصره كثيرة بحث وطول اجتماع، لا ممن أخذ عن بطون الأوراق، ولم يُعرف بصحبة المشايخ الحذاق.

قال الشافعي رحمه الله: من تفقه من بطون الكتب ضيع الأحكام، وكان بعضهم يقول من أعظم البلية الصحيفة؛ أي: الذي تعلموا من الصحف[(١)]، ولله در القائل:

من يأخذ العلم عن شيخ مشافهة يكن من الزيغ والتصحيف في حرم
ومن يكن آخذًا للعلم من صحف فعلمه عند أهل العلم كالعدم

وقال علماء السلف: لا تقرءوا القرآن على المُصْحَفيين، ولا تأخذوا العلم من الصحفيين[(٢)].

وقال أبو زُرعة: لا يفتي الناس صُحفي، ولا يقرئهم مُصحفي[(٣)].

وقال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧] وقد أنكر الله على من يبادر إلى الأمور قبل تحققها فيخبر بها ويفشيها وينشرها، وقد لا يكون لها صحة[(٤)]، وليس معنى هذا أن نمنع الناس أن يدرسوا ويتعلموا، فطلب العلم

---

(١) «تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم» ص٨٧ .
(٢) «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي (٢/ ٩٧) .
(٣) المصدر نفسه (٢/ ٩٧) .
(٤) «تفسير ابن كثير» .

فريضة، وهو مطلوب من المهد إلى اللحد؛ لكن نقول: إنهم مهما درسوا، فسيظلون في حاجة إلى أهل الاختصاص، فإن للعلم الشرعي أدوات لم يتوفروا على تحصيلها، وأصولًا لم يتمرسوا بمعرفتها واستيعابها، وفروعًا ومكملات لم تسعفهم أوقاتهم ولا أعمالهم أن يتفرغوا لها[١]، فلا جراءة وانطلاقة مندفعة غير منضبطة، ولا كسل وخمول وتجميد للفكر والنظر، وحظر للبحث وحجر على العقل؛ إنما نريد جدًّا وسعيًا، مع التأني والتثبت والتروي والتأكد، والسؤال عما أشكل، وخير الأمور أوسطها[٢].

٣- تخلي كثير من العلماء عن القيام بواجبهم

العلماء هم ورثة الأنبياء؛ ولذلك ينبغي أن يكونوا هم أصحاب القيادة والتوجيه في المجتمع، وعليهم أن يفرضوا وجودهم الأدبي والعلمي والمرجعي بين الناس، بأخلاقهم وجهدهم وعلمهم، وعليهم أن يتحركوا بهذا الدين وبالعلم الذي يعلمونه من هذا الدين؛ لصياغة المجتمع صياغة صحيحة، ووضع كل من الحاكم والمحكوم في وضعه الصحيح؛ برد الحاكم إلى الالتزام بشريعة الله، فيزول مِن ثَمَّ ما هو واقع في المجتمع من ظلم سياسي واجتماعي واقتصادي، ورد المحكومين إلى الالتزام بأوامر الله ونواهيه، فيزول من ثَمَّ ما وقع في المجتمع من فساد خلقي وروحي وسلوكي، أو الجهاد في سبيل هذا الأمر على الأقل، فيتحقق من الإصلاح بقدر ما يخلص الناس نياتهم لله، وبمقدار ما يبذلون من الجهد اللازم للإصلاح، لقد كان للعلماء دور القيادة والريادة في المجتمع دائمًا وأبدًا، وكان الناس يعرفون لهم ذلك حكامًا ومحكومين.

ولم تظهر الزعامات السياسية العلمانية عند المسلمين إلَّا عندما تخلى العلماء عن دورهم في قيادة الأمة وتوجيهها؛ بل ما كان الناس يرضون بغير علمائهم بديلًا

---

(١) «الصحوة الإسلامية» ص٣٠٦ .

(٢) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٣٢٦ .

أبدًا، وكانت الأمة الإسلامية في كل أصقاع الدولة تحب علماءها وتُجلُّهم وتلتف حولهم، وتفزع إليهم بعد الله ﷻ كلما حزبها أمر وحلت بها مصيبة؛ لمعرفة الناس بمكانة العلماء وبقدرتهم على التحرك، وبالتصدي لكل ما يصيبهم من السوء.

وكذلك كان الحكام يعرفون للعلماء قدرهم؛ إما رغبة فيهم، أو رهبة منهم، وما كان علماء المسلمين يُعرفون بالانقطاع إلى الدرس والتحصيل؛ بل كانوا هم في مقدمة المجاهدين المقاتلين، وفي مقدمة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، وكانوا يشاركون أمتهم أفراحها وأتراحها، وقد لاقى بعضهم من جراء ذلك ما لاقى، ولكن لم يثنهم ذلك عن القيام بواجبهم[1]؛ لأنهم فهموا معنى ورثة الأنبياء.

إن العلماء هم فقهاء الإسلام، ومن دارت الفتيا على أقوالهم بين الأنام الذي خصوا باستنباط الأحكام، وعنوا بضبط قواعد الحلال والحرام[2]، والعلماء هم أئمة الدين، نالوا هذه المنزلة العظيمة بالاجتهاد والصبر واليقين ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٤].

والعلماء هم ورثة الأنبياء؛ ورثوا عنهم العلم فهم يحملونه في صدورهم، وينطبق في الجملة على أعمالهم، ويدعون الناس إليه، والعلماء هم الفرقة التي نفرت من هذه الأمة لتتفقه في دين الله، ثم تقوم بواجب الدعوة ومهمة الإنذار، فعليهم أن يكونوا بين الناس، ويقوموا بواجبهم كورثة للأنبياء، ويتخلوا عن انزوائهم وابتعادهم عن الناس ومشاكلهم، والاكتفاء بواجب البلاغ والإنذار؛ بل يتصدروا لتربية الناس وتهذيبهم وتوجيههم وترشيدهم والصبر على مخالطتهم، وحل مشاكل الناس الفكرية والنفسية والاجتماعية والسياسية... إلخ، وفق شرع الله تعالى.

---

(١) «ظاهرة التكفير» الأمين الحاج محمد أحمد، ص١٨١ .

(٢) «إعلام الموقعين» (١/٧) .

فالعلماء هم هداة الناس الذين لا يخلو زمان منهم، حتى يأتي أمر الله، فهم رأس الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، يقول رسول الله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أُمَّتي قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس**»[1]، فلا ينبغي أن يتخلى الكثير من العلماء عن واجبهم تجاه دعوة الله تعالى، ويتركوا الناس بدون قيادة تقودهم نحو الخير والفلاح.

٤- شيوع الظلم والتحاكم للقوانين الوضعية

من أهم العوامل التي تؤدي إلى بروز ظاهرة الغلو الكبت السياسي من ظلم الأفراد والشعوب، وظلم الناس مما ينافي مقاصد الشريعة وما أمر الله به وأمر به رسوله ﷺ من تحقيق العدل ونفي الظلم[2].

٥- التأويلات الخاطئة لبعض آراء المفكرين المسلمين المعاصرين

فكما أن الخوارج انطلقوا إلى بعض الآيات التي نزلت في الكفار ففصلوها زورًا وبهتانًا على طائفة من خيار الصحابة؛ نجد كذلك نفرًا من الشَّباب المتحمس، والذي ينقصه العلم الشرعي والفقه في الدين في هذا العصر حمَّلوا بعض آراء المفكرين المسلمين المعاصرين أكثر مما تحمل، وركبوا بسبب ذلك مركبًا صعبًا[3].

٦- انتشار الفساد بين الناس

من أكبر النكايات التي أصابت الأمة الإسلامية في هذا العصر الفساد العقدي، والانحراف الكبير عن منهج أهل السُّنَّة والجماعة، وظهور البدع بين المسلمين، ولم يعد الكثير منهم يفقه حقيقة الشهادة التي يرددونها صباح مساء: «لا إله إلَّا الله محمد رسول الله»، وما ترمي إليه هذه الكلمة، وما هي شروطها وحقيقتها، ولقد

---

(١) البخاري، كتاب: الاعتصام، رقم (٧٣١١).

(٢) «الخوارج» ناصر العقل، ص١٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص١٥٥، «ظاهرة التكفير» الأمين الحاج، ص١٤٦.

حاول أعداء الإسلام أن يفرغوا كلمة التوحيد من محتواها الكامل، ويحصروا الإسلام في النطق بالشهادتين فقط، أو في التلفظ بهما مع إقامة الشعائر، ويزوي الدين كله في جانب قصي من الحياة؛ لكي يعيش المسلمون حينئذ في وهن وذل وخضوع وانهزام نفسي أمام الطغيان المادي، وبهرج الحياة الزائف، كما هو حال المسلمين اليوم(١).

وانتشر الفساد الخلقي بين الناس، وأشرف على هذا الإفساد أعداء الإسلام، وقد استشرى الفساد وعم بصورة جعلت بعض الأخيار ييئسون من الإصلاح؛ ومن ثمَّ وَلَّد هذا اليأس والقنوط في نفوس بعض الشباب الذي كان متحمسًا للعمل الإسلامي ردودَ فعل عنيفة، وردود الفعل هذه لها صور مختلفة ومتباينة؛ فمنهم من انجرف مع التيار، ومنهم من اتخذ لنفسه موقفًا عدائيًّا سلبيًّا، وقنع أن هذا المجتمع الذي أصيب بهذا القدر من الفساد العقدي والأخلاقي لا خير فيه ألبتة، وربما حكم عليه بعضهم بأنه مجتمع كافر(٢).

٧- عدم تزكية النفوس

إن من الأسباب الرئيسية لتولد بدعة التكفير عدم تزكية النفوس بسبب ضعف الجانب التربوي؛ مما يؤدي إلى الغرور والاستبداد، ويجعل المرء يشتغل بعيوب غيره أكثر من اهتمامه واشتغاله بعيوب نفسه، وعدم تزكية النفوس يتولد منه أمراض خطيرة؛ منها: العجلة، والاستعلاء بالطاعة، والهوى، واحتقار الناس وعدم احترامهم، وربما إخراجهم من الملة(٣).

هذه بعض الأسباب التي أدت لبروز ظاهرة الغلو في العصر الحديث.

---

(١) «ظاهرة التكفير» ص١٥٢ .

(٢) «ظاهرة التكفير» ص١٥٢ .

(٣) المصدر نفسه، ص١٨٥ .

أهم مظاهر الغلو في العصر الحديث

إن مظاهر الغلو في العصر الحديث كثيرة منها:

١- التشدد في الدين على النفس والتعسير على الآخرين

من مظاهر الغلو في هذا العصر الخروج عن منهج الاعتدال في الدين الذي كان عليه النبي ﷺ، وقد حذر النبي ﷺ من ذلك في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «**إن هذا الدين يُسر، ولن يُشاد الدين أحد إلَّا غلبه**»[١]، والتشدد في الدين كثيرًا ما ينشأ عن قلة الفقه في الدين، وهما من أبرز سمات الخوارج -أعني: التشدد في الدين وقلة الفقه- وأغلب الذين ينزعون إلى خصال الخوارج اليوم تجد فيهم هاتين الخصلتين[٢].

ومن مظاهر الغلو التعسير وترك التيسير، فأصحاب الغلو يطالبون الناس بما لا يُطيقون، ويلزمونهم بما لا يلزمهم به الشرع السهل، ولا يراعون قدراتهم وتفاوتها، وطاقاتهم واستطاعتهم وتباينها، وأفهامهم واختلافها، فيخاطبونهم بما لا يفهمون، ويطالبونهم بما لا يستطيعون.

ومن أسباب التعسير: الورع الفاسد، والجهل بمراتب الأحكام، والجهل بمراتب الناس، وأما مجالاته وصوره وأشكاله: إيجاب النظر، والاستدلال على الجميع، وتحديث الناس بما لا يعرفون، وترك الرخص، والإلزام بما لم يُلزم به الشرع[٣].

٢- التعالي والغرور وما يؤدي إليه من تصدر الأحداث

من السمات البارزة في ظاهرة الغلو في الوقت المعاصر التعالي والغرور، وادعاء العلم، في حين أنك تجد أحدهم لا يعرف بدهيات العلم الشرعي،

---

(١) البخاري، كتاب: الإيمان، «فتح الباري» (١/ ٩٣).
(٢) «الخوارج» ناصر العقل، ص١٣٠.
(٣) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٢٤١-٢٤٩.

والأحكام وقواعد الدين، أو قد يكون عنده علم قليل بلا أصول ولا ضوابط ولا فقه ورأي سديد، ويظن أنه بعلمه القليل وفهمه السقيم قد حاز علوم الأولين والآخرين، فيستقل بغروره علم العلماء، ويقعد عن مواصلة طلب العلم؛ فيهلك بغروره ويُهلك، وهكذا كان الخوارج الأولون يدعون العلم والاجتهاد، ويتطاولون على العلماء وهم من أجهل الناس[1].

وأدى التعالي والغرور إلى تصدر حدثاء الأسنان وسفهاء الأحلام للدعوة بلا علم ولا فقه، فاتخذ بعض الناس منهم رءوسًا جُهَّالًا، فأفتوا بغير علم، وحكموا في الأمور بلا فقه، وواجهوا الأحداث الجسام بلا تجربة ولا رأي، ولا رجوع إلى أهل العلم والفقه والتجربة والرأي؛ بل كثير منهم يستنقص العلماء والمشايخ، ولا يعرف لهم قدرهم، وإذا أفتى بعض المشايخ على غير هواه ومذهبه، أو بخلاف موقفه؛ أخذ يلمزهم إما بالقصور أو التقصير، أو الجبن والمداهنة، أو بالسذاجة وقلة الوعي والإدراك، ونحو ذلك مما يحصل بإشاعته الفرقة والفساد العظيم، وغرس الغل على العلماء والحط من قدرهم ومن اعتبارهم، وغير ذلك مما يعود على المسلمين بالضرر البالغ في دينهم ودنياهم[2].

٣- الاستبداد بالرأي وتجهيل الآخرين

من أبرز معالم الغلو حديثًا التعصب للرأي، وعدم الاعتراف برأي الآخرين، وإنكار ما عندهم من الحق ما دام خالفه في الرأي، ومن الأسباب التي تولد التعصب للرأي والانحياز له: قلة العلم، ومصادفة الرأي لذهن خالٍ، والإعجاب بالرأي، واتباع الهوى.

إنّ آفة الإعجاب بالرأي والتعصب له هوت بأصحابها إلى دركات خطيرة في أزمنة قبلنا، فما الذي هوى بذي الخويصرة الجهول، يقول ابن الجوزي: وآفته أنه

---

(١) «الخوارج» ناصر العقل، ص١٢٩ .

(٢) «الخوارج» د/ ناصر العقل، ص١٢٩ .

رضي برأي نفسه، ولو وقف لعَلِم أنه لا رأي فوق رأي رسول الله ﷺ[١]، والذي هوى بأصحاب ذي الخويصرة هو إعجابهم برأيهم، وظن السوء في غيرهم، وكانت الخوارج تتعبد، إلَّا أن اعتقادهم أنهم أعلم من علي رضي الله عنه -وهذا مرض صعب-[٢] أوقعهم في المهالك، إن هؤلاء المساكين وقعوا أسرى لألفاظ لم يحسنوا فهمها، ولم يستمعوا لمن يجليها لهم، ويفهمهم إياها؛ لأن الصوابْ هو رأيهم وما عداه خطأ.

يقول محمد أبو زهرة: أولئك استولت عليهم ألفاظ الإيمان، ولا حكم إلَّا لله، والتبرؤ من الظالمين، وباسمها أباحوا دماء المسلمين، وخضبوا البلاد الإسلامية بجميع الدماء، وشنوا الغارة في كل مكان[٣]، إن هذا التعصب المقيت قد صدهم عن الاستجابة للحق بعد وضوحه، فقد ناظرهم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وناظرهم ابن عباس رضي الله عنهما، وأزالا أعذارهم، ودحضا شبهاتهم، وأقاما عليهم الحجج الدامغة، وأفحماهم بالبراهين الساطعة؛ فلم يستجب إلَّا بعضهم، واندفع الكثير لاستباحة دماء المسلمين[٤].

إن التعصب للرأي وتجهيل الآخرين يتنافى مع مبادئ هامة في الإسلام؛ كالشورى والتناصح.

٤- الطعن في العلماء العاملين

شاهد عصرنا حملة غريبة وظاهرة عجيبة ألا وهي الاعتداء على هيبة العلماء العاملين، وطعنهم بخناجر الزيغ والضلال، ولقد شهدت الصحف والمجلات، والكتب والمقالات، وقاعات الدروس والحلقات نماذج كثيرة من تلك الحملات، فجلبت على أمة الإسلام أبلغ الأضرار، فشتت الشمل المشتت،

---

(١) «تلبيس إبليس» ص٩٠

(٢) المصدر نفسه، ص٩١ .

(٣) «تاريخ المذاهب الإسلامية» محمد أبو زهرة، ص٦١ .

(٤) «ظاهرة الغلو في الدين» ص١٨٥ .

وفرقت الجمع المفرق، وعمقت الشق الغائر، ولا شك أن للطعن في العلماء أسبابًا؛ منها: التعلم بدون مُعلم، والفهم الخاطئ لبعض عبارات العلماء، واتباع الهوى، والحسد، وقد لجأ بعض الشباب إلى أسلوب سيئ ألا وهو تتبع عورات العلماء وزلاتهم، وتصيد أقوالهم، وشواذ آرائهم، وتحريف كلمهم عن مقصودهم، فعلوا ذلك؛ ليبرروا حملتهم الشعواء في الطعن على العلماء قديمًا وحديثًا ممن يخالف آراءهم، ولا يقر مناهجهم الحائدة عن الاعتدال.

ولقد كان فعلهم هذا وبالًا على الإسلام، وقرة عين لأعداء الإسلام من بني صهيون وعابدي الأوثان، وإن هذا المسلك المشين الذي يدل على جهل صاحبه أو مرضه وحقده قد حذر منه العلماء؛ لخطورته على المسلمين، ولأنه تنفيذ لمخطط أعداء الدين، وتحقيق لأغراضهم بلا تعب ولا نصب[١].

يقول ابن تيمية رحمه الله وهو ينهى عن رواية الأقوال الضعيفة عن الأئمة والعلماء:

ومثل هذه المسألة الضعيفة ليس لأحد أن يحيكها عن إمام من أئمة المسلمين، لا على وجه القدح فيه، ولا على وجه المتابعة له فيها، فإن ذلك ضربٌ من الطعن في الأئمة واتباع الأقوال الضعيفة، وبمثل ذلك صار وزير التتار يلقي الفتنة بين مذاهب أهل السُّنَّة حتى يدعوهم إلى الخروج عن السُّنَّة والجماعة، ويوقعهم في مذهب الرافضة وأهل الإلحاد[٢].

إن الذين يطعنون في علماء الأمة العاملين يخدمون المخططات اليهودية والنصرانية والطاغوتية والاستخباراتية، سواء أشعروا بذلك أم لا، والذين لا يزالون يطعنون في علماء الأمة بفعلهم هذا يكونون قد ابتعدوا عن منهج أهل السُّنَّة والجماعة الذي يقول: وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين أهل

---

(١) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٢١٥-٢٢٣ .
(٢) «الفتاوى» (٣٢/ ١٣٧) .

الخبر والأثر، وأهل الفقه والنظر، لا يُذكرون إلَّا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل[١].

وليعلم الذين يطعنون في علماء الأمة العاملين أن لحوم العلماء مسومة، وعادة الله في هتك منتقصيهم معلومة، وما يدري هذا المتعالم أن الاعتبار في الحكم على الأشخاص بكثرة الفضائل.

قال ابن القيم رحمه الله: ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالحة وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور؛ بل مأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يُتَّبع فيها، ولا يجوز أن تُهدر مكانته وإمامته في قلوب المسلمين[٢]، فمن يبقى لأمة الإسلام إذا طُعن في علمائها؟! سيبقى شباب أحداث لا يُحسنون التلاوة، ولا تستقيم لهم لغة، وليس لهم باع طويلة ولا قصيرة في كثير من علوم الشرع.

إن أسلوب الطعن في العلماء قرة عين لأعداء الإسلام؛ لأنه ينشئ جيلًا بلا قادة، وهل رأيتم جيلًا بلا قادة قد أفلح؟!

إن أسوأ ما في الأمم السابقة علماؤهم وأحبارهم، فقد كثر فيهم الضالون المضلون، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤].

وأفضل ما في الإسلام علماؤه الربانيُّون العاملون، قال الشعبي: كل أُمة علماؤها شرارها إلَّا المسلمين، فإن علماءها خيارها[٣]، ووضح ذلك ابن تيمية فقال: وذلك أن كل أمة غير المسلمين فهم ضالون، وإنما يضلهم علماؤهم،

---

(١) «شرح الطحاوية» (٢/ ٧٤٠).
(٢) «إعلام الموقعين» (٣/ ٢٨٣).
(٣) «الفتاوى» (٧/ ٢٨٤).

فعلماؤهم شرارهم، والمسلمون على هدى، وإنما يتبين الهدى بعلمائهم، فعلماؤهم خيارهم[١].

٥- سوء الظن

لقد كثر هذا المرض واستشرى ضرره في عصرنا، وكانت هذه الآفة أداة فتك وتدمير، ووسيلة هدم وتخريب، وقد ترتب عليها نتائج خطيرة، ومفاسد عظيمة.

ولهذه الآفة أسباب ودوافع منها: الجهل؛ فالجهل بتفهم حقيقة ما يُرى وما يُسمع وما يُقرأ ومرمى ذلك، وعدم إدراك حكم الشرع الدقيق في هذه المواقف، خصوصًا إذا كانت المواقف غريبة تحتاج إلى فقه دقيق ونظر بعيد -يجعل صاحبه يبادر إلى سوء الظن، والاتهام بالعيب، والانتقاص من القدر.

ومنها: الهوى وهو آفة الآفات، فيكفي أن يرى المرء أو يقرأ أو يسمع ما لا يعجبه، ولا يرضاه، ولا يوافق عليه ويبتغيه . . . يكفي ذلك لأن يطلق للظن السيئ العنان، ويرخي له الحبال فيرتع ويصول ويجول، ولا يزن الأمور بميزان الشرع الدقيق، ولا يحاول أن يلتمس المعاذير، ولا يراجع نفسه، فضلًا عن أن يتهم فهمه، فالهوى يصده عن ذلك.

ومنها: العُجب والغرور، فإحسان المرء ظنه بنفسه، وغروره بفهمه، إن كان ذا فهم، وإعجابه برأيه يدفعه لأن يزكي نفسه ويحتقر غيره فهو الصواب والكل خطأ، وهو الحق والكل باطل، وهو الهدى والجميع ضلال، وقد رأينا أُناسًا بلغ بهم سوء الظن مبلغًا غريبًا عجيبًا، حتى أخرجوا جميع الناس عداهم أحياء وأمواتًا، فرموهم بالزيغ والضلال وفساد الاعتقاد، فالجميع في عقيدته دخن ودخل، وهم وحدهم المخلصون، الجميع هالكون وهم الناجون.

إن الظن السيئ آفة، ولكل آفة آثارها الخطيرة، فمن آثارها السيئة -والسيئ لا يلد إلَّا سيئًا-:

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٢٨٤).

أنه يدفع صاحبه لتتبع العورات، والبحث عن الزلات، والتنقيب عن السقطات، وهو بذلك يعرض نفسه لغضب الله وعقابه؛ لأن ذلك من صفات مرضى القلوب الذين توعدهم رسول الله ﷺ بالفضيحة، فقال: «**يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عوراتهم يتتبع الله عورته، ومن يتتبع الله عورته يفضحه في بيته**»[1]».

كما يدفع صاحبه إلى الغيبة، ونهش أعراض الآخرين، والتشفي فيهم.

وأخيرًا، فالظن السيئ يزرع الشقاق بين المسلمين، ويقطع حبال الأخوة، ويمزق وشائج المحبة، ويزرع العداء والبغضاء والشحناء.

ولما كانت هذه الآفة ذات خطورة عظيمة -كما تبين- فقد كان موقف الإسلام حاسمًا، وقد دعا وأمر باجتناب أكثر الظن؛ لأن الوقائع والأحداث أثبتت أن الجري وراءه واتباعه عاقبته وخيمة، وأضراره عظيمة[2]، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞ﴾ [الحجرات: ١٢].

قال ابن كثير رحمه الله: يقول تعالى ناهيًا عباده المؤمنين عن كثير من الظن، وهو التهمة والتخون للأهل والأقارب والناس في غير محله؛ لأن بعض ذلك يكون إثمًا محضًا، فليُجتنب كثير منه احتياطًا[3]، ومما يدفع سوء الظن التماس العذر لأخيك، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «ولا تظنن بكلمة خرجت من أخيك المؤمن إلّا خيرًا، وأنت تجد لها في الخير محملًا»[4].

٦- الشدة والعنف مع الآخرين

من مظاهر الغلو حديثًا الشدة والعنف في التعامل مع الآخرين، واستخدامهما في غير محلهما، وكأن الأصل في التعامل مع الغير هو العنف والغلظة لا الرفق

(١) «مسند أحمد» (٤/ ٤٢١-٤٢٤).

(٢) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٢٠١-٢١١.

(٣) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢١٢).

(٤) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢١٢).

والرحمة، وهذه الشدة أصبحت هي الطابع الغالب على سلوك بعض الشباب، وقد تجاوز العنف حدود القول إلى العمل، فسفكت دماء بريئة بسببه ودمرت منشآت، ولقد تسبب هذا العنف في أضرار فادحة على أصحابه وعلى الأمة.

وقد كانت هناك جملة أسباب رئيسية وراء استخدام بعض الشباب للعنف والشدة، والقسوة والغلظة، نستطيع أن نجملها فيما يلي:

المحن

فكثير من هؤلاء الشباب تعرضوا لمحن شتى أثرت في نفوسهم، وكان لذلك رد فعل شديد؛ فقابلوا العنف بالعنف، وغلب ذلك على طباعهم.

الجهل بفقه الاحتساب

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أعظم الواجبات التي كلف الله بها هذه الأمة، وينبغي للقائم بها أن يكون فقيهًا فيها؛ ليتمكن من تحقيق المصلحة واجتناب المفسدة بأيسر طريق، فهناك أمور ينبغي فقهها والعلم بها لمن يؤدي هذا الواجب؛ منها: أن هذا الواجب قد يُؤدى تارة بالقلب، وتارة باللسان، وتارةً باليد، والقلب واجب في كل حال، وبعض الناس قد يقع هنا في خطأ، فمنهم من يريد أن يأمر وينهى، إما بلسانه، وإما بيده مطلقًا، من غير فقه وحلم وصبر، ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح، وما يقدرعليه وما لا يقدر، فيأتي بالأمر والنهي معتقدًا أنه مطيع في ذلك لله ولرسوله، وهو معتدٍ في حدوده[1].

فلا بد من العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما، ولا بد من العلم بحال المأمور والمنهي، ومن الصلاح أن يأتي بالأمر والنهي بالصراط المستقيم، وهو أقرب الطرق إلى حصول المقصود.

---

(١) «الفتاوى» (٨/ ١٢٧، ١٢٨).

ولا بد في ذلك من الرفق، ولا بد أيضًا أن يكون حليمًا صبورًا على الأذى، فإنه لا بد أن يحصل له أذى، فإن لم يحلم ويصبر كان يفسد أكثر مما يصلح، فلا بد من هذه الثلاثة: العلم، والرفق، والصبر، والعلم قبل الأمر والنهي، والرفق معه، والصبر بعده، وإن كان كل من الثلاثة مستصحبًا في هذه الأحوال، وقد ذكر القاضي أبو يعلى: لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلَّا من كان فقيهًا فيما يأمر به، فقيهًا فيما ينهى عنه[1].

تلك بعض أمور من فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قد أدى الجهل بها وعدم مراعاتها إلى سلوك سبيل الشدة والعنف في الدعوة.

- ولقد استخدم بعض الشباب أسلوب الغلظة والقسوة في إرشاد الناس ومحاورتهم لهم، ودعوتهم لإقلاعهم عما يخالف الشرع، وظنوا أن طريق الشدة هي المجدية والرادعة، وغاب عنهم أن أسلوب الرفق هو الأصل، ولا يترك إلَّا بعد أن تُستنفد وسائله؛ لأنه هو المجدي النافع المؤثر في النفس، أما الشدة فإنها تنفر في غالب الأحيان، وتحمل المخالف على الإصرار، ومن العجب أن هؤلاء لم يفرقوا بين المخالف عن علم، والجاهل الذي لا يدري، ولا بين الداعية للبدعة والضحية المضلَّل المخدوع، ولا بين المنكر المختلف فيه والمتفق عليه.

- ومن الأسباب الغليظة التي يسلكها بعض هؤلاء الخشونة في معاملة الوالدين، فلا يقيم لهما حرمة، ولا يعاونهما ولا يخدمهما، لقد نسي هؤلاء أن الوالدين لهما خصوصيات عن سائر الناس، لا سيما في دعوتهما وإرشادهما، ولا يعني ذلك التنازل عن الالتزام والتمسك بأمر من أمور الدين، أو ارتكاب معصية إرضاء لهواهما . . . كلا . . . كلا . . . إنما نريد الأدب في المعاملة، واللين في القول، وحُسن العشرة، والصبر عليهما، والشفقة والرحمة بهما، قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَـٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى

(١) «الفتاوى» (٢٨/ ١٣٦، ١٣٧).

وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ۚ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٥﴾﴾ [لقمان: ١٤، ١٥]

- ولقد رأينا بعض الشباب يتخاذل عن معاونة الناس الذين خلطوا عملًا صالحًا وآخر سيئًا، فهؤلاء في نظرهم لا يستحقون أية خدمة، ولا كلمة طيبة، ولا مساعدة نافعة، فهؤلاء الشباب لم يتضح عندهم مفهوم الولاء والبراء وحدود كلٍّ منهما، فيطغى عندهم البراء على الولاء، ونسوا أن الخدمات الاجتماعية وسيلة ناجحة من وسائل الدعوة؛ لأنها عملية، فهي أبلغ تأثيرًا في النفس من القول، ونسوا أن خشونتهم في المعاملة وتخليهم عن المساعدة يعمق الهوة بينهم، ويذهب بهؤلاء الناس إلى صفوف المنحرفين أعداء الدين.

ومن مظاهر العنف البالغة ما يفعله بعض هؤلاء من مجاوزة الغلظة بالقول إلى القتل وسفك الدم؛ دم العلماء، أو الجنود الأبرياء، أو المواطنين العزل، وأخيرًا فلا تعجب إذا علمت بعد ذلك أن أصحاب العنف هؤلاء كثيرًا ما انقلب بعضهم على بعض، وتطاولت الألسنة وأحيانًا الأيدي، وذلك ليس بغريب إذا رجع الإنسان قليلًا لدراسة أحوال الفرق التي تركت كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ ومنهج السلف الصالح، فقد تناحرت تلك الفرق فيما بينها، وضلل بعضُها بعضًا، وكفَّر بعضُها بعضًا.

وهكذا مصير من ترك المنهج الذي جاء به خاتم الأنبياء صلوات الله عليه وسلامه، إن الإسلام موقفه صريح من العنف والشدة في الدعوة ومعاملة الناس، قال تعالى آمرًا موسى وأخاه هارون: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾ [طه: ٤٣، ٤٤] تلك هي توجيهات ربنا ﷻ لموسى وهارون عليهما السلام عند دعوة فرعون الطاغية؛ القول اللين في بيان الحق؛ لأنه أجدى وأقرب لقبول الذكرى وإحداث الخشية، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٣٥﴾﴾ [فصلت: ٣٤، ٣٥]

إن الداعية قد يلقى في طريقه ما يغضبه ويضايقه، وهو لاقيه لا محالة، فلا بد أن يوطِّن نفسه على الصبر، ويحصنها بكظم الغيظ، والعفو عن الناس ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ١٧﴾ [لقمان: ١٧].

وينبغي للداعية أن يتجنب أسلوب الإثارة والاستفزاز، فيبتعد عن السباب والشتم ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٍۗ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

ولقد كثرت النصوص النبوية التي تؤكد وتركز على الالتزام بقاعدة الرفق، والبعد عن الشدة والعنف، قال ﷺ: «**إن الرفق لا يكون في شيء إلَّا زانه، ولا ينزع من شيء إلَّا شانه**»(١).

والرفق: هو الأصل في الدعوة، ليس معنى ذلك إلغاء الشدة بالكلية. لا، فالشدة لها مواضعها بعد استنفاد وسائل الرفق والصبر، والموفق من وفَّقه الله لإنزال كلٍّ في منزلته، وعصمه من هواه(٢).

٧- التكفير

تلك هي قمة الغلو وذروته، ولقد بدأت ظاهرة التكفير في عام (١٩٦٥م) وأخذت تتسع شيئًا فشيئًا مع عام (١٩٦٧م) نتيجةً لبعض المحن، وأخذ هذا الفكر ينتشر رويدًا رويدًا حتى شكَّل ظاهرة بارزة، وقد رأينا كثيرًا ممن يتصدى لتكفير الناس قد غاب عنهم مبادئ هامة، فوقعوا فيما وقعوا فيه، ومن هذه المبادئ:

القاعدة الأولى: الذنوب: كبائر وصغائر

يقول ابن القيم رحمه الله:

والذنوب تنقسم إلى صغائر وكبائر بنص القرآن والسنة، وإجماع السلف، وبالاعتبار(٣).

---

(١) «مسند أحمد» (٤/ ٣٦٢).

(٢) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٢٣١-٢٣٧.

(٣) «مدارج السالكين» (١/ ٢٣٧).

قال تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[النساء: ٣١] وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢] والجمهور على أن اللمم ما دون الكبائر، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفرات لما بينهن، إذا اجتنبت الكبائر**»(١) ، فالذنوب متفاوتة في الإثم.

القاعدة الثانية: الكفر نوعان:

أكبر وأصغر، لقد دلت النصوص على أن الكفر نوعان ينبغي التمييز بينهما، فالكفر الأكبر منه: التكذيب بما جاء به الرسول، والجحود، والإعراض، والأصغر: ذنوب توجب استحقاق الوعيد دون الخلود في النار، كقوله ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»(٢) ، وقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] فقد وصف الله الطائفتين المقتتلتين بالإيمان، فدل ذلك على أن وصف الكفر بهذا لا ينقل عن الملة، وذلك هو الكفر الأصغر، يقول ابن القيم: والقصد أن المعاصي كلها من نوع الكفر الأصغر، فإنها ضد الشكر الذي هو العمل بالطاعة(٣) .

القاعدة الثالثة: تفاوت البدع

لقد ذم الإسلام البدع بجميع أنواعها، وردها على صاحبها «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**»(٤) ، وقال ﷺ: «**إن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها**»(٥) ، غير أن بعض الناس قد وقعوا في البدعة لغلبة أهوائهم، وسيطرة الشبهات عليهم؛ فاستحقوا بذلك الذم غير أنهم

---

(١) مسلم (١/ ٢٠٩) رقم (٢٣٣) .
(٢) مسلم (١/ ٨٢) رقم (٦٩) .
(٣) «مدراج السالكين» (١/ ٢٥٣) .
(٤) البخاري، رقم (٢٦٩٧) .
(٥) البخاري، رقم (٧٢٧٧) .

متفاوتون في الإثم لتفاوت البدع، فمثلًا: بدعة التكفير ليست كبدعة صوم النصف من شعبان، فقبل إصدار أي حكم ينبغي النظر إلى البدعة، والمبتدع الجاهل المقلد غير الداعية، فلا يستوي الأول والثاني، كذلك المجاهر والمسر.

القاعدة الرابعة: للتكفير شروط وموانع

هذه القاعدة من أهم القواعد، وقد تخفى على كثير، فينبغي التنبيه لها، ومراعاتها في كل حكم، فقد يرتكب المرء ذنبًا هو كُفر، وقد يقول قولًا هو كفر، وقد يعتقد اعتقادًا هو كفر، فهل بمجرد اقترافه لهذا القول أو الفعل أو الاعتقاد يصبح كافرًا حلال الدم والمال؟

أجاب العلماء بأن هذا الشخص المعين لا يكون كافرًا حلال الدم والمال إلَّا إذا توفرت فيه عدة شروط، وانتفت عنه عدة موانع، حينئذ يجوز الحكم عليه بالكفر، أما إذا انتفى أي شرط أو وجد أي مانع فلا يجوز أن يحكم عليه بالكُفر، وليس معنى هذا إعفاءه من العقوبة تمامًا؛ بل يعاقب على حسب حاله، إنما الممنوع الحكم عليه بالكُفر لا مطلق العقوبة.

شروط التكفير

هناك شروط ثلاثة لا بد من اجتماعها فيمن عمل عملًا يستحق عليه الوعيد؛ كاللعن والكفر، وإذا سقط شرط منها فيمتنع لعن الشخص وتكفيره، وهذه الشروط هي:

الشرط الأول: العلم

فلكي يحكم على شخص بالكُفر لأنه عمل عملًا، أو قال قولًا، أو اعتقد اعتقادًا هو كُفر، لا بد قبل الحكم من التأكد من معرفة هذا الشخص بأن ما يفعله كفر، وأنه مخالف لم يجب فعله من الحق والصواب، فإذا كان جاهلًا بالحق والصواب فلا تشرع عقوبته قبل بيان الحق والصواب بيانًا شافيًا، فالله ﷻ لم

يشرع العقوبة قبل إقامة الحجة[1]، قال ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾ [النساء: ١٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾ [القصص: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ [الملك: ٨، ٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴿١٣٤﴾﴾ [طه: ١٣٤].

فهذه النصوص القرآنية تفيد أن الله تعالى لا يؤاخذ عباده إلَّا بعد قيام الحجة عليهم، وعلمهم بالحق والصواب، وقد ثبت في نصوص أخرى أن الله لا يؤاخذ الجاهل، ولو كان جهله بمسائل في العقيدة[2].

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **«كان رجل يسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبنيه: إذا أنا مت فأحرقوني، ثم اطحنوني، ثم ذروني في الريح، فوالله لئن قدر الله عليَّ ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا، فلما مات فُعل به ذلك، فأمر الله الأرض فقال: اجمعي ما فيك منه، ففعلت، فإذا هو قائم، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ قال: يا رب خشيتك، فغفر له»** وفي رواية: **«مخافتك يا رب»**[3].

(١) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٢٦٥-٢٦٧ .
(٢) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٢٦٧ .
(٣) البخاري، رقم (٣٤٧٨).

وهذا الحديث متواتر عن النبي ﷺ، رواه أصحاب الحديث والأسانيد من حديث أبي سعيد، وحذيفة، وعقبة بن عمرو، وغيرهم عن النبي ﷺ من وجوه متعددة، يعلم أهل الحديث أنها تفيد العلم اليقيني، وإن لم يحصل ذلك لغيرهم ممن لم يشركهم في أسباب العلم، فهذا الرجل كان قد وقع له الشك والجهل في قدرة الله تعالى على إعادة ابن آدم بعد ما أحرق وذري، وعلى أنه يعيد الميت ويحشره إذا فعل به ذلك، وهذان أصلان عظيمان:

أحدهما: متعلق بالله تعالى؛ وهو الإيمان بأن الله على كل شيء قدير.

والآخر: متعلق باليوم الآخر؛ وهو الإيمان بأن الله يعيد هذا الميت ويجزيه على أعماله.

ومع هذا، فلما كان مؤمنًا بالله في الجملة، ومؤمنًا باليوم الآخر في الجملة؛ وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت، وقد عمل صالحًا؛ وهو خوفه من الله أن يعاقبه على ذنوبه، غفر الله له بما كان منه في الإيمان بالله واليوم الآخر، والعمل الصالح[1]، والأدلة من السُّنَّة كثيرة.

الشرط الثاني: العمد

بعد استيفاء شرط العلم، وبيان دليل الحق والصواب للمخالف، والتأكد من وصوله إليه، إن ظل على فعله أو قوله أو اعتقاده الذي يجلب الكفر أو اللعن لا يجوز الحكم عليه بالكفر إلَّا بعد استيفاء شرط آخر؛ وهو العمد، فنرى هل تعمد نصرة القول الباطل، ومخالفة الحق بعد وصوله إليه ووضوحه، أو هو مخطئ متأوِّل قد عرضت له بعض الشبه؟ لا بد من توافر شرط العمد؛ لأن الله تعالى قد رفع الإثم والمؤاخذة عن المخطئ والمتأوِّل[2]، قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

---

(١) «الفتاوى» (١٢/ ٤٩١) «الفصل في الملل والنحل» لابن حزم (٣/ ٢٩٦).

(٢) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٢٧٠ .

وقال سبحانه: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقد ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أن الله تعالى قال: «**قد فعلت**» لما دعا النبي ﷺ والمؤمنون بهذا الدعاء، وقد قال ﷺ: «**أعطيت فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة من كنز تحت العرش، وإنه لم يقرأ بحرف منها إلَّا أعطيتها**»[(١)]، وقال ﷺ: «**إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان**»[(٢)].

وقال ابن تيمية رحمه الله: وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية[(٣)].

الشرط الثالث: الاختيار والقدرة

إذا علم المرء الحق وقال بخلافه، ولم يكن متأوِّلًا، هل يكفي ذلك للحكم عليه؟ هنا ننتقل إلى الشرط الثالث، فننظر في حال هذا الشخص، وهل قال هذا القول الباطل وهو مختار قادر أو لا؟ وهذا الشرط لا بد من توافره؛ لأن النصوص والوقائع بيَّنت أن الله تعالى لا يؤاخذ المكرَه والعاجز عن الاختيار[(٤)]، قال تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٦﴾﴾ [النحل: ١٠٦].

موانع تكفير المعين: الخطأ، والجهل، والعجز، والإكراه[(٥)].

موانع لحوق الوعيد بالشخص المعين

وقد بيَّن ابن تيمية رحمه الله أن موانع لحوق الوعيد بالشخص المعين عشرة؛ هي: التوبة والاستغفار، الحسنات الماحية، دعاء المؤمنين، ما يعمل للميت من

(١) مسلم، رقم (١٧٣، ٨٠٦).
(٢) «سُنن ابن ماجه» رقم (٢٠٤٣) صححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (١/٣٤٧).
(٣) «الفتاوى» (٣/٢٢٩).
(٤) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٢٧٤ .
(٥) «منهج ابن تيمية في مسألة التكفير» (٢/ ٢٣٠-٢٦٦).

دعاء البر، شفاعة النبي وغيره في أهل الذنوب يوم القيامة، المصائب التي يُكفِّر الله بها الخطايا في الدنيا، ما يحصل في القبر من الفتنة والضغطة والروعة، فإن هذا مما يكفر الله به الخطايا، أهوال يوم القيامة وكربها وشدائدها، رحمة الله وعفوه ومغفرته بلا سبب من العباد. . . تلك أسباب عشرة تمنع من لحوق الوعيد بالشخص المعين إذا تَلَبَّسَ بما يوجب الوعيد[١].

فإذا عدمت هذه الأسباب كلها، ولن تعدم إلَّا في حق من عتا وتمرد، وشرد على الله شراد البعير على أهله؛ فهنالك يلحق الوعيد به، فإن قيل: فما فائدة الوعيد إذن؟

فالإجابة: أن حقيقة الوعيد بيان أن هذا العمل سبب في هذا العذاب، فيستفاد من ذلك تحريم الفعل وقبحه، أما أن كل شخص قام به ذلك السبب يجب وقوع ذلك المسبب به فهذا باطل قطعًا؛ لتوقف ذلك المسبب على وجود الشروط وزوال جميع الموانع[٢].

معنى مَن لم يُكفِّر الكافر فهو كافر

من العبارات التي اشتهرت على ألسنة من يلهبون الناس بسياط التكفير قولهم: من لم يُكفِّر الكافر فهو كافر، وجعلوا هذه القاعدة مسوغًا لتكفير من يخالفهم في رأيهم، وحقيقةً أن هؤلاء الناس لم يحسنوا إنزال هذا القول منزله، ولم يجيدوا فهمه، فالمراد بالكافر الذي من لا يكفره يكون مثله: هو الشخص المقطوع بكفره الذي توافرت فيه جميع الشروط وانتفت عنه جميع الموانع، ومن كان كافرًا من البداية ولم يدخل في الإسلام أبدًا؛ مثل: فرعون، أبي جهل، أبي لهب، ماركس. . . إلخ.

---

(١) «ظاهرة الغلو في الدين» ص٢٨١-٢٨٤ .
(٢) «الفتاوى» (٢٠/ ٢٥٤، ٢٥٥).

فمن لم يكفِّر هؤلاء وأمثالهم فهو مثلهم، وأما الشخص الخفي حاله لإظهاره الإسلام -مثلًا- وإبطانه الكفر وكراهية الإسلام، فمثل هذا الشخص من اطلع على حاله وعرف حقيقته في مجالس خاصة وللقرب منه، وتحقق من وجود الشروط، وانتفاء الموانع أوجب عليه اعتقادُه تكفيرَه، ومن لم يطلع، وشهد له بالإسلام فلا إثم عليه؛ لأنه شهد بما علمه، ولنا الظاهر، والله يتولى السرائر.

وقد كان المنافقون يعاملون بما يعامل به المسلمون؛ لأنهم كانوا يظهرون الإسلام، ولا يعلنون كفرهم؛ بل يبطنونه، وقد دلت أعمال أئمة السلف على أن المراد بالكافر هو المقطوع بكفره لا المختلف فيه؛ إذ المختلف في تكفيره لا يُكَفَّر من لم يُكَفِّره، ودليل ذلك: أن الإمام أحمد كان يرى كُفر تارك الصلاة، وكان الأئمة الثلاثة لا يرون كفره، وقد دارت مناقشة بين الإمام الشافعي والإمام أحمد حول هذه المسألة، فهل حَكَمَ أحمد على الشافعي بالكفر لعدم تكفيره تارك الصلاة؟ بالطبع لا.

وقد حقق ابن تيمية رحمه الله ما نُسب إلى الإمام أحمد من الحكم على من لا يُكفِّر أهل البدع، فقال: وعنه في تكفير من لا يُكَفِّر روايتان؛ أصحهما: لا يكْفُر[1]، وهذا في حق من لم يُكفر الكافر المختلف في كفره، أما المقطوع بكفره فلا.

وما نسب إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله من تكفير من لا يستحق ذلك، فهذه نبذة من أقواله توضح منهجه في الدعوة، وينفي بها عن نفسه ما نُسب إليه زورًا وبهتانًا من تكفير من لا يستحق ذلك، قال رحمه الله في رسالته للشريف: وأما الكذب والبهتان مثل قولهم: إنا نكفِّر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يُكَفِّر ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، وكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدُّون به الناس عن دين الله

---

(١) «الفتاوى» (١٢/ ٤٨٦).

ورسوله، وإذا كنا لا نُكفِّر من عبد الصنم الذي على عبد القادر، والصنم الذي على أحمد البدوي، وأمثالهما لأجل جهلهم وعدم من ينبههم، فكيف نُكفِّر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، ولم يكفر ويقاتل؟ سبحانك هذا بهتان عظيم[١].

وفي رده في رسالته إلى السويدي البغدادي يقول: وما ذكرتَ أني أُكفِّر جميع الناس إلَّا من اتبعني، وأزعم أنِ أنكحتهم غير صحيحة، فيا عجبًا، كيف هذا في عقل عاقل؟! هل يقول هذا مسلم أو كافر أو عارف أو مجنون؟! إلى أن قال: وما التكفير؛ فأنا أُكفِّر من عرف دين الإسلام، ثم بعد ما عرفه سبه، ونهى الناس عنه، وعادى من فعله، وهذا هو الذي أكفِّره وأكثر الأمة -ولله الحمد- ليسوا كذلك[٢].

تلك قواعد هامة ينبغي مراعاتها قبل النظر في مسألة التكفير، وهي قواعد اتفق عليها العلماء واعتدوا بها في أحكامهم؛ لذلك عصمتهم من الزلل، وَوَقَتْهُم من السقوط في هاوية التكفير، وثبتتهم على الصراط المستقيم، والطريق السوي، والسبيل القويم الذي لا عوج فيه ولا انحراف.

ومن أراد المزيد في بحث هذه المسألة فليراجع «منهج ابن تيمية رحمه الله في مسألة التكفير» للدكتور عبد المجيد المشعبي، و«ظاهرة التكفير» للأمين الحاج محمد أحمد، و«ظاهرة الغلو في الدين في العصر الحديث» لمحمد عبد الحكيم حامد، و«الغلو في الدين في حياة المسلمين المعاصرة» لعبد الرحمن بن معلا اللويحق، و«شبهات حول الفكر الإسلامي المعاصر» سالم البهنساوي، و«الحكم وقضية تكفير المسلم» لسالم البهنساوي.

---

(١) «مصباح الظلام» عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ، ص٤٣ .
(٢) المصدر نفسه، ص٤٣ .

الباب الثاني

الشيعة

الفصل الأول

الشيعة في اللغة والاصطلاح
والرفض في اللغة والاصطلاح

١- الشيعة في اللغة

شيعة الرجل: أتباعه وأنصاره، ويقال: شايعه، كما يقال: والاه من الولي . . . وتشيَّع الرجل؛ أي: ادعى دعوى الشيعة، وتشايع القوم صاروا شيعًا، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعضهم فهم شيع، وقوله تعالى: ﴿كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ: ٥٤] أي: بأمثالهم من الأمم الماضية[١].

وجاء في «المصباح المنير»: والشيعة الأتباع والأنصار، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة، ثم صارت الشيعة نبزًا -أي: وصفًا- جماعة مخصوصة، والجمع: شيع، مثل: سدرة وسدر، والأشياع جمع الجمع، وشيعت رمضان بستٍّ من شوال أتبعته بها[٢].

فالشيعة من حيث مدلولها اللغوي تعني: القوم والصحب والأتباع والأعوان، وقد ورد هذا المعنى في بعض آيات القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥] وقوله تعالى: ﴿۞ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾﴾ [الصافات: ٨٣] فلفظ الشيعة في الأولى تعني: القوم، وفي الثانية: تشير إلى الأتباع الذين يوافقون على الرأي والمنهج، ويشاركون فيهما.

---

(١) «الصحاح» للجوهري، و«لسان العرب» مادة (شيع).

(٢) «المصباح المنير» مادة (شيع).

٢- تعريف الشيعة في الاصطلاح

إن تعريف الشيعة مرتبط أساسًا بأطوار نشأتهم، ومراحل التطور العقدي لهم؛ ذلك أن من الملحوظ أن عقائد الشيعة وأفكارها في تغير وتطور مستمر، فالتشيع في العصر الأول غير التشيع فيما بعده؛ ولهذا كان في الصدر الأول لا يُسمى شيعيًّا إلَّا من قدَّم عليًّا على عثمان[١]؛ ولذلك قيل: شيعي وعثماني، فالشيعي من قدَّم عليًّا على عثمان، فعلى هذا يكون التعريف للشيعة في الصدر الأول: أنهم الذين يقدمون عليًّا على عثمان فقط[٢]؛ ولهذا ذكر ابن تيمية: أن الشيعة الأولى الذين كانوا على عهد عليٍّ كانوا يفضلون أبا بكر وعمر[٣]، وقد منع شريك بن عبد الله - وهو ممن يوصف بالتشيع- إطلاق اسم التشيع على من يفضِّل عليًّا على أبي بكر وعمر، وذلك لمخالفته لما تواتر عن علي في ذلك.

والتشيع يعني: المناصرة والمتابعة، لا المخالفة والمنابذة[٤]، وروى ابن بطة عن شيخه المعروف بأبي العباس بن مسروق قال: حدثنا محمد بن حميد، حدثنا جرير، عن سفيان، عن عبد الله بن زياد بن جرير قال: قدم أبو إسحاق السبيعي الكوفة، فقال لنا شهر بن عطية: قوموا إليه، فجلسنا إليه، فتحدثوا، فقال أبو إسحاق: خرجت من الكوفة وليس أحد يشك في فضل أبي بكر وعمر وتقديمهما، وقدمت الآن[٥] وهم يقولون، وأنا والله ما أدري ما يقولون.

قال محب الدين الخطيب: هذا نص تاريخي عظيم في تحديد تطور التشيع، فإن أبا إسحاق السبيعي كان شيخ الكوفة وعالمها[٦]، ولد في خلافة أمير المؤمنين

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٦٤).
(٢) «فتاوى ابن تيمية» (٣/ ١٥٣) «فتح الباري» (٧/ ٣٤).
(٣) «منهاج السنة» (٢/ ٦٠).
(٤) «أصول الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» (١/ ٦٥).
(٥) «المنتقى» ص٣٦٠ .
(٦) انظر: ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٦٣)، «الخلاصة» ص٢٩١ .

عثمان قبل شهادته بثلاث سنين، وعمَّر حتى تُوفي سنة (١٢٧هـ) وكان طفلًا في خلافة أمير المؤمنين علي، وهو يقول عن نفسه: رفعني أبي حتى رأيت عليَّ بن أبي طالب يخطب، أبيض الرأس واللحية، ولو عرفنا متى فارق الكوفة، ثم عاد فزارها لتوصلنا إلى معرفة الزمن الذي كان فيه شيعة الكوفة، يرون ما يراه إمامهم من تفضيل أبي بكر وعمر، ومتى أخذوا يفارقون عليًا ويخالفونه فيما كان يؤمن به، ويعلنه على منبر الكوفة من أفضلية أخويه صاحبي رسول الله ﷺ ووزيريه وخليفتيه على أمته في أنقى وأطهر أزمانها[١].

وقال ليث بن أبي سليم: أدركت الشيعة الأولى وما يُفَضِّلون على أبي بكر وعمر أحدًا[٢].

وذكر صاحب «مختصر التحفة»: إن الذين كانوا في وقت خلافة الأمير رضي الله عنه من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، كلهم عرفوا له حقه، وأحلوه من الفضل محله، ولم ينتقصوا أحدًا من إخوانه أصحاب رسول الله ﷺ، فضلًا عن إكفاره وسبه[٣]؛ ولكن لم يظل التشيع بهذا النقاء والصفاء والسلامة والسمو؛ بل إن مبدأ التشيع تغير، فأصبحت الشيعة شيعًا، وصار التشيع قناعًا يتستر به كل من أراد الكيد للإسلام والمسلمين من الأعداء الموتورين الحاسدين.

ولهذا نسمي الطاعنين على الشيخين الرافضة؛ لأنهم لا يستحقون وصف التشيع[٤]، ومن عرف التطور العقدي لطائفة الشيعة لا يستغرب وجود طائفة من أعلام المحدثين، وغير المحدثين من العلماء والأعلام أطلق عليهم لقب الشيعة، وقد يكونون من أعلام السُّنَّة؛ لأن للتشيع في زمن السلف مفهومًا وتعريفًا غير المفهوم والتعريف المتأخر للشيعة؛ ولهذا قال الذهبي في معرض الحديث عمن

---

(١) «حاشية المنتقى» ص٣٦٠، ٣٦١ .

(٢) «المنتقى» ص٣٦٠، ٣٦١ .

(٣) «مختصر التحفة الاثنا عشرية» ص٣ .

(٤) «أصول الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» (١/ ٦٦، ٦٧).

رُمي ببدعة التشيع: إن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى؛ كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو، وهذا كثير في التابعين وأتباعهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى؛ كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يُحتج بهم، ولا كرامة أيضًا، فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلًا صادقًا ولا مأمونًا؛ بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يُقبل نقل من هذا حاله؟! حاشا وكلا، فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير، وطلحة ومعاوية، وطائفة ممن حارب عليًّا رضي الله عنه وتعرض لسبهم، والغالي في زمننا وعرفنا هو الذي يكفِّر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين فهذا ضال مفترٍ[١].

إذن التشيع درجات، وأطوار، ومراحل، كما أنه فرق وطوائف، وقبل أن ندع الحديث حول تعريف الشيعة نشير إلى أنه يُلحظ على تعريفات الشيعة الواردة في معظم كتب المقالات، أنها دأبت على القول في التعريف للشيعة الإمامية بأنهم أتباع علي . . . إلخ.

وهذا يؤدي إلى نتيجة خاطئة تخالف إجماع الأمة كلها، هذه النتيجة أن يكون علي شيعيًّا يرى ما يراه الشيعة، وعلي رضي الله عنه بريء مما تعتقده الشيعة فيه وفي بنيه؛ ولذلك لا بد من وضع قيد واحتراز في التعريف؛ رفعًا للإبهام، فيقال: هم الذين يزعمون اتباع عليٍّ؛ حيث إنهم لم يتبعوا عليًّا على الحقيقة، وليس أمير المؤمنين على ما يعتقدون[٢]، أو يقال بأنهم المدعون التشيع لعليٍّ، أو الرافضة؛ ولذلك عبر عنهم بعض أهل العلم بقوله: الرافضة المنسوبون إلى شيعة عليٍّ[٣]، فهم أيضًا ليسوا على منهج شيعة عليٍّ المتبعين له؛ بل هم أدعياء ورافضة[٤].

---

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٥، ٦) «لسان الميزان» (١/ ٩، ١٠).
(٢) «أصول الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» (١/ ٦٨).
(٣) «منهاج السنة» (٢/ ١٠٦).
(٤) «أصول الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» (١/ ٦٩).

٣- الرفض في اللغة

هو: الترك، يقال: رفضت الشيء؛ أي: تركته[١]، فالرفض في اللغة معناه: الترك والتخلي عن الشيء.

٤- الرافضة في الاصطلاح

هي إحدى الفرق المنتسبة للتشيع لآل البيت، مع البراءة من أبي بكر وعمر وسائر أصحاب النبي ﷺ إلَّا القليل منهم، وتكفيرهم لهم، وسبهم إياهم[٢]، قال الإمام أحمد رحمه الله: الرافضة هم الذين يتبرءون من أصحاب محمد رسول الله ﷺ، ويسبونهم وينتقصونهم[٣]. وقال عبد الله بن أحمد رحمه الله: سألت أبي عن الرافضة، فقال: الذين يشتمون أو يسبون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما[٤].

وقال أبو القاسم التيمي قوام السنة في تعريفهم: وهم الذين يشتمون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، ورضي عن محبيهما[٥].

وقد انفردت الرافضة من بين الفرق المنتسبة للإسلام بمسبة الشيخين أبي بكر وعمر، دون غيرها من الفرق الأخرى، وهذا من عظيم خذلانهم، قاتلهم الله[٦].

يقول ابن تيمية رحمه الله: فأبو بكر وعمر رضي الله عنهما أبغضتهما الرافضة ولعنتهما دون غيرهم من الطوائف[٧]، وقد جاء في كتب الرافضة ما يشهد لهذا، وهو جعلهم محبة الشيخين وتولِّيهما من عدمهما هو الفارق بينهم وبين غيرهم ممن يطلقون

---

(١) «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (٢/ ٣٣٢) «مقاييس اللغة» لابن فارس (٢/ ٤٢٢).
(٢) «الانتصار للصحب والآل» ص٢٥ .
(٣) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ٣٣).
(٤) «السنة» للخلال، رقم (٧٧٧) وقال المحقق: إسناده صحيح.
(٥) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٤٧٨).
(٦) «الانتصار للصحب والآل» ص٢٦ .
(٧) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٣٥).

عليهم النواصب، فقد روى الدرازي عن محمد بن علي بن موسى قال: كتبت إلى علي بن محمد عليه السلام[١] عن الناصب: هل يحتاج في امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطاغوت[٢]، واعتقاد إمامتهما؟ فرجع الجواب: من كان على هذا فهو ناصب[٣].

٥- سبب تسميتهم رافضة

يرى جمهور المحققين أن سبب إطلاق هذه التسمية على الرافضة؛ لرفضهم زيد بن علي، وتفرقهم عنه بعد أن كانوا في جيشه حين خروجه على هشام بن عبد الملك في سنة إحدى وعشرين ومائة، وذلك بعد أن أظهروا البراءة من الشيخين فنهاهم عن ذلك.

يقول أبو الحسن الأشعري: وما كان زيد بن علي يفضل علي بن أبي طالب على سائر أصحاب رسول الله ﷺ ويتولى أبا بكر وعمر، ويرى الخروج على أئمة الجور، فلما ظهر في الكوفة في أصحابه الذين بايعوه سمع من بعضهم الطعن في أبي بكر وعمر، فأنكر ذلك على من سمعه منه، فتفرق عنه الذين بايعوه، فقال لهم: رفضتموني[٤]، فيقال: إنهم سموا رافضة؛ لقول زيد لهم: رفضتموني، وبهذا القول قال قوام السُّنَّة[٥]، والرازي[٦]، والشهرستاني[٧]، وابن تيمية[٨] رحمهم الله.

---

(١) هو أحد الأئمة الاثنا عشرية عند الإمامية، «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٧٢).

(٢) يعنون بهما: أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كما جاء ذلك في «تفسير العياشي» (١/ ٢٤٦) وهو من أهم كتب التفسير عندهم، عند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

(٣) «المحاسن النفسانية» لمحمد آل عصفور الدرازي ص١٤٥ .

(٤) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٧).

(٥) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٤٧٨).

(٦) «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» ص٥٢ .

(٧) «الملل والنحل» (١/ ١٥٥).

(٨) «منهاج السنة» (١/ ٨)، «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٦).

وذهب الأشعري في قول آخر إلى أنهم سموا بالرافضة؛ لرفضهم إمامة الشيخين، قال: وإنما سموا رافضة؛ لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر[(١)].

٦- رافضة اليوم

والرافضة اليوم يغضبون من هذه التسمية ولا يرضونها، ويرون أنها من الألقاب التي ألصقها بهم مخالفوهم، يقول محسن الأمين: الرافضية لقب ينبز به من يقدم عليًّا ﷺ في الخلافة، وأكثر ما يستعمل للتشفي والانتقام[(٢)]؛ ولهذا يتسمون اليوم الشيعة، وقد اشتهروا بهذه التسمية عند العامة، وقد تأثر بذلك بعض الكتاب والمثقفين، فنجدهم يطلقون عليهم هذه التسمية، وفي الحقيقة أن الشيعة مصطلح عام يشمل كل من شايع عليًّا ﷺ[(٣)].

وقد ذكر أصحاب الفرق والمقالات أنهم ثلاثة أصناف:

(أ) غالية: وهم الذين غلوا في عليٍّ وادعوا فيه الإلهية أو النبوة.

(ب) ورافضة: وهم الذين يَدَّعُون النص على استخلاف عليٍّ، ويتبرءون من الخلفاء قبله وعامة الصحابة.

(ج) وزيدية: وهم أتباع زيد بن علي الذين كانوا يفضلون عليًّا على سائر الصحابة، ويتولون أبا بكر وعمر[(٤)]، فإطلاق الشيعة على الرافضة من غير تقييد لهذا المصطلح غير صحيح؛ لأن هذا المصطلح يدخل فيه الزيدية[(٥)] وهم يتولون أبا بكر وعمر ﷺ؛ بل إن تسميتهم بالشيعة يوهم التباسهم بالشيعة القدماء الذين كانوا في عهد علي ﷺ ومن بعدهم، فإن هؤلاء مجمعون على تفضيل الشيخين

---

(١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٨٩).

(٢) «أعيان الشيعة» (١/ ٢٠).

(٣) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٦٥)، «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١٤٤).

(٤) المصدر نفسه (١/ ٣٧، ٦٦، ٨٨) المصدر نفسه (١/ ٢٥).

(٥) «الانتصار للصحب والآل» ص٢٩ .

على عليٍّ ﷺ، وإنما يرون تفضيل عليٍّ على عثمان، وهؤلاء كان فيهم كثيرٌ من أهل العلم، ومن هو منسوب إلى الخير والفضل.

ويقول ابن تيمية رحمه الله:

ولهذا كان الشيعة المتقدمون الذي صحبوا عليًّا، أو كانوا في ذلك الزمان، لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر، وإنما كان نزاعهم في تفضيل عليٍّ وعثمان[١].

ولذا فإن تسمية «الرافضة» بالشيعة من الأخطاء البينة الواضحة التي وقع فيها بعض المعاصرين؛ تقليدًا للرافضة في سعيهم للتخلص من هذا الاسم لما رأوا من كثرة ذم السلف لهم، ومقتهم إياهم، فأرادوا التخلص من ذلك الاسم؛ تمويهًا وتدليسًا على من لا يعرفهم بالانتساب إلى الشيعة على وجه العموم، فكان من آثار ذلك ما وقع فيه بعض الطلبة المبتدئين ممن لم يعرفوا حقيقة المصطلحات من الخلط الكبير بين أحكام الرافضة وأحكام الشيعة، لما تقرر عندهم إطلاق مصطلح التشيع على الرافضة، فظنوا أن ما ورد في كلام أهل العلم المتقدمين في حق الشيعة أنه يتنزل على الرافضة، في حين أن أهل العلم يفرقون بينهما في كافة أحكامهم[٢].

وعليه فإن من الواجب أن يسمى هؤلاء الروافض بمسماهم الحقيقي الذي اصطلح عليه أهل العلم، وعدم تسميتهم بالشيعة على وجه الإطلاق؛ لما في ذلك من اللبس والإيهام، وإذا ما أُطلق عليهم مصطلح «التشيع» فينبغي أن يقيد بما يدل عليهم خاصة؛ كأن يقال: «الشيعة الإمامية»، أو«الشيعة الاثنا عشرية» على ما جرت بذلك عادة العلماء عند ذكرهم[٣]، والله تعالى أعلم.

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ١٣).

(٢) «الانتصار للصحب والآل» ص٣٠ .

(٣) المصدر نفسه، ص٣٢ .

الفصل الثاني

نشأة الشيعة الرافضة وبيان دور اليهود في نشأتهم

أول من دعا إلى أصول عقائد الشيعة الرافضة التي انبنت عليها عقائدهم الأخرى رجل يهودي اسمه عبد الله بن سبأ من يهود اليمن، أسلم في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ، وأخذ يتنقل بين أمصار المسلمين للدعوة لهذا المعتقد الفاسد، وهذا نص ما ذكره الطبري في «تاريخه» قال: كان عبد الله بن سبأ يهوديًّا من أهل صنعاء، أمه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز، ثم البصرة، ثم الكوفة، ثم الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتى أتى مصر فاعتمر فيهم، فقال لهم فيما يقول: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب بأن محمدًا يرجع، وقد قال الله: ﴿إِنَّ الَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥] فمحمد أحق بالرجوع من عيسى.

قال: فقبل ذلك عنه، ووضع لهم الرجعة فتكلموا فيها، ثم قال لهم بعد ذلك: إنه كان ألف نبيٍّ ولكل نبيٍّ وصيٌّ، وكان علي وصيَّ محمد، ثم قال: محمد خاتم الأنبياء، وعلي خاتم الأوصياء، ثم قال لهم بعد ذلك: من أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله ﷺ، ووثب على وصي رسول الله ﷺ وتناول أمر الأمة، ثم قال لهم بعد ذلك: إن عثمان أخذها بغير حق، وهذا وصي رسول الله ﷺ، فانهضوا في هذا الأمر فحركوه، وابدءوا الطعن على أمرائكم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس، وادعوهم إلى هذا الأمر، فبث دعاته، وكاتب من كان استفسده في الأمصار وكاتبوه، ودعوه في السر إلى ما عليه رأيهم[1].

(١) «تاريخ الطبري» (٥/ ٣٤٧).

وهكذا كانت بداية الرفض، وما زالت تلك العقائد التي دعا إليها ابن سبأ تسير في نفوس أناس من أهل الزيغ والضلال، وتتشربها قلوبهم وعقولهم حتى كان من ثمارها مقتل الخليفة الراشد ذي النورين عثمان بن عفان ﷺ على يد هذه الشرذمة الفاسدة، حتى إذا ما جاء عهد ابن أبي طالب بدأت تلك العقائد تظهر إلى الوجود أكثر من ذي قبل، إلى أن بلغت عليًا ﷺ، فأنكرها أشد ما يكون الإنكار، وتبرأ منها ومن أهلها.

ومما صح في ذلك عن علي ﷺ ما رواه ابن عساكر عن عمار الدهني قال: سمعت أبا الطفيل يقول: رأيت المسيب بن نجبة أتى به ملبيه -يعني: ابن السوداء- وعلي على المنبر، فقال علي: ما شأنه؟ فقال: يكذب على الله ورسوله[١]، وعن يزيد بن وهب عن علي قال: ما لي ولهذا الحميت[٢] الأسود[٣]، ومن طريق يزيد بن وهب أيضًا عن سلمة عن شعبة قال علي بن أبي طالب: ما لي ولهذا الحميت الأسود -يعني: عبد الله بن سبأ- وكان يقع في أبي بكر وعمر[٤]، وهذه الروايات ثابتة عن علي ﷺ بأسانيد صحيحة[٥].

وحكى المؤرخون وأصحاب الفرق والمقالات أن ابن سبأ ادَّعى الربوبية في علي ﷺ فأحرقه علي هو وأصحابه بالنار[٦]، يقول الجرجاني: السبئية من الرافضة ينسبون إلى عبد الله بن سبأ، وكان أول من كفر من الرافضة، وقال: عليٌّ رب العالمين، فأحرقه علي وأصحابه بالنار[٧]، ويقول الملطي في معرض حديثه عن السبئية: هم أصحاب

(١) «تاريخ دمشق»، «الانتصار للصحب والآل» ص٣٥ .

(٢) الحميت: هو وعاء سمن الذي متن بالرُّب، ويطلق على المتين من كل شيء، وفي حديث وحْشي: كأنه حميت، قال ابن حجر: أي: زق كبير، وأكثر ما قال ذلك إذا كان مملوءًا، «فتح الباري» (٧/ ٣٦٨).

(٣) «فتح الباري» (٧/ ٣٦٨).

(٤) «فتح الباري» (٧/ ٣٦٨).

(٥) «عبد الله بن سبأ» ص٩٨، الأسانيد حكم عليها الألباني

(٦) «الانتصار للصحب والآل» ص٣٦ .

(٧) «التعريفات» ص١٠٣ .

عبد الله بن سبأ، قالوا لعلي رضي الله عنه: أنت، قال: ومن أنا؟ قالوا: الخالق الباري، فاستتابهم فلم يرجعوا، فأوقد لهم نارًا ضخمة وأحرقهم، وقال مرتجزًا:

لما رأيت الأمر أمرًا منكرا أججتُ ناري ودعوت قنبرا[١]

وذهب بعض المؤرخين إلى أن عليًّا رضي الله عنه لم يحرق ابن سبأ، وإنما نفاه إلى المدائن، ثم ادَّعى بعد موت علي رضي الله عنه أن عليًّا لم يمت، وقال لمن نعاه: لو جئتمونا بدماغه في سبعين صرة ما صدقنا موته[٢]، ولعل القول الأول هو الصحيح ويشهد له ما جاء في «صحيح البخاري» عن عكرمة قال: أتي علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم؛ لنهي رسول الله ﷺ: «**لا تعذبوا بعذاب الله**» ولقتلتهم؛ لقول رسول الله ﷺ: «**من بدل دينه فاقتلوه**»[٣].

قال ابن حجر رحمه الله في شرح الحديث بعد أن ذكر بعض الروايات في هؤلاء المحرقين وفيها: إنهم أناس كانوا يعبدون الأصنام، وفي بعضها: إنهم قوم ارتدوا عن الإسلام، وعلى اختلاف بين الروايات في تعيينهم قال بعد ذلك: وزعم أبو المظفر الإسفراييني في «الملل والنحل» أن الذين أحرقهم علي طائفة من الروافض ادَّعوا فيه الإلهية وهم السبئية، وكان كبيرهم عبد الله بن سبأ يهوديًّا، أظهر الإسلام، وابتدع هذه المقالة، وهذا يمكن أن يكون أصله: ما رويناه من حديث أبي طاهر المخلص من طريق عبد الله بن شريك العامري قال: قيل لعلي: إن هنا قومًا على باب المسجد يدعون أنك ربهم، فدعاهم وقال: ويلكم ما تقولون؟ قالوا: أنت ربُّنا خالقنا ورازقنا[٤]، ثم ساق بقية الرواية وفيها: أن عليًّا رضي الله عنه استتابهم ثلاثًا فلم يرجعوا، فحرقهم بالنار في أخاديد قد حفرت لهم، وقال:

---

(١) «التنبيه على أهل الأهواء والبدع» ص٨ .

(٢) «الفصل» لابن حزم (٥/ ٣٦)، «التبصير في الدين» للإسفراييني.

(٣) البخاري، كتاب: استتابة المرتدين، رقم (٦٩٢٢).

(٤) «فتح الباري» (١٢/ ٢٧٠).

لما رأيت الأمر أمرًا منكرا   أججتُ ناري ودعوت قنبرا

قال ابن حجر: وهذا سند حسن[١]، والمقصود هنا هو ظهور عقائد الشيعة الرافضة المتمثلة في الغلو في علي ﷺ في تلك الفترة الزمنية، وإمعان علي ﷺ في عقوبتهم حتى قال ابن عباس ما قال، كما ثبت إنكار علي ﷺ لكل العقائد الأخرى التي ظهرت في عهده، وانتظمت في سلك التشيع له؛ كتفضيله على عامة الصحابة، وتقديمه على الشيخين، وكان انتشار سب الصحابة والإزراء بهم بين أولئك الضُّلَّال.

قال ابن تيمية رحمه الله: ولما أحدثت البدعَ الشيعةُ في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ ردَّها، وكانت ثلاث طوائف: **غالية، وسبابة، ومفضلة.**

فأما الغالية: فإنه حرقهم بالنار، فإنه خرج ذات يوم من باب كندة فسجد له أقوام، فقال: ما هذا؟ فقالوا: أنت هو الله، فاستتابهم ثلاثة فلم يرجعوا، فأمر في الثالث بأخاديد، وأضرم فيها النار، ثم قذفهم فيها.

وأما السبابة: فإنه لما بلغه مَنْ سبَّ أبا بكر وعمر طلب قتله، فهرب منه إلى قرقيسيا وكلم فيه، وكان علي يداري أمراءه؛ لأنه لم يكن متمكنًا، ولم يكونوا يطيعونه في كل ما يأمرهم به.

وأما المفضلة: فقال: لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلَّا جلدته حدَّ المفترين، فقال: وروي عنه من أكثر من ثمانين وجهًا أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر[٢].

وعلى كل حال فعقائد الرافضة مع ظهورها في عهد علي ﷺ قد بقيت محصورة في أفراد لا تمثلها طائفة أو فرقة، حتى انقضى عهد علي ﷺ وهي على تلك الحال.

---

(١) «فتح الباري» (١٢/ ٢٧٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٨٤، ١٨٥).

وقد أفرد الدكتور سعدي الهاشمي عقيدة ابن سبأ والبدع التي نادى بها في رسالته: «ابن سبأ حقيقة لا خيال»، وذكرها في كتابه: «الرواة الذين تأثروا بابن سبأ».

وأهم البدع التي نادى بها ابن سبأ: القول بالوصية، وهو أول من قال بوصية رسول الله ﷺ لعلي، وأنه خليفته على أمته من بعده بالنص، وأول من أظهر البراءة من أعداء علي رضي الله عنه بزعمه، وكاشف مخالفيه، وحكم بكفرهم، وأول من قال بإلهية علي رضي الله عنه وربوبيته، وكان أول من ادَّعى النبوة من فرق الشيعة الغلاة، وكان أول من أحدث القول برجعة علي رضي الله عنه إلى الدنيا بعد موته، وبرجعة رسول الله ﷺ، وأول من ادَّعى أن عليًّا رضي الله عنه هو دابة الأرض، وأنه هو الذي خلق الخلق وبسط الرزق.

وقالت السبئية أنهم لا يموتون، وإنما يطيرون بعد مماتهم، وسموا بالطيارة، وقال قوم منهم -السبئية- بانتقال روح القدس في الأئمة، وقالوا بتناسخ الأرواح، وقالت السبئية: هُدينا لوحي ضل عنه الناس، وعلم خفي عنهم، وقالوا: إن عليًّا في السحاب، وإن الرعد صوته، والبرق سوطه، هذه أبرز البدع التي كان يعتقد بها ابن سبأ وأتباعه، وصاروا بها من الغلاة[١].

إن فرق الشيعة الرافضة كفكر وعقيدة لم تولد فجأة؛ بل إنها أخذت طورًا زمنيًّا، ومرت بمراحل؛ ولكن طلائع العقيدة الشيعية الرافضية وأصل أصولها ظهرت على يد السبئية، باعتراف كتب الشيعة التي قالت بأن ابن سبأ أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي، وأن عليًّا وصي محمد -كما مر- وهذه عقيدة النص على عليٍّ بالإمامة، وهي أساس التشيع الرافضي -كما يراه شيوخ الشيعة الروافض- ومن ذلك ما جاء في «الكافي» عن أبي الحسن قال: ولاية علي مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولًا إلَّا بنبوة محمد ﷺ ووصية علي عليه السلام[٢].

---

(١) «الرواة الذين تأثروا بابن سبأ» د/ سعدي الهاشمي، ص١٩، ٢٠ .

(٢) «أصول الكافي» (١/ ٤٣٧) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٧١).

وشهدت كتب الشيعة الروافض -كما سيأتي تفصيله بإذن الله- بأن ابن سبأ وجماعته هم أول من أظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان أصهار رسول الله ﷺ وأرحامه وخلفائه، وأقرب الناس إليه ﷺ، والطعن في الصحابة الآخرين، وهذه عقيدة الشيعة الروافض في الصحابة، كما هي في كتبهم المعتمدة، كما أن ابن سبأ قال برجعة علي[1]، والرجعة من أصول الشيعة الروافض -كما سيأتي بإذن الله- كما أن ابن سبأ قال بتخصيص علي وأهل البيت بعلوم سرية خاصة، كما أشار إلى ذلك الحسن بن محمد بن الحنيفة[2] في «رسالة الإرجاء»[3]، وهذه المسألة أصبحت من أصول الاعتقاد عند الشيعة.

وقد ثبت في «صحيح البخاري» ما يدل على أن هذه العقيدة ظهرت في وقت مبكر، وأن عليًّا رضي الله عنه سئل عنها، وقيل له: هل عندكم شيء مما ليس في القرآن، أو مما ليس عند الناس؟ فنفى ذلك نفيًا قاطعًا[4].

هذه من أهم الأصول التي تدين بها الشيعة الرافضة[5]، وقد وُجدت إثر مقتل عثمان رضي الله عنه وفي عهد علي رضي الله عنه، ولم تأخذ مكانها في نفوس فرقة معينة معروفة؛ بل إن السبئية ما كادت تطل برأسها حتى حاربها علي رضي الله عنه -كما مر معنا- ولكن ما تلا ذلك من أحداث هيَّأ جوًّا صالحًا لظهور هذه العقائد وتمثلها في جماعة؛ كمعركة صفين، وحادثة التحكيم التي أعقبتها، ومقتل عليٍّ، ومقتل الحسن.

كل هذه الأحداث دفعت القلوب والعواطف إلى التشيع لآل البيت، فتسلل الفكر الوافد من نافذة التشيع لعلي وآل بيته، وصار التشيع وسيلة لكل من أراد هدم

---

(١) «المقالات والفِرَق» للقمي، ص٢١، «فرق الشيعة» للنوبختي، ص٢٣، «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٩٦).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٢).
(٣) «رسالة الإرجاء» ضمن كتاب «الإيمان» لمحمد العدني، ص٢٥٠-٢٩٤ .
(٤) البخاري، كتاب: العلم مع الفتح (١/ ٢٠٤).
(٥) «أصول الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» (١/ ٩٧).

الإسلام من ملحد ومنافق وطاغوت، ودخلت إلى المسلمين أفكار ومعتقدات أجنبية اكتست بثوب التشيع، وتيسر دخولها تحت غطائه، وبمرور الأيام كانت تتسع البدعة ويتعاظم خطرها؛ حيث وُجد لابن سبأ خلفاء كثيرون، ولم يكن استعمال لقب الشيعة في عهد علي ﷺ إلَّا بمعنى الموالاة والنصرة، ولا يعني بحال الإيمان بعقيدة من عقائد الشيعة الرافضة اليوم[١].

إن التشيع لآل البيت وحبهم أمر طبيعي، وهو حب لا يفرِّق بين الآل، ولا يغلو فيهم، ولا ينتقص أحدًا من الصحابة كما تفعل الفرق المنتسبة للتشيع، وقد نما الحب وزاد للآل بعدما جرى عليهم من المحن والآلام، بدءًا من مقتل علي ثم الحسين . . . إلخ، هذه الأحداث فجَّرت عواطف المسلمين، فدخل الحاقدون من هذا الباب؛ ذلك أن آراء ابن سبأ لم تجد الجو الملائم لتنمو وتنتشر إلَّا بعد تلك الأحداث.

لكن التشيع بمعنى عقيدة النص على إمامة علي ﷺ، والرجعة، والبداء، والغيبة، وعصمة الأئمة . . . إلخ، فلا شك أنها عقائد ما أنزل الله بها من سلطان، ودخيلة على المسلمين ترجع أصولها لعناصر مختلفة؛ ذلك أنه قد ركب مطية التشيع كل من أراد الكيد للإسلام وأهله، وكل من احتال ليعيش في ظل عقيدته السابقة باسم الإسلام، من يهودي، ونصراني، ومجوسي، وغيرهم، فدخل في التشيع كثير من العقائد الفاسدة.

كما سيتبين ذلك عند دراسة أصول عقائدهم؛ ولهذا ذهب ابن تيمية رحمه الله إلى أن المنتسبين للتشيع قد أخذوا من مذاهب الفرس، والروم، واليونان، والنصارى، واليهود، وغيرهم أمورًا مزجوها بالتشيع، ويقول: وهذا تصديق لما أخبر به النبي ﷺ، وساق بعض الأحاديث الواردة في أن هذه الأمة ستركب سنن من قبلها . . . وقال بأن هذا بعينه صار في المنتسبين للتشيع[٢].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٩٨).

(٢) «منهاج السنة» (٤/ ١٤٧)، «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ١٠٩).

الفصل الثالث

المراحل التي مرت بها الشيعة الرافضة

مرت الشيعة الرافضة في نشأتها بعدة مراحل، حتى أصبحت فرقة مستقلة متميزة بعقيدتها واسمها عن سائر فرق الأمة.

ويمكن إبراز ذلك من خلال أربع مراحل رئيسية:

١- المرحلة الأولى

دعوة عبد الله بن سبأ إلى ما دعا إليه من الأصول التي انبنت عليها عقيدة الرافضة؛ كدعوته لعقيدة الرجعة، وإحداثه القول بالوصية لعلي ﷺ، والطعن في الخلفاء السابقين لعلي في الخلافة، وقد ساعد ابن سبأ في ترويج فكره الضال البعيد عن روح الإسلام أمران:

(أ) اختيار ابن سبأ البيئة المناسبة لدعوته؛ حيث بث دعوته في بلدان مصر، والعراق، بعد أن أكثر التنقل بين هذه الأمصار، كما مر في كلام الطبري[(١)]، فنشأت هذه الدعوة في مجتمعات لم تتمكن من فهم الإسلام الفهم الصحيح، وتترسخ أقدامها في العلم الشرعي والفقه بدين الله تعالى؛ وذلك لقرب عهدها بالإسلام، فإن تلك الأمصار إنما فُتحت في عهد عمر ﷺ، هذا بالإضافة إلى بُعدها عن مجتمع الصحابة في الحجاز، وعدم التفقه والتتلمذ والتربية على أيديهم.

(ب) إن ابن سبأ مع اختياره لدعوته تلك المجتمعات، فإنه زيادة في المكر والخديعة أحاط دعوته بستار من التكتم والسرية، فلم تكن دعوته موجهة لكل

---

(١) «تاريخ الطبري» (٥/ ٣٤٧).

أحد، وإنما لمن علم أنهم أهل لقبولها من جهلة الناس، وأصحاب الأغراض الخبيثة ممن لم يدخلوا في الإسلام إلَّا كيدًا لأهله بعد أن قوضت جيوش الإسلام عروش ملوكهم، ومزقت ممالكهم، وقد تقدم كلام الطبري السابق عن ابن سبأ: فبث دعاته، وكاتب من كان استفسده في الأمصار، وكاتبوه، ودعوا في السر إلى ما عليه رأيهم[(١)]، يقول في سياق وصفهم: وأوسعوا في الأرض إذاعة، وهم يريدون غير ما يظهرون[(٢)].

٢- المرحلة الثانية

إظهار هذا المعتقد والتصريح به، وذلك بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، وانشغال الصحابة رضوان الله عليهم بإخماد الفتنة التي حصلت بمقتله، فوجد هؤلاء الضُّلَّال متنفسًا في تلك الظروف، وقويت تلك العقائد الفاسدة في نفوسهم، إلَّا أنه مع كل ذلك بقيت هذه العقائد محصورة في طائفة مخصوصة ممن أصلهم ابن سبأ، وليست لهم شوكة ولا كلمة مسموعة عند أحد سوى من ابتلي بمصيبتهم في مقتل عثمان رضي الله عنه، وشاركهم في دمه من الخوارج المارقين.

ومما يدل على ذلك ما نقله الطبري: وتكلم ابن السوداء فقال: يا قوم إن عزكم في خلطة الناس فصانعوهم[(٣)]، وهذا القول لا يقوله صاحب شوكة ومنعة، ومع هذا فإنه لا ينكر دور هؤلاء السبئية وقتلة عثمان في إشعال نار الحرب بين الصحابة؛ بل ذلك مقرر عند أهل التحقيق للفتنة وأحداثها، يقول ابن حزم مقررًا ذلك: وبرهان ذلك أنهم اجتمعوا ولم يقتتلوا ولا تحاربوا، فلما كان الليل عرف قتلة عثمان الإراعة والتدبير عليهم، فبيتوا عسكر طلحة والزبير، وبذلوا السيوف فيهم، فدفع القوم عن أنفسهم[(٤)].

---

(١) «تاريخ الطبري» (٥/ ٣٤٧).

(٢) المصدر نفسه (٥/ ٣٤٨).

(٣) المصدر نفسه (٥/ ٥٢٦).

(٤) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٤/ ٢٣٩).

٣- المرحلة الثالثة

اشتداد أمرهم وقوتهم واجتماعهم تحت قيادة واحدة، وذلك بعد مقتل الحسين رضي الله عنه؛ للأخذ بثأر الحسين والانتقام له من أعدائه، يقول الطبري في حوادث سنة أربع وستين للهجرة: وفي هذه السنة تحركت الشيعة بالكوفة، وأعدوا الاجتماع بالنخيلة سنة خمس وستين للمسير لأهل الشام للطلب بدم الحسين بن علي، وتكاتبوا في ذلك[(١)].

وكان مبدأ أمرهم ما ذكره الطبري من رواية عبد الله بن عوف بن الأحمر الأزدي أنه قال: لما قتل الحسين بن علي ورجع ابن زياد من معسكره بالنخيلة، فدخل الكوفة، تلاقت الشيعة بالتلاوم والتندم، ورأت أنها قد أخطأت خطأً كبيرًا بدعائهم الحسين إلى النصرة وتركهم إجابته، وقتله إلى جانبهم دون أن ينصروه، ورأوا أنه لا يُغسل عارهم والإثم عنهم في مقتله إلَّا بقتل من قتله، أو القتل فيه، ففزعوا بالكوفة إلى خمسة نفر من رءوس الشيعة؛ إلى سليمان بن صُرد الخزاعي، وكانت له صحبة مع النبي ﷺ، وإلى المسيب بن نجبة الفزاري، وكان من أصحاب علي وخيارهم، وإلى عبد الله بن سعد بن نفيل الأزدي، وإلى عبد الله بن وائل التيمي، وإلى رفاعة بن شداد البجلي.

ثم إن هؤلاء النفر الخمسة اجتمعوا في منزل سليمان بن صُرد، وكانوا من خيار أصحاب علي، ومعهم أناس من الشيعة وخيارهم ووجوههم[(٢)]، وكان هذا الاجتماع عامًّا يشمل كافة الشيعة، وقد اجتمع إلى سليمان بن صُرد نحو من سبعة عشر ألفًا، ثم لم تعجب سليمان قلتهم، فأرسل حكيم بن منقذ فنادى في الكوفة، وخرج الناس معهم فكانوا قريبًا من عشرين ألفًا[(٣)]، ثم إنه في هذه الأثناء قدم

---

(١) «تاريخ الطبري» (٦/ ٤٨٧، ٥٠١).
(٢) «تاريخ الطبري» (٦/ ٤٨٧، ٥٠١).
(٣) «البداية والنهاية» (٨/ ٢٥٤).

المختار بن أبي عبيد الثقفي إلى الكوفة، فوجد الشيعة قد التفت على سليمان بن صُرد، وعظموه تعظيمًا زائدًا، وهم معدون للحرب.

فلما استقر المختار عندهم بالكوفة دعا إلى إمامة المهدي محمد بن علي بن أبي طالب، وهو محمد ابن الحنفية، ولقبه بالمهدي، فاتبعه على ذلك كثير من الشيعة، وفارقوا سليمان بن صرد، وصارت الشيعة فرقتين؛ الجمهور منهم مع سليمان يريدون الخروج على الناس؛ ليأخذوا بثأر الحسين، وفرقة أخرى مع المختار يريدون الخروج للدعوة إلى إمامة محمد ابن الحنفية، وذلك عن غير أمر ابن الحنفية، وإنما يتقولون عليه؛ ليروجوا على الناس به، وليتوصلوا إلى أغراضهم الفاسدة[١].

فكان هذا بداية اجتماع الشيعة، ثم يذكر المؤرخون خروج سليمان بن صرد بمن كان معه من الشيعة إلى الشام، فالتقوا مع أهل الشام عند عين تسمى عين الوردة، واقتتلوا قتالًا عظيمًا لمدة ثلاثة أيام.

يقول ابن كثير رحمه الله: لم يرَ الشيب والمرد مثله، لا يحجز بينهم إلَّا أوقات الصلوات إلى الليل[٢]، ثم انتهى القتال بينهم بقتل سليمان بن صُرد رحمه الله وكثير من أصحابه، وهزيمتهم، وعودة من بقي من أصحابه إلى الكوفة[٣]، وأما المختار بن أبي عبيد الثقفي فلما رجع من بقي من جيش سليمان إلى الكوفة، وأخبروه بما كان من أمرهم وما حل بهم، فترحم على سليمان ومن كان قتل معه، وقال: وبعد، فأنا الأمير المأمون، قاتل الجبارين والمفسدين إن شاء الله، فأعدوا واستعدوا وأبشروا[٤].

---

(١) المصدر نفسه (٨/ ٢٥٤).
(٢) «البداية والنهاية» (٨/ ٢٥٧).
(٣) المصدر نفسه (٨/ ٢٥٦، ٢٥٧).
(٤) المصدر نفسه (٨/ ٢٥٨).

يقول ابن كثير رحمه الله: وقد كان قبل قدومهم أخبر الناس بهلاكهم عن وحيه الذي كان يأتي إليه من الشيطان، فإنه قد كان يأتي شيطانًا فيوحي إليه قريبًا مما كان يوحي شيطان مسيلمة له[1]، ثم إن المختار بعث الأمر إلى النواحي والبلدان، والرساتيق من أرض العراق، وخُراسان، وعقد الألوية والرايات . . . ثم شرع المختار بتتبع قتلة الحسين من شريف ووضيع فيقتله[2].

٤- المرحلة الرابعة

انشقاق الشيعة الرافضة عن الزيدية وباقي فرق الشيعة، وتميزها بمُسمَّاها وعقيدتها، وكان ذلك على وجه التحديد في سنة إحدى وعشرين ومائة، عندما خرج زيد بن علي بن الحسين على هشام بن عبد الملك[3]، فأظهر بعض من كان في جيشه من الشيعة الطعن على أبي بكر وعمر فمنعهم من ذلك، وأنكر عليهم فرفضوه؛ فسموا بالرافضة، وسميت الطائفة الباقية معه بالزيدية[4].

يقول ابن تيمية رحمه الله:

إن أول ما عُرف لفظ الرافضة في الإسلام عند خروج زيد بن علي في أوائل المائة الثانية، فسئل عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فتولاهما، فرفضه قوم فسموا رافضة[5]، وقال: ومن زمن خروج زيد افترقت الشيعة إلى رافضة وزيدية، فإنه لما سئل عن أبي بكر وعمر فترحم عليهما رفضه قوم، فقال لهم: رفضتموني، فسموا رافضة؛ لرفضهم إياه، وسمي من لم يرفضه من الشيعة زيديًا؛ لانتسابهم إليه[6]،

---

(١) المصدر نفسه (٨/ ٢٥٧).

(٢) المصدر نفسه (٨/ ٢٧١).

(٣) «تاريخ الطبري» (٧/ ١٦٠) «الانتصار للصحب والآل» ص٤٧ .

(٤) «الانتصار للصحب والآل» ص٤٧ .

(٥) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٦).

(٦) «منهاج السنة» (١/ ٣٥).

ومنذ ذلك التاريخ تميزت الرافضة عن باقي فرق الشيعة، فأصبحت فرقة مستقلة باسمها ومعتقدها[1]، والله تعالى أعلم.

هذا، وقد تحدث علماء الفرق عن الفرق المنسوبة للشيعة، فذكروا منها:

السبئية، والغرابية، والبياتية، والمغيرية، والهاشمية، والخطابية، والعُلْبائية، والكيسانية، والزيدية الجارودية، والسليمانية، والصالحية، والبترية، وبعض هذه الفرق غالت غلوًّا عظيمًا، والبعض الآخر أقل غلوًّا، ومن أراد الاستزادة فليراجع «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري، و«الملل والنحل» للشهرستاني، و«الفَرْق بين الفِرَق» لأبي الظاهر البغدادي، و«فرق معاصرة» للدكتور غالب بن علي عواجي، وهو من أفضل من اطلعت عليه من المعاصرين.

---

(١) «الانتصار للصحب والآل» ص٤٨ .

الفصل الرابع

من أهم عقائد الشيعة الرافضة «الإمامة»

يعتقد الشيعة الرافضة الاثنا عشرية أن الإمامة ركن عظيم من أركان الإسلام، وأصل أصيل من أصول الإيمان، لا يتم إيمان المرء إلَّا باعتقادها، ولا يُقبل منه عمل إلَّا بتحقيقها، وأول من تحدث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة الرافضة هو ابن سبأ الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصاية من النبي ﷺ ومحصورة بالوصي، وإذا تولاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره.

فقد اعترفت كتب الشيعة بأن ابن سبأ كان أول من أشهر القول بفرض إمامة علي، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه، وكفرهم[(١)]؛ لأنه كان يهوديَّ الأصل يرى أن يوشع بن نون وصي موسى، فلما أسلم أظهر هذه المقالة في علي بن أبي طالب[(٢)]، وهذا ما تعارف عليه شيوخ الشيعة الرافضة، فابن بابويه القمي يسجل عقائد الشيعة في القرن الرابع، ويقول بأنهم يعتقدون بأن لكل نبيٍّ وصيًّا أوصى إليه بأمر الله تعالى[(٣)]، ويذكر أن عدد الأوصياء مائة ألف وصي وأربعة وعشرون ألف وصي[(٤)].

كما ذكر المجلسي في أخباره أن عليًّا هو آخر الأوصياء[(٥)]، وجاء في بعض عناوين الأبواب في «الكافي»: «باب أن الإمامة عهد من الله ﷻ معهود من واحد

(١) «رجال الكشي» ص١٠١، «المقالات والفرق» للقمي، ص٢٠ .
(٢) «رجال الكشي» ص١٠١، «أصول الشيعة» (٢/ ٧٩٢).
(٣) «عقائد الصدوق» ص١٠٦ .
(٤) «عقائد الصدوق» ص١٠٦ .
(٥) «بحار الأنوار» (٣٩/ ٣٤٢).

إلى واحد»[١]، و«باب ما نص الله ﷺ ورسوله على الأئمة واحدًا فواحدًا»[٢]، وقد ضمنها مجموعة من أخبارهم التي يعدونها من الأدلة التي لا يرقى إليها الشك.

ولهذا قال شيخهم مقداد الحلي (ت ٨٢١هـ) بأن مستحق الإمامة عندهم لا بد أن يكون شخصًا معهودًا من الله تعالى ورسوله، لا أي شخص اتفق[٣]، ويقرر محمد حسين آل كاشف الغطاء أحد مراجع الشيعة الاثنا عشرية في هذا العصر: أن الإمامة منصب إلهي كالنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار ما يشاء من عباده للنبوة والرسالة، ويؤيده بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه . . . فكذلك يختار للإمامة من يشاء، ويأمر نبيه بالنص عليه، وأن ينصبه إمامًا للناس من بعده[٤].

فأنت ترى أن مفهوم الإمامة عندهم كمفهوم النبوة، فكما يصطفي الله سبحانه من خلقه أنبياء يختار سبحانه أئمة، وينص عليهم، ويعلم الخلق بهم، ويقيم بهم الحجة، ويؤيدهم بالمعجزات، وينزل عليهم الكتب، ويوحي إليهم، ولا يقولون أو يفعلون إلَّا بأمر الله ووحيه؛ أي أن الإمامة هي النبوة، والإمام هو النبي، والتغيير في الاسم فقط؛ ولذلك قال المجلسي: إن استنباط الفرق بين النبي والإمام من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال[٥]، ثم قال: ولا نعرف جهة لعدم اتصافهم بالنبوة إلَّا رعاية خاتم الأنبياء، ولا تصل عقولنا إلى فرق بين النبوة والإمامة[٦]، هذا قولهم في مفهوم الإمامة، ويكفي في نقده أنه لا سند لهم فيه إلَّا ابن سبأ اليهودي[٧].

---

(١) «أصول الكافي» (١/ ٢٢٧).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٨٦).

(٣) «النافع يوم الحشر» ص٤٧ .

(٤) «أصول الشيعة» ص٥٨ .

(٥) «بحار الأنوار» (٢٦/ ٨٢).

(٦) المصدر نفسه (٢٦/ ٨٢).

(٧) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٧٩٤).

أولًا: منزلة الإمامة عندهم وحكم من جحدها

مسألة الإمامة عند أهل السُّنَّة ليست من أصول الدين التي لا يسع المكلف الجهل بها، كما قرره جمع من أهل العلم[١]؛ ولكنها عند الشيعة الرافضة لها شأن آخر، ففي «الكافي» روايات تجعل الإمامة أعظم أركان الإسلام، روى الكليني بسنده عن أبي جعفر قال: بُني الإسلام على خمس: على الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية، ولم ينادَ بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع، وتركوا هذا؛ يعني: الولاية[٢].

فأنت ترى أنهم أسقطوا الشهادتين من أركان الإسلام، ووضعوا مكانهما الولاية، وعدوها من أعظم الأركان، كما يدل عليه قولهم: ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، وكما يدل عليه حديثهم الآخر، وقد ذكر فيه نص الرواية السابقة، وزاد: قلت -أي: الراوي-: وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل[٣].

ويقول المجلسي: ولا ريب في أن الولاية والاعتقاد بإمامة الأئمة عليهم السلام والإذعان لهم من جملة أصول الدين، وأفضل من جميع الأعمال البدنية؛ لأنها مفتاحهن[٤].

ويقول المظفر -وهو من علمائهم المعاصرين- نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين، ولا يتم الإيمان إلَّا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين مهما عظموا؛ بل يجب النظر فيها، كما يجب النظر في التوحيد والنبوة[٥]؛ بل وصلت الأخبار إلى أكثر من هذا حينما قالت: عرج النبي ﷺ بالولاية لعلي والأئمة من بعده، أكثر مما أوصاه بالفرائض[٦].

---

(١) «غاية المرام» للآمدي، ص٣٦٣، «الاقتصاد» للغزالي، ص١٣٤ .

(٢) «أصول الكافي» (٢/١٨) رقم (٣).

(٣) «أصول الكافي» (٢/١٨).

(٤) «مرآة العقول» (٧/١٠٢).

(٥) «عقائد الإمامية» ص١٠٢ .

(٦) «بحار الأنوار» (٢٣/٦٩).

هذه الروايات الشيعية الرافضية ومثيلاتها في كتب الشيعة الروافض كانت كفيلة بأن تجعل الإمامة هي الحكم على إيمان الرجل أو كفره، وأن تجعل المسلم معرضًا للاتهام بالكفر لمجرد اختلافه مع الشيعة الإمامية في عقيدة الإمامة التي يعتقدونها؛ ولذا رأينا بعض كبار علماء الشيعة الإمامية السابقين واللاحقين يصرحون بهذه الحقيقة المُرَّة.

يقول ابن بابويه القمي في رسالته «الاعتقادات»: واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحدًا من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء، وأنكر نبوة محمد ﷺ[١].

ويقول يوسف البحراني في موسوعته «الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة»: وليت شعري، أيُّ فرق بين من كفر بالله تعالى ورسوله، وبين من كفر بالأئمة عليهم السلام مع ثبوت كون الإمامة من أصول الدين[٢].

ويقول المجلسي: اعلم أن إطلاق لفظ الشرك والكفر على من لم يعتقد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من ولده عليهم السلام، وفضل عليهم غيرهم -يدل أنهم مخلدون في النار[٣].

وقال ابن المطهر الحلي: الإمامة لطف عام، والنبوة لطف خاص؛ لإمكان خلو الزمان من نبي حي بخلاف الإمام، وإنكار اللطف العام شر من إنكار اللطف الخاص[٤].

فهو يجعل من لم يؤمن بأئمتهم أشد كفرًا من اليهود والنصارى، وقد بنى على ذلك أن الزمن لا يخلو من إمام، وهو إشارة إلى عقيدتهم بالإيمان بوجود إمامهم

---

(١) «الاعتقادات» ص١٠٣، «ثم أبصرت الحقيقة» محمد الخضر، ص١٢٧ .

(٢) «الحدائق الناضرة» (١٨/ ١٥٣).

(٣) «بحار الأنوار» (٢٣/ ٣٩٠).

(٤) «الألفين» ص٣، «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٦٧).

المنتظر الغائب، والذي أنكرته طوائف من الشيعة، وقرر المحققون من علماء النسب والتاريخ أنه لم يولد أصلًا؛ ولكن شيخ الشيعة الرافضة يرى أن إنكاره أعظم من الكفر[(١)].

وينقل شيخهم المفيد اتفاقهم على هذا المذهب في تكفير أمة الإسلام، فيقول: اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة، وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة -فهو كافر ضالٌّ مستحق للخلود في النار[(٢)].

وبلغ الأمر بشيخهم نعمة الله الجزائري أن يُعلن انفصال الشيعة عن المسلمين بسبب قضية الإمامة، فيقول: لم نجتمع معهم على إله ولا نبي ولا على إمام؛ وذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذي كان محمد ﷺ نبيه، وخليفته بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي؛ بل نقول: إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا، ولا ذلك النبي نبينا[(٣)].

إن الإمامة صنو النبوة أو أعظم، وهي أصل الدين وقاعدته الأساسية عندهم؛ لهذا جاء حكم الشيعة الاثنا عشرية على من أنكر إمامة واحد من أئمتهم الاثني عشر مكملًا لهذا الغلو؛ حيث حكموا عليه بالكفر والخلود في النار، وخصصوا باللعن والحكم بالردة جميع فئات المسلمين ما عدا الاثنا عشرية، فتناول تكفيرهم:

١- الصحابة رضوان الله عليهم

كُتُب الشيعة الرافضة مليئة باللعن والتكفير لمن رضي الله عنهم ورضوا عنه من المهاجرين والأنصار، وأهل بدر وبيعة الرضوان، وسائر الصحابة أجمعين، ولا نستثني منهم إلَّا النزر اليسير الذي لا يبلغ عدد أصابع اليد، وأصبحت هذه المسألة بعد ظهور

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٦٧).

(٢) «المسائل» للمفيد، وقد نقل ذلك عنه المجلسي في «البحار» (٨/ ٣٦٦).

(٣) «الأنوار النعمانية» (٢/ ٢٧٩).

كتبهم وانتشارها من الأمور التي لا تحجب بالتقية[١]، كما أن من أهل العلم وأصحاب المقالات من اطلع على هذا الأمر عند الشيعة الإمامية، قال القاضي عبد الجبار: وأما الإمامية فقد ذهبت إلى أن الطريق إلى إمامة الاثني عشر النص الجلي الذي يكفر من أنكره، ويجب تكفيره، فكفَّروا لذلك صحابة النبي ﷺ[٢].

وقريب من هذا المعنى قال عبد القاهر البغدادي: وأما الإمامية فقد زعم أكثرهم[٣] أن الصحابة ارتدت بعد النبي ﷺ سوى علي وابنيه مقدار ثلاثة عشر منهم[٤].

ويقول ابن تيمية رحمه الله:

إن الرافضة تقول: إن المهاجرين والأنصار كتموا النص، فكَفَرُوا إلَّا نفرًا قليلًا ... إما بضعة عشر أو أكثر، ثم يقولون: إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين، وقد يقولون: بل آمنوا ثم كفروا، وتقول كتب الاثنا عشرية: إن الصحابة بسبب توليتهم لأبي بكر قد ارتدوا إلَّا ثلاثة، وتزيد بعض رواياتهم: ثلاثة أو أربعة آخرين إلى إمامة علي؛ ليصبح المجموع سبعة، ولا يزيدون عن ذلك، ولقد تداولت الشيعة أنباء هذه الأسطورة في المعتمد من كتبها، فسجلوا ذلك في أول كتاب ظهر لهم، وهو كتاب «سليم بن قيس»[٥]، ثم تتابعت كتبهم في تقرير ذلك وإشاعته وعلى رأسها «الكافي» أوثق كتبهم الأربعة، و«رجال الكشي»[٦] عمدتهم في كتب الرجال، وغيرها من مصادرهم[٧]، وسيأتي الحديث عن موقف الشيعة الرافضة من الصحابة مفصلًا بإذن الله تعالى.

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٦٨).
(٢) «شرح الأصول الخمسة» ص٧٦١ .
(٣) نلحظ أن عبد القاهر لا يعمم هذا المذهب على الإمامية كلها.
(٤) «الفَرْق بين الفِرَق» ص٣٢١ .
(٥) «كتاب سليم بن قيس» ص٧٤، ٧٥ .
(٦) «رجال الكشي» ص٦، ٧، ٨، ٩، ١١ .
(٧) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٧٨٠).

٢- تكفيرهم أهل البيت

إن الروايات التي تحكم بالردة على ذلك المجتمع المثالي الفريد، ولا تستثني منهم جميعًا إلا سبعة في أكثر تقديراتها، ولا تذكر من ضمن هؤلاء السبعة أحدًا من أهل بيت رسول الله باستثناء بعض روايات عندهم جاء فيها استثناء علي فقط؛ وهي رواية الفضيل بن يسار عن أبي جعفر، قال: صار الناس كلهم أهل جاهلية إلَّا أربعة: عليًّا، والمقداد، وسلمان، وأبا ذر، فقلت: فعمَّار؟ فقال: إن كنت تريد الذين لم يدخلهم شيء فهؤلاء الثلاثة[١]، فالحكم بالردة في هذه النصوص شامل للصحابة، وأهل البيت النبوي من زوجات رسول الله ﷺ وقرابته، مع أن واضعها يزعم التشيع لأهل بيت رسول الله ﷺ، فهل هذا إلَّا دليل واضح على أن التشيع إنما هو ستار لتنفيذ أغراض خبيثة ضد الإسلام وأهله، وأن واضعي هذه الروايات أعداء للصحابة وللقرابة[٢].

وقد خصت الشيعة الرافضة بالطعن والتكفير جملة من أهل بيت رسول الله ﷺ كعم النبي العباس، حتى قالوا بأنه نزل فيه قوله ﷻ: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٧٢﴾﴾ [الإسراء: ٧٢] وكابنه عبد الله بن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن الذي خصصوه باللعن، وبأنه سخيف العقل[٣] كما جاء في «الكافي»، وفي «رجال الكشي»: اللهم العن ابني فلان واعم أبصارهما كما عميت قلوبهما، واجعل عمى أبصارهما دليلًا على عمى قلوبهما[٤]. وعلق على هذا شيخهم حسن المصطفوي فقال: هما عبد الله بن عباس وعبيد الله بن عباس[٥].

---

(١) «تفسير العياشي» (١/ ١٩٩) «البرهان» (١/ ٣١٩) «تفسير الصافي» (١/ ٣٨٩) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩١).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩١).

(٣) «أصول الكافي» (١/ ٢٤٧).

(٤) «رجال الكشي» ص٥٢ .

(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩٢).

وبنات النبي ﷺ يشملهن سخط الشيعة الاثنا عشرية وحنقهم، فلا يُذكرن فيمن استثني من التكفير؛ بل ونفى بعضهم أن يكن بنات للنبي ﷺ ما عدا فاطمة رضي الله عنها[١]، فهل يحب رسول الله ﷺ من يقول فيه وفي بناته هذا القول[٢]؟! وقد نص صاحب «الكافي» في رواياته على أن كل من لم يؤمن بالاثني عشر فهو كافر، وإن كان علويًا فاطميًا[٣]، وهذا يشمل في الحقيقة التكفير لجيل الصحابة ومن بعدْهم بما فيه الآل والأصحاب؛ لأنهم لم يعرفوا فكرة الاثني عشر التي لم توجد إلَّا بعد سنة (٢٦٠هـ).

كما باءوا بتكفير أمهات المؤمنين أزواج رسول الله ﷺ؛ إذ لم يستثنوا واحدة منهن في نصوصهم؛ ولكنهم يخصون منهم عائشة[٤] وحفصة رضي الله عنهن أجمعين بالذم واللعن والتكفير[٥]، وقد عقد شيخهم المجلسي بابًا بعنوان: «باب أحوال عائشة وحفصة» ذكر فيه ١٧ رواية[٦]، وأحال في بقية الروايات إلى أبواب أخرى[٧]، وقد آذوا فيها رسول الله ﷺ في أهل بيته أبلغ الإيذاء، حتى اتَّهموا في أخبارهم من برأها الله من فوق سبع سموات عائشة بنت الصديق بالفاحشة، فقد جاء في أصل أصول التفاسير عندهم «تفسير القمي»[٨] قذف شنيع متضمن تكذيب القرآن العظيم.

---

(١) «كشف الغطاء» لجعفر النجفي، ص٥، «أصول الشيعة» (٢/ ٨٩٢).
(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩٢).
(٣) «أصول الكافي» (١/ ٣٧٢، ٣٧٤).
(٤) «أصول الكافي» (١/ ٣٠٠)، «رجال الكشي» ص٥٧-٦٠ .
(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩٣).
(٦) «بحار الأنوار» (٢٢/ ٢٢٧، ٢٤٧).
(٧) «بحار الأنوار» (٢٢/ ٢٤٥).
(٨) «تفسير القمي» (٢/ ٣٧٧).

قال ابن كثير رحمه الله في تفسير سورة النور:

أجمع أهل العلم رحمهم الله قاطبة على أن من سبَّها ورماها بما رماها به بعد هذا الذي ذكر في الآية، فإنه كافر؛ لأنه معاند للقرآن[١]، وقال القرطبي: فكل من سبَّها بما برأها الله منه مكذب لله، ومن كذب الله فهو كافر[٢].

٣- تكفيرهم خلفاء المسلمين وحكوماتهم

في دين الشيعة الرافضة الإمامية أن كل حكومة غير حكومة الإمامية الرافضة باطلة، وصاحبها ظالم طاغوت يُعبد من دون الله، ومن يبايعه فإنما يعبد غير الله، وقد أثبت الكليني هذا المعنى في عدة أبواب؛ مثل: «باب من ادَّعى الإمامة وليس لها بأهل، ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل» وذكر فيه اثني عشر حديثًا عن أئمتهم[٣]، و«باب فيمن دان لله ﷻ بغير إمام من الله جل جلاله» وفيه خمسة أحاديث[٤]، وكل خلفاء المسلمين ما عدا عليًّا والحسن طواغيت -حسب اعتقادهم- وإن كانوا يدعون إلى الحق، ويُحسنون لأهل البيت، ويُقيمون دين الله؛ ذلك أنهم يقولون: كل راية ترفع قبل راية القائم[٥] صاحبها طاغوت[٦].

قال شارح «الكافي»: وإن كان رافعها يدعو إلى الحق[٧]، وحكم المجلسي على هذه الرواية بالصحة[٨] حسب مقاييسهم[٩].

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٢٨٩، ٢٩٠)، «الصارم المسلول» ص٥١ .
(٢) «تفسير القرطبي» (١٢/ ٢٠٦).
(٣) «الكافي» (١/ ٣٧٢، ٣٧٤).
(٤) المصدر السابق (١/ ٣٧٤، ٣٧٦).
(٥) هو المهدي المنتظر في زعمهم.
(٦) «الكافي» بشرحه للمازندراني (١٢/ ٣٧١) «بحار الأنوار» (٢٥/ ١١٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩٦).
(٧) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩٦).
(٨) «مرآة العقول» (٤/ ٣٧٨).
(٩) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩٦).

٤- الحكم على الأمصار الإسلامية بأنها دار كفر

جاء في أخبارهم تخصيص كثير من بلاد المسلمين بالسَّبِّ، وتكفير أهلها على وجه التعيين، ويخصون منها غالبًا ما كان أكثر التزامًا بالإسلام واتباعًا للسُّنَّة، فقد صرحوا بكفر أهالي مكة والمدينة في القرون المفضلة، ففي عصر جعفر الصادق كانوا يقولون عن أهل مكة والمدينة: أهل الشام شر من أهل الروم -يعني: شر من النصارى- وأهل المدينة شر من أهل مكة، وأهل مكة يكفرون بالله جهرة[١]، وقالوا: إن أهل مكة ليكفرون بالله جهرة، وإن أهل المدينة أخبث من أهل مكة، أخبث منهم سبعين ضعفًا[٢].

ومن المعلوم أن أهل المدينة كانوا -ولا سيما في القرون المفضلة- يتأسون بأثر رسول الله ﷺ أكثر من سائر الأمصار، وقد ظل أهل المدينة متمسكين بمذهبهم المالكي منتسبين إليه إلى أوائل المائة السادسة أو قبل ذلك أو بعد ذلك، فإنه قدم إليهم من رافضة المشرق من أفسد مذهب كثير منهم[٣].

وقالوا أيضًا عن مصر وأهلها: أبناء مصر لعنوا على لسان داود عليه السلام، فجعل الله منهم القردة والخنازير[٤]، وما غضب الله على بني إسرائيل إلَّا أدخلهم مصر، ولا رضي عنهم إلَّا أخرجهم منها إلى غيرها[٥]، وقالوا: بئس البلاد مصر، أما إنها سجن مَن سَخِط الله عليه من بني إسرائيل[٦]، وقالوا: انتحوا مصر ولا تطلبوا المكث فيها؛ لأنه يورث الدياثة[٧].

---

(١) «أصول الكافي» (٢/ ٤٠٩).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٤١٠).
(٣) «الفتاوى» (٢٠/ ٢٩٩، ٣٠٠).
(٤) «بحار الأنوار» (٦٠/ ٢٠٨) «تفسير القمي» ص٥٩٦ .
(٥) «تفسير العياشي» (١/ ٣٠٤) «البرهان» (١/ ٤٥٦).
(٦) «تفسير العياشي» (١/ ٣٠٥) «البرهان» (١/ ٤٥٧).
(٧) «بحار الأنوار» (٦٠/ ٢١١) «أصول الشيعة» (٢/ ٩٠٠).

وجاءت عندهم عدة روايات في ذم مصر، وهجاء أهلها، والتحذير من سكانها، ونسبوا هذه الروايات إلى رسول الله ﷺ، وإلى محمد الباقر، وإلى علي الباقر، وهذا رأي الروافض في مصر في تلك العصور الإسلامية الزاهرة، وقد عقب المجلسي على هذه النصوص بقوله بأن مصر صارت من شر البلاد في تلك الأزمنة؛ لأن أهلها صاروا من أشقى الناس وأكفرهم[١].

ولا يبعد أن هذه النصوص هي تعبير عن حقد الرافضة وغيظهم على مصر وأهلها؛ بسبب سقوط دولة إخوانهم الإسماعيليين العبيديين على يد صلاح الدين الذي طهر أرض الكنانة من دنسهم ورجسهم، وأين هذه الكلمات المظلمة في مصر وأهلها من الباب الذي عقده مسلم في «صحيحه»: «باب وصية النبي بأهل مصر»[٢]، وجاء عندهم ذم كثير من بلدان الإسلام وأهلها[٣]، ولم يستثن من ديار المسلمين إلَّا من يقول بمذهبهم، وهي قليلة في تلك الأزمان، حتى جاء عنهم: إن الله عرض ولايتنا على أهل الأمصار، فلم يقبلها إلَّا أهل الكوفة[٤].

٥- قضاة المسلمين

تعد أخبارهم قضاة المسلمين طواغيت؛ لارتباطهم بالإمامة الباطلة بزعمهم، فقد جاء في «الكافي» عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان، وإلى القضاء أيحل ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل، فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتًا، وإن كان حقًّا ثابتًا له؛ لأنه أخذ بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به[٥]، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ

(١) «بحار الأنوار» (٥/٢٠٨).
(٢) مسلم (٢/ ٢٩٧٠).
(٣) «بحار الأنوار» (٦٠/ ٢٠٦) «أصول الشيعة» (٢/ ٩٠١).
(٤) «بحار الأنوار» (٦٠/ ٢٠٦)، «أصول الشيعة» (٢/ ٩٠١).
(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٠٢) «أصول الكافي» (١/ ٦٧).

﴿أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ﴾ [النساء: ٦٠] وهذه الرواية تحكم على القضاء والقضاة في عصر جعفر الصادق كما يظهر من إسنادهم للرواية إلى جعفر، فإذا كان هذا نظرهم في قضاة المسلمين في القرون المفضلة، فما بالك فيمن بعدهم[١]؟!

٦- أئمة المسلمين وعلماؤهم

حذروا من التلقي عن الشيوخ المسلمين وعلمائهم، وعَدُّوهم كملل أهل الشرك، عن هارون بن خارجة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّا نأتي هؤلاء المخالفين[٢]، فنسمع منهم الحديث يكون حجة لنا عليهم؟ قال: لا تأتهم، ولا تسمع منهم، لعنهم الله ولعن مللهم المشركة[٣].

وجاء في «الكافي» عن سدير عن أبي جعفر قال: يا سدير، أفأريك الصادين عن دين الله؟ ثم نظر إلى أبي حنيفة وسفيان الثوري في ذلك الزمان وهم حلق في المسجد، فقال: هؤلاء الصادون عن دين الله بلا هدى من الله ولا كتاب مبين، إن هؤلاء الأخباث لو جلسوا في بيوتهم فجال الناس، فلم يجدوا أحدًا يخبرهم عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله ﷺ، حتى يأتونا نخبرهم عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله ﷺ[٤].

وقد بيَّن ابن تيمية رحمه الله موقفهم من سلف الأمة وأئمتها والمهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكفروا جماهير أمة محمد ﷺ من المتقدمين والمتأخرين؛ فيكفرون كل من اعتقد في أبي بكر وعمر والمهاجرين والأنصار العدالة، أو ترضَّى عنهم كما رضي الله عنهم، أو يستغفر لهم كما أمر الله بالاستغفار لهم؛ ولهذا يكفرون أعلام الملة؛ مثل: سعيد بن المسيب،

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٠١).
(٢) هذا اللقب يُطلق على أهل السُّنَّة، وقد يتناول كل مخالف.
(٣) «بحار الأنوار» (٢/ ٢١٦) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٠٥).
(٤) «أصول الكافي» (١/ ٣٩٢، ٣٩٣) «أصول الشيعة» (٢/ ٩٠٥).

وأبي مسلم الخولاني، وأويس القرني، وعطاء بن أبي رباح، وإبراهيم النخعي، ومثل: مالك، والأوزاعي، وأبي حنيفة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، والثوري، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكرخي، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التستري، وغير هؤلاء، ويرون أن كفرهم أغلظ من كفر اليهود والنصارى؛ لأن أولئك عندهم كفار أصليون، وهؤلاء مرتدون، وكفر الردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي.

إلى أن قال: وأكثر محققيهم -عندهم- يرون أبا بكر وعمر، وأكثر المهاجرين والأنصار، وأزواج النبي ﷺ؛ مثل: عائشة، وحفصة، وسائر أئمة المسلمين وعامتهم ما آمنوا بالله طرفة عين قط؛ لأن الإيمان الذي يتعقبه الكفر عندهم يكون باطلًا من أصله، ومنهم من يرى أن فرج النبي ﷺ الذي جامع به عائشة وحفصة لا بد أن تمسه النار؛ ليطهر بذلك من وطء الكوافر على زعمهم؛ لأن وطء الكوافر حرام عندهم[(١)].

هذا التكفير العام الشامل الذي لم ينجُ منه أحد، هل يحتاج إلى نقد؟ إن بطلانه أوضح من أن يُبيَّن، وكذبه أجلى من أن يُكشف، وتكفير الأمة امتداد لتكفير الصحابة، والسبب واحد لا يختلف، ومن الطَبَعي أن من يحقد على صحابة رسول الله ويسبهم ويكفِّرهم يحقد على الأمة جميعًا ويكفرها، كما قال بعض السلف: لا يغل قلب أحد على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ إلَّا كان ما في قلبه على المسلمين أغل[(٢)].

فإذا لم يرضَ عن أبي بكر وعمر وعثمان، وأهل بدر وبيعة الرضوان، والمهاجرين والأنصار، وهم في الذروة في الفضل والإحسان، فهل يرضى بعد ذلك عنْ أحد بعدهم؟! ومبنى هذا الموقف هو دعوى الروافض أن الصحابة رضوان الله عليهم أنكروا النص، وسيأتي بيان بطلان النص بالنقل والعقل وبالأمور المتواترة المعلومة -بإذن الله- وما بُني على الباطل فهو باطل.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٦١، ٢٦٢).

(٢) «الإبانة» لابن بطة، ص٤١ .

ولقد كان حكمهم بردة جيل الصحابة من الظواهر الواضحة على بطلان مذهب الشيعة الرافضة من أساسه[١]؛ ولذلك قال أحمد الكسروي الإيراني والشيعي الأصل: وأما ما قالوا من ارتداد المسلمين بعد موت النبي ﷺ فاجتراء منهم على الكذب والبهتان، فلِقائل أن يقول: كيف ارتدوا وهم كانوا أصحاب النبي ﷺ آمنوا به حين كذبه الآخرون، ودافعوا عنه، واحتملوا الأذى في خلافة أبي بكر ليرتدوا عن دينهم لأجله؟! فأي الأمرين أسهل احتمالًا: أُكذِّب رجلًا أو رجلين من ذوي الأغراض الفاسدة، أو ارتداد بضع مئات من خُلص المسلمين؟ فأجيبونا إن كان لكم جواب[٢].

إن القرآن الكريم بيَّن فيه رب العزة أصول العقائد وحقائقها، وهو التبيان لكل شيء، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] ويقول واصفًا كتابه بأنه لم يفرط في قضية يقوم عليها الدِّين بقوله: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] فإن كان الأمر كذلك فإن المرء ليتساءل عن سند هذه العقيدة، فكتاب الإسلام العظيم -القرآن الكريم- يذكر فيه مرات الصلاة والصيام والزكاة والحج، ولا ذكر فيه لشأن الأئمة الاثني عشر، أو الإمامة من بعد الرسول، رغم كون الإمامة -كما تقول النظرية الشيعية الرافضية- أعظم أركان الدين!! أَوَليس من العجيب أن يذكر القرآن تفاصيل طريقة الوضوء، ويُصنِّف أنواع المحرمات من الطعام والشراب، ويتحدث عن الجهاد تارةً وعن السلم تارةً أخرى، ويناقش القضايا الأخلاقية، ثم يتجاهل إمامة الاثنا عشرية التي يصفها آل كاشف الغطاء بأنها «منصب إلهي كالنبوة».

إن هذه النصوص القرآنية قد شهدت بكل وضوح بأن القرآن الكريم لم يفرط في قضية يحتاج إليها البشر، فكيف يفرط في قضية الإمامة النصية التي تذكرها الشيعة الإمامية، ثم يتركها لعلمائهم لكي يصيغوها ويحددوا معالمها، مع كون النص على الأئمة من الله لا منهم[٣]؟!

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩١٦).

(٢) «التشيع والشيعة» ص٦٦، «أصول الشيعة» (٢/ ٩١٦).

(٣) «ثم أبصرت الحقيقة» محمد سالم، ص١٣٠.

ثانيًا: العصمة عند الشيعة الرافضة

إن عصمة الإمام عند الشيعة الرافضة الإمامية شرط من شروط الإمامة، وهي من المبادئ الأولية في كيانها العقدي، ولها أهمية كبرى عندهم، ونتيجة لما أضفاه الشيعة على الأئمة من صفات وقدرات ومواهب علمية غير محدودة، ذهبوا إلى أن الإمام ليس مسئولًا أمام أحدٍ من الناس، ولا مجال للخطأ في أفعاله مهما أتى من أفعال؛ بل يجب تصديقه والإيمان بأن كل ما يفعله خير لا شر فيه؛ لأن عنده من العلم ما لا قِبَل لأحد بمعرفته، ومن هنا قرر الشيعة للإمام -ضمن ما قرروا- العصمة، فذهبوا إلى أن الأئمة معصومون في كل حياتهم لا يرتكبون صغيرة ولا كبيرة، ولا تصدر عنهم أية معصية، ولا يجوز عليهم خطأ ولا نسيان[1].

وقد نقل الإجماع على ذلك شيخهم المفيد، فقال: إن الأئمة القائمين مقام الأنبياء في تنفيذ الأحكام، وإقامة الحدود، وحفظ الشرائع، وتأديب الأنام - معصومون كعصمة الأنبياء، وإنهم لا يجوز منهم كبيرة ولا صغيرة، وإنه لا يجوز منهم سهو في شيء من الدين، ولا ينسون شيئًا من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلَّا من شذَّ منهم، وتعلق بظواهر روايات لها تأويلات على خلاف ظنه الفاسد من هذا الباب[2].

وقال ابن المطهر الحلي: ذهبت الإمامية والإسماعيلية إلى أن الإمام يجب أن يكون معصومًا، وخالف فيه جميع الفرق[3].

وقد نص على ذلك المجلسي بقوله: اعلم أن الإمامية ﷺ اتفقوا على عصمة الأئمة ﷺ من الذنوب صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلًا لا عمدًا، ولا نسيانًا، ولا لخطأ في التأويل، ولا للإسهاء من الله سبحانه[4].

---

(1) «دراسات عن الفرق» د/ أحمد جلي، ص٢٠٣، «مسألة التقريب» (١/ ٣٢٢).
(2) «أوائل المقالات» للمفيد، ص٣٥ .
(3) «كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد» ص٩٠ .
(4) «بحار الأنوار» (٩/ ٢٠٥).

وروى الصدوق بسنده إلى ابن عباس -كذبًا وزورًا- أنه قال:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين معصومون»[١]، وقال أيضًا في تقرير ذلك: اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون لا صغيرًا ولا كبيرًا، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر[٢].

ولم تكن هذه العقيدة مقصورة على سلف الرافضة؛ بل شاركهم المعاصرون في ذلك، وفي ذلك يقول محمد رضا المظفر: ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصومًا من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن، من سن الطفولة إلى الموت عمدًا وسهوًا، كما يجب أن يكون معصومًا من السهو والخطأ والنسيان[٣]، وقد نص على ذلك الزنجاني في «عقائد الإمامية»[٤]، كما نص عليه أيضًا علي البحراني في «منار الهدى»[٥]، والسيد مرتضى العسكري في «معالم المدرستين»[٦]، إلَّا أن هناك آثارًا في المذهب الشيعي الإمامي تخالف ما ذهبوا إليه.

ولذلك احتار المجلسي وهو يرى النصوص تخالف إجماع أصحابه، فقال: المسألة في غاية الإشكال؛ لدلالة كثير من الأخبار والآيات عن صدور السهو عنهم، وإطباق الأصحاب إلَّا من شذَّ منهم على عدم الجواز[٧]، وهذا اعتراف من

---

(١) «إكمال الدين» للصدوق، ص٤٧٤ .
(٢) نُقل ذلك عن الزنجاني في «عقائد الإمامية الاثنا عشرية» (٢/ ١٥٧).
(٣) «العقيدة في أهل البيت» ص٣٧١ .
(٤) «عقائد الإمامية» ص١٠٤ .
(٥) «منار الهدى» ص١٠٢ .
(٦) «معالم المدرستين» ص١٥٩ .
(٧) «البحار» (٢٥/ ٣٥١).

المجلسي بأن إجماع الشيعة المتأخرين على عصمة الأئمة بإطلاق يخالف رواياتهم، وهذا دليل واقعي واعتراف صريح في أنهم يجتمعون على ضلالة، وعلى غير دليل حتى من كتبهم [١].

ويبدو أن فكرة العصمة قد مرت بأطوار مختلفة، أو أن الشيعة قد اختلفت عقائدهم في تحديدها -في أول الأمر- فمثلًا في عصر أبي جعفر بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) وشيخه محمد بن الحسن القمي كان رأي جمهور الشيعة أن أول درجة في الغلو هي نفي السهو عن النبي ﷺ [٢]، فكانوا يعدون من ينفي السهو عن النبي ﷺ من الشيعة الغلاة؛ ولكن بعد ذلك تبدلت الحال وأصبح نفي السهو والنسيان عن الأئمة هو خروج بهم إلى منزلة من لا تأخذه سِنة ولا نوم.

وقد كانت العصمة بهذه الصورة الغالية من نفي السهو والنسيان عن الأئمة معتقد فئة شيعية مجهولة في الكوفة، ففي «البحار» للمجلسي: أنه قيل للرضا إمام الشيعة الثامن: إن في الكوفة قومًا يزعمون أن النبي ﷺ لم يقع عليه السهو في صلاته، فقال: كذبوا لعنهم الله، إن الذي لا يسهو هو الله لا إله إلَّا هو [٣].

فهذا يدل على أن عقيدة نفي السهو كانت معتقد قوم غير معيَّنين؛ لشذوذهم في هذا الاعتقاد، وأنهم كانوا ينفون السهو عن النبي ﷺ الذي هو أفضل الأئمة، ولم يقولوا بذلك للأئمة، ثم تطور هذا الاعتقاد ليشمل أئمة الشيعة الاثني عشر، وليعم طائفة الشيعة الإمامية كلها، فهذا شيخ الشيعة المعاصر وآيتها العظمى عبد الله الممقاني يؤكد أن نفي السهو عن الأئمة أصبح من ضرورات المذهب الشيعي [٤]، وهو لا ينكر أن شيوخهم السابقين كانوا يعدون ذلك غلوًّا؛ لكنه يقول: إن ما يُعد غلوًّا في الماضي أصبح اليوم من ضرورات المذهب الشيعي [٥]، وإذا كانت دعوى

---

(١) «مسألة التقريب» (١/ ٣٣٠).
(٢) «شرح عقائد الصدوق» للمفيد، ص١٦٠، ١٦١ .
(٣) «البحار» (٢٥/ ٣٥٠).
(٤) «تنقيح المقال» (٣/ ٢٤٠).
(٥) المصدر نفسه (٣/ ٢٤٠) «مسألة التقريب» (٢/ ٩٧).

عصمة الأئمة تعني مضاهاتهم للرسول، فإن نفي السهو عنهم تأليه لهم كما أشار إلى ذلك إمام الشيعة الثامن علي الرضا؛ ولذا قرر ابن بابويه القمي وغيره أن هذا الاعتقاد هو الفيصل بين الغلاة وغيرهم[١].

وإذا كان شيخهم المعاصر الممقاني يرى أن نفي السهو عن الأئمة من ضرورات المذهب الشيعي، ومنكر الضروري كافر عندهم كما يؤكده شيخهم المعاصر محسن الأمين[٢]، فمعنى هذا أن متأخريهم يكفِّرون متقدميهم، ومتقدميهم يكفرون متأخريهم، وإذا كان الممقاني يرى أن نفي السهو عن الأئمة من ضرورات المذهب الشيعي -وبعضهم ينقل الإجماع على ذلك[٣]- فإننا نجد في بعض الكتابات الموجهة لديار السُّنَّة[٤] القول بأن الاعتقاد بأن الأئمة يسهون هو مذهب جميع الشيعة[٥]، وهكذا يكفِّر بعضهم بعضًا، ويناقض بعضهم بعضًا، وكلٌّ يزعم أن ما يقوله هو مذهب الشيعة[٦].

وقد كان معتقد العصمة من أسباب نشوء عقيدة البداء والتقية -كما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى- وذلك أن واقع الأئمة لا يتفق بحال ودعوى عصمتهم، فإذا حصل اختلاف وتناقض في أقوالهم قالوا: هذا بداء أو تقية، كما اعترف بهذا بعض الشيعة[٧].

إن من أخطر الآثار العلمية لدعوى العصمة اعتبارهم أن ما يصدر عن أئمتهم الاثني عشر هو كقول الله ورسوله؛ ولذلك فإن مصادرهم في الحديث تنتهي معظم

---

(١) «مسألة التقريب» (٢/ ٩٨).
(٢) «كشف الارتياب» المقدمة الثانية، و«مهذب الأحكام» (١/ ٣٨٨، ٣٩٣).
(٣) «صراط الحق» (٣/ ١٢١) «مسألة التقريب» (٢/ ٩٨).
(٤) «مسألة التقريب» (٢/ ٩٨).
(٥) «الشيعة في الميزان» محمد جواد، ص٢٧٢، ٢٧٣ .
(٦) «مسألة التقريب» (٢/ ٩٨).
(٧) «مسألة التقريب» (١/ ٣٢٩).

أسانيدها إلى أحد الأئمة، ولا تصل إلى رسول الله ﷺ، والشيعة زعمت لأئمتها عصمة لم تتحقق لأنبياء الله ورسله، كما يدل على ذلك صريح القرآن والسُّنَّة والإجماع[1].

١- استدلالهم على عصمة أئمتهم من القرآن الكريم

رغم أن كتاب الله ﷻ ليس فيه ذكر للاثني عشر أصلًا -كما مر- فضلًا عن عصمتهم، إلَّا أن الاثنا عشرية تتعلق بالقرآن لتقرير العصمة، ويتفق شيوخهم على الاستدلال بقوله سبحانه: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [البقرة: ١٢٤].

وبهذه الآية صدَّر المجلسي بابه الذي عقده في «بحاره» بشأن العصمة بعنوان: «باب لزوم عصمة الإمام»[2]، وجملة من شيوخ الشيعة المعاصرين يجعلون هذه الآية أصل استدلالهم من القرآن، ولا يستدلون بسواها؛ مثل: محسن الأمين[3]، ومحمد حسين آل كاشف الغطاء، والذي يقول بأن هذه الآية صريحة في لزوم العصمة[4].

ويتولى صاحب «مجمع البيان» سياق وجهة استدلال أصحابه بهذه الآية على مرادهم فيقول: استدل أصحابنا بهذه الآية على أن الإمام لا يكون إلَّا معصومًا من القبائح؛ لأن الله سبحانه نص ألا ينال عهده -الذي هو الإمامة- الظالم[5]، ومن ليس بمعصوم فقد يكون ظالمًا إما لنفسه، وإما لغيره، فإن قيل: إنما نفى أن ينال ظالمًا في حالة ظلمه، فإذا تاب فلا يسمى ظالمًا فيصح أن يناله، والجواب: أن الظالم وإن تاب

---

(١) «مسألة التقريب» (١/ ٣٢٤).

(٢) «بحار الأنوار» (٢٥/ ١٩١).

(٣) «أعيان الشيعة» (١/ ٣٢٤).

(٤) «أصل الشيعة» ص٥٩ .

(٥) اختلف السلف في معنى العهد كما سيأتي؛ ولكن الروافض يأخذون بما يوافق هواهم، ويقطعون به بلا دليل.

فلا يخرج من أن تكون الآية قد تناولته في حال كونه ظالمًا، فإذا نفى أن يناله فقد حكم عليه بأنه لا ينالها، والآية مطلقة غير مقيدة بوقت دون وقت، فيجب أن تكون محمولة على الأوقات كلها، فلا ينالها الظالم، وإن تاب فيما بعد[١].

نقد استدلالهم

(أ) اختلف السلف في معنى العهد على أقوال:

قال ابن عباس والسدي: إنه النبوة قال: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ أي: نبوتي، وقال مجاهد: الإمامة؛ أي: لا أجعل إمامًا ظالمًا يُقتدى به، وقال قتادة وإبراهيم النخعي وعطاء والحسن وعكرمة: لا ينال عهد الله في الآخرة الظالمين، فأما في الدنيا فقد ناله الظالم، فأمن به وأكل وعاش. قال الزجاج: وهذا قول حسن؛ أي: لا ينال أماني الظالمين؛ أي: لا أؤمنهم من عذابي، والمراد بالظالم: المشرك. وقال الربيع بن أنس والضحاك: عهد الله الذي إلى عباده دينه؛ يقول: لا ينال دينه الظالمين، ألا ترى أنه قال: ﴿وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ مُبِينٌ ﴿١١٣﴾﴾ [الصافات: ١١٣] يقول: ليس كل ذريتك يا إبراهيم على الحق.

وروى ابن عباس أيضًا: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ قال: ليس للظالمين عهد، وإن عاهدته فانقضه[٢]، فالآية كما ترى اختلف السلف في تأويلها، فهي ليست في مسألة الإمامة أصلًا في قول أكثرهم، والذين فسروها بالإمامة قصدوا إمامة العلم والصلاح والاقتداء، لا الإمامة بمفهوم الرافضة[٣].

(ب) لو كانت الآية في الإمامة فهي لا تدل على عصمة بحال:

إذ لا يمكن أن يقال بأن غير الظالم معصوم لا يخطئ ولا ينسى ولا يسهو . . . إلخ، كما هو مفهوم العصمة عند الشيعة؛ إذ يكون قياس مذهبهم: من سها فهو

---

(١) «مجمع البيان» للطبرسي (١/ ٢٠١) «التبيان» للطوسي (١/ ٤٤٩).
(٢) «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٢٥٠)، «أصول الشيعة» (٢/ ٩٥٣).
(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٥٣).

ظالم، ومن أخطأ فهو ظالم، وهذا لا يوافقهم عليه أحد ولا يتفق مع أصول الإسلام، فبين إثبات العصمة ونفي الظلم فرق كبير؛ لأن نفي الظلم إثبات للعدل لا للعصمة الشيعية[(١)] .

(ج) لا يسلم لهم أن من ارتكب ظلمًا، ثم تاب منه لحقه وصف الظلم ولازمه، ولا تجدي التوبة في رفعه، فإن أعظم الظلم الشرك، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] ثم فسر الظلم بقوله: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] ومع هذا قال جل شأنه في الكفار: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] لكن قياس قول هؤلاء: إن من أشرك ولو لحظة، أو ارتكب معصية ولو صغيرة فهو ظالم لا ينفك عنه وصف الظلم، ومؤدى هذا أن المشرك ولو أسلم فهو مشرك؛ لأن الظلم هو الشرك[(٢)] .

فصاروا بهذا أشد من الخوارج الوعيدية؛ لأن الخوارج لا يثبتون الوعيد لصاحب الكبيرة إلَّا في حال عدم توبته، ومن المعلوم في بداهة العقول فضلًا عن الشرع والعرف واللغة أن من كفر أو ظلم، ثم تاب وأصلح لا يصح أن يطلق عليه أنه كافر أو ظالم، وإلا جاز أن يقال: صبي لشيخ، ونائم لمستيقظ، وغني لفقير، وجائع لشبعان، وحي لميت، وبالعكس، وأيضًا لو اطرد ذلك يلزم من حلف لا يسلم على كافر، فسلم على إنسان مؤمن في الحال إلَّا أنه كان كافرًا قبل سنين متطاولة أن يحنث، ولا قائل به[(٣)] .

ومن المعروف أنه قد يكون التائب من الظلم خيرًا ممن لم يقع فيه، ومن اعتقد أن كل من لم يكفر ولم يقتل ولم يذنب أفضل من كل من آمن بعد كفره، واهتدى

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ٩٥٣).

(٢) هم يعنون بالظلم الشرك؛ لأن مرادهم إبطال خلافة أبي بكر وعمر؛ لأنهما قد أسلما بعد شرك، والشرك لم ينفك عنهما بعد إيمانها في زعمهم، ولذلك قال الكلِّيني: هذه الآية أبطلت إمامة كل ظالم «أصول الكافي» (١/ ١٩٩).

(٣) «روح المعاني» للألوسي (١/ ٣٧٧).

بعد ضلاله، وتاب بعد ذنوبه، فهو مخالف لما علم بالاضطرار من دين الإسلام، فمن المعلوم أن السابقين أفضل من أولادهم، وهل يشبِّه أبناء المهاجرين والأنصار بآبائهم عاقل؟![١]، كما أن استدلالهم هذا يؤدي إلى أن جميع المسلمين، وكذلك الشيعة وأهل البيت -إلَّا من تعتقد الشيعة عصمتهم- جميعهم ظلمة لأنهم غير معصومين، وقد قال شيخهم الطوسي بأن الظلم اسم ذم، فلا يجوز أن يطلق إلَّا على مستحق اللعن؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

(د) ما قرره أحد علماء الشيعة الزيدية في نقض استدلال الاثنا عشرية بهذه الآية؛ حيث قال: احتج الرافضة بالآية على أن الإمامة لا يستحقها من ظلم مرة، وراموا الطعن في إمامة أبي بكر وعمر، وهذا لا يصح؛ لأن العهد إن حمل على النبوة فلا حجة، وإن حمل على الإمامة، فمن تاب من الظلم فلا يوصف بأنه ظالم، ولم يمنعه تعالى من نيل العهد إلَّا حال كونه ظالمًا[٢].

٢- آية التطهير وحديث الكساء

آية التطهير هي قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٣٣] وهي كما هو معلوم جزء من قوله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّۚ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ٣٢ وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ٣٣﴾ [الأحزاب: ٣٢، ٣٣].

وقد تعمد علماء الشيعة الاثنا عشرية اقتطاع آية التطهير من السياق القرآني الذي جاءت فيه، والذي خاطب الله به نساء النبي ﷺ؛ إغفالًا لنساء النبي ﷺ من

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ٣٠٢، ٣٠٣).

(٢) «الثمرات اليانعة» يوسف بن أحمد الزيدي (مخطوطة) نقلًا عن «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٥٥).

الخطاب، ثم ضموا إلى ذلك حديث الكساء الذي رواه مسلم في «صحيحه» عن أم المؤمنين عائشة[١]، قالت: خرج النبي ﷺ غداةً وعليه مرط[٢] مرحل[٣] من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

وحديث أم المؤمنين أم سلمة ﵂ لما نزلت هذه الآية على النبي ﷺ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: «**أنت على مكانك، وأنت على خير**»[٤]؛ لتثبيت المعنى الذي يريدونه من الاستدلال بهذه الآية الكريمة[٥]، ويرى علماء الشيعة الاثنا عشرية أن في آية التطهير دلالة على عصمة أصحاب الكساء -علي وفاطمة والحسن والحسين- من الخطايا والذنوب صغيرها وكبيرها؛ بل ومن الخطأ والسهو البشري[٦].

نقد استدلالهم من وجوه

(أ) حديث أم سلمة المذكور آنفًا قد ورد بعدة صيغ:

فرُوي عن أم سلمة أنها قالت ﵂: كان النبي ﷺ عندي وعلي وفاطمة والحسن والحسين، فجعلت لهم خزيرة، فأكلوا وناموا، وغطى عليهم عباءة أو قطيفة، ثم قال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا**» وفي رواية أخرى أنه ﷺ أجلسهم على كساء، ثم أخذ بأطرافه الأربعة بشماله، فضمه فوق

---

(١) عائشة التي يدعون أنها تبغض علي هي التي تروي هذا الفضل لعلي وفاطمة.
(٢) مرط: يعني: كساء.
(٣) مرحل: وهو الموشَّى المنقوش عليه صور رحال الإبل.
(٤) «سُنن الترمذي» كتاب: المناقب، رقم (٣٧٨٨).
(٥) «ثم أبصرت الحقيقة» ص١٧٦ .
(٦) «ثم أبصرت الحقيقة» ص١٧٦ .

رءوسهم، وأومأ بيديه اليمنى إلى ربه، فقال: «**هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا**» وهاتان الروايتان تتفقان مع رواية مسلم عن السيدة عائشة رضي الله عنها في دخول الخمسة الآية؛ ولكن هذا لا يحتم عدم دخول غيرهم[١].

وقد وردت روايات عن أم سلمة رضي الله عنها فيها زيادات تشير إلى عدم دخولها مع أهل الكساء، لا يخلو أكثرها من الضعف؛ لكن صح منها من جملتها هذه الرواية: لما نزلت هذه الآية على النبي ﷺ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ في بيت أم سلمة رضي الله عنها، فدعا فاطمة وحسنًا وحُسينًا، فجللهم بكساء وعلي خلف ظهره فجلله بكساء، ثم قال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا**» قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: «**أنت على مكانك، وأنت على خير**»[٢]، وهناك رواية هامة جدًا رويت بإسناد حسن تشير إلى أن أم سلمة رضي الله عنها قد دخلت في الكساء بعد خروج أهل الكساء منه[٣].

ولعل التعليل في ذلك أنه لا يصح أن تدخل أم سلمة مع علي بن أبي طالب تحت كساء واحد؛ فلذلك أدخلها رسول الله ﷺ بعد خروج أهل الكساء منه، فعن شهر قال: سمعت أم سلمة زوج النبي ﷺ حين جاء نعي الحسين بن علي لعنت أهل العراق، فقالت: قتلوه قتلهم الله، غرُّوه وذلوه لعنهم الله، فإني رأيت رسول الله ﷺ جاءته فاطمة غدية ببرمة قد صنعت له فيها عصيدة تحملها في طبق لها، حتى وضعتها بين يديه، فقال لها: «**أين ابن عمك؟**» قالت: هو في البيت، قال: «**اذهبي فادعيه، وائتني بابنيه**».

قال: فجاءت تقود ابنيها كل واحد منهما بيد، وعلي يمشي في إثرهما، حتى دخلوا على رسول الله ﷺ، فأجلسهما في حجره وجلس علي على يمينه وجلست فاطمة على يساره، قالت أم سلمة: فاجتبذ كساء خيبريًّا كان بساطًا لنا على المنامة

---

(١) المصدر نفسه، ص١٧٧ .

(٢) «فضائل الصحابة» (٢/٧٢٧) رقم (١٩٩٤) إسناده فيه ضعف، وله طرق تقويه.

(٣) «ثم أبصرت الحقيقة» ص١٧٧ .

في المدينة، فلفهم رسول الله ﷺ جميعًا، فأخذ بشماله طرفي الكساء وألوى بيده اليمنى إلى ربه ﷻ، قال: «**اللهم أهل بيتي أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا، اللهم أهل بيتي أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا**» قلت: يا رسول الله، ألستُ من أهلك؟ قال: «**بلى، فادخلي في الكساء**» فدخلتُ في الكساء بعد ما قضى دعاءه لابن عمه علي وابنيه وابنته فاطمة[(١)].

فشهد رسول الله ﷺ لأم سلمة ؓ أنها من أهل بيته، وأدخلها في الكساء بعد دعائه لهم[(٢)].

(ب) ومما يدل على أن الآية ليست دالة على العصمة والإمامة أن الخطاب في الآيات كله لأزواج النبي ﷺ؛ حيث بدأ بهن، وختم بهن:

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾ ۞ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ۚ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ [الأحزاب: ٢٨-٣٤].

فالخطاب كله لأزواج النبي ﷺ ومعهن الأمر والنهي والوعد والوعيد؛ لكن لما تبين ما في هذا من المنفعة التي تعمهن وتعم غيرهن من أهل البيت جاء التطهير

---

(١) «فضائل الصحابة» (٢/ ٨٥٢) رقم (١١٧٠) إسناده حسن.

(٢) «ثم أبصرت الحقيقة» ص١٧٨ .

بضمير المذكر؛ لأنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر؛ حيث تناول أهل البيت كلهم، وعلي وفاطمة والحسن والحسين ﭫ أخص من غيرهم بذلك؛ لذلك خصهم النبي ﷺ بالدعاء لهم، كما أن زوج الرجل من أهل بيته، وهذا شائع في اللغة كما يقول الرجل لصاحبه: كيف أهلك؟ أي: امرأتك ونساؤك، فيقول: هم بخير، وقد قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ رَحۡمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِۚ﴾ [هود: ٧٣] والمخاطب بهذه الآية بالإجماع هي سارة زوجة إبراهيم ﵇، وهذا دليل على أن زوجة الرجل من أهل البيت[1].

وقوله تعالى: ﴿۞ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلۡأَجَلَ وَسَارَ بِأَهۡلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارٗاۖ قَالَ لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِخَبَرٍ أَوۡ جَذۡوَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمۡ تَصۡطَلُونَ ٢٩﴾ [القصص: ٢٩] والمخاطب هنا أيضًا زوجة موسى ﵇.

وقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا ٥٤ وَكَانَ يَأۡمُرُ أَهۡلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرۡضِيّٗا ٥٥﴾ [مريم: ٥٤، ٥٥] فمن أهله الذين كان يأمرهم بالصلاة؟ وهذا كقوله تعالى مخاطبًا النبي ﷺ: ﴿وَأۡمُرۡ أَهۡلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصۡطَبِرۡ عَلَيۡهَاۖ﴾ [طه: ١٣٢] ولا شك في دخول زوجاته أو خديجة ﵂ على أقل تقدير في الأهل، باعتبار أن السورة مكية[2].

وقال تعالى: ﴿وَٱسۡتَبَقَا ٱلۡبَابَ وَقَدَّتۡ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٖ وَأَلۡفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلۡبَابِۚ قَالَتۡ مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسۡجَنَ أَوۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٢٥﴾ [يوسف: ٢٥] فالمخاطب هنا عزيز مصر، وقولها: ﴿مَا جَزَآءُ مَنۡ أَرَادَ بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا﴾ أي: زوجتك، وهذا بيِّن[3].

---

(١) «الإمامة والنص» فيصل نور ص٣٨٦ .

(٢) المصدر نفسه، ص٣٩١ .

(٣) المصدر نفسه، ص٣٩٣ .

(ج) إذهاب الرجس لا يعني في اللغة العربية ولا في لغة القرآن معنى العصمة:

يقول الراغب الأصفهاني في «مفردات ألفاظ القرآن» مادة رجس: الرجس: الشيء القذر، قال: رجل رجسي، ورجال أرجاس، قال تعالى: ﴿رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [المائدة: ٩٠] . . . والرجس من جهة الشرع: الخمر والميسر.

وجعل الكافرين رجسًا من حيث إن الشرك بالعقل أقبح الأشياء، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٠٠] قيل الرجس: النتن، وقيل: العذاب، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨] وقال: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وبالجملة لفظ ﴿ٱلرِّجْسَ﴾ أصله القذر يطلق ويراد به الشرك كما في قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠] ويطلق ويراد به الخبائث المحرمة كالمطعومات والمشروبات، ونحو قوله: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [المائدة: ٩٠] ولم يثبت أن استخدم القرآن لفظ ﴿ٱلرِّجْسَ﴾ بمعنى مطلق الذنب بحيث يكون في إذهاب الرجس عن أحد إثبات لعصمته[(١)].

(د) التطهير من الرجس لا يعني إثبات العصمة لأحد:

فكما أن كلمة ﴿ٱلرِّجْسَ﴾ لا يراد بها ذنوب الإنسان وأخطاؤه في الاجتهاد، وإنما يُراد بها القذر والنتن والنجاسات المعنوية والحسية، فإن كلمة التطهير لا تعني العصمة، فإن الله ﷻ يريد تطهير كل المؤمنين وليس أهل البيت فقط، وإن كان أهل البيت هم أولى الناس وأحقهم بالتطهير، فقد قال الله تعالى في كتابه الكريم عن صحابة رسوله ﷺ: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

---

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» ص١٨١ .

وقال عز من قائل: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فكما أخبر الله ﷻ بأنه يريد تطهير أهل البيت أخبر كذلك بأنه يريد تطهير المؤمنين، فإن كان في إرادة التطهير وقوع للعصمة لحصل هذا للصحابة ولعموم المؤمنين الذين نصت الآيات على إرادة الله ﷻ تطهيرهم، وقد قال تعالى عن رواد مسجد قباء من الصحابة: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨] ولم يكن هؤلاء معصومين من الذنوب بالاتفاق.

وقال تعالى عن أهل بدر وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلًا: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ﴾ [الأنفال: ١١] ولم يكن في هذا إثبات لعصمتهم مع أنه لا فرق يذكر في الألفاظ بين قول الله تعالى عن أهل البيت: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ وبين قوله في أهل بدر: ﴿وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ﴾ فالرجز والرجس متقاربان، ويطهركم في الآيتين واحد؛ لكن الهوى هو الذي جعل من الآية الأولى دليلًا على العصمة دون الأخرى.

والعجيب في علماء الشيعة أنهم يتمسكون بالآية ويصرفونها إلى أصحاب الكساء، ثم يصرفون معناها من إرادة التطهير إلى إثبات عصمة أصحاب الكساء، ثم يتناسون في الوقت نفسه آيات أخرى نزلت في إرادة الله ﷻ لتطهير الصحابة؛ بل هم بالمقابل يقدحون فيهم، ويقولون بانقلابهم على أعقابهم، مع أن الله ﷻ نص على إرادة تطهيرهم بنص الآية[1]: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

(هـ) الإرادة في الآية إرادة شرعية، وهي غير الإرادة القدرية؛ يعني: يحب الله أن يذهب عنكم الرجس، وقد تحدث علماء أهل السنة عن الإرادتين: الشرعية الدينية، والإرادة القدرية الكونية، فقالوا:

---

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» ص١٨٢ .

إرادة شرعية دينية: وهي تتضمن معنى المحبة والرضا، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [النساء: ٢٧، ٢٨].

إرادة قدرية كونية خلقية: وهي التي بمعنى المشيئة الشاملة لجميع الموجودات، وذلك مثل الإرادة في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وقوله: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤].

فالمعاصي إرادة كونية قدرية فهو سبحانه لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها؛ بل يبغضها ويسخطها ويكرهها وينهى عنها، هذا قول السلف والأئمة قاطبة، فيفرقون بين إرادته التي تتضمن محبته ورضاه، وبين إرادته ومشيئته الكونية القدرية التي لا يلزم منها المحبة والرضا[١]، ولا شك أن الله ﷻ أذهب الرجس عن فاطمة والحسن والحسين وعلي وزوجات النبي ﷺ؛ ولكن الإرادة في هذه الآية إرادة شرعية؛ ولذلك جاء في الحديث أن النبي ﷺ لما جللهم بالكساء قال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي، اللهم أذهب عنهم الرجس**»[٢].

(و) دعاء النبي ﷺ يحسم القضية:

آية التطهير لو كان فيها ما يدل على وقوع التطهير لأهل الكساء لما قام رسول الله ﷺ بتغطيتهم بالكساء والدعاء لهم بقوله: «**اللهم إن هؤلاء أهل بيتي، اللهم فأذهب عنهم الرجس**»[٣]؛ بل في هذا دلالة واضحة على أن الآية نزلت في نساء النبي ﷺ، وأن رسول الله ﷺ أراد أن ينال أصحاب الكساء هذا الإخبار الرباني عن التطهير، فجمعهم وجللهم بالكساء ودعا لهم، فتقبل الله دعاءه لهم[٤]، فطهرهم كما طهر الله نساء النبي بنص الآية.

---

(١) «وسطية أهل السنة بين الفرق» محمد باعبد الله، ص٣٨٧ .

(٢) «سنن الترمذي» كتاب: مناقب أهل البيت، رقم (٣٧٨٧).

(٣) «سنن الترمذي» كتاب: مناقب أهل البيت (٣٧٨٧) صححه الألباني.

(٤) «ثم أبصرت الحقيقة» ص١٨٢

(ز) من الردود الدالة على عدم دلالة الآية على الإمامة والعصمة:

منها: أن ما اختص به أمير المؤمنين علي والحسن والحسين ﷺ من الآية بزعم القوم ثبت للسيدة فاطمة ﵄، وخصائص الإمامة لا تثبت للنساء، فلو كان هذا دليلًا لكان من يتصف بما في الآية يستحق العصمة والإمامة، وفاطمة ﵄ كذلك وبذات الاعتبار، فدل على أن الآية لا يراد بها الإمامة ولا العصمة.

ومنها: خروج تسعة من الأئمة لعدم شمول الآية لهم؛ حيث اختصت الآية بثلاثة منهم[1].

٣- أدلتهم من مرويَّاتهم

إن الاثنا عشرية تقيم معتقدها في العصمة وغيرها بما يرويه صاحب «الكافي»، وإبراهيم القمي، والمجلسي وأضرابهم من روايات منكرة في متنها -فضلًا عن إسنادها- تثبت لهؤلاء الاثني عشر العصمة المزعومة، وقد ساق المجلسي في بابه الذي عقده في شأن العصمة ثلاثًا وعشرين رواية من روايات شيوخه؛ كالقمي، و العياشي، والمفيد وغيرهم، وقد ذكرها بعد استدلاله بآية البقرة التي تبين أن استدلالهم بها باطل، أما الكليني في «الكافي» فقد عقد مجموعة من الأبواب في معنى العصمة المزعومة، ساق فيها أخبارًا بسنده عن الاثني عشر يدعون فيها أنهم معصومون؛ بل وشركاء في النبوة؛ بل ويتصفون بصفات الإلهية، وتجد في «الكافي» في باب اعتقادهم في أصول الدين أمثلة من ذلك.

وفي «باب أن الأئمة هم أركان الأرض» أثبت فيه ثلاث روايات تقول بأن الأئمة الاثني عشر كرسول الله في وجوب الطاعة، وفي الفضل، وفي التكاليف، فعلي جرى له من الطاعة بعد رسول الله ﷺ ما لرسول الله ﷺ[2]، ثم ما تلبث أن ترفعه عن مقام رسول الله ﷺ إلى مقام رب العالمين؛ حيث تقول بأن عليًا قال:

---

(١) «الإمامة والنص» ص٣٨٧ .

(٢) «أصول الكافي» (١/ ١٩٨).

أُعطيت خصالًا لم يعطهن أحد قبلي: علمتُ علم المنايا والبلايا، فلم يفتني ما سبقني، ولم يعزب عني ما غاب عني[١].

والذي يعلم المنايا والبلايا هو الله سبحانه: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤] والذي لا يعزب عنه شيء، ولا يفوته شيء هو الخالق جل وعلا قال تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣] ومن تتبع أبواب «الكافي» في هذا المعنى يلاحظ أنها لا تخرج عن دعاوى المتنبئين والملحدين على مدار التاريخ، سوى أنهم نسبوا هذه المفتريات إلى جملة أهل البيت الأطهار[٢].

٤- أدلتهم العقلية على مسألة العصمة

قالوا: إن الأمة لا بد لها من رئيس معصوم يسدد خطاها، فلو جاز الخطأ عليه لزم له آخر يسدده فيلزم التسلسل، فحينئذ يلزم القول بعصمة الإمام؛ لأن الثقة عندهم بالإمامة لا بالأمة ... وقالوا بأنه هو الحافظ للشرع، ولا اعتماد على الكتاب والسنة والإجماع بدونه ... إلخ[٣].

والحقيقة غير هذا تمامًا، فالأمة معصومة بكتاب ربها وسنة نبيها ﷺ، ولا تجتمع الأمة على ضلالة، وعصمة الأمة مغنية عن عصمة الإمام، وهذا مما ذكره العلماء في حكمة عصمة الأمة، قالوا: لأن من كان من الأمم قبلنا كانوا إذا بدلوا دينهم بعث الله نبيًّا يبين الحق، وهذه الأمة لا نبي بعد نبيها، فكانت عصمتها تقوم مقام النبوة، فلا يمكن لأحد منهم أن يبدل شيئًا من الدين إلَّا أقام الله من يبين خطأه فيما بدله؛ ولذلك فإن الله ﷻ قرن سبيل المؤمنين بطاعة رسوله في قوله ﷻ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٩٧).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٥٨).

(٣) «كشف المراد» لابن المطهر، ص٣٩٠-٣٩١، «نهج المسترشدين» ص٦٣، «الشيعة في عقائدهم» ص٣٦٨-٣٦٩.

فعصمة الأمة وحفظها من الضلال -كما جاءت بذلك النصوص الشرعية- تخالف تمامًا من يوجب عصمة واحد من المسلمين، ويجوز على مجموع المسلمين -إذا لم يكن فيهم معصوم- الخطأ[١].

وكل ما سطروه وملئوا به الصفحات من أدلة عقلية تؤكد الحاجة إلى معصوم قد تحققت بالرسول ﷺ؛ ولذلك فإن الأمة تُردُّ عند التنازع إلى ما جاء به الرسول من الكتاب والسنة، ولا ترد إلى الإمام: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] قال العلماء: إلى كتاب الله وإلى نبيه ﷺ، فإن قُبضَ فإلى سُنَّته[٢]، وهي بهدي الكتاب والسنة لا تجتمع على ضلالة؛ لأنها لا تخلو من متمسك بهما إلى أن تقوم الساعة، ولهذا فإن الحجة على الأمة قامت بالرسل، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [النساء: ١٦٣] إلى قوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥] ولم يقل سبحانه: «والأئمة» وهذا يبطل قول من أحوج الخلق إلى غير الرسول كالأئمة[٣].

كما أن دعوى العصمة عندهم ليس عليها دليل إلَّا زعمهم بأن الله لم يُخل العالم من أئمة معصومين؛ لما في ذلك من المصلحة واللطف، ومن المعلوم المتيقن أن هذا المنتظر الغائب المفقود لم يحصل به شيء من المصلحة واللطف، وكذلك أجداده المتقدمون لم يحصل بهم المصلحة واللطف الحاصلة من إمام معصوم ذي سلطان، كما كان النبي ﷺ بعد الهجرة، فإنه كان إمام المؤمنين الذين يجب عليهم طاعته، ويحصل بذلك سعادتهم، ولم يحصل بعده أحد له سلطان تدعى له العصمة إلَّا علي ﷺ، ومن المعلوم أن المصلحة واللطف اللذين كان المؤمنون فيهما زمن الخلفاء الثلاثة أعظم من المصلحة واللطف اللذين كانا في خلافة علي زمن القتل والفتنة والافتراق[٤].

---

(١) «المنتقى» ص٤١٠، «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٥٨، ٩٥٩).
(٢) «التمهيد» لابن عبد البر (٤/ ٢٦٤).
(٣) «الفتاوى» (١٩/ ٦٦).
(٤) «منهاج السنة» (٢/ ١٠٤).

أما من دون علي فإنما يحصل للناس من علمه ودينه مثل ما يحصل من نظرائه، وكان علي بن الحسين وابنه أبو جعفر، وابنا جعفر بن محمد يعلِّمون الناس ما علَّمهم الله كما علمه علماء زمانهم، وكان في زمانهم من هو أعلم منهم وأنفع للأمة، وهذا معروف عند أهل العلم، ولو قُدِّر أنهم كانوا أعلم وأدين فلم يحصل من أهل العلم والدين ما يحصل من ذوي الولاية من القوة والسلطان، وإلزام الناس بالحق ومنعهم باليد عن الباطل، وأما من بعد الثلاثة كالعسكريين، فهؤلاء لم يظهر عليهم علم تستفيده الأمة، ولا كان لهم يد تستعين بها الأمة؛ بل كانوا كأمثالهم من الهاشميين لهم حرمة ومكانة، وفيهم من معرفة ما يحتاجون إليه في الإسلام والدين ما في أمثالهم، وهو ما يعرفه كثير من عوام المسلمين؛ ولذلك لم يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة[1].

٥- نقد عام لمبدأ عصمة الأئمة

دعوى العصمة للأئمة تضاهي المشاركة في النبوة، فإن المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول، ولا يجوز أن يُخالف في شيء، وهذه خاصة الأنبياء؛ ولهذا أُمرنا أن نؤمن بما أنزل إليهم، قال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦﴾ [البقرة: ١٣٦] فأُمرنا أن نقول: آمنا بما أوتي النبيون، فالإيمان بما جاء به النبيون مما أُمرنا أن نقوله ونؤمن به، وهذا ما اتفق عليه المسلمون، فمن جعل بعد الرسول معصومًا يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة، وإن لم يعطه لفظها[2]، وهذا مخالف لدين الإسلام: للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها.

أما القرآن فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] فلم يأمرنا بالرد عند التنازع إلَّا

---

(١) المصدر نفسه (٣/ ٢٤٨).

(٢) «منهاج السنة» (٣/ ١٧٤).

إلى الله والرسول، ولو كان للناس معصوم غير الرسول ﷺ لأمرهم بالرد إليه، فدل القرآن أن لا معصوم إلَّا الرسول ﷺ[١].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ۝﴾ [النساء: ٦٩] وقال: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣] فدل القرآن -في غير موضع- على أن من أطاع الرسول كان من أهل السعادة، ولم يشترط في ذلك طاعة معصوم آخر، ومن عصى الرسول كان من أهل الوعيد، وإن قُدِّر أنه أطاع من ظن أنه معصوم.

وقد اتفق أهل العلم على أن كل شخص -سوى رسول الله ﷺ- فإنه يؤخذ من قوله ويترك، إلَّا رسول الله ﷺ فإنه يجب تصديقه في كل ما أخبر، واتباعه فيما أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وألا يُعبد الله إلَّا بما شرع، فإنه المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى[٢].

والسنة المطهرة دلت على ذلك؛ ولكنهم لا يرجعون إلَّا إلى أقوال أئمتهم، وإليك ما ينقد مذهبهم مما ثبت عندهم من أقوال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، فقد جاء في «نهج البلاغة» الذي تعتمده الشيعة ما يهدم كل ما بنوه من دعاوى في عصمة الأئمة؛ حيث قال أمير المؤمنين -كما يروي صاحب النهج-: لا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا بي استثقالًا في حق قيل لي، ولا التماس إعظام النفس، فإنه من استثقل الحق أن يقال له، أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي[٣].

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ١٠٥).

(٢) المصدر نفسه (٣/ ١٧٥).

(٣) «نهج البلاغة» ص٣٣٥ .

فهو هنا لم يدع ما تزعم الشيعة فيه من أنه لا يخطئ؛ بل أكد أنه لا يأمن على نفسه من الخطأ، كما لم يعلن استغناءه عن مشورة الرعية؛ بل طلب منهم المشورة بالحق والعدل؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة، إنما كل فرد على حدة معرض للضلالة، فعلم أن دعوى العصمة من غلاة الشيعة[١].

وجاء في نهج البلاغة أيضًا: لا بد للناس من أمير برٍّ أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن، ويُجمع به الفيء، ويُقاتل به العدو، وتُأمن به السبل، ويُؤخذ به للضعيف من القوي[٢].

فأنت ترى أنه لم يشترط العصمة في الأمير، ولم يشر لها من قريب أو بعيد؛ بل رأى أنه لا بد من نصب أمير تناط به مصالح العباد والبلاد، ولم يقل: إنه لا يلي أمر الناس إلَّا إمام معصوم، وكل راية تقوم غير راية المعصوم فهي راية جاهلية - كما تقول كتب الشيعة- ولم يحصر الإمارة في الاثني عشر المعصومين عند الشيعة، ويكفر من تولاها من خلفاء المسلمين كما تذهب إليه الشيعة؛ بل رأى ضرورة قيام الإمام ولو كان فاجرًا، وجعل إمارته شرعية بدليل أنه أجاز الجهاد في ظل إمارة الفاجر، فأين هذا مما تقره الشيعة بمنع الجهاد حتى يخرج المنتظر...[٣]؛ لأن الإمامة الشرعية محصورة في الاثني عشر؟!

وكان الأئمة يعترفون بالذنوب ويستغفرون الله منها، فأمير المؤمنين علي رضي الله عنه في دعائه في «نهج البلاغة»: اللهم اغفر لي ما أنت أعلم به مني، فإن عدت فعد عليَّ بالمغفرة، اللهم اغفر لي ما وأيت[٤] من نفسي ولم تجد له وفاء عندي، اللهم اغفر لي ما تقربت به إليك بلساني ثم خالفه قلبي، اللهم اغفر لي رمزات الألحاظ، وسقطات الألفاظ، وشهوات الجنان، وهفوات اللسان[٥].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٦٤).

(٢) «نهج البلاغة» ص٨٢ .

(٣) «فصل الغيبة والمهدية» ص٨٢٤ .

(٤) وأيت: وعدت.

(٥) «نهج البلاغة» ص١٠٤ .

فأنت ترى الإقرار بالذنب وبالعودة إليه بعد التوبة، والاعتراف بسقطات الألفاظ وشهوات الجنان، ومخالفة القلب للسان، كل ذلك ينفي ما تدعيه الشيعة من العصمة؛ إذ لو كان علي والأئمة معصومين لكان استغفارهم من ذنوبهم عبثًا، وكل أئمتهم قد نقلت عنهم كتب الشيعة الاستغفار إلى الله سبحانه من الذنوب والمعاصي، ولو كانوا معصومين لما كانت لهم ذنوب[١]، ولقد احتار شيوخ الشيعة في توجيه مثل هذه الأدعية، والتي تتنافى ومقرراتهم في العصمة[٢].

وهناك أمر آخر يُبطل دعوى العصمة ومن كتب الشيعة نفسها؛ ذلك هو الاختلاف والتناقض حيال بعض المواقف والمسائل، وأعمال المعصومين لا تتناقض ولا تختلف؛ بل يصدق بعضها بعضًا، ويشهد بعضها لبعض، والاختلاف ناقض للعصمة التي هي شرط للإمامة عندهم، وهو ناقض بالتالي لأصل الإمامة نفسها؛ ولذلك فإن ظاهرة الاختلاف في أعمال الأئمة كانت سببًا مباشرًا لخروج بعض الشيعة من نطاق التشيع؛ حيث رابهم أمر هذا التناقض.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره القمي والنوبختي من أنه بعد قتل الحسين حارت فرقة من أصحابه وقالت: قد اختلف علينا فعل الحسن وفعل الحسين رضي الله عنهما؛ لأنه إن كان الذي فعله الحسن حقًّا واجبًا صوابًا من موادعته معاوية وتسليمه له عند عجزه عن القيام بمحاربته مع كثرة أنصار الحسن وقوتهم، فما فعله الحسين من محاربته يزيد بن معاوية مع قلة أنصار الحسين وضعفهم، وكثرة أصحاب يزيد حتى قُتل وقُتل أصحابه جميعًا -باطل غير واجب؛ لأن الحسين كان أعذر في القعود عن محاربة يزيد، وطلب الصلح والموادعة من الحسن في القعود عن محاربة معاوية، وإن كان ما فعله الحسين حقًّا واجبًا صوابًا من مجاهدته يزيد حتى قتل ولده وأصحابه، فقعود الحسن وتركه مجاهدة معاوية وقتاله ومعه العدد الكثير باطل، فشكوا في إمامتهما، ورجعوا فدخلوا في مقالة العوام[٣].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٦٥).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٩٦٦).

(٣) «المقالات والفرق» للقمي، ص٢٥، «فرق الشيعة» للنوبختي، ص٢٥، ٢٦ .

وأما الأمثلة على الاختلاف والتناقض في أقوال الأئمة فهو باب واسع، وكان هو الآخر من أسباب انصراف بعض الشيعة عن التشيع، وقد شهد بذلك شيخ الطائفة الطوسي، وقال بأن أخبارهم متناقضة متباينة، حتى لا يوجد خبر إلَّا بإزائه ما يضاده، ولا رواية إلَّا ويوجد ما يخالفها، وعد ذلك من أعظم الطعون على المذهب الشيعي، ومن أسباب مفارقة بعض الشيعة الإمامية للمذهب، وكتابا «التهذيب» و«الاستبصار» -وهما المصدران المعتمدان من المصادر الأربعة عند الشيعة- يشهدان بهذا التناقض والاختلاف عبر رواياتهما الكثيرة.

وقد حاول الطوسي درء هذا الاختلاف ومعالجة هذا التناقض بحمله على التقية، فما أفلح إذ زاد الطين بلة، علمًا بأن الطوسي هو الذي كان يوجه الروايات فيقول: هذا الحديث تقية، وهذه الرواية ليست بتقية، وعليها العلم، والمتفق عليه أن الطوسي نفسه ليس بمعصوم، وبالضرورة سوف يخطئ في توجيه بعض هذه الروايات؛ فيجعل ما ليس بتقية تقية والشيعة يتبعونه في توجيهه هذا، وبالتالي يتضح أن الشيعة يتبعون في تدينهم أمثال الطوسي، ولا يتبعون المعصوم في دينهم، وقد أوجد الشيعة الرافضة عقيدة التقية والبداء -وسيأتي بيانهما بإذن الله- لتغطية هذا الاختلاف في أخبار الأئمة وأعمالهم، فاكتشف بعض الشيعة هذه المحاولة، وعرف سبب وضع هاتين العقيدتين، فترك التشيع، وقال: إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين لا يظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبدًا، وهما القول بالبداء وإجازة التقية.

وهناك أمر آخر يُبطل دعوى العصمة؛ وهو أن المعصوم الذي يدعون اتباعه لم يعصمهم من الخلاف في أصل الدين عندهم وأساسه وهو الإمامة، فتجدهم مختلفين متنابذين متلاعنين، يكفر بعضهم بعضًا؛ لاختلافهم في عدد الأئمة، وفي تحديد أعيانهم، وفي الوقف وانتظار عودة الإمام، أو المضي إلى إمام آخر... هذا عدا الروايات المختلفة المتناقضة في الكثير من أمور الدين -أصوله وفروعه- فما منعت العصمة المزعومة أهل الطائفة من الاختلاف، وعدم وجود أثرها يدل على انعدام أصلها، وقد يقال بأن اعتقادهم في عصمة الأئمة أمر لا يؤثر اليوم؛

لأن الأئمة قد انتهى وجودهم الفعلي منذ عام (٢٦٠هـ) ولم يبق إلَّا الانتظار للغائب الموعود، إلَّا أن هذه العقيدة لها آثارها اليوم في واقع الشيعة، وتتمثل في جوانب منها:

١- عملهم بما يؤثر عن الأئمة الاثني عشر، كما يعمل سائر المسلمين بالقرآن والسنة.

٢- غلوهم في قبورهم وأضرحتهم؛ فالغلو في عصمتهم إلى حد وصفهم بصفات الإلهية تحول إلى غلو في قبورهم ومشاهدهم؛ فيطاف بها وتدعى من دون الله.

٣- إن المجتهد الشيعي أصبح له شيء من هذه الصفة، فهم يرون الراد عليه كالراد على الله وهو كحد الشرك بالله، وهذه من الخطورة بمكان.

٤- حمل هذا الاعتقاد الفاسد والدينونة به[1] الذي ليس له علاقة بأمير المؤمنين علي وأولاده وأحفاده الأطهار رضي الله عنهم.

ثالثًا: النص من شروط الإمامة عند الشيعة الإمامية الاثنا عشرية:

يعتقد الشيعة الرافضة أن الإمامة كالنبوة لا تكون إلَّا بالنص من الله ﷻ على لسان رسوله ﷺ، وأنها مثلها لطف من الله ﷻ، ولا يجب أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة منصوب من الله تعالى، وليس للبشر حق اختيار الإمام وتعيينه؛ بل وليس للإمام نفسه حق تعيين من يأتي بعده، وقد وضعوا على لسان أئمتهم عشرات الروايات في ذلك؛ منها ما نسبوه إلى الإمام محمد الباقر رحمه الله أنه قال: أترون أن هذا الأمر إلينا نجعله حيث نشاء؟ لا والله ما هو إلَّا عهد من رسول الله؛ رجل فرجل مسمى حتى تنتهي إلى صاحبها[2].

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٦٩، ٩٧٣).

(٢) «الإمامة والنص» فيصل نور، ص٨ .

ويعتقد الشيعة الاثنا عشرية أن الرسول ﷺ قد نص على الأئمة من بعده وعيَّنهم بأسمائهم، وهم اثنا عشر إمامًا لا ينقصون ولا يزيدون وهم:

١- علي بن أبي طالب رضي الله عنه المرتضى (ت٤٠هـ).

٢- الحسن بن علي رضي الله عنه الزكي (ت٥٠هـ).

٣- الحسين بن علي رضي الله عنه سيد الشهداء (ت٦١هـ).

٤- علي بن الحسين زين العابدين (ت٩٥هـ).

٥- محمد بن علي الباقر (ت١١٤هـ).

٦- جعفر بن محمد الصادق (ت١٤٨هـ).

٧- موسى بن جعفر الكاظم (ت١٨٣هـ).

٨- علي بن موسى الرضا (ت٢٠٣هـ).

٩- محمد بن علي الجواد (ت٢٢٠هـ).

١٠- علي بن محمد الهادي (ت٢٥٤هـ).

١١- الحسن بن علي العسكري (ت٢٥٦هـ).

١٢- محمد بن الحسن المهدي (ت٢٦٠هـ).

كان ابن سبأ ينتهي بأمر الوصية عند علي رضي الله عنه؛ ولكن جاء فيمن بعد مَن عمَّمَها في مجموعة من أولاده، وكانت الخلايا الشيعية تعمل بصمت وسرية، ومع ذلك فقد تصل بعض هذه الدعاوى إلى بعض أهل البيت، فينفون ذلك نفيًا قاطعًا، كما فعل جدهم أمير المؤمنين علي؛ ولذلك اخترع أولئك الكذابون على أهل البيت «عقيدةٌ التقية»؛ حتى يسهل نشر أفكارهم، وهم في مأمن من تأثر الأتباع بمواقف أهل البيت الصادقة، والمعلنة للناس[1].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٠٠).

إن من أخطر الأمور التي ابتدعها الشيعة الوصية؛ وهي أن رسول الله ﷺ أوصى بالخلافة بعد وفاته مباشرة إلى علي رضي الله عنه، وأن من سبقه مغتصبون لحقه كما جاء في كتابهم «الكافي»: من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة جاهلية، وكان عليٌّ هو وصيته بزعمهم(١)؛ ولكن بالاستقراء التاريخي لتاريخ الخلفاء الراشدين لا نجد للوصية ذكرًا في خلافة أبي بكر ولا في خلافة عمر رضي الله عنهما، وإنما نجد بداية ظهورها في السنوات الأخيرة من خلافة عثمان رضي الله عنه عند بزوغ قرن الفتنة، وقد استنكر الصحابة هذا القول عندما وصل إلى أسماعهم، وبينوا كذبه، ومن أشهر هؤلاء علي بن أبي طالب، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

ثم نرى هذا القول يتبلور في فكرة موجهة، وعقيدة تدعو إلى الإيمان بها والدعوة إليها، وذلك في خلافة علي رضي الله عنه، وهذه الوصية التي تدعيها الرافضة قد أثبت علماؤهم أنها من وضع عبد الله بن سبأ كما ذكر ذلك النوبختي والكشي - وقد مر ذلك معنا- ويكفي في الرد على زعمهم ما ورد بالنقل الصحيح عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، ومنهم علي رضي الله عنه نفسه، والأدلة كثيرة منها:

١- ذكر عند عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ أوصى إلى علي، فقالت: من قاله؟ لقد رأيت النبي ﷺ، وإني لمسندته إلى صدري، فدعا بالطست، فانخنث، فمات، فما شعرت، فكيف أوصى إلى علي(٢)؟!

وتصريح عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ لم يوصِ لعلي من أعظم الأدلة على عدم الوصية، فإن النبي ﷺ توفي في حجرها، ولو كانت هناك وصية لكانت هي أدرى الناس بها(٣).

٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج من عند رسول الله ﷺ في وجعه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا الحسن، كيف أصبح رسول

---

(١) «أصول الكافي» (٢/ ١٦، ١٧).
(٢) البخاري، كتاب: الوصايا، رقم (١٤٧١).
(٣) «بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود» (١/ ١٩٠).

الله ﷺ؟ فقال: أصبح بحمد الله بارئًا، فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب، فقال له: أنت والله بعد ثلاث عبد العصا، وإني والله لأرى رسول الله ﷺ سوف يُتوفَّى في وجعه هذا، وإني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت، اذهب بنا إلى رسول الله، فلنسأله فيمن هذا الأمر، إن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان في غيرنا علمنا، فأوصى بنا، فقال علي: إنَّا والله لئن سألناها رسول الله ﷺ فمنعناها، لا يعطيناها الناس من بعده، وإني والله لا أسألها رسول الله ﷺ[1].

وفي قوله رضي الله عنه شهادة للصحابة رضي الله عنهم على مدى التزامهم بتنفيذ أمر رسول الله ﷺ، فلو كانت هناك وصية لما تخلف أحد عنها، ولما عبَّرت الأنصار عن رأيها في السقيفة بحرية وشجاعة وصدق: منا أمير، ومنكم أمير[2]، ولبايعوا من عُهد إليه بالوصية، أو على الأقل سيذكر بعضهم، ولو كان هناك نص قبل ذلك لقال علي للعباس: كيف نسأله عن هذا الأمر فيمن يكون، وهو قد أوصى لي بالخلافة، وقد توفي رسول الله ﷺ في نفس اليوم، فلما لم يوجد شيء من ذلك تبين أن ما يُدَّعَى من النص دعوى لا أساس لها من الصحة، وكل ما أوردوه في ذلك من التنصيص على عليٍّ مردود؛ لمخالفته هذا النص الصريح من علي رضي الله عنه؛ لأن كل أدلتهم السمعية إما أنها لا تدل على المدعى، وإما نصوص تدل على ذلك؛ ولكنها موضوعة[3].

٣- سُئل علي رضي الله عنه: أخصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله بشيء لم يعم به الناس كافة، إلَّا ما كان في قراب سيفي هذا، قال: فأخرج صحيفة مكتوب فيها: «**لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من غيَّر منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثًا**»[4].

---

(١) البخاري، كتاب: المغازي، رقم (٤٤٤٧).

(٢) البخاري، كتاب: الحدود، رقم (٦٨٣٠).

(٣) «الإمامة والرد على الرافضة»، تحقيق: علي ناصر فقيهي، ص٢٣٨ .

(٤) مسلم (٣/ ١٥٦٧) رقم (١٩٧٨).

قال ابن كثير رحمه الله: وهذا الحديث الثابت في «الصحيحين» وغيرهما عن علي ﷺ يرد على فرقة الرافضة من زعمهم أن رسول الله أوصى إليه بالخلافة، ولو كان الأمر كما زعموا لما رد ذلك أحد من الصحابة؛ فإنهم كانوا أطوع لله ورسوله في حياته، وبعد وفاته من أن يفتئتوا عليه فيقدموا غير من قدمه، ويؤخروا من قدمه بنصه، حاشا وكلا!! ومن ظن بالصحابة رضوان الله عليهم ذلك فقد نسبهم بأجمعهم إلى الفجور والتواطؤ على معاندة الرسول ﷺ، ومضادتهم لحكمه ونصه، ومن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع ربقة الإسلام، وكفر بإجماع الأئمة الأعلام[١].

قال النووي رحمه الله: فيه إبطال ما تزعمه الرافضة والشيعة والإمامية بالوصية لعلي وغير ذلك من اختراعاتهم[٢].

٤- وعن عمرو بن سفيان قال: لما ظهر علي يوم الجمل قال: أيها الناس، إن رسول الله ﷺ لم يعهد إلينا من هذه الإمارة شيئًا، حتى رأينا من الرأي أن نستخلف أبا بكر، فأقام واستقام حتى مضى لسبيله[٣].

٥- روى أبو بكر البيهقي بإسناده إلى شقيق بن سلمة، قال: قيل لعلي بن أبي طالب: ألا تستخلف علينا؟ فقال: ما استخلف رسول الله ﷺ فأستخلف؛ ولكن إن يرد الله بالناس خيرًا فسيجمعهم بعدي على خيرهم، كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم[٤].
فهذا دليل واضح على أن دعوى النص عليه ﷺ إنما هي من اختلاق الرافضة الذين مُلئت قلوبهم بالبغض والحقد لأصحاب رسول الله ﷺ بمن فيهم علي وأهل بيته؛ وإنما يدعون حبهم تسترًا ليتسنى لهم الكيد للإسلام وأهله[٥].

---

(١) «البداية والنهاية» (٥/ ٢٢١).
(٢) «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ١٥١).
(٣) «الاعتقاد» ص١٨٤، وقال البيهقي في «دلائل النبوة»: سنده حسن.
(٤) «الاعتقاد» ص١٨٤، إسناده جيد.
(٥) «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٢/ ٦٢٠).

بهذه النصوص القطعية يتضح بجلاء أنه لا أصل للوصية المزعومة، وأن ما اعتمد عليه الرافضة هو من وضع عبد الله بن سبأ الذي هو أول من أحدث الوصية، ثم وضعت بعد ذلك أسانيد وركبت متون نسبوها زورًا وبهتانًا إلى النبي ﷺ، وهدفهم من ذلك الطعن في الصحابة رضي الله عنهم بمخالفتهم أمر الرسول ﷺ وإجماعهم على ذلك، ومن ثَمَّ الطعن وردُّ ما نقلوه إلى أجيال المسلمين من قرآن وحديث[1].

قال ابن تيمية رحمه الله في رده على الحلي:

وأما النص على علي فليس في شيء من كتب أهل الحديث المعتمدة، وأجمع أهل الحديث على بطلانه، حتى قال أبو محمد بن حزم: ما وجدنا قط رواية عند أحد في هذا النص المدعى إلَّا رواية إلى مجهول يكنى أبا الحمراء، لا نعرف من هو في الخلق[2].

وقال في موضع آخر: فعلم أن ما تدعيه الرافضة من النص هو مما لم يسمعه أحد من أهل العلم بأقوال رسول الله ﷺ قديمًا ولا حديثًا؛ ولهذا كان أهل العلم بالحديث يعلمون بالضرورة كذب هذا النقل، كما يعلمون كذب غيره من المنقولات[3].

وقد جاء من الغلاة فيما بعد من أحيا نظرية ابن سبأ في أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ثم عمموها على آخرين من سلالة علي والحسين في إثارة مشاعر الناس وعواطفهم، والدخول إلى قلوبهم؛ لتحقيق أغراضهم ضد الدولة الإسلامية في ظل هذا الستار، وأول من بدأ يشيع القول بأن الإمامة محصورة بأناس مخصوصين في آل البيت شيطان الطاق الذي تلقبه الشيعة مؤمن الطاق[4]، وأنه حينما علم بذلك

(١) «خلافة علي بن أبي طالب» عبد الحميد، ص٦٥ .
(٢) «المنهاج» (٨/ ٣٦٢) «الفصل» (٤/ ١٦١).
(٣) «المنهاج» (٧/ ٥٠).
(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٠٠).

زيد بن علي بعث إليه ليقف على حقيقة الإشاعة، فقال له زيد: بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إمامًا مفترض الطاعة؟ قال شيطان الطاق: نعم، وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يُؤتى بلقمة وهي حارة فيبردها بيده، ثم يلقمنيها، أفترى أنه كان يشفق عليَّ من حر اللقمة، ولا يشفق عليَّ من حر النار؟ قال شيطان الطاق: قلت له: كره أن يخبرك فتكفر، فلا يكون له فيك الشفاعة[1].

وهذه القصة المروية في أوثق كتب الرجال عندهم تبين أن هذه النظرية كانت سرية التداول، لدرجة أنها خفيت على إمام من أئمة أهل البيت وهو الإمام زيد، وقد بيَّن محب الدين الخطيب أن شيطان الطاق هو أول من اخترع هذه العقيدة الضالة، وحصر الإمامة والتشريع، وادَّعى العصمة لأناس مخصوصين من آل البيت[2].

وقد شارك شيطان الطاق رجل آخر هو هشام بن الحكم المتوفى (١٧٩هـ)[3]، ويبدو أن عقيدة حصر الإمامة بأناس معيَّنين سرت في الكوفة[4] بسعي مجموعة من أتباع هشام وشيطان الطاق، ففكرة حصر الأئمة بعدد معين قد وضع جذورها في القرن الثاني زمرة ممن يدعي الصلة بأهل البيت؛ أمثال: شيطان الطاق، وهشام بن الحكم[5].

ولقد اختلفت اتجاهات الشيعة وتباينت مذاهبهم في عدد الأئمة، قال في «مختصر التحفة»: اعلم أن الإمامية قائلون بانحصار الأئمة؛ ولكنهم مختلفون في مقدارهم، فقال بعضهم: خمسة، وبعضهم: سبعة، وبعضهم: ثمانية، وبعضهم: اثنا عشر، وبعضهم: ثلاثة عشر[6].

---

(١) «رجال الكشي» ص١٨٦.
(٢) «مجلة الفتح» ص٥، العدد ٨٦٢، عام (١٣٦٧هـ).
(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٧٠٣).
(٤) «بحار الأنوار» (١٠٠/ ٢٥٩) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٠٥).
(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٠٦).
(٦) «مختصر التحفة» ص١٩٣.

وكتب الشيعة نقلت صورة هذا التباين والتناقض، سواء أكان من كتب الإسماعيلية؛ كـ «مسائل الإمامة» للناشئ الأكبر، أو «الزينة» لأبي حاتم الرازي، أم من كتب الاثنا عشرية؛ مثل: «المقالات والفرق» للأشعري القمي، و«فرق الشيعة» للنوبختي، وقضية الإمامة عندهم ليست بالأمر الفرعي الذي يكون فيه الخلاف أمرًا عاديًّا؛ بل هي أساس الدين وأصله المتين، ولا دين لمن لم يؤمن بإمامهم؛ ولذلك يكفِّر بعضهم بعضًا؛ بل إن أتباع الإمام الواحد يكفر بعضهم بعضًا، ويلعن بعضهم بعضًا[(١)].

أما الاثنا عشرية فقد استقر قولها -فيما بعد- بحصر الإمامة في اثني عشر إمامًا، ولم يكن في العترة النبوية بني هاشم على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ﵃ من يقول بإمامة الاثني عشر[(٢)]؛ إنما عُرف الاعتقاد باثني عشر إمامًا بعد وفاة الحسن العسكري[(٣)].

وحصر الأئمة بعدد معين عقيدة فاسدة باطلة، وأمير المؤمنين علي وأولاده وأحفاده براء منها، وفي كتب الشيعة المعتمدة في «نهج البلاغة» عن علي ﵁ قال: دعوني والتمسوا غيري، فإنَّا مستقبلون أمرًا له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول[(٤)]، وإن الآفاق قد أغامت[(٥)]، والمحجة[(٦)] قد تنكرت، واعلموا أني إن أجبتكم ركبت لكم ما أعلم، ولم أصغَ إلى قول القائل وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم ولَعَلِّي أسمعكم وأطوعكم لمن وَلَّيْتُموه أمركم، وأنا لكم وزيرًا خير لكم مني أميرًا[(٧)].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٠٧).
(٢) «منهاج السنة» (٢/ ١١).
(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٠٨).
(٤) لا تصبر له ولا تطيق احتماله.
(٥) أغامت: غُطيّتْ بالغيم.
(٦) المحجة: الطريق المستقيمة.
(٧) «نهج البلاغة» (خطبة) رقم (٩٢) ص٢٣٦ .

فلو كانت إمامة علي منصوصًا عليها من الله ﷻ لما جاز لعلي بن أبي طالب تحت أي ظرف من الظروف أن يقول للناس: دعوني والتمسوا غيري، ويقول: أنا لكم وزيرًا خير لكم مني أميرًا» كيف والناس تريده وجاءت تبايعه[١].

ويقول في «النهج» كلامًا أكثر صراحة وأشد وضوحًا حين يقول: إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد؛ وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إمامًا كان ذلك لله رضًا، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردُّوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى[٢].

وقد أشار أمير المؤمنين بهذه العبارة إلى حقائق جديرة بالاهتمام حيث جعل:

(أ) الشورى للمهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ، وبيدهم الحل والعقد.

(ب) اتفاقهم على شخص سبب لمرضاة الله، وعلامة لموافقته ﷻ على اختيارهم.

(ج) لا تنعقد الإمامة في زمانهم دونهم، وبغير اختيارهم.

(د) لا يردُّ قولهم، ولا يخرج عن حكمهم إلَّا المبتدع الباغي، المتبع غير سبيل المؤمنين.

فأين هم الشيعة الاثنا عشرية من هذه التصريحات المهمة؟![٣].

إن مسألة النص لا تثبت بأي وجه من الوجوه، ومسألة حصر الأئمة بعدد معين مردودة بالكتاب والسنة، كما أنه لا يقبلها العقل ومنطق الواقع؛ إذ بعد انتهاء العدد

---

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» ص١٥٨ .

(٢) «نهج البلاغة» (كتاب إلى معاوية) رقم (٦) ص٥٢٦ .

(٣) «ثم أبصرت الحقيقة» ص١٦١ .

المعين هل تظل الأمة بدون إمام؟! ولذلك فإن عصر الأئمة الظاهرين عند الاثنا عشرية لا يتعدى قرنين ونصف قرن إلّا قليلًا، وقد اضطر الشيعة للخروج عن حصر الأئمة بمسألة نيابة المجتهد عن الإمام، واختلف قولهم في حدود النيابة[1]، وفي هذا العصر اضطروا للخروج نهائيًا عن هذا الأصل الذي هو قاعدة دينهم، فجعلوا رئاسة الدولة تتم عن طريق الانتخاب، ولكنهم خرجوا عن حصر العدد إلى حصر النوع؛ فقصروا رئاسة الدولة على الفقيه الشيعي[2].

ما يحتج به الاثنا عشرية في أمر تحديد عدد الأئمة بما جاء في كتب السنة

عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**يكون اثنا عشر أميرًا**» فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: «**كلهم في قريش**»[3]، وفي مسلم عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يزال الإسلام عزيزًا إلى اثني عشر خليفة**» ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: «**كلهم في قريش**»[4]، وفي لفظ: «**لا يزال هذا الدين عزيزًا منيعًا إلى اثني عشر خليفة**»[5]، وفي لفظ آخر: «**لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنا عشر رجلًا**»[6]، وعند أبي داود: «**لا يزال هذا الدين قائمًا حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم تجتمع عليهم الأمة**»[7]، وأخرجه أبو داود أيضًا من طريق الأسود بن سعيد عن جابر بنحو ما مضى قال: وزاد: فلما رجع إلى منزله أتته قريش، فقالوا: ثم يكون ماذا؟ قال: «**الهرج**»[8].

---

(١) «الحكومة الإسلامية» للخميني، ص٦٨، «أصول الشيعة» (٢/ ٨١٤).

(٢) «الحكومة الإسلامية» للخميني، ص٢٤٨، «أصول الشيعة» (٢/ ٨١٤).

(٣) البخاري، كتاب: الأحكام، باب: الاستخلاف (٨/ ١٢٧).

(٤) مسلم، كتاب: الإمارة، باب: الناس (٢/ ١٤٥٣).

(٥) المصدر نفسه (٢/ ١٤٥٣).

(٦) المصدر نفسه (٢/ ١٤٥٢).

(٧) «سنن أبي داود» كتاب: المهدي (٤/ ٤٧١).

(٨) «سنن أبي داود» (٤/ ٤٧٢) و«فتح الباري» (١٣/ ٢١١).

يتعلق الاثنا عشرية بهذا النص ويحتجون به على أهل السنة، لا لإيمانهم بما جاء في كتب السنة[١]؛ ولكن للاحتجاج عليهم بما يسلمون به، وبالتأمل في النص بكل حيدة وموضوعية نجد أن هؤلاء الاثني عشر وصفوا بأنهم يتولون الخلافة، وأن الإسلام في عهدهم يكون في عزة ومنعة، وأن الناس تجتمع عليهم، ولا يزال أمر الناس ماضيًا وصالحًا في عهدهم، وكل هذه الأوصاف لا تنطبق على من تدعي الاثنا عشرية فيهم الإمامة، فلم يتولَّ الخلافة منهم إلَّا أمير المؤمنين علي والحسن مدة قليلة.

كما لم يقم أمر الأمة في مدة أحد من هؤلاء الاثني عشر -في نظر الشيعة أنفسهم- بل ما زال أمر الأمة فاسدًا . . . ويتولى عليهم الظالمون بل الكافرون[٢]، وأن الأئمة أنفسهم كانوا يتسترون في أمور دينهم بالتقية[٣]، وأن عهد أمير المؤمنين علي وهو على كرسي الخلافة عهد تقية، كما صرح بذلك شيخهم المفيد[٤]، فلم يستطع أن يظهر القرآن، ولا أن يحكم بجملة من أحكام الإسلام، كما صرح بذلك شيخهم الجزائري[٥]، واضطر إلى ممالأة أصحابه ومجاراتهم على حساب الدين، كما أقرَّ بذلك شيخهم المرتضى[٦]، فالحديث في جانب ومزاعم هؤلاء في جانب آخر، ثم إنه ليس في الحديث حصر للأئمة بهذا العدد؛ بل نبوءة منه ﷺ بأن الإسلام لا يزال عزيزًا في عصر هؤلاء، وكان عصر الخلفاء الراشدين وبني أمية عصر عزة ومنعة[٧].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨١٥).

(٢) «منهاج السنة» (٤/ ٢١٠) «المنتقى» ص٥٣٣ .

(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨١٦).

(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨١٦).

(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨١٦).

(٦) المصدر نفسه (٢/ ٨١٦).

(٧) المصدر نفسه (٢/ ٨١٦).

ولهذا قال ابن تيمية رحمه الله:

إن الإسلام وشرائعه في زمن بني أمية أظهر وأوسع مما كان بعدهم، ثم استشهد بحديث: «**لا يزال هذا الأمر عزيزًا إلى اثني عشر خليفة، كلهم من قريش**» ثم قال: وهكذا كان، فكان الخلفاء أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، ثم تولى من اجتمع الناس عليه وصار له عز ومنعة معاوية وابنه يزيد، ثم عبد الملك وأولاده الأربعة وبينهم عمر بن عبد العزيز، وبعد ذلك حصل من النقص ما هو باقٍ إلى الآن، ثم شرح ذلك[1].

ثم إنه قال في الحديث: «**كلهم من قريش**»[2]، وهذا يعني: أنهم لا يختصون بعلي وأولاده، ولو كانوا مختصين بعلي وأولاده لذكر ما يميزون به، ألا ترى أنه لم يقل: كلهم من ولد إسماعيل ولا من العرب، فلو امتازوا بكونهم من بني هاشم، أو من قبيل عليٍّ لذكروا بذلك، فلما جعلهم من قريش مطلقًا عُلم أنهم من قريش؛ بل لا يختصون بقبيلة؛ بل منهم بنو تيم، وبنو عدي، وبنو عبد شمس، وبنو هاشم، فإن الخلفاء الراشدين كانوا من هذه القبائل[3]، فإذن لم يبق من الأوصاف التي تنطبق على ما يريدون إلَّا مجرد العدد، والعدد لا يدل على شيء[4].

أدلتهم من القرآن على النص

إن الشيعة الرافضة لما لم يجدوا ما يستدلون به من الشرع لتقرير عقيدة الإمامة بالنص عمدوا إلى آيات من كتاب الله فيها ثناء ومدح لعباده الصالحين وأوليائه المتقين، فجعلوها خاصة بأمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وأولوها على حسب هذا المعتقد الفاسد، كما اختلقوا أحاديث كثيرة لتأييد هذه البدعة الشنيعة؛ وذلك لإيقاع جهلة المسلمين ومن قل نصيبه من العلم في ذلك، وما أوردوه في هذا الشأن واضح البطلان، ثم إن استدلالهم لا يخرج عن أمرين:

---

(١) «منهاج السنة» (٤/ ٢٠٦).

(٢) مسلم (٢/ ١٤٥٣).

(٣) «منهاج السنة» (٤/ ٢١١).

(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨١٨).

(أ) إما أن يكون فيما استدلوا به دليل على تلك الدعوى؛ كآية التطهير والمباهلة، وحديث الراية، وحديث «خم»، وغيرها من الأحاديث.

(ب) أو أن تكون أحاديث موضوعة، والموضوع لا تقوم به حجة؛ ولهذا اشتهر بين أهل العلم أن الرافضة أكذب الفرق المنتسبة إلى الإسلام، وقد ذكر ابن تيمية اتفاق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، الكذب فيهم قديم؛ ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بالكذب[١].

وإليك بعض الأمثلة في استدلالهم بالقرآن:

١- آية الولاية

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [المائدة: ٥٥] ذكروا في تفسير هذه الآية ما يدل على زعمهم بأنها في إمامة علي، قال شيخ الطائفة -كما يلقبونه- الطوسي: وأما النص على إمامته من القرآن فأقوى ما يدل عليه قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [المائدة: ٥٥][٢].

وقال الطبرسي: وهذه الآية من أوضح الدلائل على صحة إمامة عليٍّ بعد النبي بلا فصل[٣]، ويكاد شيوخهم يتفقون على أن هذا أقوى دليل عندهم؛ حيث يجعلون له الصدارة في مقام الاستدلال في مصنفاتهم[٤]، وأما كيف يستدلون بهذه الآية على مبتغاهم، فإنهم يقولون: اتفق المفسرون والمحدثون من العامة والخاصة وهو مذكور في الصحاح الستة[٥]، و﴿إِنَّمَا﴾ للحصر باتفاق أهل اللغة، والولي

(١) «منهاج السنة» (١/ ٥٩).
(٢) «تلخيص الشافي» (٢/ ١٠) نقلًا عن «أصول مذهب الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٢٢).
(٣) «مجمع البيان» (٢/ ١٢٨) نقلًا عن «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٢٢).
(٤) «عقائد الإمامية الاثنا عشرية» (١/ ٨١، ٨٢) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٣).
(٥) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٣).

بمعنى الأولى بالتصرف المرادف للإمام والخليفة [١]. فأنت ترى أنهم يعتمدون في استدلالهم بالآية بما روي في سبب نزولها؛ لأنه ليس في نصها ما يدل على مرادهم، فصار استدلالهم بالراوية لا بالقرآن، فهل الرواية ثابتة، وهل وجه استدلالهم سليم؟ يتبين هذا بالوجوه التالية:

(أ) إن زعمهم بأن أهل السنة أجمعوا على أنها نزلت في علي هو من أعظم الدعاوى الكاذبة؛ بل أجمع أهل العلم بالنقل أنها لم تنزل في علي بخصوصه، وأن عليًّا لم يتصدق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع [٢]، وقوله: إنها مذكورة في الصحاح الستة [٣]كذب؛ إذ لا وجود لهذه الراوية في الكتب الستة، وقد ساق ابن كثير الآثار التي تروى في أن هذه الآية نزلت في علي حين تصدق بخاتمه، وعقب عليها: وليس يصح شيء منها بالكلية؛ لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها [٤].

وقال عبد العزيز الدهلوي: وأما القول بنزولها في حق علي بن أبي طالب، ورواية قصة السائل وتصدقه بالخاتم عليه في حالة الركوع، فإنما هو للثعلبي [٥] فقط، وهو متفرد به، ولا يعتد المحدثون من أهل السنة بروايات الثعلبي قدر شعيرة، ولقبوه بحاطب ليل؛ فإنه لا يميز الرطب من اليابس، وأكثر رواياته عن الكلبي عن أبي صالح وهي من أوهى ما يُروى في التفسير عندهم [٦].

---

(١)«عقائد الإمامية الاثنا عشرية» (١/ ٨١، ٨٢) نقلًا عن المرجع السابق (٢/ ٨٢٣).

(٢)«منهاج السنة» (٤/ ٤).

(٣)«أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٤).

(٤)«تفسير ابن كثير» (٢/ ٧٦، ٧٧).

(٥)«مختصر التحفة الاثنا عشرية» ص١٤١، ١٤٢ .

(٦)المصدر نفسه ص١٤١، ١٤٢، «عقيدة أهل البيت بين الإفراط والتفريط» ص٤٧٣، وانظر: «أسباب النزول» للواحدي، تحقيق: أيمن شعبان، ص١٦٣، «اليهود في السنة المطهرة» (١/ ٢٨٢) ويبقى الخبر الذي رواه ابن إسحاق بإسناد مرسل يتقوى مع المتابعات والشواهد، وانظر: «مختصر تفسير القرآن العظيم» المسمى «عمدة التفاسير عن الحافظ ابن كثير» لأحمد محمد شاكر (١/ ٧٠١) فقد قال أحمد شاكر فيمن قال نزلت في علي ﷺ: بل هي من أكاذيب الشيعة الذين يلعبون بتأويل القرآن.

وسبب نزول هذه الآية على الصحيح هو أنه لما خانت بنو قينُقاع الرسول ﷺ ذهبوا إلى عبادة بن الصامت -كما أخرج ذلك ابن جرير في «تفسيره»- وأرادوه أن يكون معهم، فتركهم وعاداهم وتولى الله ورسوله، فأنزل الله قوله جل وعلا: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [المائدة: ٥٥] أي: والحال أنهم خاضعون في كل شئونهم لله تبارك وتعالى؛ ولذلك قال الله تبارك وتعالى في أول الآيات: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] يعني: عبد الله بن أُبي بن سلول؛ لأنه كان مواليًا لبني قينقاع، ولما حصلت الخصومة بينهم وبين النبي ﷺ والاهم ونصرهم ووقف معهم، وذهب إلى النبي ﷺ يشفع لهم.

أما عبادة بن الصامت رضي الله عنه وأرضاه فإنه تبرأ منهم وتركهم، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿۞ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ [المائدة: ٥١] ثم عقب تبارك وتعالى بذكر صفة المؤمنين، وهو عبادة بن الصامت ومن اتبعه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ أمثال عبادة وغيره، فهذه الآية نزلت في عبادة بن الصامت رضي الله عنه[1].

إن الآيات الكريمة جاءت بالأمر بموالاة المؤمنين، والنهي عن موالاة الكافرين، وهذا المعنى يدرك أيضًا -بعد معرفة سبب النزول الحقيقي- بوضوح من سياق الآيات؛ إذ قبل هذه الآية الكريمة جاء قوله سبحانه: ﴿۞ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ [المائدة: ٥١] فهذا نهي صريح عن موالاة اليهود والنصارى بالود

---

(١) رواه ابن هشام في «السيرة» في أمر بني قينقاع (٢/ ٤٩) عن عبادة بن الوليد، ورواه ابن جرير في «تفسيره» في تأويل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١] «تفسير الطبري» (٦/ ١٧٨) ورجال إسناده -من طريق ابن جرير- موثوقون، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عن والده لكنه مرسل، فإن عبادة بن الوليد تابعي جليل روى عن أبيه وجده وغيرهما، وهو ثقة. «التهذيب» (٥/ ١١٤).

والمحبة والنُّصرة . . . ولا يراد بذلك باتفاق الجميع الولاية بمعنى الإمارة، وليس هذا بوارد أصلًا، ثم أردف ذلك بذكر من تجب موالاته؛ وهو الله ورسوله والمؤمنون، فواضح من ذلك أن موالاة المحبة والنصرة التي نهى عنها في الأولى، وهي بعينها التي أُمر بها المؤمنون في هذه الآية بحكم المقابلة، كما هو بيِّن جلي من لغة العرب[١].

قال الرازي رحمه الله: لما نهى في الآيات المتقدمة عن موالاة الكفار، أمر في هذه الآية بموالاة من تجب موالاته[٢].

وقال ابن تيمية رحمه الله: إنه من المعلوم المستفيض عند أهل التفسير خلفًا عن سلف أن هذه الآية نزلت في النهي عن موالاة الكفار، والأمر بموالاة المؤمنين[٣].

(ب) إن الله تعالى لا يثني على الإنسان إلَّا بما هو محمود عنده، إما واجب، وإما مُستحب، والتصدق أثناء الصلاة ليس بمستحب باتفاق علماء الملة، ولو كان مستحبًّا لفعله الرسول ﷺ، ولحض عليه، ولكرر فعله، وإن في الصلاة لشُغْلًا، وإعطاء السائل لا يفوت؛ إذ يمكن للمتصدق إذا سلم أن يعطيه؛ بل إن الاشتغال بإعطاء السائلين يبطل الصلاة كما هو رأي جملة من أهل العلم[٤].

(جـ) إنه لو قدر أن هذا مشروع في الصلاة لم يُختص بالركوع، فكيف يقال: لا ولي إلَّا الذين يتصدقون في حال الركوع، فإن قيل: هذه أراد بها التعريف بعلي، قيل له: أوصاف علي التي يعرف بها كثيرة ظاهرة، فكيف يترك تعريفه بالأمور المعروفة، ويعرَّف بهذا الأمر الذي لا يعرفه إلَّا من سمعه وصدق به؟!

---

(١) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٦).
(٢) «تفسير الفخر الرازي» (١٢/ ٢٥).
(٣) «منهاج السنة» (٤/ ٥).
(٤) «منهاج السنة» (١/ ٢٠٨).

وجمهور الأمة لا يسمع هذا الخبر، ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة[١].

(د) وقولهم: إن عليًّا أعطى خاتمه زكاة في حال ركوعه، فنزلت الآية مخالفة للواقع؛ ذلك أن عليًّا ﷺ لم يكن ممن تجب عليه الزكاة على عهد النبي ﷺ، فإنه كان فقيرًا، وزكاة الفضة إنما تجب على من مَلَكَ النِّصاب حَولًا، وعليٌّ لم يكن من هؤلاء[٢].

(هـ) إن الأصل في الزكاة أن يبدأ المزكي لا أن ينتظر حتى يأتيه الطالب، أيهما أفضل: أن تبادر أنت بدفع الزكاة، أو أن تجلس في بيتك وزكاتك عندك، ثم تنتظر الناس حتى يطرقوا عليك الباب، ثم تعطيهم زكاة أموالك؟ لا شك أن الأول أفضل؛ نظرًا لوجوب إخراجها إذا حال الحول وبلغ النصاب[٣].

(و) قولهم: إن المراد بقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ الإمارة، لا يتفق مع قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فإن الله سبحانه لا يوصف بأنه متولٍ على عباده، وأنه أمير عليهم، فإنه خالقهم ورازقهم، وربهم ومليكهم، له الخلق والأمر، لا يقال: إن الله أمير المؤمنين، كما يسمى المتولي مثل علي وغيره أمير المؤمنين[٤]، وأما الولاية المخالفة للعداوة فإنه يتولى عباده المؤمنين فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له وليًّا بارزه بالمحاربة[٥]، فهذه الولاية هي المقصودة في الآية.

وقوله: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ أي: خاضعون لربهم، منقادون لأمره، والركوع في أصل اللغة بمعنى: الخضوع؛ أي: يقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة في حال الركوع،

---

(١) «منهاج السنة» (٤/ ٥) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٥).
(٢) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٥).
(٣) «حقبة من التاريخ» ص١٩٣ .
(٤) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٧).
(٥) المصدر نفسه (٢/ ٨٢٧).

وهو الخشوع والإخبات والتواضع لله[١]، وهذا كما قال الله تبارك وتعالى عن داود عليه السلام: ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤] وهو خر ساجدًا، وإنما سمي راكعًا للذل والخضوع لله تبارك وتعالى، وكما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُوا۟ لَا يَرْكَعُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [المرسلات: ٤٨] أي: اخضعوا واستسلموا لأمر الله تبارك وتعالى[٢].

(ز) وأما استدلالهم بأداة الحصر ﴿إِنَّمَا﴾ وأن المراد علي رضي الله عنه بالخصوص، فهذا الدليل كما يدل على نفي إمامة الأئمة المتقدمين -كما قرر- يدل على سلب الإمامة من الأئمة المتأخرين بذلك التقرير بعينه، فلزم أن السبطين ومن بعدهما من الأئمة الأطهار مسلوبة منهم الإمامة، فإن أجابوا عن النقض بأن المراد حصر الولاية في بعض الأوقات؛ أعني: وقت إمامته، لا وقت إمامة من بعده، وافقوا أهل السنة في أن الولاية العامة كانت له وقت كونه إمامًا، لا قبله[٣].

وإذا كانت هذه أقوى أدلتهم -كما يقول شيوخهم- تبيَّن أنهم ليسوا على شيء؛ ذلك أن الأصل أن يستعمل في هذا الأمر العظيم -والذي هو عند الروافض أعظم أمور الدين، ومنكره في عداد الكافرين- صيغة واضحة جلية، يفهمها الناس بمختلف طبقاتهم، يدركها العامي كما يدركها العالم، ويفهمها اللاحق كما يفهمها الحاضر، ويعرفها البدوي كما يعرفها الحضري، فلما لم يستعمل مثل ذلك في كتاب الله دل أنه لا نص كما يزعمون[٤]، وهذه أقوى آية يستدلون بها من كتاب الله، ويسمونها آية الولاية، ولهم تعلق بآيات أخرى ذكرها ابن المطهر الحلي، وأجاب عنها ابن تيمية بأجوبة جامعة[٥].

---

(١) «الكشاف» للزمخشري (١/ ٦٢٤) «تفسير الرازي» (١٢/ ٢٥).

(٢) «حقبة من التاريخ» ص١٩٤ .

(٣) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٥).

(٤) «أصول مذهب الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٢٩).

(٥) وقد قام الدكتور علي السالوس بدراسة مستفيضة حول الآيات التي يستدل بها الإمامية لقولهم بالإمامة، وانتهى من ذلك إلى أن استدلالاتهم تنبني على روايات متصلة بأسباب النزول وتأويلات انفردوا بها، لم يصح شيء من هذا ولا ذاك مع الشيعة الاثنا عشرية (١/ ٥٥-١١١).

٢- آية المباهلة

إن آية المباهلة التي نزلت في وفد نجران تُعد دليلًا آخر عند الشيعة الاثنا عشرية على الإمامة، وهي قول الله ﷻ: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴿٦١﴾﴾ [آل عمران: ٦١].

ووجه دلالة الآية على إمامة علي بن أبي طالب عند الطوسي وغيره من علماء الشيعة أنها دلت على أفضليته من وجهين:

أحدهما: أنَّ موضوع المباهلة ليتميز المحق من المبطل، وذلك لا يصح أن يفعل إلَّا بمن هو مأمون الباطن، مقطوع على صحة عقيدته، أفضل الناس عند الله.

الثاني: أنه ﷺ جعله مثل نفسه بقوله: ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ لأنه أراد بقوله: ﴿أَبْنَاءَنَا﴾ الحسن والحسين عليهما السلام، وبقوله: ﴿وَنِسَاءَنَا﴾ فاطمة، وبقوله: ﴿أَنْفُسَنَا﴾ نفسه ونفس علي عليه السلام، وإذا جعله مثل نفسه وجب أن لا يدانيه، ولا يقاربه في الفضل أحد[١].

وقد سميت آية المباهلة بهذا الاسم؛ لأن كل محق يود لو أهلك الله المبطل المناظر له، ولا سيما إذا كان في ذلك حجة له في بيان حقه وظهوره، وكانت المباهلة بالموت؛ لأن الحياة عندهم عزيزة عظيمة؛ لما يعلمون من سوء مآلهم بعد الموت، وآية المباهلة لا مستند فيها على ما يدعيه الشيعة الاثنا عشرية في موضوع الإمامة؛ لعدة أسباب:

(أ) إنه على كثرة المعاني والمرادفات لكلمة «نفس» التي استدل بها الإمامية على دلالة النص في خلافة علي بن أبي طالب لا يوجد معنى حقيقي أو مجازي يدل

---

(١) «تفسير التبيان» للطوسي (٣/ ٤٨٥).

على الخلافة؛ ولكن ما استدل به أهل السنة على أنها تدل على دعوة النبي ﷺ بحضوره بنفسه أو أقاربه في الدين أو النسب، فهو مذكور في اللغة موافقٌ للدين، قال الزبيدي، : قال ابن خالويه: النفس الأخ، قال ابن بري: وشاهده قوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١] وفسر ابن عرفة قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾﴾ [النور: ١٢] أي: بأهل الإيمان وأهل شريعتهم[١].

قال تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾

قال الدهلوي: معنى ﴿نَدْعُ﴾: نحضر أنفسنا، وأيضًا لو قررنا أن الأمير -أي: الإمام علي- من قِبل النبي ﷺ لمصداق ﴿أَنفُسَنَا﴾ فمن نقرره من قِبل الكفار لمصداق ﴿وَأَنفُسَكُمْ﴾ في أنفس الكفار مع أنهم مشتركون في صيغة ﴿نَدْعُ﴾ ولا معنى لدعوة النبي إياهم وأبناءهم بعد قوله: ﴿تَعَالَوْا﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ مثل قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢] نزلت في أم المؤمنين عائشة في حادثة الإفك، فإن الواحد من المؤمنين أنفس المؤمنين والمؤمنات، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: يقتل بعضكم بعضًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] أي: لا يُخرج بعضكم بعضًا، فالمراد بالأنفس الإخوان؛ إما في النسب، وإما في الدين[٣].

وقد قال الله ﷻ في رسوله الكريم: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨].

---

(١) «تاج العروس» (١٦/ ٥٧٠)، «ثم أبصرت الحقيقة» ص١٨٨ .
(٢) «مختصر التحفة الاثنا عشرية» ص١٥٦ .
(٣) «مختصر منهاج السنة» (١/ ١٦٧، ١٦٨).

وفي هذه الآية حجة بالغة على من يستدل بقوله تعالى: ﴿أَنفُسَنَا﴾ على معنى المماثلة والتطابق، فهذه الآية تتكلم عن رسول الله ﷺ وعن كفار مكة، وتقول: ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ فمن ذا الذي يقول بأن نفس رسول الله ﷺ هي نفس كفار مكة - عياذًا بالله-؟!(١).

وهنا تظهر المزاجية في تفسير آية المباهلة حين يتجاهل علماء الشيعة كل هذه النصوص، ثم يأتون إلى هذه الآية الكريمة، فيبالغون في معناها إلى حدِّ قولهم بأن عليًّا هو نفس محمد عليه الصلاة والسلام سوى النبوة، وحتى بعض الروايات الشيعية تشير إلى أن إطلاق لفظ أنفسنا على الأخ أو القريب أو أرباب الفئة الواحدة شيء متعارف عليه بين العرب، فعن أبي عبد الله عليه السلام، قال: بعث أمير المؤمنين عليه السلام عبد الله بن العباس إلى ابن الكواء وأصحابه وعليه قميص رقيق وحُلَّة، فلما نظروا إليه قالوا: يابن عباس، أنت خيرنا في أنفسنا وأنت تلبس هذا اللباس، فقال: أنا أول ما أخاصمكم فيه ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢] وقال: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١] فهل بعد هذه الدلائل القرآنية، وبعد هذه الرواية الشيعية من كلمة يقولها المغالي(٢)؟!

(ب) اعترف أحد أقطاب الشيعة وهو الشريف الرضي أن قوله تعالى: ﴿أَنفُسَنَا﴾ لا يعني أن عليًّا رضي الله عنه هو نفس رسول الله ﷺ كما يقول الشيعة، يقول الشريف الرضي: قال بعض العلماء: إن للعرب في لسانها أن تخبر عن ابن العم اللاصق والقريب المقارب بأنه نفس ابن عمه، وأن الحميم نفس حميمه، ومن الشاهد على ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات: ١١] أراد تعالى: ولا تعيبوا إخوانكم المؤمنين، فأجرى الأخوة بالديانة

---

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» ص١٨٨ .

(٢) المصدر السابق، ص١٨٩ .

مجرى الأخوة في القرابة، وإذا وقعت النفس عندهم على البعيد النسب كانت أخلق أن تقع على القريب النسب، وقال الشاعر:

كأنا يوم قرى إنما نقتل إيَّانا

أراد كأنما نقتل أنفسنا بقتلنا إخواننا، فأجرى نفوس أقاربه مجرى نفسه لشوابك العصم ونوائط اللحم وأطيط الرحم، ولما يخلج من القربى القريبة، ويتحرك من الأعراق الوشيجة.

فأما قول الله تعالى في سورة النور: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ فيمكن أن يجري هذا المجرى؛ لأنه جاء في التفسير: أن معنى ذلك فليسلم بعضكم على بعض لاستحالة أن يسلم الإنسان على نفسه، وإنما ساغ القول؛ لأن نفوس المؤمنين تجري مجرى النفس الواحدة؛ للاجتماع في عقد الديانة، والخطاب بلسان الشريعة، فإذا سلم الواحد منهم على أخيه كان كالمسلم على نفسه؛ لارتفاع الفروق واختلاف النفوس[1].

وبهذا يتضح أنه لا حجة لدى الشيعة في دعواهم أن في هذه الآية ما ينص على المساواة بين رسول الله ﷺ وعلي ﷺ وأرضاه، فلفظ «النفس» يُطلق في لغة العرب على البعيد النسب، فإطلاقه على القريب من باب أولى، وليس في ذلك دلالة على الإمامة من قريب ولا بعيد[2].

(جـ) إن المباهلة إنما تحصل الرغبة والرهبة، والشعور بصدق الداعي بجمعه نفسه وأهله الذين تحن إليهم النفوس بطبيعة الحال ما لا تحن إلى غيرهم من الأبعدين في الهلاك[3]، فكونه ﷺ يدعو ألصق الناس به وأقربهم إليه دليل واضح على صحة نبوته؛ ولهذا لما رأى نصارى نجران ذلك خافوا على أنفسهم، وتخلوا

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» ص١٨٩ .
(٢) المصدر السابق، ص١٩٠ .
(٣) «منهاج السنة» (٧/ ١٢٥، ١٢٦).

عن مباهلته؛ ولكن الروافض المبتدعة لما ابتلوا بدفع الحق وعدم التسليم له أصيبوا بعدم فهم ما تدل عليه آيات الكتاب العزيز[١].

(د) قول الشيعة الإمامية: إن الآية تدل على المساواة بينه وبين النبي ﷺ إلَّا النبوة، كلام لا يُسلم له أبدًا؛ إذ إن النبي لا يساويه أحد في أمور الدين لا عليّ ولا غيره، فأين مقام رسول الله ﷺ وكماله البشري من سائر الناس؟!

إن أمير المؤمنين عليًّا نفسه لا يرضى ما يقول الشيعة الإمامية عنه، والمنصف العاقل يدرك هذه القضية بكل وضوح[٢]، فمقام النبوة له هيبته ومكانته عند أمير المؤمنين، وقد تحدثنا عنه في هذا الكتاب.

(هـ) إن قضايا الاعتقاد الكبرى، ومهمات الدين وأساسياته العظمى لا بد لإثباتها من الأدلة القرآنية الصريحة القطعية الدلالة على المعنى المطلوب؛ كدلالة قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] على التوحيد، ودلالة ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾ [الفتح: ٢٩] على نبوة محمد ﷺ، ودلالة قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النور: ٥٦] على فرضية الصلاة ومشروعيتها[٣] ... إلخ.

٣- قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾ [الشورى: ٢٣]

وقد أورد الشيعة الإمامية في تفسير هذه الآية حديثًا عزوه إلى النبي ﷺ، حدد فيه القربى بعلي وفاطمة وأبنائهم؛ الأمر الذي يدل في رأي الشيعة على أفضليتهم ووجوب مودتهم، ومن ثم وجوب طاعتهم واتخاذهم أئمة دون غيرهم[٤].

---

(١) «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة» (٢/ ٥٦٤، ٥٦٥).
(٢) «ثم أبصرت الحقيقة» ص١٩١ .
(٣) «آية التطهير وعلاقتها بعصمة الأئمة» عبد الهادي الحسيني، ص٥ .
(٤) «مجمع البيان» للطبرسي (٢٥/ ٤٩، ٥١) «مختصر التحفة الاثنا عشرية» ص١٥٣-١٥٥ .

والإجابة على ما سبق كالآتي:

(أ) إن هذه الآية في سورة الشورى وهي مكية باتفاق أهل السنة[١]، ومن المعلوم أن عليًّا إنما تزوج فاطمة بعد غزوة بدر، والحسن ولد في السنة الثالثة للهجرة، والحسين في السنة الرابعة، فتكون هذه الآية قد نزلت قبل وجود الحسن والحسين بسنين متعددة، فكيف يفسر النبي ﷺ بوجوب قرابة لا تعرف، ولم تخلق بعد[٢].

(ب) إن تفسير الآية الذي في الصحيح يناقض ذلك، فقد روى البخاري بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل عن قوله: ﴿إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ فقال سعيد بن جبير: قربى آل محمد ﷺ، فقال ابن عباس: عجلت، إن النبي ﷺ لم يكن بطن من قريش إلَّا كان له فيهم قرابة، فقال: «**إلَّا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة**»[٣].

قال ابن تيمية رحمه الله: فهذا ابن عباس رضي الله عنهما ترجمان القرآن، وأعلم أهل البيت بعد علي، يقول: ليس معناها مودة ذوي القربى؛ لكن معناها: لا أسألكم يا معشر العرب ويا معشر قريش عليه أجرًا، ولكن أسألكم أن تصلوا القرابة التي بيني وبينكم، فهو سأل الناس الذين أُرسل إليهم أولًا أن يصلوا رحمه، فلا يعتدوا عليه حتى يبلغ رسالة ربه[٤].

(جـ) إن الحديث الذي جعلوه مفسرًا للآية كذب وموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث وهم المرجوع إليهم في هذا، وقد نص على ذلك ابن تيمية[٥]، وقد تتبع ابن كثير أيضًا الأحاديث الواردة في تفسير هذه الآية، وبيَّن أن الأحاديث التي تنص على أن أُولي القربى هم فاطمة وولداها ضعيفة الإسناد، وأورد رواية عن ابن

(١) «تفسير البغوي» (٤/ ١١٩) «العقيدة في أهل البيت» ص٣٦٤ .
(٢) «منهاج السنة» (٧/ ٩٩) «دراسة عن الفِرَق وتاريخ المسلمين» جلي، ص١٩٠ .
(٣) «البخاري» كتاب: التفسير، رقم (٤٨١٨).
(٤) «منهاج السنة» (٧/ ١٠٠).
(٥) المصدر السابق (٧/ ١٠٠).

أبي حاتم قال: حدثنا رجل سماه، حدثنا حسين الأشقر عن قيس، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت هذه الآية ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ قالوا: يا رسول الله، من هؤلاء الذين أمر الله بمودتهم؟ قال: «**فاطمة وولداها** رضي الله عنهم» وهذا إسناد ضعيف فيه متهم لا يعرف عن شيخ شيعي محترق، وهو حسين الأشقر ولا يقبل خبره في هذا المحل.

وذكر نزول الآية في المدينة بعيد فإنها مكية، ولم يكن إذ ذاك لفاطمة رضي الله عنها أولاد بالكلية، فإنها لم تتزوج بعلي إلَّا بعد بدر في السنة الثانية من الهجرة، والحق تفسير هذه الآية بما فسرها حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وقد تحدث ابن حجر عن ضعف الروايات المذكورة ومخالفتها للحديث الصحيح[١].

أدلتهم من السنة

١- خطبة غدير خُمّ:

غدير خم هو موقع بين مكة والمدينة بالجحفة[٢]، ويقع شرق رابغ بما يقرب من ٢٦ ميلًا، ويسمونه اليوم الغربة[٣]، ويذكر أنه في هذا الموقع خطب النبي ﷺ في الناس، وذكر فضل علي رضي الله عنه، واتخذ الروافض هذه الحادثة أساسًا يعتمدون عليه في تشيعهم الغالي له من جهة، واعتمدوا عليها في أحقية علي بالخلافة من جهة أخرى، فأعطوا لهذه الحادثة من الأهمية ما لم يعطوه لغيرها في عصر النبوة[٤].

حتى أُلِّف فيه كتاب من أحد عشر مجلدًا وهو كتاب «الغدير» ملأه مؤلفه بالأحاديث الموضوعة والضعيفة، والصحيح ما أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه أنه قال: قام رسول الله ﷺ فينا خطيبًا بماء يدعى خُمًّا

(١) «تفسير ابن كثير» (٤/ ١١٢) «فتح الباري» (٨/ ٥٦٤).
(٢) «معجم البلدان» (٢/ ٢٨٩).
(٣) «على طريق الهجرة» عاتق البلاد، ص٦١ .
(٤) «أثر التشيع على الروايات التاريخية» عبد العزيز محمد نور ولي، ص٢٩٩ .

بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكَّر، ثم قال: «أما بعد، ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين؛ أولهما: كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به» فحث على كتاب الله ورغَّب فيه، ثم قال: «**وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**» قال له حصين -أي: الراوي عن زيد بن أرقم-: ومَن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: بلى، ولكن أهل بيته من حُرم الصدقة بعده، قال: ومَن هم؟ قال: هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس، قال: كل هؤلاء حُرم الصدقة؟ قال: نعم[(١)].

وجاء عند غير مسلم؛ كالترمذي[(٢)]، وأحمد [(٣)]، والنسائي في «الخصائص»[(٤)]، والحاكم[(٥)]، وغيرهم بأسانيد صحيحة عن النبي ﷺ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»[(٦)]، وأما الزيادات الأخرى كقوله: «اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه» فهذه الزيادات صححها بعض أهل العلم، والصحيح أنها لا تصح، وأما زيادة: «انصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار» فهذه زيادة مكذوبة على النبي ﷺ[(٧)].

وخطبة النبي ﷺ في غدير خم لها سبب وجيه، فعن بريدة بن الحصيب ﷺ قال: بعث النبي ﷺ عليًّا إلى خالد بن الوليد في اليمن ليخمس الغنائم ويقبض الخمس، فلما خمس الغنائم كانت في الغنائم وصيفة هي أفضل ما في السبي، فصارت في الخُمس، ثم إن عليًّا خرج ورأسه مغطى وقد اغتسل، فسألوه عن ذلك، فأخبرهم أن

---

(١) مسلم، رقم (٢٤٠٨).
(٢) «سنن الترمذي» رقم (٣٧١٣).
(٣) «مسند أحمد» الموسوعة الحديثية، رقم (٦٧٠) صحيح لغيره.
(٤) «خصائص علي» رقم (٧٩) صحيح رجاله ثقات.
(٥) «المستدرك» (٣/ ١١٠).
(٦) «حقبة من التاريخ» ص١٨٢ .
(٧) انظر: «السلسلة الصحيحة» للألباني (١٧٥٠).

الوصيفة التي كانت في السبي صارت له فتسرَّى بها، فكره البعض ذلك منه، وقدم بريدة بن الحصيب بكتاب خالد إلى النبي ﷺ، وكان ممن يبغض عليًا، فصدَّق على كتاب خالد الذي تضمن ما فعله علي، فقال له النبي ﷺ: «**يا بريدة، أتبغض عليًّا؟**» فقال: نعم، قال: «**لا تبغضه، فإن له في الخُمس أكثر من ذلك**»[1].

فلما كانت حجة الوداع رجع علي من اليمن ليدرك الحج مع النبي ﷺ، وساق معه الهدي[2]، وقد تعجل علي ليلقى الرسول ﷺ بمكة، واستخلف رجلًا من أصحابه على الجند، فكسا ذلك الرجل الجند حللًا من البز[3]، الذي كان مع علي، فلما دنا الجيش من مكة خرج علي ليلقاهم، فإذا عليهم الحُلل، فقال لنائبه: ويلك ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا في الناس، قال: ويلك، انزع قبل أن تنتهي به إلى الرسول ﷺ، فانتزع الحلل وردها إلى البز، فأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم علي[4].

فلما اشتكى الناس عليًّا قام رسول الله ﷺ في الناس خطيبًا، قال ابن كثير: إن عليًّا رضي الله عنه لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منعه إياهم استعمال إبل الصدقة، واسترجاعه منهم الحلل التي أطلقها لهم نائبه؛ لذلك -والله أعلم- لما رجع الرسول ﷺ من حجته وتفرغ من مناسكه، وفي طريقه إلى المدينة مر بغدير خم فقام في الناس خطيبًا فبرأ ساحة علي، ورفع من قدره، ونبَّه على فضله؛ ليزيل ما وقر في قلوب كثير من الناس[5].

---

(١) «مجمع الزوائد» (٩/ ١٢٧) قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير عبد الجليل بن عطية، وهو ثقة صرح بالسماع، وفيه لين.

(٢) مسلم، رقم (١٢٨١).

(٣) البز: الثياب، أو متاع البيت من الثياب.

(٤) «البداية والنهاية» (٥/ ٩٥) «السيرة النبوية» لابن هشام (٤/ ٢٥٩).

قال ابن كثير: هذا السياق أقرب من سياق البيهقي، «دلائل النبوة» (٥/ ٣٩٨) رغم أنه قال عن رواية البيهقي: هذا إسناد جيد على شرط النسائي.

(٥) «البداية والنهاية» (٥/ ٩٥).

إن النبي أخّر الكلام إلى أن رجع إلى المدينة، ولم يتكلم وهو في مكة في حجة الوداع أو في يوم عرفة، وإنما أجل الأمر إلىٰ أن رجع، فهذا يدل على أن الأمر خاص بأهل المدينة؛ لأن الذين تكلموا في علي ﷺ من أهل المدينة، فهم الذين كانوا مع علي في الغزو، وغدير خم في الجحفة وهي تبعد عن مكة تقريبًا مائتين وخمسين كيلو مترًا، والذي يقول: إنه مفترق الحجيج فهذا غير صحيح؛ لأن مجتمع الحجيج مكة، فلا يكون مفترق الحجيج بعيدًا عن مكة أكثر من مائتين وخمسين كيلو مترًا أبدًا، فإن أهل مكة يبقون في مكة، وأهل الطائف يرجعون إلى الطائف، وأهل اليمن إلى اليمن، وأهل العراق إلى العراق.

وهكذا كل من أنهى حجه، فإنه يرجع إلى بلده، وكذلك القبائل العربية ترجع إلى مضاربها، فلم يكن مع النبي ﷺ إلَّا أهل المدينة، ومن كان على طريق المدينة فقط، وهم الذين خطب فيهم النبي ﷺ، والاختلاف بين أهل السنة والشيعة الروافض في مفهوم قول النبي ﷺ لا في الثبوت، فالروافض يقولون: من كنت مولاه فعلي مولاه؛ أي: من كنت واليه فعلي واليه، وأهل السنة يقولون: إن مفهوم قول النبي ﷺ من كنت مولاه فعلي مولاه؛ أي: الموالاة التي هي النصرة والمحبة وعكسها المعاداة؛ وذلك لأمور:

(أ) للزيادة التي وردت وصححها بعض أهل العلم؛ وهي قول النبي ﷺ: «**اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه**»[1]، والمعادة هي شرح لقوله: «**فعلي مولاه**» فهي في محبة الناس لعلي بن أبي طالب ﷺ وأرضاه.

(ب) كلمة «**مولاه**» تدل على معانٍ متعددة، قال ابن الأثير: المولى يقع على الرب والمالك والمنعم، والناصر والمحب والحليف، والعبد والمعتق، وابن العم والصهر[2]، وكل هذا تطلقه العرب على كلمة مولى.

---

(١) «السلسلة الصحيحة» للألباني، رقم (١٧٥٠).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٢٢٨).

(جـ) الحديث ليس فيه دلالة على الإمامة؛ لأن النبي ﷺ لو أراد الخلافة لم يأتِ بكلمة تحتمل هذه المعاني التي ذكرها ابن الأثير، والنبي ﷺ هو أفصح العرب، ولكان يقول: علي خليفتي من بعدي، أو علي الإمام من بعدي، أو إذا أنا متُّ فاستمعوا وأطيعوا لعلي بن أبي طالب؛ ولكن لم يأتِ النبي ﷺ بهذه الكلمة الفاصلة التي تنهي الخلاف إن وجد أبدًا، وإنما قال: **«من كنت مولاه فعلي مولاه»**[1].

(د) قال الله تعالى: ﴿مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [الحديد: ١٥] فسماها مولى لشدة الملاصقة والاتحاد مع الكفار والعياذ بالله.

(هـ) الموالاة وصف ثابت لعلي في حياة رسول الله ﷺ وبعد وفاته وبعد وفاة علي رضي الله عنه، فعلي كان مولى المؤمنين بعد وفاة رسول الله ﷺ، وهو مولى المؤمنين بعد وفاته رضي الله عنه، فهو الآن مولانا كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٥] وعلي رضي الله عنه من سادة الذين آمنوا.

(و) قال الإمام الشافعي رحمه الله عن حديث زيد: يعني بذلك ولاء الإسلام كما قال الله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾﴾ [محمد: ١١][2]، فالحديث لا يدل على أن عليًا رضي الله عنه هو الخليفة بعد رسول الله ﷺ؛ وإنما يدل على أن عليًا من أولياء الله تبارك وتعالى تجب له الموالاة؛ وهي المحبة والنصرة والتأييد[3].

وعمومًا فإن هذه الخطبة التي خطبها النبي ﷺ في غدير خم أراد بها تبرئة ساحة علي رضي الله عنه، ورفع مكانته والتنبيه على فضله؛ ليزيل ما كان وقر في نفوس الناس من أصحابه الذين كانوا معه في اليمن وأخذوا عليه بعض الأمور، والرسول ﷺ لم يرد أن يفعل ذلك أثناء موسم الحج؛ لأن الحادثة رغم انتشارها بقيت محدودة في أهل

---

(١) «حقبة من التاريخ» ص١٨٥ .
(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٢٢٨).
(٣) «حقبة من التاريخ» ص١٨٧ .

المدينة، كما أنه لم يؤخرها حتى وصوله المدينة؛ حتى لا يُمكن المنافقين من استغلال مثل هذه الحادثة في مكايدهم[١].

ومما يدل على أن النبي ﷺ أراد من خطبته هذه بيان فضل علي للذين لم يعرفوا فضله، أنه عندما قام عنده بريدة بن الحصيب ينتقص في علي -وكان قد رأى من علي جفوة- تغير وجه النبي ﷺ، وقال: «**يا بريدة، ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟**» فقال بريدة: بلى، يا رسول الله، قال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»[٢].

وهناك بحث قيم في هذا الموضوع قام به الدكتور محمد علي السالوس، فتحدث عن خطبة الغدير والوصية بالكتاب والسنة، وقام بدراسة لروايات التمسك بالكتاب والعترة، وناقشها وحكم عليها، ثم قال: مما سبق نرى أن حديث الثقلين من الأحاديث التي صح سندها وصح متنها، وأن الروايات الثماني التي تأمر بالتمسك بالعترة إلى جانب الكتاب الكريم لم تخل واحدة منها من ضعف في السند[٣]، وفي متن هذه الروايات نجد الإخبار بأن الكتاب وأهل البيت لن يفترقا حتى يردا الحوض على رسول الله ﷺ، ومن أجل هذا وجب التمسك بهما، ولكن الواقع يخالف هذه الأخبار، فمن المتشيعين لأهل البيت من ضل وأضل، وأكثر الفرق التي كادت للإسلام وأهله وجدت من التشيع لآل البيت ستارًا يحميها، ووجدت من المنتسبين لآل البيت من يشجعها لمصالح دنيوية؛ كأخذ خُمس ما يغنمه الأتباع.

إن عدم الضلال يأتي من التمسك بالكتاب والسنة، وإذا تمسك أهل البيت بهما كان لهم فضل الانتساب مع فضل التمسك، واستحقوا أن يكونوا أئمة هدى نقتدي

---

(١) «أضواء على دراسة السيرة النبوية» صالح الشامي، ص١١٣، ١١٤، «أثر التشيع على الروايات التاريخية» ص٣٠٤.

(٢) «السلسلة الصحيحة» (٤/٣٣٦) قال الألباني: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

(٣) ومع هذا الضعف جاء في كتاب «المراجعات» للموسوي أنها متواترة، ص٥١، ونسب للشيخ سليم البشري أنه تلقى هذا القول بالقبول، ص٤٥، وأنه طلب المزيد، وذكر صاحب «المراجعات» روايات أخرى أشد ضعفًا، مع الشيعة الاثنا عشرية (١/١٣٦).

بهم كما قال تعالى: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] أي: **أئمة نقتدي بمن قبلنا، ويقتدي بنا من بعدنا، ولا يختص هذا بأهل البيت؛ ولكن بكل من يعتصم بالكتاب والسنة، فالروايات التي ضعف سندها لا يستقيم متنها كذلك، وهذا ضعف آخر، ومع هذا كله فلو صحت هذه الروايات فإنها لا تدل من قريب ولا بعيد على وجوب إمامة الأئمة الاثني عشر وأحقيتهم بالخلافة**[١].

قال العلامة المناوي في «فقه روايات الحديث»: إن ائتمرتم بأوامر كتابه، وانتهيتم بنواهيه، واهتديتم بهدي عترتي، واقتديتم بسيرتهم؛ اهتديتم فلم تضلوا[٢].

وقال ابن تيمية بعد أن بين أن الحديث ضعيف لا يصح:

وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلالة، قالوا: ونحن نقول بذلك كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى وغيره.

وقال أيضًا: إجماع الأئمة حجة بالكتاب والسنة والإجماع، والعترة بعض الأمة، فيلزم من ثبوت إجماع الأمة إجماع العترة[٣].

إن حديث الثقلين في قوله ﷺ: «**تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا؛ كتاب الله**[٤] وعترتي» فيه كلام من حيث صحته وثبوته عن النبي ﷺ، والثابت عند مُسلم أن الأمر كان بالتمسك بكتاب الله، والوصية بأهل البيت كما مر من حديث زيد بن أرقم في مسلم، فأوصى بكتاب الله، وحث على التمسك به، ثم قال: «**وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي،**

---

(١) «مع الشيعة الاثنا عشرية» (١/ ١٣٦).

(٢) «فيض القدير» (٣/ ١٤).

(٣) «منهاج السنة النبوية» (٤/ ١٠٥).

(٤) «سنن الترمذي» كتاب: المناقب، رقم (٣٧٨٦) وفيه زيد الأنماطي، والحديث له أكثر من طريق، لا يخلو طريق منها من كلام مع اختلاف المتون.

أذكركم الله في أهل بيتي» فالذي أمر بالتمسك به كتاب الله، وأما أهل بيت النبي ﷺ فأمر برعايتهم، وإعطائهم حقوقهم التي أعطاهم الله تبارك وتعالى إياها[١].

والرد على فهم الشيعة الروافض المنحرف لحديث الثقلين من وجوه:

(أ) إن عترة الرجل هم أهل بيته، وعترة النبي ﷺ هم كل من حرمت عليه الزكاة، وهم بنو هاشم، هؤلاء هم عترة النبي ﷺ، فالروافض ليس لهم أسانيد إلى الرسول ﷺ، وهم يقرون بهذا رغم أنهم ليس عندهم أسانيد في نقل كتبهم ومروياتهم، وإنما هي كتب وجدوها، وقالوا: رووها فإنها حق[٢].

أما أسانيدهم كما يقول الحر العاملي وغيره من أئمة الشيعة الروافض: إنه ليس عند الشيعة أسانيد أصلًا، ولا يعولون على الأسانيد[٣]، فأين لهم ما يروونه في كتبهم ثابتًا عن عترة النبي ﷺ؟ بل أهل السنة هم أتباع عترة النبي ﷺ وأعطوهم حقهم، ولم يزيدوا ولم ينقصوا، كما قال النبي ﷺ في حق نفسه: «**لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم؛ ولكن قولوا: عبد الله ورسوله**»[٤].

(ب) إمام العترة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبعده يأتي في العلم عبد الله بن عباس الذي هو حبر الأمة، وكان يقول بإمامة أبي بكر وعمر قبل علي رضي الله عنه؛ بل إن عليَّ بن أبي طالب قد ثبت عنه بالتواتر أنه قال: أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر[٥]، فعلي يقر بفضل الشيخين وهو إمام العترة[٦].

---

(١) «حقبة من التاريخ» ص٢٠٣ .
(٢) «حقبة من التاريخ» ص٢٠٣ .
(٣) «حقبة من التاريخ» ص٢٠٣ .
(٤) البخاري، رقم (٣٤٤٥).
(٥) البخاري، رقم (٣٦٧١).
(٦) «حقبة من التاريخ» ص٢٠٤ .

(جـ) هذا الحديث مثل قوله ﷺ: **«تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبدًا؛ كتاب الله وسنتي»**[١]، وقال النبي ﷺ: **«عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ»**[٢]، فأمر بالعض عليها بالنواجذ، وقال ﷺ: **«اقتدوا باللذين من بعدي؛ أبي بكر وعمر»**[٣]، وقال: **«اهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد ابن مسعود»**[٤]، ولم يدل هذا على الإمامة أبدًا، وإنما دلَّ على أن أولئك على هدي الرسول ﷺ، كما أن عترة الرسول ﷺ لا تجتمع على ضلالة أبدًا[٥].

(د) إن الشيعة الروافض يطعنون في العباس[٦]، ويطعنون في عبد الله ابنه، ويطعنون في أولاد الحسن، وقالوا: إنهم يحسدون أولاد الحسين، ويطعنون كذلك في أبناء الحسين نفسه من غير الأئمة الذين يدعونهم كزيد بن علي[٧]، وكذلك إبراهيم أخي الحسن العسكري[٨] وغيرهم، فهم ليسوا بأولياء للنبي ﷺ وعترته؛ بل أولياءُ النبي وعترته هم الذين مدحوهم وأثنوا عليهم، وأعطوهم حقهم ولم ينقصوهم[٩].

(هـ) فَهْم صحابة رسول الله ﷺ للنص: فهم الصحابة ﷺ أن المراد بالمولى أو الولي هو الحب والولاء والطاعة؛ ولذلك عبَّروا عن طاعتهم وإجلالهم لسيد أهل البيت علي بن أبي طالب بمناداته: يا مولانا، فعن رياح الحارث قال: جاء

---

(١) «مستدرك الحاكم» (١/ ٩٣).
(٢) «سنن أبي داود» (٤/ ٢٠١) قال الترمذي: حسن صحيح.
(٣) «صحيح سنن الترمذي» للألباني (٣/ ٢٠٠).
(٤) «سنن الترمذي»، رقم (٣٨٠٥).
(٥) «حقبة من التاريخ» ص٢٠٥.
(٦) «رجال الكشي» ص٥٢، نقلًا عن «حقبة من التاريخ» ص٢٠٥.
(٧) «بحار الأنوار» (٤٦/ ١٩٤) اتهموه أنه كان يشرب الخمر، «حقبة من التاريخ» ص٢٠٥.
(٨) «الكافي» (١/ ٥٠٤) اتهموه بأنه فاجر ماجن شريب للخمور، «حقبة من التاريخ» ص٢٠٥.
(٩) «حقبة من التاريخ» ص٢٠٥.

رهط إلى علي بالرحبة، فقالوا: السلام عليك يا مولانا، فقال: كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خم: «**من كنت مولاه فهذا مولاه**» قال رياح: فلما مضوا اتبعتهم فسألت: من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري[1].

إن أهم ما يستفاد من هذا الحديث هو أن علي بن أبي طالب نفسه لم يكن يفهم من لفظ «مولى» معنى الإمامة والإمارة، فمن الملاحظ أن أمير المؤمنين عليًّا رضي الله عنه قد استنكر منهم مناداته بـ«يا مولانا» ولو كان أمير المؤمنين علي العربي الفصيح يراها مرادفة «يا أميرنا، أو يا إمامنا» لما استنكر على القائلين تلك المناداة[2].

(و) روت كتب الشيعة الاثنا عشرية أقوالًا لبعض أهل البيت ينفون فيها أن يكون المراد بحديث الغدير النص على إمامة علي من بعد رسول الله ﷺ، فقد قيل للإمام الحسين بن علي الذي كان كبير الطالبيين في عهده، وكان وصي أبيه وولي صدقة جده: ألم يقل رسول الله : «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»؟ فقال: بلى؛ ولكن والله لم يعنِ رسول الله بذلك الإمامة والسلطان، ولو أراد لأفصح لهم به، وكان ابنه الإمام عبد الله يقول: ليس لنا في هذا الأمر ما ليس لغيرنا، وليس في أحد من أهل البيت إمام مفترض الطاعة من الله، وكان ينفي أن تكون إمامة أمير المؤمنين من الله[3]، فإذا كان هذا كلام أهل البيت وهم أبناء علي والناصرون له، فما ترى غيرهم يقولون[4]؟

٢- حديث استخلاف علي رضي الله عنه على المدينة في تبوك

كان في رجب سنة تسع من الهجرة غزوة تبوك، وكانت لها أهمية كبيرة في السيرة النبوية، وتحققت منها غايات كانت بعيدة الأثر في نفوس المسلمين.

---

(١) «فضائل الصحابة» (٢/ ٧٠٢) حديث رقم (٩٦٧).

(٢) «ثم أبصرت الحقيقة» ص٢٠٠ .

(٣) «ثم أبصرت الحقيقة» ص٢٠١، كذلك الرواية في كتب أهل السنة، «الاعتقاد» للبيهقي ص١٨٢، ١٨٣، ومن كتب الشيعة «بصائر المؤمنين» للصفّار، ص١٥٣-١٥٦ .

(٤) «ثم أبصرت الحقيقة» ص٢٠١ .

والعرب، ومجرى الحوادث في تاريخ الإسلام[١]، واستعمل رسول الله ﷺ على المدينة عليًّا، فوجد المنافقون فرصة للتنفيس عما بداخلهم من حقد ونفاق، فأخذوا يتكلمون في علي رضي الله عنه بما يسيء إليه، فمن ذلك قولهم: ما تركه إلَّا لثقله عليه، وهذا القول منهم في حقه علامة بارزة واضحة على نفاقهم، ففي الحديث الصحيح أن عليًّا رضي الله عنه قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إليَّ: أن لا يحبني إلَّا مؤمن، ولا يبغضني إلَّا منافق[٢].

عند ذلك أدرك علي الجيش وأراد الغزو معهم قائلًا: يا رسول الله، أتخلفني في الصبيان والنساء، فقال رسول الله ﷺ: **«ألا ترضى أن تكون بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي»**[٣].

وليس في هذا الحديث ما يستدل به الشيعة على كون أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه خليفة لرسول الله ﷺ، والرد عليهم من وجوه:

(أ) الحديث المذكور له سبب هام لا ينبغي أن يغفل وأن يفهم الحديث دونه، قد طعن المنافقون في علي رضي الله عنه، فبيَّن رسول الله ﷺ مكانته وفضله، وكذب المنافقين.

(ب) من الثابت أن هارون عليه السلام كانت وفاته قبل موسى عليه السلام، والاستدلال بالحديث على إمامة علي بعد رسول الله بالتالي غير منطبق، ولو أراد رسول الله ﷺ النص على علي بن أبي طالب رضي الله عنه لقال له مثلًا: أنت مني بمنزلة يوشع من موسى؛ لأن نبي الله يوشع استخلف على بني إسرائيل بعد وفاة موسى عليه السلام؛ لكن ذِكْر رسول الله ﷺ لهارون عليه السلام الذي كان خليفة موسى عليه السلام في حياة موسى لا بعد وفاته ليس له إلَّا معنى واحد؛ هو الترضية لعلي الذي أحزنه إبقاء الرسول ﷺ له في المدينة مستخلفًا على الضعفاء والنساء والأطفال والمتخلفين عن الغزوة.

---

(١) «المرتضى» للندوي، ص٥٥.

(٢) مسلم.

(٣) البخاري، رقم (٢٤٠٤).

فبيَّن له النبي ﷺ أنه كما استخلف موسى عليه السلام أخاه هارون عليه السلام على قومه، وذهب للطور للقاء ربه تبارك وتعالى، فاستخلافي لك من هذا الباب، فموسى لم يستخلف هارون -عليه السلام- استخفافًا به وتنقيصًا له؛ وإنما ائتمانًا وثقة به، وكذلك الحال معك يا علي بن أبي طالب رضي الله عنك.

(ج) هارون عليه السلام لم يكن وصيًا لموسى عليه السلام؛ بل كان نبيًّا ووزيرًا بنص القرآن، وقياس حال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه الذي هو عند الشيعة وصي وليس بنبي قياسًا مع الفارق، علمًا بأنهم يرفضون القياس أصلًا.

(د) الاستدلال بكون هارون عليه السلام وزيرًا لموسى عليه السلام على وزارة أمير المؤمنين علي لرسول الله ﷺ أعجب من الأولى؛ ذلك لأن الله تعالى الذي جعل هارون عليه السلام وزيرًا لنبيه موسى عليه السلام قال في محكم كتابه عن طلب موسى عليه السلام: ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي ٢٩ هَٰرُونَ أَخِي ٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي ٣١ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ٣٢﴾ [طه: ٢٩-٣٢] فهل يرى من يدَّعي التطابق بين الاثنين كون علي رضي الله عنه مشاركًا لرسول الله ﷺ في نبوته، كما هو الحال في مشاركة هارون لموسى عليه السلام في أمره؟! من يعتقد ذلك فلا شك في كفره وخروجه من ملة الإسلام[١].

(هـ) لقد استخلف النبي ﷺ على المدينة غير علي بن أبي طالب؛ ففي غزوة بدر استخلف عبد الله بن أم مكتوم، واستخلف في غزوة سليم سباع بن عُرفطة الغفاري أو ابن أم مكتوم على اختلاف ذلك، واستخلف في غزوة السويق بشير بن عبد المنذر، واستعمل على المدينة في غزوة بني المصطلق أبا ذر الغفاري، وفي غزوة الحديبية نُمَيْلة بن عبد الله الليثي، كما استعمله أيضًا في غزوة خيبر، وفي عمرة القضاء استعمل عويف بن الأضبط الديلي، وفي فتح مكة كلثوم بن حصين بن عتبة الغفاري، وفي حجة الوداع أبا دجانة الساعدي، ذكر هذا ابن هشام في مواقف متفرقة من السير[٢].

---

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» ص٢١٥ .

(٢) «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٦٥٠، ٨٠٤، ٨٠٦).

إضافة إلى أن استخلاف عليٍّ على المدينة لم يكن الأخير، فقد استخلف النبي ﷺ على المدينة في حجة الوداع غير علي، وهذا منهج النبي ﷺ في تربية القادة، كما حدث عندما أمَّر أبا بكر على الحج، واختصه أيضًا بإمامة الصلاة وحده[1].

(و) وأما تشبيه النبي ﷺ لعلي بهارون فهذه فضيلة، كما أن النبي ﷺ شبه أبا بكر وعمر بأعظم من هارون؛ ففي غزوة بدر لما كانت قضية الأسرى واستشار النبي ﷺ أبا بكر، فرأى أن يعفو عنهم وأن يفادوهم قومهم، ورأى عمر أن يقتلهم، فقال النبي ﷺ لأبي بكر: «إن مثلك كمثل إبراهيم يوم قال: ﴿فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦] ومثلك كمثل عيسى إذ قال: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المائدة: ١١٨]» ثم التفت إلى عمر فقال: «**يا عمر، إن مثلك مثل نوح لما قال:** ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] ومثلك كمثل موسى لما قال: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨]»[2].

فشبَّه أبا بكر بإبراهيم وعيسى، وشبَّه عمر بنوح وموسى، وأولئك من أولي العزم، وهم خير البشر بعد رسول الله ﷺ، وهم أفضل من هارون بدرجات صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وتشبيه النبي ﷺ لعلي بهارون تكريم له، كما كرَّم النبي ﷺ أبا بكر وعمر عندما شبههم بإبراهيم وعيسى وموسى ونوح[3] عليهم السلام.

من أقوال العلماء في شرح الحديث:

قال النووي رحمه الله: وهذا الحديث لا حُجة فيه لأحد منهم؛ بل فيه إثبات فضيلة لعلي، ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله، وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده؛ لأن النبي ﷺ إنما قال هذا لعلي حين استخلفه في المدينة في

---

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» ص٢١٥ .

(٢) «مسند أحمد» (١/٣٨٣) إسناده صحيح.

(٣) «حقبة من التاريخ» ص٢٠٠ .

غزوة تبوك، ويؤيد هذا أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى؛ بل توفي في حياة موسى، وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص، قالوا: وإنما استخلفه حين ذهب لميقات ربه للمناجاة[١].

وقال ابن حزم رحمه الله بعد ذكر احتجاج الرافضة بالحديث: وهذا لا يوجب له فضلًا على مَن سواه، ولا استحقاق الإمامة بعده؛ لأن هارون لم يلِ أمر بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام، وإنما ولي الأمر بعد موسى عليه السلام يوشع بن نون فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليه السلام، كما ولي الأمر بعد رسول الله ﷺ صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة.

وإذا لم يكن علي نبيًا كما كان هارون نبيًا، ولا كان هارون خليفة بعد موت موسى على بني إسرائيل؛ فصح أن كونه رضي الله عنه من رسول الله بمنزلة هارون من موسى إنما هو في القرابة فقط، وأيضًا فإنما قال له رسول الله ﷺ هذا القول، إذ استخلفه على المدينة في غزوة تبوك، ثم إنه قد استخلف ﷺ قبل تبوك وبعد تبوك في أسفاره رجالًا سوى علي رضي الله عنه؛ فصح أن هذا الاستخلاف لا يوجب لعلي فضلًا على غيره، ولا ولاية الأمر بعده، كما لم يوجب ذلك لغيره من المستخلفين[٢].

وقال ابن حجر رحمه الله: واستدل بحديث الباب على استحقاق علي للخلافة دون غيره من الصحابة، فإن هارون كان خليفة موسى، وأجيب بأن هارون لم يكن خليفة موسى إلَّا في حياته لا بعد موته؛ لأنه مات قبل موسى باتفاق... أشار إلى ذلك الخطابي[٣].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ١٧٤).
(٢) «الفصل» (٤/ ١٥٩، ١٦٠).
(٣) «فتح الباري» (٧/ ٧٤) «الانتصار للصحب والآل» ص٥٤٠.

وقال ابن تيمية رحمه الله في سياق رده على الشيعة الرافضة في استدلالهم بهذا الحديث:

وقول القائل: هذا بمنزلة هذا، وهذا مثل هذا، هو كتشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه السياق، لا يقتضي المساواة المطلقة في كل شيء، وكذلك هنا بمنزلة هارون، وهذا الاستخلاف لا يسمى من خصائص علي؛ بل ولا هو مثل استخلافاته، فضلًا أن يكون أفضل منها، وقد استخلف مَنْ هو علي أفضل منه في كثير من الغزوات، ولم تكن تلك الاستخلافات توجب تقديم المُسْتَخلف على علي إذا قعد معه، فكيف يكون موجبًا لتفضيله على علي؟!

قد استُخلف على المدينة غير واحد، وأولئك المستخلفون منه بمنزلة هارون من موسى من جنس استخلاف علي؛ بل كان ذلك الاستخلاف يكون على أكثر وأفضل ممن استخلف عليه عام تبوك، وكانت الحاجة إلى الاستخلاف أكثر، فإنه كان يخاف من الأعداء على المدينة، فأما عام تبوك فإنه كان قد أسلمت العرب بالحجاز، وفتُحت مكة وظهر الإسلام وعز؛ ولهذا أمر الله نبيه أن يغزو، ولهذا لم يدع النبي ﷺ عند علي أحدًا من المقاتلة، كما كان يدع النبي ﷺ بها في سائر الغزوات؛ بل أخذ المقاتلة[1] كلهم.

الحكمة في عدم تخصيص رسول الله ﷺ من بعده أحدًا ليتولى أمر الأمة:

إن الحكمة في عدم تخصيص رسول الله ﷺ من بعده أحدًا ليتولى أمر الأمة تتضح في إدراكنا لحقيقة الإسلام كدين رباني للبشرية، وأنه لو حدد الرسول ﷺ رجلًا من بعده، فإنه يكون قد أعطى المسوغ الشرعي ليدعي المدعون -وقد فعلوا بدون برهان- بأن قيادة الأمة من حق أسرة بعينها، ويصبح الحكم الوراثي هو الحكم السائد في الإسلام، ولكن رسول الله ﷺ أراد -وهو لا ينطق عن الهوى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم: ٤]- أن

(١) «منهاج السنة» (٧/ ٣٣٠، ٣٣٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤١٦).

يترك هذا الأمر مطلقًا للمسلمين أن يختاروا أصلحهم وخيرهم، وإن كان لمَّح بعض التلميحات إلى أبي بكر، وكان بمقدوره ﷺ أن يصرح؛ ولكنه لم يفعل لهذا القصد، إلَّا أن التلميح لا يعطي شرعية التولية المباشرة، ولو كانت هناك وصية لأحد من الخلق؛ لما حصل اختلاف في سقيفة بني ساعدة في بداية الأمر، ولما استشار أبو بكر الناس في تولية عمر رضي الله عنه، ولما ترك عمر الخلافة بيد ستة من المهاجرين... إلخ، ولو كانت المسألة وراثة لكان بنو هاشم أول من ينالون هذا الأمر[١].

إن هذا الدين للبشرية، ولا يصح بأية حال من الأحوال أن يكون محصورًا في أسرة حاكمة واحدة، ويظل متوارثًا كالمتاع، وإذا كانت العصور التالية فعلت ذلك كعصر بني أمية، وبني العباس وغيرهم، فإن هذا خلاف القاعدة الشرعية، وما كان خلاف القاعدة فهو طارئ وغريب على دين الله، وينبغي أن ينحَّى هذا المفهوم القاصر كلية من الفكر الإسلامي حتى يصبح ناصعًا نقيًّا[٢].

بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي يستدلون بها في الإمامة:

١- حديث الطائر

ومن أهم أدلة الشيعة الإمامية كذلك حديث الطائر المشوي، روى الحاكم في «المستدرك» عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنت أخدم رسول الله ﷺ، فقدم لرسول الله فرخ مشوي، فقال: «**اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير**» قال: فقلت: اللهم اجعله رجلًا من الأنصار، فجاء علي رضي الله عنه، فقلت: إن رسول الله ﷺ على حاجة، ثم جاء، فقلت: إن رسول الله ﷺ على حاجة، ثم جاء، فقال رسول الله ﷺ: «**افتح**» فدخل، فقال رسول الله ﷺ: «**ما حبسك يا علي؟**» فقال: إن هذه آخر ثلاث كرَّات يَرُدُّني أنس، يزعم أنك على حاجة، فقال: «**ما**

(١) «دراسات في عهد النبوة» للشجاع، ص٢٧٠ .

(٢) «دراسات في عهد النبوة» للشجاع، ص٢٧٠ .

حملك على ما صنعت؟» فقلت: يا رسول الله، سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلًا من قومي، فقال رسول الله ﷺ: «**إن الرجل قد يحب قومه**»[١].

روي هذا الحديث بأسانيد لا تخلو من ضعف، بالإضافة إلى أن كثرة الروايات المسندة إلى أنس بن مالك رضي الله عنه، وعدم صحة سند واحد منها أمر يدعو للعجب والدهشة، فأين أصحاب أنس من هذا الحديث وقد صحبوه السنين الطوال؟! لم نرَ أي واحد منهم قد روى هذا الحديث، وهم من هم في الثقة والضبط؛ كأمثال: الحسن البصري، وثابت البناني، وحميد الطويل، وحبيب بن أبي ثابت، وبكر بن عبد الله المزني، وأسعد بن سهل بن حنيف، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وأبان بن صالح، وإبراهيم بن ميسرة، وغيرهم كثير ممن يروي عن أنس ولا يُعرف، قال ابن كثير: ثم وقفت على مجلد كبير في رده وتضعيفه -أي: حديث الطير- سندًا ومتنًا للقاضي أبي بكر الباقلاني[٢].

وقال ابن الجوزي: قد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقًا كلها مظلم، وفيها مطعن، فلم أرَ الإطالة بذلك[٣]، وقال ابن تيمية: حديث الطائر من المكذوبات والموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل[٤]، وقال الزيلعي: كم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف[٥].

٢- حديث الدار

ومن الأحاديث التي يستدل بها الشيعة الاثنا عشرية على نصية الإمامة حديث الدار؛ حيث يرى الشيعة أن رسول الله ﷺ نص على إمامة علي منذ بداية البعثة، وأثناء عرضه الإسلام على كفار مكة، ومنذ مطالبته إياهم بترك الأوثان وإفراد

---

(١) «المستدرك» (٣/ ١٣٠، ١٣١) ضعيف من حيث السند والمتن.
(٢) «البداية والنهاية» (٧/ ٣٥٤).
(٣) «العلل المتناهية» (١/ ٢٢٥، ٢٣٤).
(٤) «منهاج السنة» (٤/ ٩٩).
(٥) «تحفة الأحوذي» (١٠/ ٢٤).

الواحد القهار بالعبادة: لما نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤] دعاني رسول الله ﷺ فقال: «**يا علي، إن الله أمرني أن أنذر عشيرتك الأقربين، فضقت بذلك ذرعًا وعرفت أني متى أُبادئهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره**» فصمت علي حتى جاء جبرائيل، فقال: «**يا محمد إنك إلَّا تفعل ما تؤمر به يعذبك ربك، @فاصنع لنا صاعًا من الطعام، واجعل عليه رجل شاة، واملأ لنا عسًّا من لبن، ثم اجمع لي بني عبد المطلب حتى أكلمهم وأبلغهم ما أمرت به**».

ففعلت ما أمرني به، ثم دعوتهم له وهم يومئذ أربعون رجلًا يزيدون رجلًا أو ينقصونه، فيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب، فلما اجتمعوا إليه دعاني بالطعام الذي صنعت لهم، فجئت به، فلما وضعته تناول رسول الله ﷺ خدية من اللحم، فشقها بأسنانه، ثم ألقاها في نواحي الصحفة، ثم قال: «**خذوا باسم الله**» فأكل القوم حتى ما لهم بشيء حاجة، وما أرى إلَّا موضع أيديهم، وايم الله الذي نفسي بيده، وإن كان الرجل الواحد منهم يأكل ما قدمت لجميعهم، ثم قال: «**اسق القوم**» فجئتهم بذلك العس، فشربوا حتى رووا منه جميعًا، وايم الله إن كان الرجل الواحد منهم ليشرب مثله.

فلما أراد رسول الله أن يكلمهم بدره أبو لهب إلى الكلام، فقال: لقد سحركم صاحبكم، فتفرق القوم ولم يكلمهم رسول الله، فقال: «**الغد يا علي، إن هذا الرجل سبقني إلى ما قد سمعت من القول فتفرق القوم قبل أن أكلمهم، فعد لنا من الطعام بمثل ما صنعت، ثم اجمعهم إلي**».

فقال: ففعلت، ثم جمعتهم، ثم دعاني بالطعام فقربته لهم، ففعل كما فعل بالأمس، فأكلوا حتى ما لهم بشيء حاجة، ثم قال: «**اسقهم**» فجئتهم بذلك العس، فشربوا حتى رووا منه جميعًا، ثم تكلم رسول الله ﷺ، فقال: «**يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شابًّا في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيكم**

يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم» قال: فأحجم القوم عنها جميعًا، وقلت -وإني لأحدثهم سنًّا وأرمصهم عينًا وأعظمهم بطنًا وأحمشهم ساقًا[١]-: أنا يا رسول الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثم قال: «**إن هذا أخي ووصيي، وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا**».

فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع، وفي سياق آخر: فلم يجبه أحد منهم، فقام علي وقال: أنا يا رسول الله، قال: «**اجلس**» ثم أعاد القول على القوم ثانيًا، فصمتوا، فقام علي وقال: أنا يا رسول الله، فقال: «**اجلس**» ثم أعاد القول على القوم ثالثًا، فلم يجبه أحد منهم، فقام علي فقال: أنا يا رسول الله، فقال: «**اجلس أنت أخي**»[٢].

وهذا الحديث باطل سندًا ومتنًا: أما سندًا ففي سنده عبد الغفار بن القاسم وعبد الله بن عبد القدوس؛ فأما عبد الغفار بن القاسم فهو متروك لا يُحتج به، قال عنه علي بن المديني: كان يضع الحديث، وقال يحيى بن معين[٣]: ليس بشيء، وروى عباس بن يحيى: ليس بشيء، وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم -أي: عند علماء الجرح والتعديل- وقال عنه ابن حبان: يقلب الأخبار ولا يجوز الاحتجاج به، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقال النسائي: متروك الحديث[٤].

وليس عبد الله بن عبد القدوس بأحسن حالًا من سابقه؛ بل هو مجروح أيضًا عند عامة علماء الحديث، قال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: ضعيف[٥].

---

(١) مع أن عمره آنذاك ما يقارب عشر سنوات.

(٢) «المراجعات المراجعة» (١/ ٣٥٠) من كتاب: «الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات» أبو مريم بن محمد الأعظمي.

(٣) «المجروحين» لابن حبان، ص١٣ .

(٤) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي، ص٢١٠ .

(٥) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٥٧).

وأما من ناحية المتن فالحديث واضح البطلان لأسباب؛ وهي:

(أ) هذه الرواية معارضة لرواية أخرى اتفق أهل الحديث على صحتها وثبوتها، فقد أخرج البخاري ومسلم في «صحيحيهما» عن ابن عباس رضي الله عنه قال: لما نزلت ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤] صعد النبي ﷺ على الصَّفا، فجعل ينادي: «**يا بني فهر، يا بني عدي**» لبطون قريش، حتى اجتمعوا فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولًا لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقريش فقال: «**أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلًا بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقي؟**» قالوا: نعم، ما جربنا عليك إلَّا صدقًا، قال: «**فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد**» فقال أبو لهب: تبًّا لك سائر اليوم، ألهذا جمعتنا؟ فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴿٢﴾﴾ [المسد: ١، ٢][١].

(ب) الشيعة الاثنا عشرية طالما ادعوا النص الصريح على خلافة علي، وأنه هو الوصي والمستحق الوحيد لهذا المنصب، وأن النصوص متضافرة في إثبات ذلك، وهذا الحديث يدحض قولهم؛ إذ فيه أن النبي ﷺ دعا قومه لنصرته، وأن من يقبل نصرته فسيصبح أخاه ووصيه وخليفته من بعده، ولم يخص عليًّا بذلك؛ بل وأعرض عنه ثلاث مرات، ولما لم يجد ناصرًا غير علي قال له ما قال، وهذا يدل على أن عليًّا لا يستحق هذا المنصب ابتداءً، وأن النبي ﷺ اضطر مع إحجام قومه أن يجعل هذا الأمر في علي، فهل هذا يتوافق مع ما يدعيه القوم من أن عليًّا منصوص عليه من قبل السماء[٢]؟!

٣- حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وأحاديث أخرى موضوعة

والأحاديث الموضوعة في هذا الباب كثيرة جدًّا، ومن ذلك ما رواه جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، فهذا الخبر مطعون

---

(١) البخاري، رقم (٤٤٩٢).

(٢) «ثم أبصرت الحقيقة» ص٢٢٤ .

فيه؛ إذ أنكره البخاري، وقال عنه يحيى بن معين: لا أصل له، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وقال النووي والذهبي: إنه موضوع[١].

ويقول الألباني رحمه الله: وحديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأتِ الباب» موضوع رواه العقيلي في «الضعفاء»، وابن عدي في «الكامل»، والطبراني في «الكبير»، والحاكم عن ابن عباس، ورواه ابن عدي والحاكم عن جابر رضي الله عنه[٢]، وكذلك حديث: «من ناصب عليًّا بالخلافة فهو كافر» فلا أثر له بوجه في كتب أهل السنة[٣] أصلًا، وهذه النماذج تكشف عن ضعف ما استند إليه الروافض من حجج اختصاص علي رضي الله عنه، وتعيينه دون غيره للخلافة.

ويؤيد هذا ما ذهب إليه ابن خلدون من أن ما استدل به الشيعة الروافض من نصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم، لا يعرفها جهابذة السنة ولا نقلة الشريعة؛ بل أكثرها موضوع أو مطعون في طريقه أو بعيد عن تأويلاتهم[٤]، وما أورده ابن حزم من أن سائر الأحاديث التي تتعلق بها الرافضة فموضوعة، يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلها[٥].

ويعترف الكاتب الشيعي ابن أبي الحديد بأثر الشيعة في وضع الأحاديث لتأييد مذهبهم في الإمامة، فيقول: إن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة؛ فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلقة في صاحبهم، حملهم على وضعها عداوة خصومهم، فلما رأت البكرية -يريد بعض السنيين- ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها «أبي بكر» أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث . . . فلما رأت الشيعة ما قد وضعت البكرية أوسعوا في وضع الأحاديث، ولقد كان الفريقان

---

(١) «الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة» ص٧١، رقم (٢٥٧) «الفتاوى» (٤/ ٤١٠).
(٢) «ضعيف الجامع الصغير» (٢/ ١٣) رقم (١٤١٦).
(٣) «منهاج السنة» (٤/ ١٠٧، ١٠٨) «دراسة عن الفِرَق» جلي، ص١٩٥ .
(٤) «المقدمة» ابن خلدون، ص١٩٧ .
(٥) «الفصل» ابن حزم (٤/ ١٤٨).

في غنية عما اكتسباه، ولقد كان في فضائل علي الثابتة الصحيحة وفضائل أبي بكر المحققة المعلومة ما يغني عن تكلف العصبية[١].

ورغم ضعف هذه الحجج وعدم قوتها فإننا نجد أن بعض الشيعة المعاصرين لا زالوا يرددونها في كتاباتهم، ويستشهدون بها لإثبات معتقداتهم في الإمامة، وهذا أحد أئمتهم يذهب إلى أن الرسول يُعد غير مبلغ للرسالة لو لم يعين عليًا خليفة من بعده[٢]، ويقول: إن الرسول الكريم قد كلمه الله وحيًا أن يبلغ ما أنزل الله إليه فيمن يخلفه في الناس، ويحكم هذا الأمر، فقد اتبع ما أُمر به وعين أمير المؤمنين عليًا للخلافة[٣]، وقولهم هذا يناقض كل ما يدعونه من آيات وأحاديث يستدلون بها على الإمامة؛ لأنه يلزم من قولهم هذا أنه إلى واقعة حديث غدير خم لم يكن الله ﷻ ورسوله قد نصًا على إمامة علي.

ويكفي في نقد نظرية الإمامة عند الشيعة الإمامية أنه لا سند لهم فيها إلَّا عبد الله بن سبأ اليهودي، الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصية من النبي ﷺ ومحصورة بالوحي، وإذا تولاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره، فقد اعترفت كتب الشيعة بأن ابن سبأ كان أول من أشهر القول بفرض إمامة علي، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وكفرهم[٤]؛ لأنه كان يهودي الأصل يرى أن يوشع بن نون هو وصي موسى، فلما أسلم أظهر هذه المقالة في علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٥].

---

(١) «شرح نهج البلاغة» (١١/ ٤٨، ٥٠) نقلًا عن «دراسة عن الفرق» لشيخي الدكتور أحمد جلي، ص١٩٥، ١٩٦ .

(٢) «دراسة عن الفرق» ص١٩٦ .

(٣) «الحكومة الإسلامية» للخميني ص٤٢، ٤٣، «دراسة عن الفِرَق في تاريخ المسلمين» ص١٩٦ .

(٤) «رجال الكشي» ص١٠٨، ١٠٩، «أصول مذهب الشيعة الإمامية» (٢/ ٧٩٢).

(٥) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٧٩٢).

رابعًا: التوحيد والشيعة الاثنا عشرية

جعل الشيعةُ العقيدةَ في الإمام أساسًا لمذهبهم، وركنًا من أركان الدين، وأصبح الإمام عندهم جزءًا من العقيدة، وينسب الشيعة إلى بعض أئمتهم القول بأن من أصبح من هذه الأمة لا إمام له أصبح ضالًّا تائهًا، وأن مات على هذه الحال مات ميتة جاهلية[1]؛ ذلك لأن الإمام في تصور الشيعة يختلف اختلافًا كليًّا عن تصور المسلمين جميعًا لخليفتهم؛ إذ إن المسلمين يعدون الإمام أو خليفة المسلمين شخصًا عاديًّا في تكوينه ومعارفه، وأن دوره لا يتجاوز دور المنفذ لشرع الله، وأنه يعرض له الخطأ والانحراف، كما يعرض لسائر الناس فيُقَوَّم ويعارض إذا خالف أمر الله، وفوق هذا، فإن الخليفة يُختار ويُنتخب من قِبل الجماعة المسلمة وفقًا لمبدأ الشورى[2].

وخلافًا لهذا التصور يذهب الشيعة إلى أن الأئمة كانوا قبل هذا العالم أنوارًا، وأن لهم ولاية تكوينية إلى جانب الولاية الحكمية، وقد نسبوا إلى رسول الله ﷺ حديثًا أسندوه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه[3].

ويقول أحد أئمة الشيعة المعاصرين: وثبوت الولاية والحاكمية للإمام لا يعني تجرده من منزلته التي هي له عند الله، ولا تجعله مثل من عداه من الحكام، فإن للإمام مقامًا محمودًا ودرجة سامية، وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون، وإن من ضروريَّات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه مَلَك مقرَّب ولا نبي مرسل، وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث، فإن الرسول الأعظم ﷺ والأئمة عليهم السلام كانوا قبل هذا العالم أنوارًا، فجعلهم الله بعرشه محدقين، وجعل لهم من المنزلة والزلفى ما لا يعلمه إلَّا الله.

---

(١) «دراسة عن الفِرَق في تاريخ المسلمين» ص١٩٧ .

(٢) «النظام السياسي للدولة الإسلامية» ص١٤٧-٢٣٦ .

(٣) «دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين» ص١٩٨ .

وقد قال جبرائيل -كما ورد في روايات المعراج-: «لو دنوتُ أنملة لاحترقتُ» وقد ورد عنهم ﷺ: إن لنا حالات لا يسعها مَلَك مقرَّب ولا نبي مرسل[١]، وبناء على هذا التصور للإمام فإن دوره لا يقف عند تنفيذ شرع الله؛ بل له هيمنة على شئون الكون ومجرياته، فعلي عندهم الحاكم والمهيمن الشرعي على شئون البلاد والعباد، وأن الملائكة تخضع له، ويخضع له الناس حتى الأعداء منهم؛ لأنهم يخضعون للحق في قيامه وقعوده، وفي كلامه وصمته، وفي خطبه وصلواته وحروبه[٢].

وقد أثر اعتقاد الشيعة في الأئمة على عقيدتها في توحيد الله سبحانه بسبب الغلو، وإليك بيان ذلك:

١- نصوص التوحيد جعلوها في ولاية الأئمة

فأول ما نفاجأ به أن نصوص القرآن التي تأمر بعبادة الله وحده غيروا معناها إلى الإيمان بإمامة علي والأئمة، والنصوص التي تنهى عن الشرك جعلوا المقصود بها الشرك في ولاية الأئمة، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

جاء في «الكافي»[٣] -أصح كتاب عندهم في الرواية- وفي «تفسير القمي»[٤] -عمدة تفاسيرهم- وفي غيرهما من مصادرهم المعتمدة[٥]، تفسيرها بما يلي: يعني إن أشركت في الولاية غيره[٦]، وفي لفظ آخر: لئن أمرت بولاية أحد

---

(١) «الحكومة الإسلامية» آية الله الخميني، ص٩٣، ٩٤.

(٢) «دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين» ص٢٠٠.

(٣) «أصول الكافي» (١/ ٤٢٧) رقم (٧٦).

(٤) «تفسير القمي» (٢/ ٢٥١).

(٥) «البرهان» (٤/ ٨٣) و«تفسير الصافي» (٤/ ٣٢٨).

(٦) هذا لفظ الكليني في «الكافي»، «أصول الشيعة» (٢/ ٥١٩).

مع ولاية علي من بعدك ليحبطن عملك[١]، وقد ساق صاحب «البرهان في تفسير القرآن» أربع روايات لهم في تفسير الآية السابقة بالمعنى المذكور[٢].

وقد جاء في سبب نزولها عندهم: أن الله ﷻ حين أوحى إلى نبيه ﷺ أن يقيم عليًّا للناس علمًا، اندس إليه معاذ بن جبل، فقال: أشرِك في ولايته الأول والثاني -يعنون: أبا بكر وعمر- حتى يسكن الناس إلى قولك ويصدقوك، فلما أنزل الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] شكا رسول الله إلى جبرائيل فقال: «إن الناس يكذبونني ولا يقبلون مني»، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

وحتى يدرك القارئ مدى تحريفهم لآيات الله، وتآمرهم لتغيير الآية وما قبلها وما بعدها، وتتبع ذلك بيان معناها، قال تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر: ٦٤-٦٦] فالآية كما هو واضح من سياقها تتعلق بتوحيد الله في عبادته، فهم غيروا الأمر فاعتبروا الآية متعلقة بعلي، مع أنه ليس له ذكر في الآية أصلًا، فكأنهم جعلوه هو المعبر عنه بلفظ الجلالة «الله»، وجعلوا «العبادة» هي الولاية.

والآية واضحة المعنى بينة الدلالة، ليس بين معناها وتأويلهم المذكور أدنى صلة[٣]، قال أهل العلم في تفسيرها: إن الله سبحانه أمر نبيه أن يقول هذا للمشركين لما دعوه إلى ما هم عليه من عبادة الأصنام، وقالوا: هو دين آبائك[٤]، والمعنى: قل يا محمد لمشركي قومك: أتأمرونني بعبادة غير الله أيها الجاهلون بالله، ولا تصلح العبادة لشيء سواه سبحانه.

---

(١) «أصول الشيعة» (٢/ ٥١٩).
(٢) «البرهان» (٤/ ٨٣) «أصول الشيعة» (٢/ ٥١٩).
(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٢٠).
(٤) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٦٧) «تفسير البغوي» (٤/ ٢٨٤).

ولما كان الأمر بعبادة غير الله لا يصدر إلَّا عن غبي جاهل، ناداهم بالوصف المقتضي ذلك، فقال: ﴿أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤] ثم بيَّن سبحانه أنه قد أوحى إلى نبيه وإلى الرسل من قبله: لئن أشركت بالله ليبطلن عملك، وهذا في بيان خطر الشرك وشناعته، وكونه بحيث ينهى عنه من لا يكاد يباشره، فكيف بمن عداه؟ ثم قال سبحانه: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ لا تعبد ما أمرك به المشركون؛ بل اعبد الله وحده دون كل ما سواه من الآلهة الباطلة والأوثان[1].

فالمعنى كما ترى واضح جلي، لا يلتبس إلا على صاحب هوى مغرض، قد أعماه هواه عن رؤية الحق، فهذه الزمرة التي وضعت هذه الروايات كان جل همها، وغاية قصدها البحث عن سند لدعواهم في الإمامة في القرآن الكريم حتى ولو حرفوا آيات الله، فكانت تخبط في هذا الأمر خبط عشواء، لا تستند في الاستدلال إلى أصل في لغة أو عقل، فضلًا عن الشرع والدين، كما يظهر في النص الإساءة للنبي ﷺ بتصويره في موقف الخائف الوجل من قومه، المتردد في تنفيذ أمر ربه، حتى إنه لم يفارق هذا الموقف إلَّا حينما نزل عليه التهديد بإحباط عمله[2].

٢- الولاية أصل قبول الأعمال عندهم

قالوا: إن الله ﷻ نصب عليًّا علمًا بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمنًا، ومن أنكره كان كافرًا، ومن جهله كان ضالًّا، ومن نصب معه شيئًا كان مشركًا، ومن جاء بولايته دخل الجنة[3]، وقالوا: فإن من أقرَّ بولايتنا، ثم مات عليها؛ قُبلت منه صلاته وصومه وزكاته وحجه، وإن لم يقر بولايتنا بين يدي الله ﷻ؛ لم يقبل الله ﷻ شيئًا من أعماله[4].

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٤/ ٢٤) «تفسير القرطبي» (١٥/ ٢٧٦، ٢٧٧) «فتح القدير» (٤/ ٤٧٤) «روح المعاني» للألوسي (٢٤/ ٢٣، ٢٤).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٢٢).

(٣) «أصول الكافي» (١/ ٤٣٧).

(٤) «أمالي الصدوق» ص١٥٤، ١٥٥ .

وزعموا أن جبرائيل ﷺ نزل على النبي ﷺ، فقال: يا محمد، السلام يقرئك السلام، ويقول: خلقتُ السموات السبع وما فيهن، والأرضين السبع وما عليهن، وما خلقت موضعًا أعظم من الركن والمقام، ولو أن عبدًا دعاني هناك منذ خلقتُ السموات والأرضين، ثم لقيني جاحدًا لولاية علي لأكببته في سقر[(١)].

والروايات في هذا المعنى كثيرة، وكلها باطلة لا يصح منها شيء، وكل هذه الروايات ليست من الإسلام في شيء، فأمامنا كتاب الله سبحانه ليس فيه مما يدعون شيء، وهو الفيصل الأول، والمرجع الأول في كل خلاف، فالقرآن الكريم ذكر أن أصل قبول الأعمال هو التوحيد، وسبب الحرمان هو الشرك، قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢]وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وكل ما ذكر من مبالغات الشيعة تكذبها آيات القرآن، فالله سبحانه يقول: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢] ولم يذكر سبحانه من ضمن ذلك الولاية، وكذلك قال سبحانه: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]وهم يزعمون أن ولاية الاثني عشر أعظم من الصلاة وسائر أركان الإسلام، والصلاة ذكرت في القرآن بلفظ صريح واضح في أكثر من ثمانين موضعًا، ولم تذكر ولايتهم مرة واحدة، فهل أراد جل شأنه ضلال عباده، أو لم يبين لهم طريق الوصول إليه، سبحانه هذا بهتان عظيم ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥].

وقد جاء في رواياتهم ما ينقض ما قالوه، وإن كانت لا تلبث تأويلاتهم، أو تقيتهم من وأد مثل هذه النصوص المعتدلة؛ ولكن نذكر ذلك لعل عاقلًا يتعظ، أو غافلًا ينتبه، أو نائمًا يستيقظ، ولإقامة الحجة على المعاند من كتبهم، وبيان ما عليه نصوصهم من تناقض. جاء في «تفسير فرات»: قال علي بن أبي طالب: سمعت رسول الله ﷺ يقول لما نزلت: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٩٠، «بحار الأنوار» (٢٧/ ١٦٧).

[الشورى: ٢٣] قال جبرائيل: يا محمد، إن لكل دين أصلًا ودعامة، وفرعًا وبنيانًا، وإن أصل الدين ودعامته قول: لا إله إلَّا الله، وإن فرعه وبنيانه محبتكم أهل البيت، وموالاتكم فيما وافق الحق ودعا إليه[(١)].

فهذا النص يخالف ما تذهب إليه أخبارهم، حين يجعل أصل الدين شهادة التوحيد، لا الولاية، ويعد محبة أهل البيت هي الفرع، وهي مشروطة بمن وافق الحق منهم ودعا إليه[(٢)].

٣- اعتقادهم أن الأئمة هم الواسطة بين الله وخلقه

تقول الشيعة الإمامية: إن الأئمة الاثني عشر هم الواسطة بين الله وخلقه، قال المجلسي عن أئمته: فإنهم حجب الرب، والوسائط بينه وبين الخلق[(٣)]، وعقد لذلك بابًا بعنوان: باب أن الناس لا يهتدون إلَّا بهم، وأنهم الوسائل بين الخلق وبين الله، وأنه لا يدخل الجنة إلَّا من عرفهم[(٤)]، وجاء في كتاب «عقائد الإمامية»: أن الأئمة الاثني عشر هم أبواب الله والسُّبل إليه... إنهم كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق[(٥)].

ومن المسائل الموجودة في كتبهم ومصادرهم، والتي هي تصبُّ في هذه المعاني:

(أ) قولهم: لا هداية للناس إلَّا بالأئمة

قال أبو عبد الله -على حد زعمهم-: بلية الناس عظيمة، إن دعوناهم لم يُجيبونا، وإن تركناهم لم يهتدوا بغيرنا[(٦)]، وتقول أخبارهم: قال أبو جعفر: بنا عُبِدَ اللهُ، وبنا عُرِفَ اللهُ، وبنا وُحِّدَ اللهُ[(٧)].

---

(١) «تفسير فرات» ص١٤٨، ١٤٩، «بحار الأنوار» (٢٣/ ٢٤٧).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٣٥).

(٣) «بحار الأنوار» (٢٣/ ٩٧). (٤) «بحار الأنوار» (٢٣/ ٩٧).

(٥) «عقائد الإمامية» للمظفر، ص٩٨، ٩٩.

(٦) «أمالي الصدوق» ص٣٦٣، «أصول الشيعة» (٢/ ٥٣٩).

(٧) «بحار الأنوار» (٢٣/ ١٠٣).

فهذه النصوص لا تنفي الهداية عن الأمة، ولكن تجعل مصدرها الأئمة، والحق أن الهداية بمعنى التوفيق إلى الحق وقبوله لا يملكها إلَّا رب العباد، ومقلب القلوب والأبصار، والذي يَحُول بين المرء وقلبه، والذي إذا قال للشيء: كن فيكون. . . والشيعة في إطلاقها هذه العبارات بلا أي قيد تجعل لأئمتها مشاركة لله في هذه الهداية، والله سبحانه هو الهادي وحده لا شريك له[1]، قال تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧] ويقول لنبيه ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦].

أما هداية الدلالة على الحق والإرشاد إليه فهذه وظيفة الرسل ومن تبعهم بإحسان، ولا تنحصر في الاثني عشر ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف: ١٠٨] وإطلاق القول بأن هداية العباد لا تتم إلَّا بالأئمة جرأة على الله[2].

(ب) قولهم: لا يُقبل الدعاء إلَّا بأسماء الأئمة

قالوا: لا يفلح من دعا بغير الأئمة، ومن فعل ذلك فقد هلك، جاء في أخبارهم عن الأئمة: من دعا الله بنا أفلح، ومن دعا بغيرنا هلك واستهلك[3]، وبلغت جرأتهم في هذا الباب أن قالوا: إن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بهم، صلوات الله عليهم أجمعين[4].

هذا ما تقوله الشيعة الرافضة وتفتريه، ولكن الله يقول: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] ولم يقل سبحانه: فادعوه بأسماء الأئمة ومقامات الأئمة أو مشاهدهم.

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٤٠).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٤٠).

(٣) «وسائل الشيعة» (٤/ ١١٤٢) «أصول الشيعة» (٢/ ٥٤١).

(٤) وهذا أحد أبواب «بحار الأنوار» (٢٦/ ٣١٩).

كما قال جل شأنه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] ولو كان أساس قبول الدعاء ذكر أسماء الأئمة لقال: ادعوني بأسماء الأئمة أستجب لكم؛ بل إن هذا الأمر الذي تدعيه الشيعة وتفتريه من أسباب رد الدعاء وعدم قبوله؛ لأن الإخلاص في الدعاء لله أصل في الإجابة والقبول، قال تعالى: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١٤﴾﴾ [غافر: ١٤] ﴿وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩] وهؤلاء الأئمة من سائر البشر ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٩٤﴾﴾ [الأعراف: ١٩٤].

ولم يجعل الله ﷻ بينه وبين خلقه في عبادته ودعائه وليًّا صالحًا، ولا مَلَكًا مقربًا، ولا نبيًّا مرسلًا؛ بل الجميع عباد الله ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] وقوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم: ٩٣].

وأما دعوى أن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل بالأئمة فهي دعوى باطلة؛ إنما الأنبياء دعوا الله ﷻ باسمه سبحانه وبوحدانيته جل شأنه، وأيوب ﵇ توسل بأسماء الله الحسنى، وأنه ﷻ أرحم الراحمين: ﴿۞ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ وَءَاتَيْنَٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَٰبِدِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [الأنبياء: ٨٣، ٨٤] وأما يونس ﵇ فتوسل لله بوحدانيته، قال تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ وَكَذَٰلِكَ نُۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾﴾ [الأنبياء: ٨٧، ٨٨].

والكلمات التي قالها آدم ﵇ وزوجه هي كما قال الله سبحانه: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف: ٢٣].

وهذه المقالة من الشيعة معلوم فسادها من الدين بالضرورة، وقد نقلت كتب الشيعة نفسها ما يناقض هذه الدعوى عن الأئمة في مناجاتهم لله ودعائهم له، وما من إمام إلَّا قد رووا عنه الكثير من الدعاء ومناجاته، وقد أتى على أكثره المجلسي في «بحاره»[1].

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٤٥).

(ج) قولهم: إن الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى بيت الله

قال ابن تيمية رحمه الله: حدثني الثقات أن فيهم من يرى الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى البيت العتيق، فيرون الإشراك بالله أعظم من عبادة الله وحده، وهذا من أعظم الإيمان بالطاغوت[١].

وجاء في «الكافي» وغيره: إنْ زيارة قبر الحسين تعدل عشرين حجة، وأفضل من عشرين عمرة وحجة[٢]، وخصَّت الروايات الشيعية الموضوعة زيارة الحسين يوم عرفة بفضل خاص، تقول: من أتى الحسين عارفًا بحقه في غير يوم عيد؛ كتب الله له عشرين حجة وعشرين عمرة مبرورات مقبولات... ومن أتاه في يوم عيد كتب الله له عشرين حجة ومائة عمرة، ومن أتاه يوم عرفة عارفًا بحقه كتب الله له ألف حجة وألف عمرة مبرورات متقبلات، وألف غزوة مع نبي مرسل أو إمام عادل[٣]، وليست زيارة قبر الحسين عند هؤلاء أفضل من الحج فحسب؛ بل هي أفضل الأعمال، جاء في رواياتهم: إن زيارة قبر الحسين أفضل ما يكون من الأعمال[٤]، وفي رواية أخرى: مِن أحبِّ الأعمال زيارة قبر الحسين[٥].

وهكذا تُنسى شرائع الإسلام وأوامره، ويُهتم بالقبور والأضرحة، ويجعلونها من أفضل الأعمال بلا دليل إلَّا ما صنعته أوهامهم، وأوحاه لهم شياطينهم؛ ليشرعوا من الدين ما لم يشرعه الله[٦].

وقد جعل هؤلاء القوم زيارة الأضرحة فريضة من فرائض مذهبهم، ووضعوا لها مناسك كمناسك الحج إلى بيت الله الحرام.

---

(١) «منهاج السنة» (٢/ ١٢٤).
(٢) «ثواب الأعمال» [illegible] بابويه، ص٥٢، «تهذيب الأحكام» للطوسي (٢/ ١٦).
(٣) «فروع الكافي» (١/ [illegible]) [illegible]كليني، «من لا يحضره الفقيه» بابويه (١/ ١٨٢).
(٤) «كامل الزيارات» ص١٤٦، [illegible]أصول الشيغة الإمامية» (٢/ ٥٦١).
(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٦١).
(٦) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ [illegible]

قال ابن تيمية رحمه الله: وقد صنف شيخهم ابن النعمان المعروف عندهم بالمفيد كتابًا سماه: «مناسك المشاهد»، جعل قبور المخلوقين تحج كما تحج الكعبة البيت الحرام الذي جعله الله قيامًا للناس، وهو أول بيت وضع للناس، فلا يطاف إلَّا به، ولا يصلى إلَّا إليه، ولم يؤمر إلَّا بحجه[1]، ومن رجع إلى مصادر الشيعة الرافضة التي تتحدث عن المشاهد يرى العجب العجاب، والانحراف عن كتاب الله وهدي الرسول ﷺ، ومن أراد التوسع فلينظر إلى كتاب «أصول مذهب الشيعة الإمامية»[2].

إن للمسلمين كعبة واحدة يتجهون إليها في صلاتهم ودعائهم، ويحجون إليها، ويطوفون بها، أما الشيعة فلهم مزارات ومشاهد عبارة عن أضرحة الموتى من الأئمة[3]، وهذا كله مما نهى الله عنه ورسوله، وكل ما نهى الله عنه ورسوله فهو مذموم منهي عنه، سواء أكان فاعله منتسبًا إلى السنة أم إلى التشيع، وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن النبي ﷺ لم يأمر بما ذكروه من أمر المشاهد، ولا شرع لأمته مناسك عند قبور الأنبياء والصالحين؛ بل هذا من دين المشركين الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣].

قال ابن عباس وغيره: هؤلاء... أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك ونُسي العلم عُبدت[4].

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ١٧٥) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٤٩٨).

(٢) «أصول مذهب الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٥٠-٥٨٦).

(٣) المصدر نفسه (٢/ ٥٨٠).

(٤) البخاري، «فتح الباري» (٨/ ٦٦٧) موقوف على ابن عباس من حكم المرفوع، قاله الألباني رحمه الله في «شرح العقيدة الطحاوية» ص٨٠ .

وقد قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ لأبي الهياج الأسدي: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: «**أن لا تدع تمثالًا إلَّا طمسته، ولا قبرًا مشرفًا إلَّا سويته**»[(١)]، وهذا المعنى أقرت به بعض روايات الشيعة، فقد روى الكليني عن أبي عبد الله، قال أمير المؤمنين: بعثني رسول الله ﷺ إلى المدينة فقال: «**لا تدع صورة إلَّا محوتها، ولا قبرًا إلَّا سويته**»[(٢)].

وعن أبي عبد الله قال: نهى رسول الله ﷺ وآله أن يُصلى على قبر أو يقعد عليه أو يبنى عليه[(٣)]، وعن أبي عبد الله قال: لا تبنوا على القبور... فإن رسول الله ﷺ كره ذلك[(٤)]، وعنه أيضًا عن آبائه أن رسول الله نهى أن تجصص المقابر[(٥)].

وقد زعم الحر العاملي أن هذا النهي يشمل كل قبر غير قبر النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، وأن هذا النهي لمجرد الكراهة[(٦)]، وصيغة العموم واضحة في هذه الروايات، كما أن دلالة التحريم بيِّنة، ولا دليل عند العاملي سوى ما شذت به طائفته في واقعها وفي جملة من رواياتها، والشذوذ دليل على البطلان؛ لمخالفته لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإجماع الأمة بمن فيهم أهل البيت الذين أُثر عنهم التحذير من ذلك؛ لأن ذلك وسيلة للشرك بالله، ثم إن الحكمة التي ورد من أجلها النهي لا تفرق بين قبر وقبر، وقد يكون الخطر في قبور الأئمة أشد لعظيم الافتتان بهم؛ ولهذا كان أصل الشرك هو الغلو في الصالحين[(٧)].

---

(١) مسلم، كتاب: الجنائز، رقم (٩٦٩).
(٢) «فروع الكافي» (٢/ ٢٢٧) «وسائل الشيعة» (٢/ ٨٦٩).
(٣) «تهذيب الأحكام» للطوسي (١/ ١٣٠) «وسائل الشيعة» (٢/ ٨٦٩).
(٤) «تهذيب الأحكام» (١/ ٣٠) «المحاسن» للبرقي، ص٦١٢.
(٥) «من لا يحضره الفقيه» ابن بابويه (٢/ ١٩٤) «وسائل الشيعة» (٢/ ٨٧٠).
(٦) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٨٤).
(٧) «تيسير العزيز الحميد لشرح كتاب التوحيد» ص٣٠٥.

٤- قولهم: إن الإمام يحرم ما يشاء ويحل ما يشاء

تزعم الشيعة الإمامية في رواياتها أن الله ﷻ خلق محمدًا وعليًّا وفاطمة، فمكثوا ألف دهر، ثم خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها، وأجرى طاعتهم عليها، وفوض أمورها إليهم، فهم يحلون ما يشاءون ويحرمون ما يشاءون[١].

شرح شيخهم المجلسي النص السابق فقال: وأجرى طاعتهم عليها؛ أي: أوجب وألزم على جميع الأشياء طاعتهم حتى الجمادات من السماويات والأرضيات؛ كشق القمر، وإقبال الشجر، وتسبيح الحصى، وأمثالها مما لا يحصى، وفوض أمورها إليهم من التحليل والتحريم والعطاء والمنع[٢]، وجاءت الرواية عندهم صريحة بهذا فيما ذكره المفيد في «الاختصاص» والمجلسي في «البحار» وغيرهما عن أبي جعفر قال: من أحللنا له شيئًا أصابه من أعمال الظالمين[٣] فهو حلال؛ لأن الأئمة منا مفوض إليهم؛ فما أحلوا فهو حلال، وما حرموا فهو حرام[٤].

ومن المعلوم في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أن من أصول التوحيد الإيمان بأن الله سبحانه هو المشرع وحده سبحانه، يحل ما يشاء ويحرم ما يشاء، لا شريك له في ذلك، ورسل الله يبلغون شرع الله لعباده، ومن ادَّعى أن له إمامًا يحل ما يشاء ويحرم ما يشاء فهو داخل في قوله سبحانه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

إن حق التشريع لا يملكه إلَّا رب العباد، والرسل عليهم الصلاة والسلام إنما هم مبلغون عن الله سبحانه، لا يحرمون ولا يحلون إلَّا ما يأمرهم الله به، ويوحيه

---

(١) «أصول الكافي» (١/ ٤٤١) «بحار الأنوار» (٢٥/ ٣٤٠).

(٢) «بحار الأنوار» (٢٥/ ٣٤١، ٣٤٢).

(٣) الظالمون في معتقدهم هم خلفاء الدولة الإسلامية، ما عدا أمير المؤمنين عليًّا وابنه الحسين ﵄؛ لأن بقية أئمتهم لم يتولوا الخلافة ولا يومًا واحدًا، وكل خليفة من غيرهم هو ظالم وغاصب لحق الأئمة على حد زعمهم.

(٤) «الاختصاص» ص٣٣٠، «بحار الأنوار» (٢٥/ ٣٣٤).

إليهم، وقد قال الله جل شأنه فيمن اتبع مشايخه فيما يحلون ويحرمون من دون شرع الله وحكمه، قال سبحانه: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] فجعل سبحانه اتباعهم فيما يُحلون من الحرام ويُحرمون من الحال -كما جاء في تفسير الآية[١]- عبادة لهم؛ حيث تلقوا الحلال والحرام من جهتهم، وهو أمر لا يُتلقى إلَّا من جهة الله ﷻ[٢].

٥- قولهم بأن الدنيا والآخرة كليهما للإمام يتصرف فيهما كيف يشاء

عقد صاحب «الكافي» لهذا بابًا بعنوان: «باب أن الأرض كلها للإمام»[٣]، ومما جاء فيه عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: أَمَا علمت أن الدنيا للإمام يضعها حيث يشاء، ويدفعها إلى مَن يشاء، جائز له ذلك من الله[٤].

فهذا النص شرك في ربوبية الله سبحانه؛ لأن الله جل شأنه يقول: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [البقرة: ١٠٧] ويقول سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَاۖ وَإِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [المائدة: ١٨] ويقول جل شأنه: ﴿لِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا فِيهِنَّۚ﴾ [المائدة: ١٢٠] وقال: ﴿ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ﴾ [الفرقان: ٢] وقال سبحانه: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡأٓخِرَةُ وَٱلۡأُولَىٰ ٢٥﴾ [النجم: ٢٥] كما قال سبحانه: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [سبأ: ٢٤] وقال سبحانه: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [فاطر: ٣] وقال: ﴿فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ وَٱعۡبُدُوهُ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ﴾ [العنكبوت: ١٧] فهو سبحانه قد تفرد بالملك والرزق والتدبير، لا شريك له في ذلك[٥].

---

(١) «تفسير الطبري» (١/ ١١٣، ١١٤) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٧٣، ٣٧٤).
(٢) «تفسير ابن عطية» (٨/ ١٦٦).
(٣) «أصول الكافي» (١/ ٤٠٧، ٤١٠).
(٤) المصدر السابق (١/ ٤٠٩).
(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٢٢).

٦- إسناد الحوادث الكونية إلى الأئمة

عن سماعة بن مهران قال: كنت عند أبي عبد الله ﷺ، فأرعدت السماء وأبرقت، فقال أبو عبد الله ﷺ: أما إنه ما كان من هذا الرعد ومن هذا البرق، فإنه من أمر صاحبكم، قلت: من صاحبنا؟ قال: أمير المؤمنين ﷺ[١].

يعني: كل ما وقع من رعد وبرق فهو من أمر عليٍّ، لا من أمر الواحد القهار، فماذا يستنبط المسلم المنصف من هذه الرواية، والله جل شأنه يقول: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾﴾[الرعد: ١٢] ؟! أليست هذه هي السبئية قد أطلت برأسها المشوه من خلال كتب الاثنا عشرية؟! أليس هذا ادعاء لربوبية علي رضي الله عنه، أو أن له شركًا في الربوبية؟! كيف يتجرأ قلم المجلسي ومن قبله المفيد على كتابة هذه الأسطورة ونسبتها إلى جعفر؟! فإن هذا الإيحاء لا يخفى على أمثالهم، ولا يؤمن بهذا ويدعو إليه إلَّا كل زنديق ومُلحد.

والعجب من قوم يستقون دينهم من كتب حَوَتْ هذا الغثاء، ويعظمون شيوخًا يجاهرون بهذا البلاء، أليس في هذه الطائفة من صاحب عقل ودين يعلن الصيحة والنكير على هذا الضلال المنتشر والكفر المبين، ويبرئ أهل البيت الأطهار من هذا الدرن القاتل، وينقي ثوب التشيع مما لطخه به شيوخ الدولة الصفوية من كُفر وضلال، أم أن كل صوت صادق إما أن يُعاجَل بالقتل كما فعلوا مع الكسروي، أو يُحمل قوله على التقية كما صنعوا في الكثير من رواياتهم، وطائفة من أقوال شيوخهم؟! فهل وصل هذا المذهب في سبيل دعوته إلى نور الحق إلى طريق مسدود[٢]؟

---

(١) «الاختصاص» للمفيد، ص٣٢٧، «بحار الأنوار» (٢٧/ ٣٣).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٢٤).

٧- الجزء الإلهي الذي حل في الأئمة

وترد روايات عند الشيعة الإمامية تدعي بأن جزءًا من النور الإلهي حلَّ بعليٍّ[١]، قال أبو عبد الله: ثم مسحنا بيمينه فأفضى نوره فينا[٢]؛ ولكن الله خلطنا بنفسه[٣].

وهذا الجزء الإلهي الذي في الأئمة -كما يزعمون- أعطوا به قدرات مطلقة؛ ولذلك فإن مَن يقرأ ما يسمونه معجزات الأئمة -وتبلغ مئات الروايات- يلاحظ أن الأئمة أصبحوا كربِّ العالمين -تعالى وتقدس عما يقولون- في الإحياء والإماتة والخلق والرزق[٤]، إلَّا أن رواياتهم تربط هذا بأنه من الله كنوع من التلبيس والإيهام، ويكفي في فساده مجرد تصوره؛ إذ هو مُخالف للنقل والعقل والسُّنن الكونية، كما هو منقوض بواقع الأئمة وإقراراتهم؛ حيث يزعم الشيعة أن الأئمة عاشوا مظلومين ومضطهدين، ورسول الهدى ﷺ يقول -كما أمره ربه-: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

ومن الطريف أن كتب الشيعة مع تعظيم الأئمة والغلو فيهم تروي ما يخالف هذا؛ لتثبت تناقضها فيما تقول، كالعادة في كل كذب وباطل، فقد جاء في «رجال الكشي» أن جعفر بن محمد قال: فوالله ما نحن إلَّا عبيد الذي خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضر ولا نفع، وإن رحمنا فبرحمته، وإن عذبنا فبذنوبنا، والله ما لنا على الله حجة، ولا معنا من الله باءة، وإنا لميتون ومقبورون، ومنشورون، ومبعوثون، وموقوفون ومسئولون، ويلهم ما لهم لعنهم الله فقد آذوا الله وآذوا رسوله ﷺ في قبره، وأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وعلي بن الحسن ومحمد بن علي صلوات الله عليهم . . . أشهدكم أني امرؤ ولدني رسول الله ﷺ، وما معي براءة من الله، إن أطعته رحمني، وإن عصيته عذبني عذابًا شديدًا[٥].

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ٦٢٨).

(٢) «أصول الكافي» (١/ ٤٤٠) المصدر السابق (١/ ٤٤١، ٤٤٢).

(٣) «أصول الكافي» (١/ ٤٣٥).

(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٢٨).

(٥) «رجال الكشي» ص٢٢٥، ٢٢٦ .

ولكن شيوخ الشيعة يعدون مثل هذه الإقرارات من باب التقية، فأضلوا قومهم سواء السبيل، وأصبح مذهب الشيعة مذهب الشيوخ لا مذهب الأئمة[1].

٨- قولهم: إن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم شيء

عقد لذلك صاحب «الكافي» بابًا بعنوان: «باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم شيء»[2]، وضمَّنه طائفة من رواياتهم، وعقد بابًا آخر بعنوان: «باب أن الأئمة إذا شاءوا أن يعلموا علموا»[3]، وذكر فيه جملة من أحاديثهم، ومن روايات هذه الأبواب[4]: قال أبو عبد الله -كما يكذبون-: إني لأعلم ما في السموات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنة، وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون[5].

وعن سيف التمار قال: كان مع أبي عبد الله ﷺ جماعة من الشيعة في الحجر فقال: علينا عين؟ فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نرَ أحدًا، فقلنا: ليس علينا عين، فقال: ورب الكعبة ورب البنية -ثلاث مرات- لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما، ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما؛ لأن موسى والخضر ﷺ أُعطيا علم ما كان، ولم يُعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله ﷺ وآله وراثة[6].

فهذا نموذج من غلو الشيعة الرافضة، وهذا بعض ما عندهم، فالغلو أساس مذهبهم وأصله، وقد نهى الله ﷻ وحذر من الغلو؛ لما فيه من منافاة التوحيد وأصل الشرك قديمًا وحديثًا، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٣٠).
(٢) «أصول الكافي» (١/ ٢٦٠، ٢٦٢).
(٣) المصدر السابق (١/ ٢٥٨).
(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٧٩).
(٥) «أصول الكافي» (١/ ٢٦١).
(٦) المصدر نفسه (١/ ٢٦٠، ٢٦١).

قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره عند هذه الآية: أي: لا تجاوزوا الحد في اتباع الحق، ولا تطروا من أمرتكم بتعظيمه فتبالغوا فيه حتى تخرجوه من حيز النبوة إلى مقام الإلهية كما صنعتم في المسيح، وهو نبي من الأنبياء فجعلتموه إلهًا من دون الله، وما ذاك إلَّا لاقتدائكم بشيوخكم شيوخ الضلال الذين هم سلفكم ممن ضل قديمًا ﴿قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧] أي: خرجوا عن طريق الاستقامة والاعتدال إلى طريق الغواية والضلال[١]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُواْ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١].

فالله ﷻ في هاتين الآيتين ينهى عن الغلو والإطراء وتجاوز الحد، وفيه رد صريح على الشيعة الرافضة وكل من سلك هذا المسلك تجاه من يعظمهم، وقد أمر الله ﷻ نبيه محمدًا ﷺ أن يُبيِّن للناس أنه لا يملك لنفسه شيئًا، وأن النفع والضر بيد الله، وأن علم الغيب لا يعلمه إلَّا الله، قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [الأنعام: ٥٠] وقال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾﴾ [الأعراف: ١٨٨] فالله ﷻ أمره أن يفوض الأمور إليه، وأن يخبرهم عن نفسه أنه لا يعلم غيب المستقبل، ولا اطلاع له على شيء من ذلك[٢].

كل ذلك سدًّا للطرق الموصلة إلى الغلو فيه ﷺ، وتحذيرًا لأمته أن يغلوا فيه كما غالت اليهود والنصارى في أنبيائهم، فإذا كان هذا في حق سيد الخلق، وأعظمهم منزلة عند الله فغيره من باب أولى، وبهذا يظهر بطلان دعوى الرافضة في الأئمة، وزعمهم أنهم يعلمون الغيب ويعلمون ما كان وما سيكون، وجعلهم شركاء لله في الخلق والإحياء وفي الأسماء والصفات، وكيف يستقيم لهم ذلك مع قوله تعالى أيضًا

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٨٥).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٣٧٣).

في غير آية من كتابه العزيز، قال تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤] وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾﴾ [المائدة: ١٠٩].

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾ [الرعد: ٨] وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ﴾ [الحج: ٦] وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٨٩﴾﴾ [آل عمران: ١٨٩] وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [الملك: ١].

وغير ذلك من الآيات الواردة في هذا الباب والتي تثبت تفرده جل وعلا بعلم الغيب والتصرف بالكون، فمن نسب شيئًا من ذلك إلى أحد من المخلوقين فقد نازع الله في ربوبيته وألوهيته وهوى في الشرك، فأنَّى له الإسلام مع ذلك، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وقال: ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة: ٧٢] وذلك أن الله ﷻ خلق الخلق لعبادته، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦] أي: ليوحدوه، فأرسل الرسل وأنزل الكتب من أجل إفراده بالعبادة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] والغلو ينافي تحقيق العبادة[(١)].

وكما حذر الله ﷻ من الغلو بكل مظاهره وصوره، فقد حذر النبي ﷺ أيضًا؛ حماية لتوحيد الله، وسدًّا لكل ذريعة تكون سببًا في نقص توحيده؛ لأن الغلو مطية الشرك ووسيلته، وما دبَّ في أمة إلَّا أهلكها، فقال ﷺ محذرًا أمته من هذا الداء: «**إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين**»[(٢)].

(١) «العقيدة في أهل البيت» ص٣٩٨.

(٢) «صحيح سنن ابن ماجه» (٢/ ١٧٧) صححه الألباني.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع عمر رضي الله عنه يقول على المنبر: سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبدٌ، فقولوا: عبد الله ورسوله**»(١)، فالنبي ﷺ يحذر أمته من الغلو ومجاوزة الحد في مدحه، كما فعلت النصارى في عيسى عليه السلام، ويأمر ﷺ أن يوصف بصفة العبودية، والتي قد وصفه الله بها في الإسراء فقال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] كما وصفه بذلك في مقام الدعوة إليه فقال: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾﴾ [الجن: ١٩].

وكذلك وصفه عند إنزال الكتاب عليه ونزول الملك إليه فقال: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١] فتلك ثلاثة مقامات، من أشرف المقامات وصفه ومدحه ربه جل وعلا فيها بصفة العبودية له، فأين الشيعة الرافضة من تلك الآيات والأحاديث الواردة في النهي عن الغلو والتحذير منه، الداعية إلى تحقيق العبودية؟!

إن الناظر إلى أقوال أمير المؤمنين علي وأبنائه رضي الله عنهم يجد فيها الرد البليغ على هذا الغلو والإفراط، وبراءتهم من أقوال الشيعة الرافضة وكل من غالى فيهم، كما تبين كذب تلك الروايات المنسوبة إليهم وضلالها(٢).

فقد روى الإمام مسلم في «صحيحه» من حديث أبي الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه، قال: كنت عند علي بن أبي طالب فأتاه رجل فقال: ما كان النبي ﷺ يُسِرُّ إليك؟ قال: فغضب وقال: ما كان النبي ﷺ يُسِرُّ إليَّ شيئًا يكتمه عن الناس، غير أنه قد حدثني بكلمات أربع، قال: فقال: ما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: «**لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثًا، ولعن الله من غيَّر منار الأرض**»، وفي رواية: أَخَصَّكم رسول الله ﷺ؟ فقال: ما خصَّنا رسول الله ﷺ بشيء(٣).

---

(١) البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء، رقم (٣٤٤٥).
(٢) «العقيدة في أهل البيت» ص٣٩٩.
(٣) مسلم، كتاب: الأضاحي، رقم (١٩٧٨).

وفي رواية عند الإمام أحمد: ما عهد إليّ رسول الله ﷺ شيئًا خاصة دون الناس[١]، وروى البخاري في «صحيحه» عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا إلَّا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة، قال: قلت: فما هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر[٢]، وفي رواية: هل عندكم شيء من الوحي إلَّا ما في كتاب الله؟ قال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما أعلمه إلَّا فهمًا يعطيه الله[٣].

قال ابن حجر: وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك؛ لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت -لا سيما عليًّا- أشياء من الوحي خصهم النبي ﷺ بها، لم يطلع غيرهم عليها[٤].

وقال ابن تيمية رحمه الله عقب إيراده لهذا الحديث:

والكتب المنسوبة إلى عليٍّ، أو غيره من أهل البيت في الإخبار بالمستقبلات كلها كذب؛ مثل كتاب «الجفر» و«البطاقة» وغير ذلك، وكذلك ما يضاف إليه من أنه عنده علم من النبي ﷺ خصه به دون غيره من الصحابة، وكذلك ما يُنقل عن غير علي من الصحابة أن النبي ﷺ خصه بشيء من علم الدين الباطن، كل ذلك باطل[٥].

ومما يبين بطلان ذلك، ما روى ابن سعد عن علي بن الحسين زين العابدين أنه قال عن سعيد بن جبير رحمهما الله: ذلك رجل كان يمر بنا فنسأله عن الفرائض وأشياء مما ينفعنا الله بها، إنه ليس عندنا ما يرمينا به هؤلاء، وأشار بيده إلى العراق[٦].

---

(١) «المسند» (١/ ١١٩).
(٢) البخاري، كتاب: العلم، رقم (١١١).
(٣) البخاري، كتاب: الجهاد، رقم (٣٠٤٧).
(٤) «فتح الباري» (١/ ٢٠٤).
(٥) «منهاج السنة» (٨/ ١٣٦).
(٦) «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢١٦).

وجاء عن محمد ابن الحنفية محذرًا الشيعة الرافضة مما تنسبه إليهم من علم خصهم به رسول الله ﷺ؛ حيث قال: إنا والله ما ورثنا من رسول الله ﷺ إلَّا ما بين اللوحين[١]، وقد تواتر عن آل البيت أنهم كانوا يقولون لشيعتهم: أيها الناس أحبونا حب الإسلام، فما برح بنا حبكم حتى صار علينا عارًا[٢].

وزيادة على ذلك، فقد جاء في كتب الشيعة الرافضة التحذير من الغلو وبراءة آل البيت من ذلك، فقد روى المجلسي بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: إياكم والغلو فينا، قولوا: إنا عبيد مربوبون[٣]. وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: اللهم إني بريء من الغلاة كبراءة عيسى ابن مريم من النصارى، اللهم اخذلهم أبدًا، ولا تنصر منهم أحدًا[٤].

روى الكليني بسنده عن سدير قال: كنت أنا وأبو بصير ويحيى البزار وداود بن كثير في مجلس أبي عبد الله إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلما أخذ في مجلسه قال: يا عجبًا لأقوام يزعمون أنَّا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلَّا الله ﷻ، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت مني فما علمت في أي بيوت الدار هي[٥]. وروى الكشي عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنهم يقولون، قال: وما يقولون؟ قلت: يقولون تعلم قطر المطر، وعدد النجوم، وورق الشجر، ووزن ما في البحر، وعدد التراب، فرفع يده إلى السماء وقال: سبحان الله! لا والله ما يعلم هذا إلَّا الله[٦].

فهذه أقوال أئمة آل البيت الطيبين الطاهرين كما صرحت بذلك كتب الشيعة الرافضة، وهم براء مما ترميهم به الشيعة الرافضة؛ إذ الرافضة من أكذب خلق

(١) المصدر السابق (٥/ ١٠٥).
(٢) «البداية والنهاية» (٩/ ١١٠).
(٣) «بحار الأنوار» (٢٥/ ٢٧٠).
(٤) المصدر السابق (٢٥/ ٢٨٤).
(٥) «أصول الكافي» (١/ ٢٥٧).
(٦) «رجال الكشي» ص١٩٣، «العقيدة في أهل البيت» ص٤٠٢ .

الله، فالنفاق دينهم والكذب ديدنهم؛ ولذلك قال ابن تيمية رحمه الله: إنهم من أكذب الناس في النقليات، ومن أجهل الناس في العقليات[١].

إن روايات الشيعة تكشف نفسها بنفسها وتتناقض نصوصها، وقول الأئمة: إنهم مصدر الرزق وإنزال الغيث... إلخ، والذي يرويه شيوخ الاثنا عشرية هو من مخلفات غلاة الشيعة، والذين أنكر الأئمة مذهبهم، فقد جاء في أخبارهم: أن أبا عبد الله قال حينما قيل له: إن المفضل بن عمر يقول: إنكم تقدرون أرزاق العباد، قال: والله ما يقدر أرزاقنا إلَّا الله، ولقد احتجت إلى الطعام لعيالي فضاق صدري، وأبلغت إليَّ الفكرة في ذلك حتى أحرزت قوتهم، فعندها طابت نفسي، لعنه الله وبرئ منه[٢].

ولكن هذه الروايات هي كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، وفي التقية متسع لكل نص تضيق به نفوس شيوخ الشيعة، وإليك مثالًا على ذلك: فاسمع ما يقوله شارح «الكافي» تعقيبًا على قول أبي عبد الله الذي نقلناه آنفًا، والذي يتعجب فيه أبو عبد الله من قوم نسبوا له العلم بالغيب، ويذكر للرد عليهم أن جاريته قد اختفت في داره، فلم يدر أين هي، فكيف يقال عنه: إنه يعلم ما كان وما يكون.

قال شارح «الكافي»: ... الغرض من هذا التعجب وإظهاره هو ألا يتخذه الجُهَّال إلهًا، أو يدفع عن وهم بعض الحاضرين المنكر لفضله ما نسبوه إليه من العلم بالغيب حفظًا لنفسه، وإلا فهو ﷺ إذا كان عالمًا بما كان وما يكون، فكيف يخفي عليه مكان الجارية؟ فإن قلت: إخباره بذلك على هذا يوجب الكذب، قلت: إنما يوجب الكذب لو لم يقصد التورية، وقد قصدها، فإن المعنى ما علمت به علمًا غير مستفاد منه بأنها في أي بيوت الدار[٣].

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ٣).
(٢) «رجال الكشي» ص٢٧٤، «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٨٥).
(٣) «شرح جامع على الكافي» للمازندراني (٦/ ٣٠، ٣١).

انظر التكلف العجيب في رد هذه الرواية لإثبات أن الإمام يعلم ما كان وما يكون، حتى ارتكب في سبيل ذلك نسبة الإمام إلى الكذب، وهدم أصلًا من أصولهم وهو العصمة[١].

وأما شيخهم الآخر الشعراني المعلق على الشرح، فلم يعجبه هذا التكلف في تأويل الرواية، ورام ردها بأقصد طريق وهو الحكم بأن الرواية كذب، وهكذا يشيعون عن علماء أهل البيت مثل هذه الإشاعات الكاذبة، فإذا أنكروا على هؤلاء الكذابين فريتهم، وفضحوا باطلهم أمام الملأ حمل شيوخ الشيعة هذا التكذيب والإنكار على التقية . . . فصارت التقية حيلة بيد غلاة الشيعة لإبقاء التشيع في دائرة الغلو، ورد الحق والإساءة لأهل البيت[٢]، وقد ادَّعى زرارة بن أعين أن جعفر بن محمد يعلم أهل الجنة، وأهل النار، فأنكر ذلك جعفر لما بلغه ذلك، وكفَّر من قاله، ولكن زرارة حينما نقل له موقف جعفر قال لمحدثه: لقد عمل معك بالتقية[٣].

٩- الغلو في الإثبات «التجسيم»

اشتهرت ضلالة التجسيم بين اليهود؛ ولكن أول من ابتدع ذلك بين المسلمين هم الشيعة الروافض؛ ولهذا قال الرازي: اليهود أكثرهم مشبهة، وكان بدء ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض؛ مثل: هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، ويونس بن عبد الرحمن القمي، وأبي جعفر الأحول[٤]، وكل هؤلاء الرجال المذكورين هم ممن تعدهم الاثنا عشرية في الطليعة من شيوخها، والثقات من نقلة مذهبها[٥].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٨٦).
(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٨٦).
(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٩، ٧٠).
(٤) «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» ص٩٧ .
(٥) «أعيان الشيعة» (١/ ١٠٦) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٤١).

وقد حدد ابن تيمية أول من تولى كبر هذه الفرية من هؤلاء، فقال:

وأول من عُرِف في الإسلام أنه قال: إن الله جسم هو هشام بن الحكم[(١)]، وقد نقل أصحاب الفرق كلمات مغرقة في التشبيه والتجسيم منسوبة إلى هشام بن الحكم وأتباعه تقشعر من سماعها جلود المؤمنين، يقول عبد القاهر البغدادي: زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حد ونهاية، وأنه طويل عريض عميق، وأن طوله مثل عرضه[(٢)]، وقد استفاض عن هشام بن الحكم ومن تبعه أمر الغلو في التجسيم في كتب الفرق وغيرها[(٣)]. فقد كان تشبيه الله سبحانه بخلقه في اليهود، وتسرب إلى التشيع، وأول من تولى كبره هشام بن الحكم، ثم تعدى أثره إلى آخرين عرفوا في كتب الفرق بمذاهب ضالة غالية منسوبة إليهم[(٤)].

ولكن شيوخ الاثنا عشرية يدافعون عن هؤلاء الضُّلَّال الذين استفاض خبر فتنتهم، واستطار شرهم، ويتكلفون تأويل كل بائقة منسوبة إليهم أو تكذيبها[(٥)]، وقد كان لهشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي بالذات دور ظاهر في اتجاه التجسيم عند الشيعة كما تذكر ذلك مجموعة من رواياتهم[(٦)]، وكان الأئمة يتبرءون منهما ومن قولهما، وحينما جاء بعض الشيعة إلى إمامهم، وقال له: إني أقول بقول هشام، قال إمامهم أبو الحسن علي بن محمد: ما لكم وقول هشام، إنه ليس منا من زعم أن الله جسم، ونحن منه براء في الدنيا والآخرة[(٧)].

وتفصح بعض رواياتهم عما قالوه في الرب جل شأنه وتقدست أسماؤه، فهذا أحد رجالهم[(٨)] ينقل لأبي عبد الله -كما تقول الرواية- ما عليه طائفة من الشيعة من

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ٢٠).

(٢) «الفَرْق بين الفِرَق» ص٦٥ .

(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٤٢).

(٤) المصدر نفسه (٢/ ٦٤٣).

(٥) «بحار الأنوار» (٣/ ٢٩٠، ٢٩٢) دفاع المجلسي عن هؤلاء.

(٦) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٤٦).

(٧) «التوحيد» ابن بابويه، ص١٠٤، «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٤٦).

(٨) سمته الرواية: يعقوب السراج، وهو من ثقاتهم. «الفهرست» للطوسي، ص٢١٤ .

التجسيم فيقول: إن بعض أصحابنا يزعم أن الله صورة مثل الإنسان، وقال آخر: إنه في صورة أمرد جعد قطط، فخرَّ أبو عبد الله ﷺ ساجدًا، ثم رفع رأسه فقال: سبحان الذي ليس كمثله شيء، ولا تدركه الأبصار، ولا يُحيط به علم[(١)].

فأنت ترى أن كبار متكلميهم قد غلوا في الإثبات، حتى شبهوا الله جل شأنه بخلقه، وهو كفر بالله سبحانه؛ لأنه تكذيب لقوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وعطلوا صفاته اللائقة به سبحانه؛ فوصفوه بغير ما وصف به نفسه، ورواياتهم في هذا الباب كثيرة[(٢)]، فهذا الاتجاه إلى الغلو في الإثبات قد طرأ على الإثبات الحق الذي عليه علماء أهل البيت، وأصبح المذهب يتنازعه اتجاهان: اتجاه التجسيم الذي يتزعمه هشام، واتجاه التنزيه الذي عليه أهل البيت كما تشير إليه روايات الشيعة نفسها، وكما هو ثابت مستفيض في كتب أهل العلم[(٣)].

١٠- التعطيل عندهم

بعد هذا الغلو في الإثبات بدأ تغير المذهب في أواخر المائة الثالثة؛ حيث تأثر بمذهب المعتزلة في تعطيل البارئ سبحانه من صفاته الثابتة له في الكتاب والسنة، وكثر الاتجاه إلى التعطيل عندهم في المائة الرابعة؛ لما صنف لهم المفيد وأتباعه كالموسوي الملقب بالشريف الرضي، وأبي جعفر الطوسي، واعتمدوا في ذلك على كتب المعتزلة[(٤)]، وكثير مما كتبوه في ذلك منقول عن المعتزلة نقل المسطرة، وكذلك ما يذكرونه في تفسير القرآن العظيم في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك هو منقول من تفاسير المعتزلة[(٥)].

---

(١) «التوحيد» ابن بابويه، ص١٠٣، ١٠٤، «أصول الشيعة» (٢/ ٦٤٧).
(٢) «أصول الكافي» (١/ ١٠٤، ١٠٦) «أصول الشيعة» (٢/ ٦٤٨).
(٣) «أصول الشيعة» (٢/ ٦٤٨).
(٤) «منهاج السنة» (١/ ٢٢٩).
(٥) المصدر السابق (١/ ٣٥٦).

ولهذا لا يكاد القارئ لكتب متأخري الشيعة يلمس بينها وبين كتب المعتزلة في باب الأسماء والصفات فرقًا، فالعقل -كما يزعمون- هو عمدتهم فيما ذهبوا إليه، والمسائل التي يقررها المعتزلة في هذا الباب أخذ بها شيوخ الشيعة المتأخرون؛ كمسألة خلق القرآن، ونفي رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، وإنكار الصفات؛ بل إن الشبهات التي يثيرها المعتزلة في هذا هي الشبهات التي يثيرها شيوخ الشيعة المتأخرون.

والفرق الذي قد يلمسه القارئ في هذه المسألة هو أن الشيعة أسندوا روايات إلى الأئمة تصرح بنفي الصفات وتقول بالتعطيل، فقد جاءوا بروايات كثيرة في الأئمة يسندون بها مذهبهم في التعطيل، ويفترون على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وبعض علماء أهل البيت؛ كمحمد الباقر وجعفر الصادق بأنهم يقولون بالتعطيل، واعتبر بعض شيوخهم المعاصرين أن هذا هو عمدتهم في نفي الصفات؛ حيث قال تحت عنوان «طريقة معرفة الصفات»: هل يبقى مجال للبحث عن الصفات، وهل له طريقة إلَّا الإذعان بكلمة أمير المؤمنين: كمال الإخلاص نفي الصفات عنه؟![1].

هذا، والثابت عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وأئمة أهل البيت إثبات الصفات لله، والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم[2]، وهذا أيضًا ما تعترف به بعض روايات لهم موجودة وسط ركام هائل من التعطيل، إن مجموعة من رواياتهم وصفت رب العالمين بالصفات السلبية التي ضمنوها نفي الصفات الثابتة له سبحانه، وليس هذا بجديد، فهو سبيل من زاغ وحاد عن منهج الرسل عليهم السلام من المتفلسفة والجهمية وغيرهم.

إن الله سبحانه بعث رسله في بيان صفاته بإثبات مفصل ونفي مجمل؛ ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلًا والنفي مجملًا[3]، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

---

(١) «عقائد الإمامية الاثنا عشرية» للزنجاني، ص٢٨ .

(٢) «منهاج السنة» (٢/ ١٤٤).

(٣) «شرح الطحاوية» ص٤٩، «التدمرية» لابن تيمية، ص٨ .

فالنفي جاء مجملًا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وهذه طريقة القرآن في النفي غالبًا، قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] أي: نظيرًا يستحق مثل اسمه، ويقال: مساميًا يساميه[1]، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس: هل تعلم له مثلًا أو شبيهًا[2]، وقال سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤].

وأما الإثبات فمفصل: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١] وكآخر سورة الحشر: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ۝٢٢ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٢٣ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٢٤﴾ [الحشر: ٢٢-٢٤] وشواهد هذا كثيرة[3].

إن الشيعة تروي عن أئمتها: أن الخالق لا يوصف إلَّا بما وصف به نفسه[4]؛ ولكنها تعرض عن ذلك كما أعرضت عن كتاب الله سبحانه، وعن مقتضى العقل والفطرة، وتؤثر في ذلك التقليد المحض، والأخذ من «نفايات» الفلسفات البائدة، وإلا فكيف يتجرأ عاقل على الاعتماد في أمر غيبي لا سبيل للوصول إلى المعرفة فيه على سبيل التفصيل إلَّا بخبر السماء على العقل القاصر والفكر العاثر، وتحكيم خيالات البشر المتناقضة، وتصوراتهم المتعارضة؟![5].

(أ) مسألة خلق القرآن:

القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، وعلى هذا دل الكتاب والسنة، وإجماع السلف[6]، والاثنا عشرية حذت حذو الجهمية في القول بخلق القرآن، فقد عقد

---

(١) «التدمرية» ص٨ .
(٢) «تفسير الطبري» (١٠٦/١٦).
(٣) انظر: «التدمرية» لابن تيمية، ص٨، وما بعدها.
(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٦٥٦/٢).
(٥) المصدر نفسه (٦٥٦/٢).
(٦) «الرد على الزنادقة» للإمام أحمد، «خلق أفعال العباد» للبخاري.

شيخ الشيعة في زمنه المجلسي في «البحار» في كتاب: القرآن بابًا بعنوان: «باب أن القرآن مخلوق»(١)، أورد فيه إحدى عشرة رواية، ومعظم هذه الروايات تخالف ما ذهب إليه، ولكن لشيوخ الشيعة مسلكًا في تأويلها سنذكره بعد قليل بإذن الله تعالى.

ويقول آية الشيعة محسن الأمين: قالت الشيعة والمعتزلة: القرآن مخلوق(٢)، وهذا بناء على إنكارها لصفة الكلام لله، وزعمهم أن الله سبحانه يوجد الكلام في بعض مخلوقاته؛ كالشجرة حين كلم موسى، وكجبرائيل حين أنزله بالقرآن(٣)، هذا بعض ما يقوله شيوخهم في هذا الأمر(٤)، وإذا رجعت إلى الروايات التي ينقلونها في «آل البيت» وجدتها تخالف في أكثرها ما يذهب إليه هؤلاء، فمن ذلك ما جاء في «تفسير العياشي» عن الرضا أنه سئل عن القرآن، فقال: إنه كلام الله غير مخلوق(٥).

وفي «التوحيد» لابن بابويه القمي: قيل لأبي الحسن موسى ﷺ: يابن رسول الله، ما تقول في القرآن، فقد اختلف فيه من قبلنا؛ فقال قوم: إنه مخلوق، وقال قوم: إنه غير مخلوق؟ فقال ﷺ: أمَا إني لا أقول في ذلك ما يقولون؛ ولكن أقول: إنه كلام الله ﷻ(٦)، وفي هذا المعنى روايات كثيرة عندهم(٧).

ولكن يلاحظ أن شيخ الشيعة في زمنه ابن بابويه القمي قد ذهب في تأويل هذه النصوص إلى اتجاه آخر، فأثبت أن قول الأئمة: القرآن غير مخلوق؛ يعني: أنه

---

(١) «بحار الأنوار» (٩٢/١١٧، ١٢١).
(٢) «أعيان الشيعة» (١/٤٦١).
(٣) المصدر السابق (١/٤٥٣).
(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/٦٥٨).
(٥) «تفسير العياشي» (١/٨).
(٦) «التوحيد» ابن بابويه، ص٢٢٤ .
(٧) «البحار» (٩٢/١١٧، ١٢١) «أصول الشيعة» (٢/٦٥٩).

غير مخلوق؛ أي: غير مكذوب، لا يعني به أنه غير محدث[١]، وقال: وإنما امتنعنا من إطلاق المخلوق عليه؛ لأن المخلوق في اللغات قد يكون مكذوبًا، ويقال: كلام مخلوق؛ أي: مكذوب[٢].

وقد قال علماء السلف ردًّا عليهم: إنه غير مخلوق، ولم يريدوا بذلك أنه غير مكذوب؛ بل هذا كفر ظاهر يعلمه كل مسلم، وإنما قالوا: إنه مخلوق خلقه في غيره، فرد السلف هذا القول كما تواترت الآثار عنهم بذلك، وصنف في ذلك مصنفات متعددة[٣].

وفي كتاب «تفسير الصراط المستقيم» لعلامتهم ولآيتهم البروجوردي نقل نصًا عن ابن بابويه أيضًا يحيل فيه النصوص التي فيها المعنى السابق على التقية، فقال: ولعل المنع من إطلاق الخلق على القرآن إما للتقية مماشاة مع العامة، أو لكونه موهمًا لمعنى آخر أطلق الكفار عليه بهذا المعنى في قولهم: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا ٱخْتِلَٰقٌ﴾[٤]، فلم يجد هؤلاء الشيوخ ما يلوذون به إلَّا القول «بالتقية» أو ما ماثلها.

وهذا المنهج يثبت أنهم ليسوا على شيء، وأن احتمال التقية في كل نص قد أفسد عليهم أمرهم أو أضاع حقيقة المذهب، فأصبح دينهم دين المجلسي أو الكليني أو ابن بابويه القمي لا روايات الأئمة[٥]، وهكذا يضيع العلم والحق بهذه الطريقة الماكرة، ويكتب على الأمة الفرقة والخلاف بهذه الأساليب التي هي من وحي الشيطان ومكره، ولو أحسن محسن للشيعة وأراد بها الخير من شيوخها لسلك بها طريق الجماعة، وأخذ من رواياتهم ما يتفق مع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهدي الصحابة الكرام وعلماء أهل السنة والجماعة، وتخلص من مكر

---

(١) «البحار» (٩٢/ ١١٩) «أصول الشيعة» (٢/ ٦٥٩).
(٢) «أصول الشيعة» (٢/ ٦٥٩).
(٣) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٢/ ٣٠١).
(٤) «تفسير الصراط المستقيم» (١/ ٣٠٤).
(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٠٠).

القمي والكليني والمجلسي، ولا سيما والأئمة تشتكي من كثرة الكذابين عليهم حتى قالوا بأن الناس أولعوا بالكذب علينا[(١)].

ولو أردت أن تطبق هذه النظرية -أي: ما تتفق فيه روايات أهل السنة مع روايات الشيعة عن أهل البيت في هذه المسألة- لوجدت أن كتب الشيعة روت -كما سبق- روايات عن أهل البيت بأن كلام الله منزل غير مخلوق، وكتب أهل السنة روت مثل هذا.

فقد أخرج البخاري في كتاب «أفعال العباد»[(٢)]، وابن أبي حاتم[(٣)]، وأبو سعيد الدارمي، والآجري في «الشريعة»[(٤)]، والبيهقي في «الاعتقاد»[(٥)] و«الأسماء والصفات»[(٦)]، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»[(٧)]، وأبو داود في «مسائل الإمام أحمد»[(٨)] عن جعفر الصادق أنه قال حينما سئل عن القرآن: ليس بخالق ولا مخلوق، قال ابن تيمية: إنه قد استفاض ذلك عن جعفر[(٩)]، فلماذا لا يؤخذ بالمعنى المتفق عليه ويترك الباطل الذي لا يسنده إلَّا أقوال شيوخ يبغون في الأمة الفرقة والخلاف، وينشدون الشذوذ والعزلة؛ ليتسنى لهم تحصيل الأموال الطائلة باسم الخُمس، وتتحقق لهم الوجاهة الاجتماعية، والمنزلة «المقدسة» باسم النيابة عن الإمام الغائب؟! ولهذا ما برحوا يؤكدون على القول: إن ما خالف العامة ففيه الرشاد[(١٠)]، ويقصدون بذلك أهل السنة والجماعة.

---

(١) «رجال الكشي» ص١٣٥، ١٣٦ .
(٢) «خلق أفعال العباد» ص٣٦، تحقيق: البدر.
(٣) «منهاج السنة» لابن تيمية (٢/ ١٨٧، ١٨٨).
(٤) «الشريعة» ص٧٧ .
(٥) «الاعتقاد» ص٣٦ .
(٦) «الأسماء والصفات» ص٢٤٧ .
(٧) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢).
(٨) «مسائل الإمام أحمد» ص٢٦٥ .
(٩) «منهاج السنة» (١/ ٢٧٨).
(١٠) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٦٢).

إن الروايات الواردة في كتب الشيعة والتي تنص على أن القرآن منزل غير مخلوق، قد تمثل مذهب قدماء الشيعة الذين كانوا على هذا الاعتقاد كما أشار إلى ذلك أهل العلم[١]؛ لأن القول بأن القرآن مخلوق هو إحداث متأخري الشيعة[٢]، كما أن الاعتقاد بأن القرآن مُنزل غير مخلوق هو الثابت عن أهل البيت؛ إذ ليس من أئمة أهل البيت مثل: علي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وابنه جعفر بن محمد من يقول بخلق القرآن؛ ولكن الإمامية تخالف أهل البيت في عامة أصولهم[٣].

وبعد، أليس يكفي في بيان فساد مذهبهم أنه خلاف ما عليه أهل البيت، وخلاف ما اتفقت فيه روايات لهم مع ما جاء عند أهل السنة، وأن رواياتهم كلها متعارضة متناقضة؟[٤]

إن معتقد أهل السنة والجماعة في هذه المسألة هو: أن القرآن كلام الله منه بدا بلا كيفية قولًا، وأنزله على رسوله وحيًا، وصدقه المؤمنون على ذلك حقًّا، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر؛ حيث قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: ٢٦] فلما أوعد الله بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر: ٢٥] علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر[٥].

(ب) مسألة الرؤية

ذهبت الشيعة الإمامية بحكم مجاراتهم للمعتزلة إلى نفي الرؤية، وجاءت روايات عديدة ذكرها ابن بابويه في كتابه «التوحيد»، وجمع أكثرها صاحب «البحار» تنفي ما جاءت به النصوص من رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، فتفتري

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ٢٦٨) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٦٤).
(٢) «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١/ ١١٤).
(٣) «منهاج السنة» (١/ ٢٩٦).
(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٦٨).
(٥) «المنحة الإلهية في تهذيب شرح الطحاوية» عبد الآخر الغنيمي، ص١٠٩ .

-مثلًا- على أبي عبد الله جعفر الصادق بأنه سئل عن الله تبارك وتعالى هل يُرى في المعاد؟ فقال: ﷻ عن ذلك علوًّا كبيرًا، إن الأبصار لا تدرك إلَّا ما له لون وكيفية، والله خالق الألوان والكيفية[١]، وقال شيخهم وآيتهم جعفر النجفي صاحب «كشف الغطاء»: ولو نسب إلى الله بعض الصفات . . . كالرؤية حكم بارتداده[٢].

وجعل الحر العاملي نفي الرؤية من أصول الأئمة، وعقد بابًا بعنوان: «باب أن الله سبحانه لا تراه عين ولا يدركه بصر في الدنيا ولا في الآخرة»[٣]، فنفيهم لرؤية المؤمنين لربهم في الآخرة خروج عن مقتضى النصوص الشرعية، وهو أيضًا خروج عن مذهب أهل البيت، وقد اعترفت بعض رواياتهم بذلك، فقد روى ابن بابويه القمي عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أخبرني عن الله ﷻ، هل يراه المؤمنون يوم القيامة؟ قال: نعم[٤].

والرؤية حق لأهل الجنة يرونه بغير إحاطة ولا كيفية كما نطق به كتاب ربنا مثل قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] وقوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥] قال أنس بن مالك رضي الله عنه: هو النظر إلى وجه الله ﷻ[٥]، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] فالحسنى: الجنة، والزيادة هي النظر إلى وجهه الكريم، فسرها بذلك رسول الله ﷺ والصحابة بعده.

كما روى مسلم في «صحيحه» عن صهيب قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى**

---

(١) «بحار الأنوار» (٤/ ٣١).
(٢) «كشف الغطاء» ص٤١٧، «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٧٠).
(٣) «أصول الشيعة» (٢/ ٦٧٠).
(٤) «الفصول المهمة في أصول الأئمة» ص١٢ .
(٥) «مجمع الفوائد» (٧/ ١١٢).

مناد: يأهل الجنة، إن لكم عند الله موعدًا ويريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يُثقل موازيننا، ويُبيِّض وجوهنا، ويُدخلنا الجنة ويُجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئًا أحب إليهم من النظر إليه، وهي الزيادة»(١).

وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين: ١٥] احتج الشافعي رحمه الله وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذكر ذلك الطبري وغيره عن المزني عن الشافعي، وقال الحاكم: حدثنا الأصم، حدثنا الربيع بن سليمان قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعي، وقد جاءت رقعة من الصعيد فيها: ما تقول في قول الله ﷻ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين: ١٥] فقال الشافعي رحمه الله: لما أن حُجب في السخط كان في هذا دليل على أن أولياءه يرونه في الرضا(٢).

وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه الدالة على الرؤية فمتواترة رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن(٣)، وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبين إلى السُّنَّة والجماعة(٤).

١١- تفضيلهم الأئمة على الأنبياء والرسل

الرسل أفضل البشر وأحقهم بالرسالة؛ حيث أعدهم الله تعالى لكمال العبودية والتبليغ والدعوة والجهاد ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فهم قد امتازوا برتبة الرسالة عن سائر الناس(٥)، وقد أوجب الله على الخلق متابعتهم،

---

(١) مسلم، رقم (١٨١).

(٢) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٤١٩).

(٣) «شرح الطحاوية» ص١٥١ .

(٤) المصدر السابق ص١٤٦ .

(٥) «المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي (١/ ٢٣٨).

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: ٦٤] ولا يُفضل أحد من البشر عليهم.

قال الطحاوي في بيان اعتقاد أهل السنة: ولا نفضل أحدًا من الأولياء على أحد من الأنبياء ﷺ، ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء[١]، وتفضيل الأئمة على الأنبياء هو مذهب غلاة الروافض، كما نبَّه على ذلك عبد القاهر البغدادي[٢]، والقاضي عياض[٣]، وابن تيمية[٤]، وهذا المذهب بعينه قد غدا من أصول الاثنا عشرية، فقد قرر صاحب «الوسائل» أن تفضيل الأئمة على الأنبياء من أصول مذهب الشيعة التي نسبها للأئمة[٥]، وقال بأن الروايات عندهم في ذلك أكثر من أن تحصى[٦].

وفي «بحار الأنوار» للمجلسي عقد بابًا بعنوان: «باب تفضيلهم ﷺ على الأنبياء وعلى جميع الخلق» وأخذ ميثاقهم عنهم وعن الملائكة وعن سائر الخلق، وأن أولي العزم إنما صاروا أولي عزم بحبهم صلوات الله عليهم[٧]، وهذا المذهب الذي استقر عليه مذهب الاثنا عشرية مرَّ بتغيرات وتطورات نحو الغلو.

فإن الشيعة في مسألة تفضيل الأنبياء على الأئمة كانوا ثلاث فرق كما يقول الأشعري:

الفرقة الأولى: يقولون بأن الأنبياء أفضل من الأئمة، غير أن بعض هؤلاء جوزوا أن يكون الأئمة أفضل من الملائكة.

---

(١) «شرح الطحاوية» ص٤٩٣ .
(٢) «أصول الدين» ص٢٩٨ .
(٣) «الشفاء» ص١٠٧٨ .
(٤) «منهاج السنة» (١/ ١٧٧).
(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٧٤٥).
(٦) المصدر نفسه (٢/ ٧٤٥).
(٧) «بحار الأنوار» (٢٦/ ٢٦٧).

الفرقة الثانية: يزعمون أن الأئمة أفضل من الأنبياء والملائكة.

والفرقة الثالثة: وهم القائلون بالاعتزال والإمامة، يقولون: إن الملائكة والأنبياء أفضل من الأئمة[١].

ويضيف المفيد في أوائل المقالات مذهبًا رابعًا لهم؛ وهو أفضلية الأئمة على سائر الأنبياء ما عدا أولي العزم[٢]، ثم لا يبوح بذكر المذهب الذي يعتمده من هذه المذاهب؛ بل يذكر توقفه للنظر في ذلك[٣]، ولكن يظهر أن كل هذه المذاهب تلاشت بسعي شيوخ الدولة الصفوية ومن تبعهم، واستقر المذهب على الغلو في الأئمة، حتى أن المجلسي يقول في عنوان الباب الذي عقده في «بحاره» لهذا الغرض: إن أولي العزم إنما صاروا أولي عزم بحبهم صلوات الله عليهم[٤].

إن من يرجع إلى كتاب الله سبحانه يجد أنه ليس لأئمتهم الاثني عشر ذكر، فضلًا عن أن يقدموا على أنبياء الله ورسله، كما أنه يلاحظ أن الأنبياء لكونهم أرفع رتبة يقدمون بالذكر على غيرهم من صالحي عباد الله، قال تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النساء: ٦٩] فرتب الله سبحانه عباده السعداء المنعم عليهم أربع مراتب[٥].

وكتاب الله يدل في جميع آياته على اصطفاء الأنبياء واختيارهم على جميع العالم[٦]، وقد أجمع أهل القرون الثلاثة على تفضيل الأنبياء على من سواهم والإجماع حجة، وقال ابن تيمية: اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أولياء الله تعالى على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء[٧]، والعقل يدل صريحًا على

---

(١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٢٠).
(٢) «أوائل المثالات» ص٤٢، ٤٣ .
(٣) المصدر السابق، ص٤٣ .
(٤) «بحار الأنوار» (٢٦/ ٢٦٧).
(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٧٤٩).
(٦) «الفتاوى» (١١/ ٢٢١).
(٧) «الفتاوى» (١١/ ٢٢١).

أن جعل النبي واجب الطاعة وجعله آمرًا وناهيًا وحاكمًا على الإطلاق، والإمام نائبًا وتابعًا له لا يعقل بدون فضيلة النبي عليه، ولما كان هذا المعنى موجودًا في حق كل نبي، مفقودًا في حق كل إمام؛ لم يكن إمام أفضل من نبي أصلًا، بل يستحيل[١].

ثم قد ورد في كتب الشيعة نفسها ما يتفق مع النص والإجماع والعقل، وينفي ذلك الشذوذ؛ وهو ما رواه الكليني عن هشام الأحول عن زيد بن علي: أن الأنبياء أفضل من الأئمة، وأن من قال غير ذلك فهو ضال[٢]، وروى ابن بابويه عن الصادق ما ينص على أن الأنبياء أحب إلى الله من علي[٣].

(١) «مختصر التحفة» ص١٠١ .
(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٧٥٣) «مختصر التحفة» ص١٠٠ .
(٣) «مختصر التحفة» ص١٠١ .

الفصل الخامس

موقف الشيعة الإمامية من القرآن الكريم

قد كان لمعتقد الشيعة في الإمامة ومحاولة الدفاع عنها أثر كبير في دفع بعض الشيعة إلى تبني أفكار خطيرة حول القرآن والسنة، والصحابة رضوان الله عليهم؛ فشككوا في القرآن، وأنكروا كثيرًا من الأحاديث الثابتة، وطعنوا في الصحابة ﷺ وجرحوهم، ونسبوا إليهم تعمد الكذب وتحريف كتاب الله تعالى.

١- اعتقاد بعضهم في تحريف كتاب الله ﷻ والرد عليهم

فقد زعم بعض الشيعة الرافضة أن القرآن الكريم قد حُرِّف، وأُسقطت منه بعض السور وكثير من الآيات التي أنزلت في فضائل أهل البيت والأمر باتباعهم، والنهي عن مخالفتهم، وإيجاب محبتهم، وأسماء أعدائهم، والطعن فيهم ولعنهم.

وقد اتهم الشيعة الصحابة ﷺ بأنهم أسقطوا من القرآن من جملة ما أسقطوه «وجعلنا عليًّا صهرك» من سورة «الشرح» والتي تشير إلى تخصيص علي بمصاهرة الرسول ﷺ دون عثمان، وقد جهل هؤلاء أن هذه السورة مكية، وأنها حين نزلت لم يكن عليٌّ صهرًا للرسول ﷺ؛ إذ إن عليًّا تزوج فاطمة بالمدينة وبعد غزوة بدر كما سبق أن أشرنا، ويذهب الشيعة أيضًا إلى أنه من بين ما أُسقط من «القرآن» سورة الولاية، ويزعمون أنها سورة طويلة قد ذُكِرَ فيها فضائل أهل البيت[1].

وهكذا تدور معظم مزاعم هذا النفر من الشيعة في القرآن حول هذه القضايا؛ إذ إنهم لم ينكروا حكمًا من أحكامه أو قاعدة من قواعده؛ ولكن تدور آراؤهم حول إسقاط بعض الآيات التي تشير إلى ولاية علي ومَن بعده من الأئمة، وقد ردد هذه

---

(١) «دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين» ص٢٢٦ .

الافتراءات على القرآن الكريم العديد من علماء الشيعة الإمامية، وعلى رأسهم حجتهم المشهور أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ) صاحب كتاب «الكافي» الذي يعتبر في حجيته لدى الشيعة في مرتبة كتاب البخاري عند أهل السنة.

وقد ذكر صاحب «تفسير الصافي» الشيعي: إن الظاهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني -طاب ثراه- أنه كان يعتقد أيضًا في التحريف والنقصان في القرآن؛ لأنه روى روايات في هذا المعنى في كتابه «الكافي» ولم يتعرض بقدح فيها، على أنه ذكر في أول كتابه أنه يثق بما رواه فيه[١].

وكتاب الكليني هذا مليء بهذه المزاعم المنحرفة، والتي تهدف في الأساس إلى إثبات إمامة علي بن أبي طالب ﷺ والأئمة من بعده، ومن ذلك ما رواه الكليني عن أبي بصير عن أبي عبد الله ﷺ في قول الله ﷻ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ -عن ولاية علي والأئمة بعده- ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ هكذا نزلت[٢]، ويروي أيضًا عن جابر عن أبي جعفر ﷺ قال: قلت له: لم سُمّي «علي بن أبي طالب» أمير المؤمنين؟ قال: الله سماه وهكذا أنزل في كتابه: «وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم وأن محمدًا رسولي وأن عليًّا أمير المؤمنين»[٣].

ويروي الكليني عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: رفع إليَّ أبو الحسن ﷺ مصحفًا، وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ فوجدت فيهم سبعين رجلًا من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم قال: فبعث إليَّ بالمصْحف[٤]، وقد زعم الكليني أنه لم يجمع القرآن كله إلَّا الأئمة، وأنهم -

---

(١) «تفسير الصافي» ص١٣، «الإمام الصادق» لأبي زهرة، ص٣٣٣ .

(٢) «أصول الكافي» (١/ ٤١٤).

(٣) «أصول الكافي» (١/ ٤١٢) «السنة والشيعة» إحسان إلهي، ص١٠٣ .

(٤) «أصول الكافي» (٢/ ٦٣١) «السنة والشيعة» ص٨٧ .

أي: الأئمة- يعلمون علمه كله، فما جمعه وحفظه كما أُنزل إلّا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده[١].

وقد ردد هذه الفرية التي ربطت جمع القرآن بعلي ﷺ، وقد ذهب صاحب الاحتجاج إلى أنه لما توفي الرسول ﷺ جمع علي ﷺ القرآن، وجاء به إلى المهاجرين والأنصار، وعرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول الله، فلما فتحه أبو بكر خرج في أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا علي اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه ﷺ وانصرف، ثم أحضروا زيد بن ثابت وكان قارئًا للقرآن، فقال له عمر: إن عليًّا جاء بالقرآن وفيه فضائح المهاجرين والأنصار، وقد رأينا أن نؤلف القرآن ونسقط منه ما كان فيه فضيحة وهتك للمهاجرين والأنصار، فأجابه زيد إلى ذلك، ثم قال: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتم وأظهر عليٌّ القرآن الذي ألفه أليس قد بطل كل ما عملتم؟ قال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة، فقال عمر: فما حيلته دون أن نقتله ونستريح منه، فدبر في قتله على يد خالد بن الوليد، فلم يقدر على ذلك[٢].

ولا شك أن مثل هذه الرواية من نسيج خيال مريض فاسد أراد أن يتهم الصحابة بتحريف القرآن، والتآمر على حرمان علي من إمامة المسلمين، وهو إذ يمدح عليًّا يذمه؛ إذ يصفه بالسكوت السلبي حينما رفض الصحابة الأخذ بقرآنه، فكيف يتفق هذا مع مواقف علي ﷺ البطولية في سبيل الدفاع عن الإسلام، ويرد على مثل هذه التُّرهات قول علي ﷺ: أعظم الناس أجرًا في المصحف أبو بكر، رحمة الله على أبي بكر، هو أول من جمع ما بين اللوحين[٣].

ولم يكتفِ الكليني بهذا؛ بل نسب هذه الافتراءات والمزاعم الباطلة حول التحريف في القرآن إلى جعفر الصادق؛ إذ ينسب إليه أنه قال: إن القرآن الذي نزل

---

(١) «أصول الكافي» (١/ ٢٢٨).
(٢) «الاحتجاج» للطبرسي، ص٢٢٥، ٢٢٨، «دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين» ص٢٢٨.
(٣) «كتاب المصاحف» للسجستاني (٥/ ١).

به الوحي على محمد سبعة آلاف آية، والآيات التي نتلوها ثلاث وستون ومائتان وستة آلاف فقط، والباقي مخزون عند آل البيت[١].

وزعم الكليني أن الصادق قال عن القرآن الذي جمعه علي بن أبي طالب في زعمه: قيل: هو مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد[٢]، ويقولون: إن فاطمة ﷺ مكثت بعد النبي خمسة وسبعين يومًا، صبت عليها مصائب من الحزن لا يعلمها إلَّا الله، فأرسل الله إليها جبرائيل يسلِّيها ويعزيها ويحدثها عن أبيها، وعما يحدث لذريتها، وكان علي يستمع ويكتب ما يسمع، حتى جاء به مصحفًا قدر القرآن ثلاث مرات ليس فيه شيء من حلال وحرام، ولكن فيه علم ما يكون[٣].

ويردد عالم شيعي آخر وهو علي بن إبراهيم القمي نفس المزاعم التي ذهب إليها الكليني، ويورد عنه محمد محسن الملقب بالفيض الكاشي في تفسيره فيقول: المستفاد من الروايات عن طريق آل البيت أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أُنزل على محمد؛ بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله، ومنه ما هو مغير محرَّف، وأنه قد حُذف منه أشياء كثيرة منها اسم علي في كثير من المواضع، ومنها لفظ «آل محمد» غير مرة، ومنها أسماء المنافقين في مواضعها، ومنها غير ذلك، وأنه ليس على الترتيب المرضي عند الله ورسوله، وبه -أي: بهذا الرأي- قال علي بن إبراهيم المسمى بالقمي، وله تفسير مليء بهذه الدعاوى والغلو فيها، وأخذ يخلط ويزعم أن هناك آيات في ولاية علي حذفت[٤].

وقال صاحب كتاب «بصائر الدرجات» الصفَّار بسنده عن أبي جعفر -على حد زعمه-: ما يستطيع أحد أن يدعي أنه جمع القرآن كله ظاهره وباطنه غير

---

(١) «الإمام الصادق» ص٣٢٣ .
(٢) «أصول الكافي» (١/ ٢٣٩).
(٣) «أصول الكافي» (١/ ٢٤٠) «بحار الأنوار» (٢٦، ٤٤) «بصائر الدرجات» ص٤٣ .
(٤) «دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين» ص٢٢٩، ٢٣٠ .

الأوصياء[١]، وعنه أيضًا: ما من أحد من الناس يقول إنه جمع القرآن كله كما أنزل الله إلَّا كذاب، وما جمعه وما حفظه كما أُنزل إلَّا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده[٢].

وفي «تفسير العياشي» عن أبي عبد الله: لو قُرئ القرآن كما أُنزل لألفيتنا فيه مسمين[٣]، وفيه عن أبي جعفر: لولا أنه زِيدَ في كتاب الله ونقص منه ما خفي حقُّنا على ذي حجى[٤]، والروايات في كتب الشيعة الرافضة المصرحة بتحريف القرآن كثيرة جدًّا، وقد أخبر عن استفاضتها وتواترها عندهم كبار علمائهم ومحققيهم.

يقول المفيد: إن الأخبار جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد ﷺ باختلاف القرآن، وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان[٥].

ويقول هاشم البحراني[٦] أحد كبار مفسريهم: اعلم أن الحق الذي لا محيص عنه بحسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها أن هذا القرآن الذي في أيدينا قد وقع فيه بعد رسول الله ﷺ شيء من التغييرات، وأسقط الذين جمعوه بعده كثيرًا من الكلمات والآيات[٧]، ويقول أيضًا: وعندي في وضوح صحة هذا القول -أي: تحريف القرآن- بعد تتبع الأخبار وتفحص الآثار؛ بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب التشيع، وأنه من أكبر مقاصد الخلافة[٨].

---

(١) «بصائر الدرجات» ص٢١٣ .
(٢) المصدر نفسه، ص٢١٣ .
(٣) «تفسير العياشي» (١/ ١٣).
(٤) المصدر نفسه (١/ ١٣).
(٥) «أوائل المقالات» ص٩١ .
(٦) هاشم بن سليمان البحراني، توفي سنة (١١٠٧هـ).
(٧) مقدمة «تفسير البرهان في تفسير القرآن» ص٣٦ .
(٨) المصدر نفسه، ص٤٩ .

ويقول نعمة الله الجزائري[١]: إن الأخبار الدالة على هذا «التحريف» تزيد على ألفي حديث، وادَّعى استفاضتها جماعة؛ كالمفيد، والمحقق الداماد، والعلامة المجلسي[٢].

فهذه أقوال أئمتهم ومحققيهم الكبار تقطع بتواتر واستفاضة الروايات في كتبهم بدعوى تحريف القرآن وتبديله، وأنها تبلغ الآلاف؛ مما جعل بعض هؤلاء العلماء يقطع بأن هذه العقيدة من ضروريات المذهب عندهم وأكبر مقاصد الإمامة.

وزيادة على ما جاء في كتبهم من آلاف الروايات الدالة على دعوى تحريف القرآن، فإن أقوال علمائهم ومنظِّريهم وأهل الاجتهاد فيهم جاءت مؤكدة لتلك العقيدة الفاسدة، ولعل المقام لا يتسع لنقل كلامهم هنا، وإنما أذكر من نقل إجماعهم على ذلك من كبار علمائهم، يقول المفيد ناقلًا إجماعهم على ذلك: واتفقوا -أي: الإمامية- على أن أئمة الضلال خالفوا في كثير من تأليف القرآن، وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي ﷺ، وأجمعت المعتزلة والخوارج والمرجئة، وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية في جميع ما عددناه[٣].

وقد قام النوري الطبرسي -أحد كبار علمائهم المتأخرين الهالك في سنة (١٣٢٠هـ)- بتأليف كتاب ضخم في إثبات دعوى تحريف القرآن عند الشيعة الرافضة، سماه: «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»[٤]، صدره بثلاث مقدمات يتبعها بابان:

الأول: في الأدلة على تحريف القرآن بزعمه.

الثاني: في الرد على القائلين بصحة القرآن في الأمة.

---

(١) متوفى سنة (١١١٢هـ) قال عنه الحر العاملي: فاضل عالم محقق جليل القدر. «أمل الآمل» (٢/٣٣٦).

(٢) «فصل الخطاب» ص٢٤٨ .

(٣) «أوائل المقالات» ص٤٩ .

(٤) «الانتصار للصحب والآل» ص٦١ .

وقد أودع الطبرسي في كتابه هذا آلاف الروايات الدالة على تحريف القرآن بزعمهم؛ حيث أورد في الفصلين الأخيرين فقط من الباب الأول المكون من اثني عشر فصلًا (١٦٠٢) رواية، هذا غير ما أورده في الفصول الأخرى من هذا الباب والمقدمات الثلاث والباب الثاني، وقال معتذرًا عن قلة ما جمعه: «ونحن نذكر منها ما يصدق دعواهم مع قلة البضاعة»[١]، وقال موثقًا هذه الروايات: واعلم أن تلك الأخبار منقولة من الكتب المعتبرة التي عليها معول أصحابنا في إثبات الأحكام الشرعية والآثار النبوية[٢]، وقال بعد أن سرد حشدًا هائلًا من أسماء علمائهم القائلين بالتحريف استغرقت خمس صفحات من كتابه: ومن جميع ما ذكرنا ونقلنا -بتتبعي القاصر- يمكن دعوى الشهرة العظيمة بين المتقدمين، وانحصار المخالفين فيهم بأشخاص معينين يأتي ذكرهم[٣].

ثم ذكر أن هؤلاء المخالفين هم: الصدوق، والمرتضى، وشيخ الطائفة الطوسي، قال: ولم يعرف من القدماء موافق لهم[٤].

وذكر أنه تبعهم الطبرسي صاحب كتاب «مجمع البيان» قال: وإلى طبقته لم يعرف الخلاف صريحًا إلَّا من هؤلاء المشايخ الأربعة[٥]، ثم اعتذر بعد ذلك عن بعض هؤلاء العلماء في عدم قولهم بتحريف القرآن بأن الذي حملهم على ذلك التقية، والمداراة للمخالفين، قال معتذرًا عن الطوسي عما أورده في كتابه «التبيان» من القول بعدم التحريف: ثم لا يخفى على المتأمل في كتاب «التبيان» أن طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين . . . وهو بمكان من الغرابة، ولو لم يكن على وجه المماشاة[٦].

---

(١) «فصل الخطاب» ص٢٤٩، «الانتصار للصحب والآل» ص٦٢ .

(٢) المصدر نفسه، ص٢٤٩ .

(٣) «فصل الخطاب» ص٣٠ .

(٤) المصدر نفسه، ص٣٢ .

(٥) المصدر نفسه، ص٣٤ .

(٦) المصدر نفسه، ص٣٤ .

وقد سبق النوري الطبرسي في الاعتذار لهؤلاء العلماء نعمة الله الجزائري؛ حيث قال بعد أن نقل إجماع علماء الإمامية على عقيدة التحريف: نعم، قد خالف فيها المرتضى والصدوق والشيخ الطبرسي، وحكوا أن ما بين دفتي هذا المصحف هو القرآن لا غير، ولم يقع فيه تحريف ولا تبديل.

والظاهر أن هذا القول صدر منهم لأجل مصالح كثيرة منها: سد باب الطعن عليها بأنه إذا جاز في القرآن، فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه، مع جواز لحوق التحريف لها؟! كيف روى هؤلاء الأعلام في مؤلفاتهم أخبارًا كثيرة تشتمل على وقوع تلك الأمور في القرآن، وأن الآية هكذا أنزلت ثم غيرت إلى هذا؟![١].

وبهذا يظهر أن القول بتحريف القرآن واعتقاد تغييره وتبديله هو محل إجماع علماء الشيعة الرافضة قاطبة، كما حقق ذلك الطبرسي في «فصل الخطاب»، ودلت عليه النقول السابقة عن كبار علمائهم، وأنه لم يخالف في هذه العقيدة أحد من علمائهم، حتى وقت تأليف «فصل الخطاب» إلَّا أربعة منهم حملهم على ذلك التقية والمداراة للمخالفين على ما نص عليه الطبرسي، ومن قبله نعمة الله الجزائري.

وكما أثبتت ذلك البحوث المعاصرة التي بحثت هذه المسألة، وأيدت ذلك بذكر شواهد كثيرة من الروايات الدالة على التحريف الوارد في كتب هؤلاء المشايخ الأربعة[٢]، مما يدل على اعتقادهم مضمونها، وموافقتهم لسائر علماء الشيعة الرافضة فيما ذهبوا إليه من اعتقاد تحريف القرآن وتبديله، وإن أظهروا تقية ونفاقًا وخداعًا لأهل السنة[٣].

ومما يدل على ما ذهبتُ إليه أنه لم يتعرضْ واحد من هؤلاء الذين زعموا التحريفَ في القرآن إلى نقدٍ من قبل الشيعة؛ إذ ظل الكليني موضع الثقة والتبجيل

---

(١) «الأنوار النعمانية» (٢/٣٢٨، ٣٥٩).

(٢) «الشيعة والقرآن» لإحسان إلهي ظهير، ص(٦٨-٧١).

(٣) «الانتصار للصحب والآل» ص٦٥ .

والإكرام والمرجع الأول عند جميع الشيعة اليوم، ورغم أن الشيعة المعاصرين أكدوا نفي التحريف عن القرآن زيادة ونقصًا؛ فإننا لا نجد أحدًا منهم يرد على الكليني ردًّا صريحًا، أو يظهر عدم الثقة به، أو يرفض ما ذهب إليه؛ بل إن البعض حاول بطريقة ملتوية أن يدافع عنه ويجد له المعاذير(١).

وإن كان هؤلاء القوم صادقين، فعليهم أن يتبرَّءوا ممن قال بتحريف القرآن الكريم، ولا يتردَّدوا في تكفير من أنكر كلمة واحدة من القرآن، وأن يبينوا أن جحود البعض كجحود الكل؛ لأن ذلك طعن صريح فيما ثبت عن النبي ﷺ بالضرورة من الدِّين، واتفاق المسلمين أن القرآن الكريم هو الكتاب الإلهي الذي لم يتطرق إليه التحريف والتبديل؛ وذلك لأن الله تبارك وتعالى تعهَّد وتكفَّل بحفظه، بخلاف التوراة والإنجيل؛ فإن الله لم يتكفل بحفظهما، بل استحفظ عليهما أهلهما فضيعوهما.

حكى الشاطبي عن أبي عمر الداني عن أبي الحسن المنتاب قال: كنت يومًا عند القاضي أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق، فقيل له: لِمَ جاز التبديل على أهل التوراة، ولم يجز على أهل القرآن؟ فقال القاضي: قال الله ﷻ في أهل التوراة: ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤] فوكل الحفظ إليهم، فجاز التبديل عليهم، وقال في القرآن: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩] فلم يجز التبديل عليهم، قال عليٌّ: فمضيت إلى أبي عبد الله المحاملي فذكرت له الحكاية، فقال: ما سمعت كلامًا أحسن من هذا(٢).

وقد أجمعت الأمة على مَرِّ العصور والدهور على أن القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد ﷺ هو القرآن الموجود الآن بأيدي المسلمين، ليس فيه زيادة أو نقصان، ولا تغيير فيه أو تبديل، ولا يمكن أن يتطرق إليه شيء من ذلك؛

---

(١) «أضواء على خطوط محب الدين» ص٤٢، وما بعدها.

(٢) «الموافقات» (٢/ ٥٩).

لوعد الله بحفظه وصيانته، ولم يخالف في هذا إلَّا الشيعة الرافضة؛ حيث زعموا أن القرآن الكريم قد حدث فيه تحريف وتغيير وتبديل، وزعموا أن الصحابة هم الذين حرَّفوا القرآن من أجل مصالحهم الدنيوية.

وعقيدتهم هذه باطلة، ودل على بطلانها الأدلة من القرآن الكريم، وأقوال الأئمة من أهل البيت، والعقل، وإليك بيان ذلك:

(أ) الأدلة من القرآن الكريم

الآيات الصريحة الدالة على تكفل الله تعالى بحفظ القرآن، وأنه لا يمكن أن يتطرق إليه التحريف أو التبديل، والآيات في هذا الشأن كثيرة منها:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

- قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا ۝٢٧﴾ [الكهف: ٢٧].

- قوله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾ [فصلت: ٤٢].

- قوله تعالى: ﴿الم ۝١ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ١، ٢].

- قوله تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾ [هود: ١].

- قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝٥٢﴾ [الحج: ٥٢].

- وقوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۝١٦ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ۝١٧﴾ [القيامة: ١٦، ١٧].

فقد دلت هذه الآيات الكريمات على حفظ الله لكتابه الكريم وإحكامه لآياته، وأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢].

وهذه الآيات في صراحتها على حفظ الله لكتابه وصيانته من التحريف والتبديل، حيث لا يحتاج إلى شرح أو توضيح، كما أن ثناء الله تعالى في القرآن الكريم على الصحابة رضوان الله عليهم مما يؤكد كذب ما نسبته إليهم الشيعة الرافضة من دعوى تحريف القرآن[١]، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقوله تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨] وغير ذلك من الآيات في مدح الصحابة التي سيأتي شرحها وبيانها في موضعه بإذن الله تعالى.

وبعد إيراد هذه الآيات بقسميها المتقدمَين نقول للشيعة الرافضة: إن قولكم بتحريف القرآن تُعارضه هذه الآيات الكريمة التي أكد الله تعالى فيها أن هذا القرآن لم يحرَّف ولن يحرَّف؛ لأنه هو الذي تكفل بحفظه وصيانته عن التحريف والتبديل، كما أثنى على صحابة نبيه ﷺ الذين اتهمتموهم بالتحريف، ووصفهم بالصدق، والإيمان بالله ورسوله، وزكَّاهم أعظم تزكية، فليلزمكم تجاه هذه الآيات؛ إما أن تعترفوا وتقروا أن هذه الآيات جاءت من الله تعالى، فعند ذلك لا يسعكم إلَّا قبول واعتقاد ما دلت عليه من سلامة القرآن الكريم من التحريف والتبديل، وإما أن تنكروا أنها من الله، فهذا كفر بالله بإجماع المسلمين؛ إذ من أنكر آية واحدة في القرآن، واعتقد عدم صحة نسبتها إلى الله؛ فهو كافر بإجماع المسلمين[٢].

---

(١) «بذل المجهود» (١/ ٤٣٤) عبد الله الجميلي.

(٢) «بذل المجهود» (١/ ٢٣٥).

(ب) الأدلة من أقوال أئمتهم

فقد جاءت روايات كثيرة عن أئمتهم الذين يعتقدون عصمتهم، يحثون فيها الشيعة على التمسك بكتاب الله، ورد كل شيء إلى الكتاب والسنة، ومن هذه الروايات: ما جاء عن موسى بن جعفر أنه سُئل: أَكُلُّ شيء في كتاب الله وسنة نبيه، أو تقولون فيه؟ فقال: بل كل شيء في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ[١]، وجاء عن أبي عبد الله أنه قال: من خالف كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ فقد كفر[٢]. وعن أبي جعفر أنه قال: إن الله تبارك وتعالى لم يدع شيئًا تحتاج إليه الأمة إلَّا أنزله في كتابه، وبيَّنه لرسوله ﷺ، وجعل لكل شيء حدًّا، وجعل عليه دليلًا يدل عليه[٣]، وعن أبي عبد الله قال: ما من شيء إلَّا وفي الكتاب أو السنة[٤].

والمتأمل لهذه الروايات يخرج بفائدتين مهمتين:

- أن الأئمة من آل البيت كانوا يعتقدون كغيرهم من سلف الأمة صحة القرآن الكريم، وإلا لم يطلبوا من تلاميذهم التمسك بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، ونبذ ما سواهما، ثم إخبارهم إياهم أنه ما من شيء إلَّا وهو في كتاب الله والسنة، وأنه ليس عندهم إلَّا ما فيهما.

-أن الروايات المنسوبة إليهم من القول بتحريف القرآن لم يقولوها؛ بل هم بُرَآءُ منها وممن افتراها[٥].

(جـ) الأدلة العقلية

وكما دل النقل على بطلان دعوى الرافضة في تجريف القرآن الكريم، فإن العقل يدل على بطلان دعواهم تلك؛ وذلك لما يترتب على القول بتحريف القرآن من

(١) «أصول الكافي» (١/ ٦٢).
(٢) «أصول الكافي» (١/ ٧٠).
(٣) المصدر نفسه (١/ ٥٩).
(٤) المصدر نفسه (١/ ٥٩).
(٥) «بذل المجهود» (١/ ٤٣٧).

المفاسد العظيمة التي يستلزم منها الطعن في الله تبارك وتعالى، وفي النبي ﷺ، وصحابته رضوان الله عليهم، والأئمة من آل البيت الأطهار؛ فيستلزم الطعن في الله تبارك وتعالى بعدم حفظه القرآن من التحريف -تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا- ويستلزم الطعن في النبي ﷺ؛ حيث إنه لم يبلغ القرآن الكريم البلاغ الكامل، بل خصَّ عليًّا ﷺ بكثير من الآيات التي لم يطلع عليها غيره، ويستلزم الطَّعن في الصحابة الذين حرفوا القرآن من أجل مصالحهم الخاصة، على حسب ما يدعيه الشيعة الرافضة.

ويستلزم الطعن في علي والأئمة من بعده؛ وذلك لأنهم لم يسلموا القرآن الذي معهم -على حد زعم الشيعة الرافضة- إلى الناس ويدعوهم إليه، وهذا كَتْمٌ لكتاب الله، وقد توعد على ذلك بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [البقرة: ١٥٩].

ولو كان للشيعة الرافضة اعتراف بالأدلة العقلية؛ لكانت هذه اللوازم الفاسدة المترتبة على تلك العقيدة الخبيثة أكبر رادع لهم للإقلاع عن هذه العقيدة، والتوبة إلى الله من كل ما افتروه عليه، وعلى نبيه ﷺ، وصحابة نبيه الكرام، وأهل البيت الأطهار[١].

٢- اعتقادهم أن القرآن ليس حُجة إلَّا بقيِّم

قال الكليني صاحب «أصول الكافي» والذي هو عندهم كـ«صحيح البخاري» عند أهل السنة[٢]، يروي ما نصه: «... أن القرآن لا يكون حُجة إلَّا بقيِّم، وأن عليًّا كان قيم القرآن، وكانت طاعته مفترضة، وكان الحجة على الناس بعد رسول الله»[٣]، كما توجد هذه المقالة في طائفة من كتبهم المعتمدة؛ كـ«رجال

---

(١) «بذل المجهود» (١/ ٤٣٧).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ١٥٥).

(٣) «أصول الكافي» (١/ ١٨٨).

الكشي»[١]، و«علل الشرائع»[٢]، و«المحاسن»[٣]، و«وسائل الشيعة»[٤]، وغيرها.

وكيف يقال مثل هذا في كتاب الله سبحانه ليكون هداية للناس ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

قال الخليفة الراشد علي رضي الله عنه: كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو الحبل المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أُجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم[٥].

وقال ابن عباس رضي الله عنه: «يضمن الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه ألا يضلَّ في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة» ثم قرأ هذه الآية: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾﴾ [طه: ١٢٣][٦].

وقد جاء في كتب الشيعة نفسها عن أهل البيت ما ينقض هذه المقولة في بعض مصادرهم المعتمدة، فقد جاء فيها: . . . فإذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم، فعليكم بالقرآن؛ فإنه شافع مشفع، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدل على خير سبيل[٧].

---

(١) «رجال الكشي» ص٤٢٠ .
(٢) «علل الشرائع» للصدوق، ص١٩٢ .
(٣) «المحاسن» للبرقي، ص٢٦٨ .
(٤) «وسائل الشيعة» للحر العاملي (١٨/ ١٤١).
(٥) «فضائل القرآن» لابن كثير، ص١٥، موقوف على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه.
(٦) «تفسير الطبري» (١٦/ ٢٢٥).
(٧) «تفسير العياشي» (١/ ٢) «البحار» (٩٢/ ١٧).

وفي «نهج البلاغة» المنسوب لعلي ﷺ، وهو الذي عند الشيعة من أوثق المراجع، جاء النص التالي: فالقرآن آمر زاجر، وصامت ناطق، حُجة الله على خلقه[1].

ولهذه النصوص شواهد أخرى، وهي تكشف لنا مدى التناقض والاضطراب الواقع في مصادر هؤلاء القوم، فرواياتهم -كما ترى- يعارض بعضها بعضًا، لكنهم في حالة التناقض تلك قد وضعوا لهم منهجًا خطيرًا؛ وهو الأخذ بما خالف العامة -وهم أهل السنة عندهم- والمتأمل لتلك المقالة التي تواترت في كتب الشيعة يلاحظ أنها من وضع عدو حاقد، أراد أن يصدَّ الشيعة عن كتاب الله سبحانه، ويضلهم عن هدى الله، فما دامت تلك المقالة ربطت حجية القرآن بوجود القَيِّم، والقيم هو أحد الأئمة الاثني عشر؛ لأن القرآن فُسِّر لرجل واحد وهو علي، وقد انتقل علم القرآن من علي إلى سائر الأئمة الاثني عشر، كل إمام يعهد بهذا العلم إلى من بعده، حتى انتهى إلى الإمام الثاني عشر، وهو غائب مفقود عند الاثنا عشرية منذ ما يزيد على أحد عشر قرنًا، ومعدوم عند طوائف من الشيعة وغيرهم.

فما دامت هذه المقالة ربطت حجية القرآن بهذا الغائب أو المعدوم فكأن نهايتها أن الاحتجاج بالقرآن متوقف لغياب قَيِّمه أو عدمه، وأنه لا يرجع إلى كتاب الله، ولا يعرج عليه في مقام الاستدلال؛ لأن الحجة في قول الإمام فقط، وهو غائب فلا حجة فيه حينئذ، وحسبك بهذا الضلال والإضلال عن صراط الله، وتلك ليست نهاية التآمر على كتاب الله، وعلى الشيعة، ولكنها حلقة من حلقات، ومؤامرة ضمن سلسلة مؤامرات، تريد أن تبعد الشيعة عن كتاب الله ﷻ[2].

إن مما عُلم من الإسلام بالضرورة أن علم القرآن الكريم لم يكن سرًّا تتوارثه سلالة معينة، ولم يكن لعليٍّ اختصاص بهذا دون سائر صحابة رسول الله ﷺ، وأن الصحابة رضوان الله عليهم هم الطليعة الأولى التي حازت شرف تلقي هذا القرآن

---

(١) «نهج البلاغة» ص٢٦٥، «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ١٦٠).
(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ١٦١).

عن رسول البشرية محمد ﷺ ونقله إلى الأجيال كافة، ولكن الشيعة تخالف هذا الأصل، وتعتقد أن الله ﷻ قد اختص أئمتهم الاثني عشر بعلم القرآن كله، وأنهم اختُصوا بتأويله، وأن من طلب علم القرآن من غيرهم فقد ضلَّ[(١)]، وتذكر بعض مصادر أهل السنة أن بداية هذه المقالة، وجذورها الأولى ترجع لابن سبأ، فهو القائل بأن القرآن جزء من تسعة أجزاء، وعلمه عند عليٍّ[(٢)].

وقد استفاض ذكر هذه المقالة في كتب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية بألوان الأخبار وصنوف الروايات:

(أ) جاء في «أصول الكافي» في خبر طويل عن أبي عبد الله قال: إن الناس يكفيهم القرآن لو وجدوا له مفسرًا، وإن رسول الله ﷺ فَسَّره لرجل واحد، وفَسَّره للأئمة شأن ذلك الرجل وهو علي بن أبي طالب[(٣)]، وجاء في طائفة من مصادر الشيعة المعتمدة لديهم أن رسول الله ﷺ قال: إن الله أنزل عليَّ القرآن وهو الذي من خالفه ضلَّ، ومن يبتغِ علمه عند غير عليٍّ هلك[(٤)].

وزعمت أيضًا كتب الشيعة أن أبا جعفر قال: يا قتادة، أنت فقيه أهل البصرة؟ فقال: هكذا يزعمون، قال أبو جعفر ﷺ: بلغني أنك تفسر القرآن، فقال له قتادة: نعم، إلى أن قال: ويحك يا قتادة، إنما يعرف القرآن من خوطب به[(٥)].

ورواياتهم في هذا الباب كثيرة جدًّا، وربما تستغرق مجلدًا، وكلها تحوم حول معنى واحد؛ وهو اختصاص الأئمة الاثني عشر بعلم القرآن، وأنه مخزون عندهم، وبه يعلمون كل شيء[(٦)].

---

(١) المصدر نفسه (١/ ١٦٢).
(٢) «أحوال الرجال» للجوزجاني، ص٣٨، «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ١٦٢).
(٣) «أصول الكافي» (١/ ٢٥) «وسائل الشيعة» (١٨/ ١٣١).
(٤) «أمالي الصدوق» ص٤٠، «وسائل الشيعة» (١٨/ ١٣١).
(٥) «بحار الأنوار» (٢/ ٢٣٧، ٢٣٨) «أصول الشيعة» (١/ ١٦٣).
(٦) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ١٦٦).

والرد على ذلك كما قال الله تعالى لمن طلب آية تدل على صدق الرسول ﷺ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١] فالقرآن الكريم العظيم هو الشاهد والدليل والحجة، ومن ابتغى علم القرآن من القرآن، أو من سنة المصطفى ﷺ، أو من صحابة رسول الله ﷺ -بمن فيهم علي- فقد اهتدى.

والقول بأن من طلب علم القرآن عند غير علي هلك ليس من دين الإسلام، وهو مما عُلم بطلانه من الإسلام بالضرورة، فلم يخص النبي ﷺ أحدًا من الصحابة بعلم الشريعة دون الآخرين، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] فالآية تدل على أن البيان للناس وليس لفرد أو طائفة منهم، ولو كانوا أهل بيته، وقد نفى أمير المؤمنين علي أن يكون خصَّه رسول الله ﷺ بعلم دون الناس[(١)].

وقد خاطب النبي ﷺ الصحابة ومَن بعدهم، ورغَّبهم في تبليغ سنته ولم يخص أحدًا منهم، فقال ﷺ: «**نضَّر الله امرأً سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه غيره، فإنه رُبَّ حامل فقه ليس بفقيه، ورُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه**»[(٢)].

وقد روت هذا الحديث كتب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية المعتمدة[(٣)]، فيكون حُجة عليهم.

وأما الدعوى بأن القرآن الكريم لم يخاطب به سوى الأئمة الاثني عشر، ومن هنا فلا يعرف القرآن سواهم -إنما يعرف القرآن من خوطب به[(٤)]- بهذا الفهم السقيم يُعد صحابة رسول الله ﷺ والتابعون، وأئمة الإسلام على امتداد العصور قد هلكوا وأهلكوا -على حد زعمهم- بقيامهم بتفسير القرآن وفق أصوله، أو اعتقادهم أن في كتاب الله ما لا يعذر أحد بجهالته، ومنه ما تعرفه العرب من كلامها، ومنه ما لا يعرفه إلَّا العلماء، ومنه ما لا يعلمه إلَّا الله[(٥)].

---

(١) مسلم، رقم (١٩٧٨).
(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٦٨٩، ٦٩٠).
(٣) «أصول الكافي» (١/ ٤٠٣) «وسائل الشيعة» للحر العاملي (١٨/ ٦٤).
(٤) «بحار الأنوار» (٢٤/ ٢٣٧، ٢٣٨)، «أصول الشيعة» (١/ ١٦٣).
(٥) «تفسير الطبري» (١/ ٧٦) كلام ابن عباس.

فالشيعة تزعم أنه لا يعرف القرآن سوى الأئمة، وأنهم يعرفون القرآن كله، وهذه دعوى تفتقر إلى الدليل، وزعم يكذبه العقل والنقل، فمما يجب أن يُعلم أن النبي ﷺ بيّن لأصحابه معاني القرآن، كما بيّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] يتناول هذا وهذا.

وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن -كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما- أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا[1]؛ ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة، وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص: ٢٩].

وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢] وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨] وتدبر القرآن بدون فهم معانيه لا يمكن، وكذلك قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ [يوسف: ٢] وعقل القرآن متضمن لفهمه، ومن المعلوم أن كل كلام المقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه، فالقرآن أولى.

ولهذا لم تعد فئة من الشيعة تهضم هذه المقالة، وخرجت عن القول بكل ما فيها، فقالت بأن ظواهر القرآن لا يختص بعلمها الاثنا عشر؛ بل يشركهم غيرهم فيها، أما بواطن الآيات فمن اختصاص الأئمة، وقام خلاف كبير حول حجية ظواهر القرآن بين الأخباريين والأصوليين؛ فالفئة الأولى ترى أنه لا يعلم تفسير القرآن كله ظاهره وباطنه إلَّا الأئمة، والأخرى ترى حجية ظواهر القرآن لعموم الأدلة في الدعوة لتدبر القرآن وفهمه[2].

إن دعوى أن القرآن لم يُفسَّر إلَّا لعليّ مخالفة لقول الله سبحانه: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤]

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٣١).

(٢) «البيان» للخوئي، ص٤٦٣، «أصول الفقه» للمظفر (٣/ ١٣٠).

فالبيان للناس لا لعلي وحده -كما سبق- فليس لمن قال هذه المقالة إلَّا أحد طريقين؛ إما القول بأن الرسول لم يبلغ ما أُنزل إليه، وإما أن يُكذب القرآن، وهي مخالفة للعقل وما علم من الإسلام بالضرورة.

ودعوى أن علم القرآن اختُص به الأئمة ينافيه اشتهار عدد كبير من صحابة رسول الله ﷺ بتفسير القرآن؛ كالخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت وغيرهم، وكان علي رضي الله عنه يثني على تفسير ابن عباس رضي الله عنهما[١].

وقال ابن تيمية رحمه الله: وهذا ابن عباس نقل عنه من التفسير ما شاء الله بالأسانيد الثابتة ليس في شيء منها ذكر علي، وابن عباس يروي عن غير واحد من الصحابة؛ يروي عن عمر، وأبي هريرة، وعبد الرحمن بن عوف، وعن زيد بن ثابت، وأُبَي بن كعب، وأسامة بن زيد، وغير واحد من المهاجرين والأنصار، وروايته عن علي قليلة جدًّا، ولم يُخَرِّج أصحاب الصحيح شيئًا من حديثه عن علي، وخرجوا حديثه عن عمر وعبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة وغيرهم . . . وما يُعرف بأيدي المسلمين تفسيرٌ ثابت عن علي، وهذه كتب الحديث والتفسير مملوءة بالآثار عن الصحابة والتابعين، والذي منها عن علي قليل جدًّا، وما يُنقل من التفسير عن جعفر الصادق عامته كذب على جعفر[٢].

وقد تحدث جعفر بولع الناس بالكذب عليه، وإن قولهم بأن علم القرآن انفرد بنقله علي يفضي إلى الطعن في تواتر شريعة القرآن من الصحابة إلى سائر الأجيال؛ لأنه لم ينقلها -على حد زعمهم- عن رسول الله إلَّا واحد وهو علي رضي الله عنه، فهذه المقالة مؤامرة، الهدف منها الصد عن كتاب الله سبحانه، والإعراض عن تدبره، واستلهام هديه، والتفكر في عبره، والتأمل في معانيه ومقاصده.

فالقرآن في دين الشيعة لا وسيلة لفهم معانيه إلَّا من طريق الأئمة الاثني عشر، أما غيرهم فمحروم من الانتفاع به، وهي محاولة أو حيلة مكشوفة الهدف،

---

(١) «تفسير ابن عطية» (١/ ١٩) «تفسير ابن جزي» (١/ ٩).
(٢) «منهاج السنة» (٤/ ١٥٥).

مفضوحة القصد؛ لأن كتاب الله نزل بلسان عربي مبين، وخوطب به الناس أجمعون: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: ٢] ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ۝١٣٨﴾ [آل عمران: ١٣٨] وأمر الله عباده بتدبره، والاعتبار بأمثاله، والاتعاظ بمواعظه، ومحال أن يقال لمن لا يفهم ما يقال له ولا يعقل تأويله: اعتبر بما لا فهم لك به ولا معرفة من البيان والكلام[١].

وهي محاولة للصد عن ذلك العلم العظيم في تفسير القرآن، والذي نقله إلينا صحابة رسول الله ﷺ، والسلف والأئمة، فهذه الكنوز العظيمة لا عبرة بها ولا قيمة لها في دين الشيعة؛ لأنها ليست واردة عن الأئمة الاثني عشر، وقد صرح بذلك بعض شيوخهم المعاصرين، فقال: إن جميع التفاسير الواردة عن غير أهل البيت لا قيمة لها، ولا يُعتد بها[٢].

لقد حوت كتب التفسير المعتمدة عندهم؛ كـ«تفسير القمي»، و«العياشي»، و«الصافي»، و«البرهان»، وكتب الحديث؛ كـ«الكافي»، و«البحار» تأويلات لكتاب الله منسوبة لآل البيت، تكشف في الكثير الغالب عن جهل فاضح بكتاب الله، وتأويل منحرف لآياته، وتعسف بالغ في تفسيره، ولا يمكن أن تصح نسبتها لعلماء آل البيت، فهي تأويلات لا تتصل بمدلولات الألفاظ، ولا بمفهومها، ولا بالسياق القرآني -كما سيأتي أمثلة على ذلك بإذن الله- وبناء على هذه العقيدة فإن هذا هو مبلغ علم علماء آل البيت، وفي ذلك من الزراية عليهم ونسبة الجهل إليهم الشيء الكثير من قوم يزعمون محبتهم والتشيع لهم[٣].

٣- اعتقادهم بأن للقرآن معانٍ باطنة تخالف الظاهر

ذهبَ الشيعة إلى أن للقرآن ظاهرًا وباطنًا، وأن الناس لا يعلمون إلَّا الظاهر، وأما الباطن فلا يعلمه إلَّا الأئمة ومن يستقي منهم، وبمثل هذه

---

(١) «تفسير الطبري» (١/ ٨٢).

(٢) «الشيعة والرجعة» محمد رضا النجفي، ص١٩ .

(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ١٧٦).

الأفكار فتح الشيعة الباب للزنادقة والملحدين، وأصحاب الأهواء والمذاهب الهدَّامة؛ لكي يتلاعبوا بالقرآن، وحاولوا جميعًا الكيد له، وأرادوا أن يطفئوا نور الإسلام بأفواههم؛ ولكن الله متم نوره ولو كره الكافرون، وقد استغل الشيعة فكرة الظاهر والباطن هذه وحاولوا بها تفسير القرآن؛ لكي يوافق معتقداتهم، ويخدم مذهبهم في الإمامة، كما اتخذوا القرآن تُكَأَة للهجوْم على الصحابة ﷺ وتجريحهم، في الوقت الذي يمجدون فيه أهل البيت وينسبون إليهم أشياء يدفعونها هم عن أنفسهم، وقد أتى الشيعة الرافضة في هذا الباب بآراء تخالف كل ما أثر في تفسير القرآن، ولا يسندها أثر ولا عقل ولا لغة ولا منطق[١].

إن جذور التأويل الباطني نبتت في أروقة السبئية؛ لأن ابن سبأ حاول أن يجد لقوله بالرجعة مستندًا من كتاب الله بالتأويل الباطل، وذلك حينما قال: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب بأن محمدًا يرجع، وقد قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥][٢].

وقد نقلت لنا بعض كتب أهل السنة نماذج من تأويلات الشيعة لكتاب الله؛ ولكن ما انكشف لنا اليوم أمر خطير على عقائد الناس وفكرهم وثقافتهم، فقد تحدث الإمام الأشعري[٣]، والبغدادي[٤]، والشهرستاني[٥]، وغيرهم يحكون عن المغيرة بن سعيد -أحد الغلاة باتفاق السنة والشيعة، والذي تنسب إليه الطائفة المغيرية- أنه ذهب بتأويل الشيطان في قول الله جل شأنه: ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ﴾ [الحشر: ١٦] بعمر بن الخطاب ﷺ.

---

(١) «دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين» ص٢٣٣، ٢٣٤ .
(٢) «تاريخ الطبري» (٥/ ٣٤٧).
(٣) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٧٣).
(٤) «الفَرْق بين الفِرَق» ص٢٤ .
(٥) «الملل والنحل» (١/ ١٧٧).

وهذا التأويل بعينه قد ورثته الاثنا عشرية، ودونته في مصادرها المعتمدة؛ حيث جاء في «تفسير العياشي»[1]، و«الصافي»[2]، و«القمي»[3]، و«البرهان»[4]، و«بحار الأنوار»[5]، عن أبي جعفر في قول الله: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [إبراهيم: ٢٢] قال: وهو الثاني، وليس في القرآن شيء «وقال الشيطان» إلَّا وهو الثاني، فكانت كتب الاثنا عشرية تزيد على المغيرية بوضع هذا الانحراف في كتاب الله قاعدةً مطردةً[6].

فهذه الروايات التي تسندها كتب الشيعة الاثنا عشرية إلى أبي جعفر الباقر هي من أكاذيب المغيرة بن سعيد وأمثاله، فقد ذكر الذهبي عن كثير النواء[7] أن أبا جعفر قال: برئ الله ورسوله من المغيرة بن سعيد، وبيان بن سمعان؛ فإنهما كذبا علينا أهل البيت[8]، وروى الكشي في «رجاله» عن أبي عبد الله قال: لعن الله المغيرة بن سعيد كان يكذب علينا[9]، وساق الكشي روايات عديدة في هذا الباب[10].

ويلاحظ أنه اتفق كل من الأشعري، والبغدادي، وابن حزم، ونشوان الحميري على أن جابرًا الجعفي الذي وضع أول تفسير للشيعة على ذلك النهج الباطني كان خليفة المغيرة بن سعيد[11]، الذي قال بأن المراد بالشيطان في القرآن هو أمير المؤمنين عمر، فهي عناصر خطرة يستقي بعضها من بعض عملت على فساد التشيع[12].

---

(١) «تفسير العياشي» (٢/ ٢٢٣).
(٢) «تفسير الصافي» (٣/ ٢٢٣).
(٣) «تفسير القمي» (٣/ ٨٤).
(٤) «البرهان» (٢/ ٣٠٩).
(٥) «بحار الأنوار» (٣/ ٣٧٨).
(٦) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٢٠٦).
(٧) كثيرٌ النواء: شيعي، وروي أنه رجع عن تشيعه.
(٨) «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٦١).
(٩) «رجال الكشي» ص١٩٥ .
(١٠)«رجال الكشي» ص١٩٥ .
(١١)«مقالات الإسلاميين» (١/ ٧٣) «الفَرْق بين الفِرَق» ص٢٤٢، «المحلى» (٥/ ٤٤) «أصول الشيعة» (١/ ٢٠٧).
(١٢)«أصول الشيعة» (١/ ٢٠٨).

وحين احتج شيخ الشيعة في زمنه -والذي إذا أطلق لقب العلامة عندهم انصرف إليه «ابن المطهر الحلي»- على استحقاق علي للإمامة بقوله: «البرهان الثلاثون قوله تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ۝١٩﴾ [الرحمن: ١٩] قال: علي وفاطمة ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ۝٢٠﴾ [الرحمن: ٢٠] النبي ﷺ ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ۝٢٢﴾ [الرحمن: ٢٢] الحسن والحسين، فحينما احتج ابن المطهر بذلك قال ابن تيمية رحمه الله: إن هذا وأمثاله إنما يقوله من لا يعقل ما يقول، وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير القرآن، وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية للقرآن؛ بل هو شر من كثير منه، والتفسير بمثل هذا طريق للملاحدة على القرآن والطعن فيه؛ بل تفسير القرآن بمثل هذا من أعظم القدح فيه والطعن فيه[١].

وهذه أمثلة من تحريف الشيعة الرافضة لآيات القرآن الكريم، وذلك بفتحهم باب التفسير الباطني للقرآن الكريم على مصراعيه:

(أ) تحريفهم معنى التوحيد الذي هو أصل الدين إلى معنى آخر هو ولاية الإمامة:

فعن أبي جعفر أنه قال: ما بعث الله نبيًّا قط إلَّا بولايتنا والبراءة من عدونا[٢]، وذلك قول الله في كتابه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

(ب) تحريفهم معنى الإله إلى معنى الإمام:

ففي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل: ٥١] قال أبو عبد الله: يعني بذلك: ولا تتخذوا إمامين، إنما هو إمام واحد[٣].

---

(١) «منهاج السنة» (٤/ ٦٦).

(٢) «تفسير العياشي» (٢/ ٢٦١) «البرهان» (٢/ ٣٧٣).

(٣) «البرهان» (٢/ ٣٧٣) «أصول الشيعة» (١/ ٢٠٩).

(ج) تحريفهم معنى الرب في القرآن إلى معنى الإمام:

ففي تفسير قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥] قال القمي في «تفسيره»: الكافر الثاني -يعني: عمر بن الخطاب- كان على أمير المؤمنين علي عليه السلام ظهيرًا(١).

وقال الكاشاني في «البصائر»: إن الباقر عليه السلام سُئِلَ عن تفسير هذه الآية فقال: إن تفسيرها في بطن القرآن: علي هو ربه في الولاية(٢).

(د) تحريفهم معاني الكلمة إلى معاني الأئمة:

فقالوا في تفسير قول الله: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٢١] الكلمة: الإمام(٣)، وقوله سبحانه: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤] قالوا: لا تفسير للإمامة(٤).

(هـ) تحريفهم معاني المسجد والكعبة والقبلة إلى معاني الأئمة:

فقالوا في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩] قال: يعني: الأئمة(٥)، وفي قوله: ﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ قال: يعني: الأئمة(٦)، وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ [الجن: ١٨] قال: إن الإمام من آل محمد، فلا تتخذوا من غيرهم إمامًا(٧).

---

(١) «تفسير القمي» (٢/ ١١٥).
(٢) «تفسير نور الثقلين» (٤/ ٢٥).
(٣) «تفسير القمي» (٢/ ٢٧٤) «بحار الأنوار» (٢٤/ ١٧٤).
(٤) «تفسير القمي» (١/ ٣١٤) «بحار الأنوار» (٢٤/ ١٧٥).
(٥) «تفسير العياشي» (٢/ ١٢) «أصول الشيعة» (١/ ٢١٦).
(٦) «تفسير العياشي» (٢/ ١٣) «أصول الشيعة» (١/ ٢١٦).
(٧) «البرهان» (٤/ ٣٩٣) «أصول الشيعة» (١/ ٢١٦).

ويقول الصادق عنهم: نحن البلد الحرام، ونحن كعبة الله، ونحن قبلة الله[١]، والسجود: هو ولاية الأئمة وبهذا يفسرون قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانُوا۟ يُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَٰلِمُونَ﴾ [القلم: ٤٣] حيث قالوا: يدعون إلى ولاية علي في الدنيا[٢].

(و) تحريفهم معاني التوبة في القرآن إلى الرجوع عن ولاية أبي بكر وعمر وعثمان إلى ولاية علي وحده:.

ففي قوله سبحانه: ﴿فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ﴾ [غافر: ٧] جاء تأويلها عندهم في ثلاث روايات، تقول الأولى: ﴿فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ من ولاية فلان وفلان -يعنون: أبا بكر وعمر وبني أمية- وتقول الرواية الثانية: ﴿فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ من ولاية الطواغيت الثلاثة -يعنون: أبا بكر وعمر وعثمان- ومن بني أمية، ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ﴾ يعني: ولاية علي، وتقول الثالثة: ﴿فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟﴾ من ولاية هؤلاء وبني أمية، ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ﴾ هو أمير المؤمنين[٣]، وكل الروايات الثلاث المذكورة منسوبة لأبي جعفر محمد الباقر، وعلمه ودينه ينفيان صحة ذلك[٤].

وهذا قليل من كثير من تأويلاتهم الباطلة، فقد قامت مصادرهم في التفسير غالبًا على هذا المنهج الباطني في التأويل الذي استقته من أبي الخطاب، وجابر الجعفي، والمغيرة بن سعيد، وغيرهم من الغلاة.

ويلاحظ أنه في القرن الخامس بدأ اتجاه التفسير عندهم يحاول التخلص من تلك النزعة المفرطة في التأويل الباطني؛ حيث بدأ شيخ الطائفة عندهم أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى ٤٦٠هـ) يؤلف لهم كتابًا في التفسير، ويحاول فيه أن يتخلص أو يخفف من ذلك الغلو الظاهر في تفسير «القمي» و«العياشي»،

---

(١) «بحار الأنوار» (٢٤/ ٣٠٣).
(٢) «تفسير القمي» (٢/ ٣٨٣) «مرآة الأنوار» ص١٧٦ .
(٣) «تفسير الصافي» (٤/ ٣٣٥) «تفسير القمي» (٢/ ٢٥٥).
(٤) «أصول الشيعة» (١/ ٢١٨).

وفي «أصول الكافي» وغيرها، وهو وإن كان يدافع عن أصول طائفته ويقرر مبادئهم المبتدعة، إلَّا أنه لا يهبط ذلك الهبوط الذي نزل إليه القمي ومن تأثر به، ومثل الطوسي في هذا النهج الفضل بن الحسن الطبرسي في «مجمع البيان»، وقد أشار ابن تيمية إلى ذلك؛ حيث يقول: الطوسي ومن معه في تفسيرهم يأخذون من تفسير أهل السنة، وما في تفاسيرهم من علم يستفاد إنما هو مأخوذ من تفاسير أهل السنة[١].

(١) «منهاج السنة» (٣/٢٤٦).

الفصل السادس

موقف الشيعة الإمامية من الصحابة الكرام

يقف الشيعة الرافضة من أصحاب النبي ﷺ موقف العداوة والبغضاء، والحقد والضغينة، يبرز ذلك من خلال مطاعنهم الكبيرة على الصحابة التي تزخر بها كتبهم القديمة والحديثة، فمن ذلك اعتقادهم كُفرهم وردتهم إلَّا نفرًا يسيرًا منهم، وعلى ما جاء مصرحًا بذلك في بعض الروايات الواردة في أصح كتبهم وأوثقها عندهم.

فقد روى الكليني عن أبي جعفر أنه قال: كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلَّا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي رحمة الله وبركاته عليهم، ثم عرف أناسًا بعد يسير، وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا وأبوا أن يبايعوا، حتى جاءوا بأمير المؤمنين مكرهًا فبايع[1].

وقال نعمة الله الجزائري: الإمامية قالوا بالنص الجلي على إمامة عليٍّ، وكفَّروا الصحابة، ووقعوا فيهم، وساقوا الإمامة إلى الجعفر الصادق، وبعده إلى أولاده المعصومين عليهم السلام، ومؤلف هذا الكتاب من هذه الفرقة وهي الناجية إن شاء الله[2].

وقدح الشيعة الرافضة في الصحابة لا يقف عند هذا الحد من اعتقاد تكفيرهم وردَّتهم؛ بل يعتقدون أنهم شر خلق الله، وأن الإيمان بالله ورسوله لا يكون إلَّا بالتبرؤ منهم، وخاصة الخلفاء الثلاثة: أبا بكر وعمر وعثمان، وأمهات المؤمنين[3].

---

(١) «الروضة من الكافي» (٨/ ٢٤٥، ٢٤٦) «الانتصار للصحب والآل» ص٧٦ .

(٢) «الأنوار النعمانية» (٢/ ٢٤٤).

(٣) «الانتصار للصحب والآل» ص٧٧ .

يقول محمد باقر المجلسي: وعقيدتنا في التبرؤ أننا نتبرأ من الأصنام الأربعة: أبي بكر وعمر، وعثمان، ومعاوية، والنساء الأربع: عائشة، وحفصة، وهند، وأم الحكم، ومن جميع أشياعهم وأتباعهم، وأنهم شر خلق الله على وجه الأرض، وأنه لا يتم الإيمان بالله ورسوله والأئمة إلَّا بعد التبرؤ من أعدائهم[1].

وقد بلغ من حقد هؤلاء على أصحاب النبي ﷺ استباحة لعنهم؛ بل تقربهم إلى الله بذلك بشكل يفوق الوصف، فقد روى الملَّا كاظم عن أبي حمزة الثمالي -افتراءً على زين العابدين رحمه الله- أنه قال: من لعن الجبت والطاغوت لعنة واحدة كتب الله له سبعين ألف ألف حسنة، ومحا عنه سبعين ألف ألف سيئة، ورفع له سبعين ألف ألف درجة، ومن أمسى يلعنهما لعنة واحدة كتب له مثل ذلك، قال: فمضى مولانا علي بن الحسين، فدخلت على مولانا أبي جعفر محمد الباقر، فقلت: يا مولاي حديث سمعته من أبيك، قال: هاتِ يا ثمالي، فأعدت عليه الحديث. فقال: نعم يا ثمالي، أتحب أن أزيدك؟ فقلت: بلى يا مولاي، فقال: من لعنهما لعنة واحدة في كل غداة لم يُكتب عليه ذنب في ذلك اليوم حتى يمسي، ومن أمسى فلعنهما لعنة واحدة لم يكتب عليه ذنب في ليله حتى يصبح[2].

ومن الأدعية المشهورة عندهم الواردة في كتب الأذكار: دعاء يسمونه دعاء صنمي قريش -يعنون بهما: أبا بكر وعمر- وينسبون هذا الدعاء ظلمًا وزورًا لعلي ﷺ، وهو يتجاوز صفحة ونصف الصفحة، وفيه: اللهم صلِّ على محمد وآل محمد، والعن صنمي قريش وجبتيهما وطاغوتيهما وإفكيهما، وابنيهما اللذين خالفا أمرك، وأنكرا وحيك، وجحدا إنعامك، وعصيا رسولك، وقلبا دينك،

---

(١) «حق اليقين» (فارسي) ص٥١٩، وقد قام بترجمة النص إلى العربية الشيخ محمد عبد الستار التونسوي، في كتابه «بطلان عقائد الشيعة» ص٥٣ .

(٢) «أجمع الفضائح» للملَّا كاظم، ص٥١٣، نقلًا عن «الشيعة وأهل البيت» ص١٥٧ .

وحرَّفا كتابك . . . إلى أن جاء في آخره: اللهم العنهما في مكنون السر وظاهر العلانية لعنًا كثيرًا أبدًا، دائمًا سرمدًا، لا انقطاع لأمره، ولا نفاد لعدده، لعنًا يعود أوله ولا يروح آخره، لهم ولأعوانهم، وأنصارهم ومحبيهم ومواليهم، والمسلِّمين لهم، والمائلين إليهم، والناهضين باحتجاجهم، والمقتدين بكلامهم، والمصدقين بأحكامهم، (قل أربع مرات): اللهم عذبهم عذابًا يستغيث منه أهل النار، آمين يا رب العالمين[1].

هذا الدعاء مرغب فيه عندهم، حتى إنهم رووا في فضله نسبة إلى ابن عباس أنه قال: إن عليًّا عليه السلام كان يقنت بهذا الدعاء في صلواته، وقال: إن الداعي به كالرامي مع النبي ﷺ في بدر وأُحد وحنين، بألف ألف سهم[2].

ولهذا كان هذا الدعاء محل عناية علمائهم، حتى إن أغا برزك الطهراني ذكر أن شروحه بلغت العشرة[3]، فهذا ما جاء في كتبهم القديمة وعلى ألسنة علمائهم المتقدمين، أما المعاصرون منهم فهم على عقيدة سلفهم سائرون وبها متمسكون، فهذا إمامهم المقدس وآيتهم العظمى الخميني يقول في كتابه «كشف الأسرار»: إننا هنا لا شأن لنا بالشيخين، وما قاما به من مخالفات للقرآن، ومن تلاعب بأحكام الإله، وما حللاه وحرماه من عندهما، وما مارساه من ظلم ضد فاطمة ابنة النبي ﷺ وضد أولادها؛ ولكننا نشير إلى جهلهما بأحكام الإله والدين[4]، ويقول عن الشيخين رضي الله عنهما: وهنا نجد أنفسنا مضطرين إلى إيراد شواهد من مخالفتهما الصريحة للقرآن لنثبت أنهما كانا يخالفان ذلك[5].

---

(١) «مفتاح الجنان في الأدعية والزيارات والأذكار» ص١١٣، ١١٤، «تحفة عوام مقبول» ص٢١٤، ٢١٥، وهذا الكتاب الأخير موثَّق من كبار علمائهم المعاصرين، ورد ذكر أسمائهم على غلاف الكتاب، ومنهم الخميني.

(٢) «علم اليقين في أصول الدين» لمحسن الكاشاني (٢/ ١٠١).

(٣) «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» (٨/ ١٩٢).

(٤) «كشف الأسرار» ص١٢٦ .

(٥) المرجع نفسه، ص١٣١ .

ويقول متَّهِمَهُما بتحريف القرآن: لقد ذكر الله ثماني فئات تستحق سهمًا من الزكاة؛ لكن أبا بكر أسقط واحدة من هذه الفئات بإيعاز من عمر، ولم يقل المسلمون شيئًا[١]، ويقول: الواقع أنهم أعطوا الرسول حق قدره، الرسول الذي كدَّ وجد وتحمل المصائب من أجل إرشادهم وهدايتهم، وأغمض عينيه وفي أذنيه كلمات ابن الخطاب القائمة على الفدية والنابعة من أعمال الكفر والزندقة[٢].

وقد خرجت أصوات شيعية معاصرة تدعو للتقارب بين الشيعة وأهل السنة، وتزعم أنها تقدر الصحابة؛ كالخنيزي، وأحمد مغنية، والرفاعي، ومحمد جواد مغنية، فعليهم أن يعلنوا موقفهم في تقديمهم للصحابة في الأوساط الشيعية، وأن يعملوا على تنقية التراث الشيعي من كل ما يخالف كتاب الله وسنة رسوله، وأن يتصدوا لمشايخ الشيعة المعاصرين الذين لا يزالون يهذون في هذا الضلال، وألَّا يتجاهلوا ما جاء في كتبهم قديمًا وحديثًا، وما يجري في واقعهم من عوامهم وشيوخهم، وأن يصدقوا ولا يتناقضوا؛ حتى يُقبل منهم موقفهم[٣].

إن عقيدة الشيعة الرافضة في الصحابة موجودة في أصول كتبهم التي يقوم عليها المذهب من مطاعن وسباب وشتائم بذيئة، يتنزه أصحاب المروءة والدين عن إطلاقها على أكفر الناس، بينما تنشرح بها صدور الشيعة الرافضة، وتسارع بها ألسنتهم في حق أصحاب رسول الله ﷺ وخلفائه ووزرائه وأصهاره، ويعدون ذلك دينًا يرجون عليه من الله أعظم الأجر والمثوبة.

وفي الحقيقة إن المسلم إذا ما تأمل حال هؤلاء الناس من بُعد وضلال، **فإنه لا بد له من موقفين:**

(أ) موقف استشعار نعمة الله، وعظم لطفه، وسابغ كرمه أن أنقذه من هذا الضلال، الأمر الذي يستوجب شكرًا لله على ذلك.

---

(١) المرجع نفسه، ص١٣٥ .

(٢) المرجع نفسه، ص١٣٧ .

(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٣/ ١٣١٩-١٣٤٢).

(ب) موقف الاتعاظ والاعتبار بما بلغ هؤلاء القوم من زيغ وانحراف، يعلمه من له أدنى ذرة عقل، كتقربهم إلى الله بلعن أبي بكر وعمر صباحًا ومساء، وزعمهم أن من لعنهما لعنة واحدة لم تكتب عليه خطيئة يومه، وذلك أن عامة العقلاء من هذه الأمة؛ بل ومن أصحاب الملل السماوية يدركون إدراكًا ضروريًا من دين الله أن الله ما تعبد أمة من الأمم بلعن أحد من الكفار، ولو كان أكفر الناس؛ بل ما تعبدهم بلعن إبليس اللعين المطرود من رحمة الله صباحًا ومساء في أوراد مخصوصة تقربنا إلى الله، كما تتقرب الشيعة الرافضة بلعن أبي بكر وعمر.

بل إني لا أعلم[1] فيما اطلعت عليه من كتب الرافضة أنفسهم أنها تضمنت دعاء مخصوصًا أو غير مخصوص في لعن أبي جهل، أو أمية بن خلف، أو الوليد بن المغيرة الذين هم أشد الناس كفرًا بالله، وتكذيبًا لرسوله ﷺ؛ بل ولا في لعن إبليس، في حين أن كتبهم تمتلئ بالروايات في لعن أبي بكر وعمر، كما في دعاء صنمي قريش وغيره.

ففي هذا عبرة لكل معتبر فيما يبلغ بالعبد من الضلال إن هو أعرض عن شرع الله، واتبع الأهواء والبدع، كيف يزين له سوء عمله وقبيح أفعاله حتى يصبح لا يعرف معروفًا من منكر، ولا يميز حقًّا من باطل؛ بل يتخبط في الظلمات، ويعيش سكرة الشهوات، وهذا ما أخبر الله عنه في كتابه وبيَّن حال أصحابه[2] في قوله: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُۖ﴾ [فاطر: ٨] وقال: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف: ١٠٤] وقال تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴿٧٥﴾﴾ [مريم: ٧٥].

(١) هو الدكتور إبراهيم الرحيلي صاحب كتاب «الانتصار للصحب والآل» ص٨٥.
(٢) «الانتصار للصحب والآل» ص٨٥.

نماذج للمزاجية في تفسير الآيات عند الشيعة الرافضة المتعلقة بردة الصحابة -على حد زعمهم- والرد على باطلهم

(أ) آية آل عمران

استدل الشيعة الرافضة بقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ۝١٤٣ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ۝١٤٤﴾ [آل عمران: ١٤٣، ١٤٤].

إن هذه الآية يزعمون أنها صريحة في الدلالة على انقلاب الصحابة بعد رسول الله ﷺ، وعد الصحابة المنقلبين على أعقابهم هم الكثرة الغالبة من الصحابة فما ثبت من الصحابة قلة قليلة، وهي الفئة التي ترى الشيعة الرافضة ثبوتها على الإسلام، وهؤلاء الثابتون هم الشاكرون، ولا يكونون إلَّا قلة كما قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣] والمهم عندهم أن آية الانقلاب تقصد الصحابة مباشرة، الذين يعيشون مع رسول الله ﷺ في المدينة، وترمي إلى الانقلاب مباشرة بعد وفاته دون فصل[(١)]، وقد حولوها وطبقوها على ما حدث في سقيفة بني ساعدة عندما انتخب الصحابة الكرام أبا بكر الصديق رضي الله عنه، **والرد على هذا الكذب العظيم كالآتي:**

روى الطبري في «تفسيره» بسنده عن الضحاك قال في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] ناس من أهل الارتياب ومرضى النفاق، قالوا يوم فرَّ الناس عن نبي الله ﷺ، وشُجَّ فوق حاجبه، وكسرت رباعيته: قتل محمد فالحقوا بدينكم الأول، فذلك قوله: ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤][(٢)].

---

(١) «ثم اهتديت» للتيجاني، ص١١٤، ١١٥ .

(٢) «تفسير الطبري» (٣/٤٥٨).

وروي أيضًا عن ابن جريج قال: قال أهل المرض والارتياب والنفاق حين فرَّ الناس عن النبي ﷺ: قد قُتل محمد، فالحقوا بدينكم الأول، فنزلت هذه الآية[(١)]، فالمقصود بالانقلاب على الأعقاب في الآية هو ما قاله المنافقون لما أشيع في الناس أن رسول الله ﷺ قتل، وهو قولهم: ارجعوا إلى دينكم الأول.

ولم تكن هذه الآية فيمن ارتد بعد موت النبي ﷺ، وإن كانت هي حجة عليهم، مع أنها لو كانت فيمن ارتد بعد موت النبي ﷺ لكانت أظهر في الدلالة على براءة أصحاب النبي ﷺ من المرتدين، فإنهم هم الذين قاتلوهم، وأظهر الله دينه على أيديهم، وخذل المرتدين بحربهم لهم، فرجع منهم من رجع إلى الدين، وهلك من هلك على ردَّته، وظهر فضل الصديق والصحابة بمقاتلتهم لهم[(٢)]؛ ولهذا ثبت عن علي ﷺ أنه كان يقول في قوله تعالى: ﴿وَسَيَجْزِى اللَّهُ الشَّٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤] الثابتين على دينهم أبا بكر وأصحابه[(٣)]، وكان يقول: كان أبو بكر أمين الشاكرين وأمين أحباء الله، وكان أشكرهم وأحبهم إلى الله[(٤)].

لقد كان لموقعة أُحد ظروفها الخاصة وملابساتها؛ ولذلك جاءت الآيات الكريمة في سورة آل عمران وفقًا لتلك الظروف والملابسات، واستخدام الآية الكريمة للاستدلال على وقائع أخرى كحادثة السقيفة أو موقعة الجمل لا يخلو من غرابة ومن مزاجية، لا تمت بصلة للمنهجية العلمية، وتُعد هذه الآية من أكبر الدلائل على عظم إيمان أبي بكر وحكمته وتفانيه في الدفاع عن دين الله، فموقفه الثابت يوم أن توفي رسول الله ﷺ خير شاهد على ذلك، يوم أن وقف وقفته الثابتة مخاطبًا للناس بعد ما أصابه الوهن والضعف على فقد رسول الله ﷺ، فقال: إن الله ﷻ يقول: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ۝٣٠﴾ [الزمر: ٣٠] ويقول: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا

---

(١) المصدر نفسه (٣/ ٤٥٨).

(٢) «الانتصار للصحب والآل» ص٣٢٢ .

(٣) «تفسير الطبري» (٣/ ٤٥٥).

(٤) «تفسير الطبري» (٣/ ٤٥٥).

رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عمران: ١٤٤] فمن كان يعبد الله ﷻ فإن الله ﷻ حي لا يموت، ومن كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات[١].

وموقفه الصارم من الذين ارتدوا على أعقابهم واستبدلوا الإيمان بالكفر، فاتبعوا مسيلمة، وسجاح، وطليحة بن خويلد، والأسود العنسي وأمثالهم، وهم الذين قالوا: نصلي ولا نزكي، فأسقطوا شعائر الإسلام بالهوى -لَأروَعُ مثال على عظمة أبي بكر والصحابة وعلى حرصهم على الدين[٢]، وقد وقف أمير المؤمنين علي بجانب الخليفة الراشد الصديق في جهاده ضد المرتدين ومانعي الزكاة، أما التيجاني وشرف الدين الموسوي وفلان وفلان من أئمة علماء الشيعة الاثنا عشرية فلا زالوا يدندنون حول قضية مانعي الزكاة، محاولين تبرئة ساحتهم، ورمي أبي بكر والصحابة في المقابل بالأباطيل والردة.

فأي ضلال ينطق به هؤلاء حين يطعنون في أصحاب رسول الله، ويجعلون من الذين جاهدوا[٣] في سبيل الله رفعة لهذا الدين رموزًا للكفر والردة والنفاق؛ ولذلك لا نعجب إن علمنا مدى إكبار الإمام أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لأبي بكر الصديق وإجلاله له، يذكر الأربلي في كتاب «كشف الغمة في معرفة الأئمة» عن عروة بن عبد الله أنه قال: سألت أبا جعفر محمد بن علي عن حلية السيوف، فقال: لا بأس بها، قد حلى أبو بكر الصديق رضي الله عنه سيفه، قلت: فتقول الصديق؟ قال: فوثب وثبة واستقبل القبلة، وقال: نعم الصديق، نعم الصديق، فمن لم يقل له الصديق فلا صدق الله له قولًا في الدنيا ولا في الآخرة[٤]، فرحم الله الإمام

---

(١) البخاري، فضائل الصحابة، رقم (٣٦٦٨).

(٢) «ثم أبصرت الحقيقة» ص٣٠٢ .

(٣) «ثم أبصرت الحقيقة» ص٣٠٢، ٣٠٣ .

(٤) «كشف الغمة» (٢/ ١٤٧).

أبا جعفر، ورحم الله كلماته التي طوتها صحف الأمس ولم تنطق بها ضمائر اليوم[١].

(ب) آية سورة المائدة

وقد استدل بعض المتنطعين على رِدَّة الصحابة وانقلابهم على أعقابهم بقوله الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ [المائدة: ٥٤].

إن هذه الآية التي بين أيدينا، والتي يستدل بها علماء الشيعة الاثنا عشرية على رِدَّة الصحابة وانقلابهم على أعقابهم[٢] -لهي أعظم دليل على عظمة هؤلاء الصحابة وتفانيهم في الدفاع عن الإسلام، لا على رِدَّتهم وانقلابهم على أعقابهم، فقد روى الطبري بسنده عن علي رضي الله عنه أنه قال في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ بأبي بكر وأصحابه، وعن الحسن البصري، قال: هذا والله أبو بكر وأصحابه، وعن الضحاك قال: هو أبو بكر وأصحابه، لما ارتد من ارتد من العرب عن الإسلام جاهدهم أبو بكر وأصحابه، حتى ردهم إلى الإسلام، وبهذا قال قتادة وابن جريج وغيره من أئمة التفسير[٣].

إن الآية الكريمة تحدثت عن صفات جيل التمكين، وبأن أهل الإيمان سيحالفهم النصر والتمكين فينالون العزة والكرامة، بينما سيحيق بأهل الردة مكرهم السيئ وتغشاهم الذلة، وهذه حقيقة يلمسها كل من قرأ التاريخ الصحيح، وتجلت له عزة الصحابة وعلى رأسهم الخليفة الراشد أبو بكر، وذلُّ زعماء الردة؛ كمسيلمة والعنسي وسجاح وخيبتهم[٤].

---

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» ص٣٠٤ .
(٢) المصدر نفسه، ص٣١١ .
(٣) «تفسير الطبري» (٤/ ٦٢٣، ٦٢٤).
(٤) «ثم أبصرت الحقيقة» ص٣١٢ .

إن هذه الصفات المذكورة في هذه الآية الكريمة أول من تنطبق عليه أبو بكر الصديق رضي الله عنه وجيوشه من الصحابة الذين قاتلوا المرتدين، فقد مدحهم الله بأكمل الصفات وأعلى المبرات، فالله تعالى ذكر أنه يحبهم ويحبونه، أذلة على المؤمنين، أعزة على الكافرين، يجاهدون في سبيل الله، ولا يخافون لومة لائم، وقد شرحت هذه الصفات في كتاب «الانشراح ورفع الضيق في سيرة أبي بكر الصديق»[(١)]، فمن أراد المزيد فليرجع إليه.

(جـ) آية سورة التوبة

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ [التوبة: ٣٨، ٣٩].

فقد قال بعض علماء الشيعة الرافضة: هذه الآية صريحة في أن الصحابة تثاقلوا عن الجهاد، واختاروا الركون إلى الحياة الدنيا، رغم علمهم بأنها متاع قليل، حتى استوجبوا توبيخ الله سبحانه، وتهديده إياهم بالعذاب الأليم، واستبدال غيرهم من المؤمنين الصادقين، وقد جاء هذا التهديد باستبدال غيرهم في العديد من الآيات؛ مما يدل دلالة واضحة على أنهم تثاقلوا عن الجهاد في مرات عديدة، فقد جاء في قول الله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾ [محمد: ٣٨] عند صاحب كتاب «ثم اهتديت»: ومن البديهي المعلوم أن الصحابة تفرقوا بعد النبي ﷺ واختلفوا، وأوقدوا نار الفتنة، حتى وصل بهم الأمر إلى القتال والحرب الدامية التي سببت انتكاس المسلمين وتخلفهم، وأطمعت فيهم أعداءهم[(٢)].

---

(١) «الانشراح ورفع الضيق في سيرة أبي بكر الصديق» ص٢٨٨-٢٩١، للمؤلف.

(٢) «ثم اهتديت» ص١١٥ .

والرد على هذا الشيعي الرافضي كالآتي:

إنه ليس في هاتين الآيتين مطعن على أصحاب النبي ﷺ، وإنما فيهما حث الله تعالى الصحابة على الجهاد، وذلك عندما أمر النبي ﷺ أصحابه في غزوة تبوك بغزو الروم، وكان ذلك في زمن العسرة وفاقة من أصحاب النبي ﷺ مع شدة الحر وبعد السفر، فشق ذلك على بعضهم، فنزلت الآيات في الترغيب في الجهاد في سبيل الله والتحذير من التثاقل عنه، فاستجاب أصحاب النبي لأمر ربهم.

قال الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨]: وهذه الآية حث من الله جل ثناؤه للمؤمنين به من أصحاب رسوله على غزو الروم، وذلك في غزوة رسول الله ﷺ تبوك[١].

ولا شك أن هاتين الآيتين تضمنتما نوع عتاب من الله ﷻ لبعض من ثقل عليهم الخروج في الجهاد، وهذا قطعًا لا يرد على عامة أصحاب النبي ﷺ الذين استجابوا لله ورسوله بالمسارعة في الخروج في سبيل الله، وهم غالب الصحابة وأكثرهم[٢]، وقال ابن كثير: هذا شروع في عتاب من تخلف عن رسول الله في غزوة تبوك[٣].

ومعلوم أنه لم يتخلف عن النبي ﷺ في غزوة تبوك أحد من أصحابه من غير أهل الأعذار، إلَّا ثلاثة نفر كما دل على ذلك حديث كعب بن مالك المشهور في «الصحيحين»[٤]، وهم: كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومرارة بن الربيع، ومع هذا فقد ثبت بنص كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أن الله تاب

---

(١) «تفسير الطبري» (٦/ ٣٧٢).
(٢) «الانتصار للصحب والآل» ص٣٢٧ .
(٣) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٧٢).
(٤) البخاري، رقم (٤١١٨)، مسلم، (٢٧٦٩).

على الجميع، وأنزل في توبته على سائر الصحابة وحيًا يُتلى في كتابه في قوله: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [التوبة: ١١٧، ١١٨].

وتضمنت هذه الآيات إخبار الله تعالى عن توبته على المهاجرين والأنصار، الذين اتبعوا الرسول ﷺ في غزوة تبوك، والتي تسمى غزوة العسرة، فلم يتخلفوا عنه مع ما أصابهم فيها من الجهد والشدة والفقر، حتى جاء في بعض الروايات أن النفر منهم كانوا يتناولون التمرة بينهم يَمُصُّها هذا ثم يشرب عليها، ثم يمصها هذا ثم يشرب عليها، حتى تأتي على آخرهم(١).

كما تضمنت توبة الله على الثلاثة المُخَلَّفين، والذين تأخروا عن رسول الله ﷺ في تلك الغزوة بعد هجر النبي ﷺ لهم، وندمهم ندمًا عظيمًا حتى ضاقت عليهم الأرض بما رَحُبَت(٢)، فلم يبق بعد ذلك عذر لأحد في النيل من أصحاب النبي ﷺ، أو غمزهم بشيء مما قد يقع منهم، بعد مغفرة الله لهم وتوبته عليهم، وثنائه عليهم الثناء العظيم في كتابه، وتزكية الرسول ﷺ لهم في سنته ﷺ(٣).

وأما اقتتال الصحابة رضي الله عنهم فقد نشأ في عهد علي رضي الله عنه، وقد بينَّا الحديث عن أسباب الاختلاف بين الصحابة في الفتنة، وبيان وجهة كل فريق، وبراءتهم من كل ما يلصق بهم من ذلك، وأن عامة ما صدر منهم إنما كانوا مجتهدين فيه، ليس لأحد أن يذمهم بشيء منه(٤)، وإنما الإمساك عما شجر بينهم والترحم عليهم هو السبيل الأمثل، والمنهج الأقوم في حقهم، فرضي الله عنهم أجمعين(٥).

---

(١) «تفسير الطبري» (٦/ ٥٠٢) «تفسير البغوي» (٢/ ٣٣٣).
(٢) «الانتصار للصحب والآل» ص٣٢٩.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٢٨.
(٤) راجع الفصل السادس من كتابنا: «أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب».
(٥) «الانتصار للصحب والآل» ص٣٣٠.

(د) حديث المذادة عن الحوض

قال رسول الله ﷺ: «**بينما أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم، فقلت: إلى أين؟ فقال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أرى يخلص منهم إلَّا همل النعم**»[(١)].

فقال ﷺ: «**إني فرطكم على الحوض، من مر عليَّ شرب، ومن شرب لم يظمأ أبدًا، ليردنَّ عليَّ أقوام أعرفهم ويعرفونني، ثم يُحال بيني وبينهم، فأقول: أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقًا سحقًا لمن غيَّر بعدي**»[(٢)].

يقول بعض الشيعة: فالمتمعن في هذه الأحاديث العديدة التي أخرجها علماء أهل السنة في صحاحهم ومسانيدهم، لا يتطرق إليه الشك في أن أكثر الصحابة قد بدلوا وغيروا؛ بل ارتدوا على أدبارهم بعده ﷺ، إلَّا القليل الذين عبر عنه بهمل النعم، ولا يمكن بأية حال من الأحوال حمل هذه الأحاديث على القسم الثالث وهم المنافقون؛ لأن النص يقول: «**فأقول: أصحابي**» ولأن المنافقين لم يبدلوا بعد النبي ﷺ، وإلا لأصبح المنافق بعد وفاة النبي ﷺ مؤمنًا[(٣)].

والرد عل هذه الشبهة كالتالي: إن أصحاب النبي ﷺ مما لا يقبل النزاع في عدالتهم، أو التشكيك في إيمانهم بعد تعديل العليم الخبير لهم في كتابه، وتزكية رسوله لهم في سنته، وثناء الله ورسوله عليهم أجمل الثناء، ووصفهم بأحسن الصفات، مما هو معلوم ومتواتر من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ويأتي بيان ذلك بإذن الله.

---

(١) البخاري، كتاب: الرقاق، رقم (٦٥٨٤، ٦٥٨٧).

(٢) مسلم، كتاب: الفضائل (٤/ ١٧٩٣).

(٣) «ثم اهتديت» ص١١٩ .

ولهذا اتفق شراح الحديث من أهل السنة على أن الصحابة غير معنيين بهذه الأحاديث، وأنها لا توجب قدحًا فيهم، قال ابن قتيبة في معرض رده على الشيعة الرافضة في استدلالهم بالحديث على ردة الصحابة: فكيف يجوز أن يرضى الله ﷻ عن أقوام ويحمدهم، ويضرب لهم مثلًا في التوراة والإنجيل، وهو يعلم أنهم يرتدون على أعقابهم بعد رسول الله ﷺ إلَّا أن يقولوا: إنه لم يعلم، وهذا هو شر الكفرين[١].

وقال الخطابي: لم يرتد من الصحابة أحد، وإنما ارتد من جفاة العرب ممن لا نصرة له في الدين، وذلك لا يوجب قدحًا في الصحابة المشهورين، ويدل القول: «أصيحابي» على قلة عددهم[٢].

وقال النووي في شرح بعض روايات الحديث عند قوله ﷺ: «**هل تدري ما أحدثوا بعدك؟**» هذا مما اختلف العلماء في المراد به على أقوال:

(أ) إن المراد به المنافقون والمرتدون، فيجوز أن يحشروا بالغرة والتحجيل، فيناديهم النبي ﷺ للسيما التي عليهم، فيقال: ليس هؤلاء مما وعدت بهم، إن هؤلاء بدلوا بعدك؛ أي: لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم.

(ب) إن المراد من كان في زمن النبي ﷺ، ثم ارتد بعده، فيناديهم النبي ﷺ لما كان يعرفه ﷺ في حياته من إسلامهم، فيقال: ارتدوا بعدك.

(ج) إن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد، وأصحاب البدع الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام، وعلى هذا لا يقطع لهؤلاء الذين يذادون بالنار، فيجوز أن يذادوا عقوبة لهم، ثم يرحمهم الله ﷻ فيدخلهم الجنة بغير عذاب[٣]، ونقل هذه الأقوال -أو قريبًا منها- القرطبي وابن حجر رحمهما الله تعالى[٤].

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» ص٢٧٩.
(٢) «فتح الباري» (١١/ ٢٨٥).
(٣) «شرح صحيح مسلم» (٣/ ١٣٦، ١٣٧).
(٤) «المفهم» للقرطبي (١/ ٥٠٤) «فتح الباري» (١١/ ٣٨٥).

ولا يمتنع أن يكون أولئك المذادون عن الحوض من مجموع تلك الأصناف المذكورة، فإن الروايات محتملة لكل هذا، ففي بعضها يقول النبي ﷺ: «**فأقول: أصحابي**» أو «**أصيحابي**» بالتصغير، وفي بعضها يقول: «**سيؤخذ أناس من دوني، فأقول: يا ربي مني ومن أمتي**» وفي بعضها يقول: «**ليردنَّ عليَّ أقوام أعرفهم ويعرفونني**»[1].

وظاهر ذلك أن المذادين ليسوا طائفة واحدة، وهذا هو الذي تقتضيه الحكمة، فإن العقوبات في الشرع تكون بحسب الذنوب، فيجتمع في العقوبة الواحدة كل من استوجبها من أصحاب ذلك الذنب[2]، وإذا كان النبي ﷺ قد بيَّن أن سبب الذود عن الحوض هو الارتداد كما في قوله: «**إنهم ارتدوا على أدبارهم**» أو الإحداث في الدين كما في قوله: «**إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**»[3]، فمقتضى ذلك هو أن يذاد عن الحوض كل مرتد عن الدين، سواء أكان ممن ارتد بعد موت النبي ﷺ من الأعراب، أم من كان بعد ذلك، يشاركهم في هذا أهل الإحداث وهم المبتدعة، وهذا ما ذهب إليه بعض أهل العلم.

قال ابن عبد البر رحمه الله:

كل من أحدث في الدين فهو من المطرودين عن الحوض؛ كالخوارج والروافض، وسائر أصحاب الأهواء، قال: وكذلك الظلمة المسرفون في الجور وطمس الحق، والمعلنون بالكبائر، قال: وكل هؤلاء يُخاف عليهم أن يكونوا ممن عنوا بهذا الخبر، والله أعلم[4].

---

(١) الروايات في البخاري، كتاب: الرقاق، «فتح الباري» (١١/ ٤٦٣، ٤٦٥).

(٢) «الانتصار للصحب والآل» ص٣٥٤ .

(٣) مسلم، كتاب: الفضائل وإثبات الحوض (٤/ ١٧٩٢).

(٤) «شرح النووي على صحيح مسلم» (٣/ ١٣٧).

وقال القرطبي رحمه الله في «التذكرة»:

قال علماؤنا رحمة الله عليهم أجمعين: فكل من ارتد عن دين الله، أو أحدث فيه ما لا يرضاه، ولم يأذن به الله؛ فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين عنه، وأشدهم طردًا من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيله؛ كالخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهؤلاء كلهم مبدِّلون[١].

وإذا ما تقرر هذا ظهرت براءة الصحابة من كل ما يرميهم به الشيعة الرافضة، فالذود عن الحوض إنما هو بسبب الردة أو الإحداث في الدين، والصحابة من أبعد الناس عن ذلك؛ بل هم أعداء المرتدين الذين قاتلوهم وحاربوهم في أصعب الظروف وأحرجها بعد موت النبي ﷺ، على ما روى الطبري في «تاريخه» بسنده عن عروة بن الزبير عن أبيه قال: قد ارتدت العرب؛ إما عامة وإما خاصة في كل قبيلة، ونجم النفاق، واشرأبَّت اليهود والنصارى، والمسلمون كالغنم في الليلة المطيرة الشاتية؛ لفقد نبيهم ﷺ، وقلتهم وكثرة عدوهم[٢].

ومع هذا تصدى أصحاب النبي ﷺ لهؤلاء المرتدين، وقاتلوهم قتالًا عظيمًا، وناجزوهم حتى أظهرهم الله عليهم، فعاد للدين من أهل الردة من عاد، وقُتل منهم من قتل، وعاد للإسلام عزه وقوته وهيبته على أيدي الصحابة ﵃.

وكذلك أهل البدع كان الصحابة رضوان الله عليهم أشد الناس إنكارًا عليهم؛ ولهذا لم تشتد البدع وتقوى إلَّا بعد انقضاء عصرهم، ولما ظهرت بعض بوادر البدع في عصرهم أنكروها وتبرءوا منها ومن أهلها؛ فعن ابن عمر ﵄ أنه قال لمن أخبره عَنْ مقالة القدرية: إذا لقيت هؤلاء، فأخبرهم أن ابن عمر منهم بريء، وهم منه براء، ثلاث مرات[٣].

---

(١) «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» (١/ ٣٤٨).

(٢) «الانتصار للصحب والآل» ص٣٥٦، نقلًا عن «تاريخ الطبري» (٣/ ٢٢٥).

(٣) «السنة» لعبد الله بن أحمد (٢/ ٤٢٠).

ويقول البغوي ناقلًا إجماع الصحابة وسائر السلف على معاداة أهل البدع:

وقد مضى الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدع ومهاجرتهم[١]، وهذه المواقف العظيمة للصحابة من أهل الردة وأهل البدع من أكبر الشواهد الظاهرة على صدق تدينهم، وقوة إيمانهم، وحسن بلائهم في الدين، وجهادهم أعداءه بعد موت رسول الله ﷺ، حتى أقام الله بهم السنة وقمع البدع، الأمر الذي يظهر به كذب الرافضة في رميهم لهم بالردة والإحداث في الدين، والذود عن حوض النبي ﷺ؛ بل هم أولى الناس بحوض نبيهم؛ لحسن صحبتهم له في حياته، وقيامهم بأمر الدين بعد وفاته.

ولا يَشْكُل على هذا قول النبي ﷺ: «**ليردنَّ عليَّ ناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني**»[٢]، فهؤلاء هم من مات النبي ﷺ وهم على دينه، ثم ارتدوا بعد ذلك، كما ارتدت كثير من قبائل العرب بعد موت النبي ﷺ، فهؤلاء في علم النبي ﷺ أصحابه؛ لأنه مات وهم على دينه، ثم ارتدوا بعد وفاته؛ ولذا يقول له: «**إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك**» وفي بعض الروايات: «**إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى**»[٣].

فظاهر أن هذا في حق المرتدين بعد موت النبي ﷺ، وأين أصحاب النبي ﷺ الذين قاموا بأمر الدين بعد نبيهم خير قيام، فقاتلوا المرتدين وجاهدوا الكفار والمنافقين، وفتحوا بذلك الأمصار، حتى عمَّ دين الله كثيرًا من الأمصار، من أولئك المنقلبين على أدبارهم، وهؤلاء المرتدون لا يدخلون عند أهل السنة في الصحابة، ولا يشملهم مصطلح الصحبة إذا ما أطلق، فالصحابي كما عرفه العلماء المحققون: من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام[٤].

---

(١) «شرح السنة» للبغوي (١/ ١٩٤).

(٢) البخاري، رقم (٦٥٨٢).

(٣) مسلم، باب: الفضائل (٤/ ١٧٩٦).

(٤) «الإصابة في تمييز الصحابة» (١/ ٧).

وأما قول النبي ﷺ: «فلا أراه يخلص منهم إلَّا مثل همل النعم»[(١)]، واحتجاج الشيعة الرافضة به على تكفير الصحابة إلَّا القليل منهم فالحجة عليهم فيه؛ لأن الضمير في قوله: «منهم» إنما يرجع على أولئك القوم الذين يدنون من الحوض، ثم يذادون عنه، فلا يخلص منهم إلَّا القليل، وهذا ظاهر من سياق الحديث، فإن نصه: «**بينما أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، قلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قالوا: إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقهرى، فلا أراه يخلص منهم إلَّا مثل هَمَل النعم**»[(٢)].

فليس في الحديث للصحابة ذكر، وإنما ذكر زمرًا من الرجال يذادون من دون الحوض، ثم لا يصل إليه منهم إلَّا القليل[(٣)]، قال ابن حجر في شرح الحديث عند قوله: «**فلا أراه يخلص منهم إلَّا مثل همل النعم**» يعني: من هؤلاء الذين دنوا من الحوض وكادوا يردونه فصدوا عنه، والمعنى: لا يَرِدُه منهم إلَّا القليل؛ لأن الهَمَل في الإبل قليل بالنسبة لغيره[(٤)]؛ ولهذا يظهر بطلان احتجاج الشيعة الرافضة وتلبيسهم، وبراءة الصحابة من طعنهم وتجريحهم[(٥)].

١- عدالة الصحابة رضي الله عنهم

إن تعريفات أهل العلم للعدالة في الاصطلاح ترجع إلى معنى واحد؛ وهو أن العدالة ملكة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، ولا تتحقق للإنسان إلا بفعل المأمور وترك المنهي، وأن يبعد عما يخل بالمروءة، ولا تتحقق إلَّا

---

(١) البخاري، رقم (٦٥٨٤، ٦٥٨٧).
(٢) البخاري، رقم (٦٥٨٤).
(٣) «الانتصار للصحب والآل» ص٣٥٩ .
(٤) «فتح الباري» (١١/ ٤٧٤، ٤٧٥).
(٥) «الانتصار للصحب والآل» ص٣٦٠ .

بالإسلام والبلاغ، والعقل، والسلامة من الفسق، ولم تتحقق العدالة في أحد تحققها في أصحاب رسول الله ﷺ، فجميعهم ﵃ عدول تحققت فيهم صفة العدالة[١].

والمراد بها رواياتهم للحديث عن رسول الله ﷺ، وحقيقتها التجنب عن تعمد الكذب في الرواية والانحراف فيها، قال العلامة الدهلوي: ولقد تتبعنا سيرة الصحابة كلهم، فوجدناهم يعتقدون الكذب على النبي ﷺ أشدَّ الذنوب، ويحترزون عنه غاية الاحتراز، كما لا يخفى على أهل السير[٢].

ولقد تضافرت الأدلة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على تعديل الصحابة الكرام ﵃، مما لا يبقى معها شك لمرتاب في تحقق عدالتهم، فكل حديث له سند متصل بين مَن رواه وبين المصطفى ﷺ لم يلزم العمل به إلَّا بعد أن تثبت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى النبي ﷺ؛ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم بنص القرآن الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه[٣].

(أ) قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] ووجه الاستدلال بهذه الآية على عدالة الصحابة ﵃ أن ﴿وَسَطًا﴾ تعني: عدولًا خيارًا، ولأنهم المخاطبون بهذه الآية مباشرة[٤].

(ب) قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

ووجه دلالة هذه الآية على عدالة الصحابة ﵃: أنها أثبتت الخيرية المطلقة لهذه الأمة على سائر الأمم قبلها، وأول من يدخل في هذه الخيرية المخاطبون

---

(١) «عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام» (٢/ ٧٩٩).
(٢) «ظفر الأماني في مختصر الجرجاني» للكنوي، ص٥٠٦، ٥٠٧ .
(٣) «عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام» (٢/ ٨٠٠).
(٤) «الكفاية» للخطيب البغدادي، ص٦٤ .

بهذه الآية مباشرة عند النزول، وهم الصحابة الكرام ﵃، وذلك يقتضي استقامتهم في كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة، ومن البعيد أن يصفهم الله ﷻ بأنهم خير أمة ولا يكونون أهل عدل واستقامة، وهل الخيرية إلَّا ذلك؟! [(١)]

(جـ) قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

ووجه دلالة هذه الآية على عدالتهم ﵃: أن الله تعالى أخبر فيها برضاه عنهم، ولا يثبت الله رضاه إلَّا لمن كان أهلًا للرضا، ولا توجد الأهلية لذلك إلَّا لمن كان من أهل الاستقامة في أموره كلها عدلًا في دينه، ومن أثنى الله تعالى عليه هذا الثناء كيف لا يكون عدلًا؟! وإذا كان التعديل يثبت بقول اثنين من الناس، فكيف لا تثبت عدالة صفوة الخلق وخيارهم بهذا الثناء الصادر من رب العالمين؟! [(٢)]

(د) قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩] فهذا الوصف الذي وصفهم الله به في كتبه، وهذا الثناء الذي أثنى به عليهم لا يتطرق إلى النفس معه الشك في عدالتهم.

قال القرطبي رحمه الله عند تفسير هذه الآية: فالصحابة كلهم عدول -أولياء الله تعالى وأصفياؤه، وخيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله- هذه الأمة، وقد ذهبت شرذمة -لا مبالاة بهم- إلى أن حال الصحابة كحال غيرهم، فيلزم البحث عن

---

(١) «عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام» (٢/ ٨٠٢).

(٢) «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٢/ ٨٠٤).

عدالتهم، ومنهم من فرق بين حالهم في بداءة الأمر، فقال: إنهم كانوا على العدالة إذ ذاك، ثم تغيرت بهم الأحوال، فظهرت فيهم الحروب وسفك الدماء، فلا بد من البحث، وهذا مردود، فإن خيار الصحابة وفضلاءهم؛ كعلي وطلحة والزبير وغيرهم رضي الله عنهم ممن أثنى الله عليهم وزكاهم ورضي عنهم وأرضاهم، ووعدهم الجنة بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾ وخاصة العشرة المقطوع لهم بالجنة بإخبار الرسول -هم القدوة مع علمهم بكثير من الفتن والأمور الجارية عليهم بعد نبيهم بإخباره لهم بذلك، وذلك غير مسقِط من مرتبتهم وفضلهم، إذا كانت تلك الأمور مبنية على الاجتهاد(١).

(هـ) قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر: ٨، ٩].

فالصادقون هم المهاجرون، والمفلحون هم الأنصار، بهذا فسَّر أبو بكر الصديق رضي الله عنه هاتين الكلمتين من الآيتين؛ حيث قال في خطبته يوم السقيفة مخاطبًا الأنصار: إن الله سمانا «الصادقين» وسماكم «المفلحين»، وقد أمركم أن تكونوا حيثما كنا، فقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [التوبة: ١١٩].

فهذه الصفات الحميدة في هاتين الآيتين كلها حققها المهاجرون والأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ، واتصفوا بها؛ ولذلك ختم صفات المهاجرين بالحكم بأنهم صادقون، وختم صفات الذين آزروهم ونصروهم وآثروهم على أنفسهم بالحكم لهم بأنهم مفلحون، وهذه الصفات العالية لا يمكن أن يحققها قوم ليسوا بعدول، فهذه الآيات التي أسلفناها من الآيات البينة الدالة على عدالة الصحابة رضي الله عنهم، فعدالتهم ثابتة بنص القرآن الكريم(٢).

---

(١) «تفسير القرطبي» (١٦/٢٩٩).

(٢) «عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام» (٢/٨٠٧).

وأما دلالة السنة على تعديلهم رضي الله عنهم:

فقد وصفهم النبي ﷺ في أحاديث يطول تعدادها، وأحسن الثناء عليهم بتعديلهم؛ ومن تلك الأحاديث:

(أ) ما رواه الشيخان في «صحيحيهما» من حديث أبي بكر أن النبي ﷺ قال: «... **ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب**»(١).

وجه دلالة الحديث على عدالتهم رضي الله عنهم: أن هذا القول صدر من النبي ﷺ في أعظم جمع من الصحابة في حجة الوداع، وهذا من أعظم الأدلة على ثبوت عدالتهم؛ حيث طلب منهم أن يبلغوا ما سمعوه منه مَن لم يحضر ذلك الجمع، دون أن يستثني منهم أحدًا(٢).

قال ابن حبان رحمه الله:

وفي قوله ﷺ: «**ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب**» أعظم دليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف؛ إذ لو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى في قوله ﷺ وقال: ألا يبلغ فلان منكم الغائب، فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم؛ دل ذلك على أنهم كلهم عدول، وكفى بمن عدله رسول الله ﷺ شرفًا(٣).

(ب) روى البخاري بإسناده إلى أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال النبي ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**»(٤)، وجه الاستدلال بهذا الحديث على عدالة الصحابة رضي الله عنهم: أن الوصف لهم بغير العدالة سب، لا سيما وقد نهى ﷺ بعض من أدركه وصحبه عن التعرض

---

(١) «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (١/ ٩١).
(٢) «عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام» (٢/ ٨٠٧).
(٣) «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (١/ ٩١).
(٤) البخاري (٢/ ٢٩٢).

لمن تقدمه لشهود المواقف الفاضلة، فيكون من بعدهم بالنسبة لجميعهم من باب أولى[١]، فالصحابة كلهم عدول بتعديل الله لهم وثنائه عليهم، وثناء رسول الله ﷺ عليهم، فليسوا بحاجة إلى تعديل أحد من الخلق[٢].

ولو لم تكن عدالتهم منصوصًا عليها في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لجزم أهل العقول الصحيحة والقلوب السليمة بعدالتهم؛ استنادًا إلى ما تواترت به الأخبار عنهم من الأعمال الجليلة والخيرات الوفيرة التي قدموها لنصرة دين الله الحنيف، فقد بذلوا ما أمكنهم بذله في سبيل نصرة الحق، ورفع رايته، وإرساء قواعده، ونشر أحكامه في جميع الأقطار رضي الله عنهم أجمعين.

والعدالة المرادة هنا ليس المقصود بها عدم الوقوع في الذنوب والخطايا، فإن هذا لا يكون إلَّا لمعصوم[٣]، قال ابن الأنباري: وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم؛ وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف البحث عن أسباب العدالة، وطلب التزكية إلى أن يثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك ولله الحمد والمنة، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ حتى يثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير فإنه لا يصح، وما صح فله تأويل صحيح[٤].

الإجماع على عدالتهم

أجمع أهل السُّنَّة والجماعة على أن الصحابة جميعهم عدول بلا استثناء مَن لابس الفتن وغيرها، ولا يفرقون بينهم، الكل عدول؛ إحسانًا للظن بهم، ونظرًا لما أكرمهم الله به من شرف الصحبة لنبيه عليه الصلاة والسلام، ولما لهم من المآثر الجليلة من مناصرتهم للرسول ﷺ، والهجرة إليه، والجهاد بين يديه،

(١) «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» (٣/ ١١٠، ١١١).
(٢) «عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام» (٢/ ٨٠٩).
(٣) المصدر نفسه (٢/ ٨٠٩).
(٤) «فتح المغيث» (٣/ ١١٥).

والمحافظة على أمور الدين والقيام بحدوده، فشهاداتهم ورواياتهم مقبولة دون تكلف بحث عن أسباب عدالتهم بإجماع منْ يعتد بقوله، وقد نقل الإجماع على عدالتهم جمع غفير من أهل العلم، ومن تلك النقول:

(أ) قال الخطيب البغدادي رحمه الله بعد أن ذكر الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، التي دلت على عدالة الصحابة ﷺ، وأنهم كلهم عدول قال: هذا مذهب كافة العلماء ومن يُعتد بقوله من الفقهاء[١].

(ب) وقال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله: ونحن وإن كان الصحابة ﷺ قد كُفِينا البحث عن أحوالهم؛ لإجماع أهل الحق من المسلمين -وهم أهل السُّنَّة والجماعة- على أنهم عدول، فواجب الوقوف على أسمائهم[٢].

(ج) وحكى الإجماع على عدالتهم إمام الحرمين الجويني رحمه الله، وعلل حصول الإجماع على عدالتهم بقوله: ولعل السبب فيه أنهم نقلة الشريعة، فلو ثبت توقف في رواياتهم لانحصرت الشريعة على عصر الرسول ﷺ، ولما استرسلت على سائر الأعصار[٣].

(د) ذكر ابن الصلاح: أن الإجماع على عدالة الصحابة خصيصة فريدة تميزوا بها عن غيرهم، فقد قال: للصحابة بأسرهم خصيصة؛ وهي أنه لا يُسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدَّلين بنصوص الكتاب والسنة، وإجماع من يُعتد به في الإجماع من الأمة، وقال أيضًا: إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم، فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع؛ إحسانًا للظن بهم، ونظرًا إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله ﷻ أتاح الإجماع على ذلك؛ لكونهم نقلة الشريعة[٤]، والله أعلم.

---

(١) «الكفاية» ص٦٧ .

(٢) «الاستيعاب على حاشية الإصابة» (١/ ٨).

(٣) «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» (٣/ ١١٢) وذكره السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٢١٤).

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» ص١٤٦، ١٤٧ .

(هـ) قال الإمام النووي رحمه الله بعد أن ذكر أن الحروب التي وقعت بينهم كانت عن اجتهاد، وأن جميعهم معذورون ﷺ فيما حصل بينهم، قال: ولهذا اتفق أهل الحق ومن يعتد به في الإجماع على قبول شهاداتهم ورواياتهم، وكمال عدالتهم ﷺ[١]، وقال في «التقريب»: الصحابة كلهم عدول من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يعتد به[٢].

(و) وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة؛ لما أثنى الله عليهم في كتابه العزيز، وبما نطقت به السنة النبوية في المدح لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم، وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدي رسول الله ﷺ، ورغبة فيما عند الله من الثواب الجزيل والجزاء الجميل[٣].

(ز) وقال العراقي في شرح ألفيته بعد ذكره لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على عدالة الصحابة: إن جميع الأمة مجمعة على تعديل من لم يلابس الفتن منهم، وأما من لابس الفتن منهم، وذلك من حين مقتل عثمان، فأجمع من يُعتد به أيضًا في الإجماع على تعديلهم؛ إحسانًا للظن بهم، وحملًا لهم في ذلك على الاجتهاد[٤].

(ح) وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى مبينًا أن أهل السنة مجمعون على عدالة الصحابة: اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلَّا شذوذ من المبتدعة[٥].

فهذه النقول المباركة للإجماع من هؤلاء الأئمة كلها فيها بيان واضح، ودليل قاطع على أن ثبوت عدالة الصحابة عمومًا أمر مفروغ منه ومسلَّم، فلا يبقى لأحد شك ولا ارتياب بعد تعديل الله ورسوله وإجماع الأمة على ذلك[٦].

---

(١) «شرح النووي على صحيح مسلم» (١٥/ ١٤٩).
(٢) « تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» (٢/ ٢١٤).
(٣) «الباعث الحثيث» ص١٨١، ١٨٢ .
(٤) «شرح ألفية العراقي» المسماة بـ«التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٣، ١٤).
(٥) «الإصابة» (١/ ١٧).
(٦) «عقيدة أهل السنة في الصحابة الكرام» (٢/ ٨١٣).

٢- وجوب محبتهم والدعاء والاستغفار لهم

من عقائد أهل السنة والجماعة وجوب محبة أصحاب رسول الله ﷺ، وتعظيمهم وتوقيرهم وتكريمهم، والاحتجاج بإجماعهم، والاقتداء بهم، وحرمة بغض أحد منهم؛ لما شرفهم الله به من صحبة رسوله ﷺ، والجهاد معه لنصرة دين الإسلام، وصبرهم على أذى المشركين والمنافقين، والهجرة عن أوطانهم وأموالهم، وتقديم حب الله ورسوله ﷺ على ذلك كله، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر: ١٠].

هذه الآية دليل على وجوب محبة الصحابة؛ لأنه جعل لمن بعدهم حظًّا في الفيء ما أقاموا على محبتهم وموالاتهم والاستغفار لهم، وأن من سبَّهم أو أحدًا منهم أو اعتقد فيه شرًّا أنه لا حق له في الفيء، روي ذلك عن الإمام مالك وغيره، قال مالك: من كان يبغض أحدًا من أصحاب محمد ﷺ، أو كان في قلبه عليهم غل، فليس له حق في فيء المسلمين، ثم قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾[١].

وقد فهم متقدمو أهل السنة والجماعة ومتأخروهم أن المراد من الآية السابقة الأمر بالدعاء والاستغفار لهم من اللاحق للسابق، ومن الخلف للسلف الذين هم أصحاب رسول الله ﷺ، روى مسلم بإسناده إلى هشام بن عروة عن أبيه قال: قالت لي عائشة: يابن أختي، أُمِروا أن يستغفروا لأصحاب النبي ﷺ فسبوهم[٢].

وروى ابن بطة وغيره من حديث أبي بدر قال: حدثنا عبد الله بن زيد عن طلحة بن مطرف، عن مصعب بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص قال: الناس على ثلاث منازل، فمضتْ منزلتان، وبقيت واحدة، فأحسن ما أنتم عليه كائنون أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت، ثم قرأ: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ

---

(١) «تفسير القرطبي» (١٨/ ٣٢).

(٢) مسلم، (٤/ ٢٣١٧).

ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنًا﴾ [الحشر: ٨] هؤلاء المهاجرون، وهذه منزلة قد مضت، ثم قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ﴾ [الحشر: ٩] ثم قال: هؤلاء الأنصار، وهذه المنزلة قد مضت، ثم قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ۝١٠﴾ فقد مضت هاتان وبقيت هذه المنزلة، فأحسن ما أنتم عليه كائنون أن تكونوا بهذه المنزلة التي بقيت أن تستغفروا الله لهم[(١)].

ولا يتردد من له أدنى علم في أن الشيعة الرافضة خارجون من هذه المنزلة؛ لأنهم لم يترحموا على الصحابة ولم يستغفروا لهم؛ بل سبوهم وحملوا لهم الغل في قلوبهم، فحرموا من تلك المنزلة التي يجب على المسلم أن يكون فيها، ولا يحيد عنها بحال حتى يلقى ربه[(٢)].

وقد قال ابن تيمية رحمه الله: وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاءوا من بعدهم يستغفرون لهم، ويسألون الله ألا يجعل في قلوبهم غلًّا لهم، وتتضمن أن هؤلاء الأصناف هم المستحقون للفيء، ولا ريب أن هؤلاء الرافضة خارجون من الأصناف الثلاثة؛ فإنهم لم يستغفروا للسابقين، وفي قلوبهم غل عليهم، ففي الآيات الثناء على الصحابة وعلى أهل السُّنَّة الذين يتولونهم، وإخراج الرافضة من ذلك، وهذا ينقض مذهب الرافضة[(٣)].

٣- تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم في الكتاب والسنة

(أ) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابٗا مُّهِينٗا ۝٥٧﴾ [الأحزاب: ٥٧] هذه الآية تضمنت التهديد والوعيد بالطرد والإبعاد

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ١٥٣) «المستدرك» (٢/ ٤٨٤) وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٢) «عقيدة أهل السنة» (٢/ ٧٧٠).

(٣) «منهاج السنة» (١/ ١٥٣) «عقيدة أهل السنة» (٢/ ٧٧٢).

من رحمة الله، والعذاب المهين لمن آذاه -جل وعلا- بمخالفة أوامره وارتكاب زواجره وإصراره على ذلك، وإيذاء رسوله[١]، شمل كل أذية قولية أو فعلية من سب وشتم أو تنقص له أو لدينه، أو ما يعود إليه بالأذى[٢]، ومما يؤذيه ﷺ سب أصحابه، وقد أخبر ﷺ أن إيذاءهم إيذاء له، ومن آذاه فقد آذى الله[٣]، وأية أذية للصحابة أبلغ من سبهم؟! والآية فيها إشارة قوية ظاهرة إلى أنه يحرم سبهم ﷺ.

(ب) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴿٥٨﴾﴾ [الأحزاب: ٥٨] وهذه الآية فيها التحذير من إيذاء المؤمنين والمؤمنات بما ينسب إليهم مما هم منه براء، لم يعملوه ولم يفعلوه، والبُهت الكبير أن يُحكى أو يُنقل عن المؤمنين والمؤمنات ما لم يفعلوه على سبيل العيب والتنقص لهم[٤].

ووجه دلالة الآية على تحريم سب الصحابة ﷺ: أنهم في صدارة المؤمنين، فإنهم المواجهون بالخطاب في كل آية مفتتحة بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٤] ومثل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الكهف: ١٠٧] في جميع القرآن، فالآية دلت على تحريم سب الصحابة؛ لأن لفظ المؤمنين أول ما ينطبق عليهم؛ لأن الصدارة في المؤمنين لهم ﷺ، وسبهم والنيل منهم من أعظم الأذى، وأن من نال منهم بذلك فقد آذى خيار المؤمنين بما لم يكتسبوا، وأن من اتخذ شتمهم والنيل منهم دينًا له؛ فإن الوعيد المذكور في الآية يصيبه[٥].

قال ابن كثير رحمه الله عند هذه الآية: ومن أكثر من يدخل في هذا الوعيد الكفرة بالله وبرسوله، ثم الرافضة الذين ينتقصون الصحابة ويعيبونهم بما قد برأهم

(١) «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٢/ ٨٣٢).
(٢) «تفسير السعدي» (٦/ ١٢١).
(٣) «مسند أحمد» (٤/ ٨٧).
(٤) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٣٥).
(٥) «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٢/ ٨٢٣).

الله منه، ويصفونهم بنقيض ما أخبر الله عنهم، فإن الله ﷻ قد أخبر أنه قد رضي عن المهاجرين والأنصار ومدحهم، وهؤلاء الجهلة الأغبياء يسبونهم وينتقصونهم، ويذكرون عنهم ما لم يكن ولا فعلوه أبدًا، فهم في الحقيقة منكسو القلوب، يذمون الممدوحين ويمدحون المذمومين[(١)].

(ج) قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ٢٩﴾ [الفتح: ٢٩].

ووجه دلالة الآية على تحريم سب الصحابة ﷺ: أنه لا يسبهم شخص إلَّا لما وجد في قلبه من الغيظ عليهم، وقد بيَّن تعالى في هذه الآية إنما يغاظ بهم الكفار؛ فدلت على تحريم سبهم، والتعرض لهم بما وقع بينهم على وجه العيب.

(د) وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي، فو الذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهبًا ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**»[(٢)]، فهذا الحديث اشتمل على النهي والتحذير من سبِّ الصحابة ﷺ، وفيه التصريح بتحريم سبِّهم[(٣)]، والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

نهي السلف عن سبِّ الصحابة ﷺ

إن النصوص الواردة عن سلف الأمة وأئمتها من الصحابة، ومن جاء بعدهم من التابعين لهم بإحسان، والتي تقضي بتحريم سبِّ الصحابة، والدفاع عنهم -كثيرة جدًّا؛ منها:

---

(١) «عقيدة أهل السنة» نقلًا عن «تفسير ابن كثير».
(٢) مسلم (١٦٩٧/٤، ١٦٩٨).
(٣) «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٨٣٨/٢).

(أ) قال أحمد بن حنبل رحمه الله: إذا رأيت رجلًا يذكر أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ بسوء، فاتهمه على الإسلام[١].

(ب) قال أبو زُرعة الرازي رحمه الله: إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ، فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة[٢].

(جـ) وقد ذكر الإمام الشوكاني رحمه الله إجماع أهل البيت ﷺ على تحريم سبِّ الصحابة رضوان الله عليهم، من اثني عشر طريقًا[٣]، وقد روى أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي بإسناده إلى محمد بن علي بن الحسين بن علي أنه قال لجابر الجعفي: يا جابر، بلغني أن قومًا بالعراق يزعمون أنهم يحبوننا ويتناولون أبا بكر وعمر، ويزعمون أني آمرهم بذلك، فأبلغهم عني أني إلى الله منهم بريء، والذي نفس محمد بيده لو ولِّيت لتقربتُ إلى الله بدمائهم، لا نالتني شفاعة محمد ﷺ إن لم أكن أستغفر لهما وأترحم عليهما، إن أعداء الله لغافلون عن فضلهما، فأبلغهم أني بريء منهم، وممن تبرأ من أبي بكر وعمر ﭬ[٤].

روى أيضًا بسنده إلى عبد الله بن الحسن بن علي أنه قال: ما أرى رجلًا يسبُّ أبا بكر وعمر تيسر له توبة أبدًا[٥].

(١) «مناقب الإمام أحمد» ابن الجوزي، ص١٦٠ .

(٢) «الكفاية في علم الرواية» ص٦٧ .

(٣) «إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي» ص٥٠-٦٤ .

(٤) «البداية والنهاية» (٩/ ٣٤٩).

(٥) «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٢/ ٨٥١).

٤- حب أمير المؤمنين علي وأبنائه للصحابة رضي الله عنهم

الصورة الحقيقية الناصعة البياض تبقى وما سواها يزول، إنها تتجلى في أهم كتاب عند الشيعة الاثنا عشرية «نهج البلاغة» تلك النصوص كفيلة بهدم الأطروحة القائمة على لعن وسب صحابة رسول الله ﷺ، والقول بِردَّتهم وانقلابهم على أعقابهم من بعده، فهذا أمير المؤمنين علي يصور لنا بنفسه صحابة رسول الله ﷺ كما رآهم وعاينهم؛ إذ يقول: لقد رأيت أصحاب محمد فما أرى أحدًا يشبههم، لقد كانوا يصبحون شعثًا غبرًا، وقد باتوا سجدًا وقيامًا، يراوحون بين جباههم وخدودهم، ويقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم، كأن بين أعينهم ركب المِعْزَى من طول سجودهم، إذا ذكر الله هملت أعينهم حتى تبُلَّ جيوبهم، ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف؛ خوفًا من العقاب ورجاء الثواب[١].

وهو يتحسر على فراقهم ويرثيهم بعد موتهم كحال أي محب فارق من يحبه فيقول: أين القوم الذين دُعوا إلى الإسلام فقبلوه، وقرءوا القرآن فأحكموه، وسلبوا السيوف أغمادها، وأخذوا بأطراف الأرض أطرافها زحفًا زحفًا وصفًّا صفًّا، مُره العيون من البكاء، خُمص البطون من الصيام، ذُبل الشفاه من الدعاء، صُفر الألوان من السهر، على وجوههم غبرة الخاشعين، أولئك إخواني الذاهبون، فحق لنا أن نظمأ إليهم، ونعض الأيدي على فراقهم[٢].

فيا أحباب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، تأملوا في نظرته إلى أصحاب رسول الله ﷺ.

وأما الإمام علي بن الحسين زين العابدين رحمه الله فكان يذكر أصحاب رسول الله، ويدعو لهم في صلاته بالرحمة والمغفرة؛ لنصرتهم سيد الخلق في نشر دعوة التوحيد، وتبليغ رسالة الله إلى خلقه، فيقول: فاذكرهم منك بمغفرة ورضوان،

---

(١) «نهج البلاغة» ص١٨٢-١٨٩، «ثم أبصرت الحقيقة» ص٣٢٤ .

(٢) «نهج البلاغة» ص٢٣٥، «ثم أبصرت الحقيقة» ص٣٢٥ .

اللهم وأصحاب محمد خاصة الذين أحسنوا الصحبة، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره، وكانفوه وأسرعوا إلى وفادته، وسابقوا إلى دعوته، واستجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالته، وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوته.

والذين هجرتهم العشائر إذ علقوا بعروته، وانتفت منهم القرابات إذ سكنوا في قرابته، اللهم ما تركوا لك وفيك، وأرضهم من رضوانك وبما حاشوا الحق عليك، وكانوا من ذلك لك وإليك، واشكرهم على هجرتهم فيك ديارهم، وخروجهم من سعة العيش إلى ضيقه، ومن أكثره في اعتزاز دينك إلى أقله، اللهم وأوصل إلى التابعين لهم بإحسان الذين يقولون: ربنا اغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان واجزهم خير جزائك، والذين قصدوا سمتهم، وتحروا جهتهم، ولو مضوا إلى شاكلتهم لم يثنهم ريب في بصيرتهم، ولم يختلجهم شك في قفو آثارهم والائتمام بهداية منارهم، كانفين وموازرين لهم، يدينون بدينهم، ويهتدون بهديهم، يتفقون عليهم، ولا يتهمونهم فيما أدوا إليهم[1].

فهذا موقف أئمة أهل البيت رضوان الله عليهم من الصحابة، لا ما يدعيه المندسُّون من الرافضة، والمتسترون بستار التشيع، أعداء القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة وأئمة أهل البيت الأطهار.

---

(١) «صحيفة كاملة» لزين العابدين، ص١٣، نقلًا عن «ثم أبصرت الحقيقة» ص٣٢٩.

الفصل السابع

موقف الشيعة من السنة النبوية

معنى السنة النبوية في اصطلاح الأصوليين: ما نُقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير[١]، ولقد اهتم علماء أهل السنة بتدوين السنة الصحيحة، وبذلوا جهودًا عظيمة من أجل حمايتها من الوضع والوضَّاعين، وقد بذلوا جهدًا لا مزيد عليه، وقد سلكوا طرقًا هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا رحمهم الله هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال، وتتيه به على الأمم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله واسع عليم.

وقد سار علماء أهل السنة على الخطوات التالية في سبيل النقد حتى أنقذوا السنة مما دُبِّر لها من كيد، ونظفوها مما علق بها من أوحال[٢].

١- إسناد الحديث

لم يكن صحابة رسول الله ﷺ بعد وفاته يشك بعضهم في بعض، ولم يكن التابعون يتوقفون عن قبول أي حديث يرويه صحابي عن رسول الله ﷺ، حتى وقعت الفتنة، وقام اليهودي الخاسر عبد الله بن سبأ بدعوته الآثمة التي يتبناها على فكرة التشيع الغالي القائل بإلهية علي رضي الله عنه، وأخذ الدس على السنة يربو عصرًا بعد عصر، عندئذ بدأ العلماء من الصحابة والتابعين يتحرون في نقل الأحاديث، ولا يقبلون منها إلَّا ما عرفوا طريقها ورواتها، واطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم.

---

(١) «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» ص٤٧ .

(٢) المصدر نفسه، ص٩٠ .

يقول ابن سيرين فيما يرويه عنه الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه»: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

وقد ابتدأ هذا التثبيت منذ عهد صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم عن زمن الفتنة، فقد روى مسلم في مقدمة «صحيحه» عن مجاهد أن بشيرًا العدوي جاء إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله كذا، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يابن عباس ما لي أراك لا تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله؛ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلَّا ما نعرف.

ثم أخذ التابعون في المطالبة بالإسناد حين فشا الكذب، يقول أبو العالية: كنا نسمع الحديث عن الصحابة فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم، ويقول ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، ويقول ابن المبارك أيضًا: بيننا وبين القوم القوائم؛ يعني: الإسناد[١].

٢- التوثق من الأحاديث

وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين وأئمة هذا الفن، فلقد كان من عناية الله بسنة نبيه أن مد في أعمار عدد من أقطاب الصحابة وفقهائهم ليكونوا مرجعًا يهتدي الناس بهديهم، فلما وقع الكذب لجأ الناس إلى هؤلاء الصحابة يسألونهم ما عندهم أولًا، ويستفتونهم فيما يسمعونه من أحاديث وآثار، ولهذا الغرض كثرت رحلاتُ التابعين؛ بل بعض الصحابة أيضًا من مصر إلى مصر؛ ليسمعوا الأحاديث الثابتة من الرواة الثقات، ولذلك سافر جابر بن عبد الله إلى الشام، وأبو أيوب إلى مصر لسماع الحديث.

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٠).

٣- نقد الرواة وبيان حالهم من صدق وكذب

وهذا باب عظيم وصل منه العلماء إلى تمييز الصحيح من المكذوب، والقوي من الضعيف، وقد أبلوا فيه بلاء حسنًا، وتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرتهم، وما خفي من أمرهم وما ظهر، ولم تأخذهم في الله لومة لائم[١].

وقد وضعوا لذلك قواعد سازوا عليها فيمن يُؤخذ منه ومن لا يُؤخذ، ومن يُكتب عنه ومن لا يُكتب ... ومن أهمِّ أصناف المتروكين الذين لا يؤخذ حديثهم:

(أ) الكذابون على رسول الله ﷺ:

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يؤخذ حديث مَن كذب على النبي ﷺ، كما أجمعوا على أنه من أكبر الكبائر، واختلفوا في كفره؛ فقال به جماعة، وقال آخرون بوجوب قتله، واختلفوا في توبته؛ هل تُقبل أم لا؟

(ب) الكذابون في أحاديثهم العامة:

ولو لم يكذبوا على رسول الله ﷺ، وقد اتفقوا على أن من عُرف عنه الكذب، ولو مرة واحدة تُرك حديثه.

(جـ) أصحاب البدع والأهواء:

وكذلك اتفقوا على أنه لا يُقبل حديث صاحب البدعة إذا كفر ببدعته، وكذا إذا استحل الكذب وإن لم يكفر ببدعته، أما إذا لم يستحل الكذب، فهل يقبل أم لا؟ أو يفرق بين كونه داعية أو غير داعية؟ قال ابن كثير: في ذلك نزاع قديم وحديث، والذي عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره[٢]، والذي يظهر لي أنهم يرفضون رواية المبتدع إذا روى ما يوافق بدعته، أو كان من طائفة عرفت بإباحة الكذب

---

(١) «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» ص٩١ .

(٢) «السنة ومكانتها في التشريع» ص٩٣ .

ووضع الحديث في سبيل أهوائها؛ ولهذا رفضوا رواية الرافضة، وقبلوا رواية المبتدع، إذا كان هو أو جماعته لا يستحلون الكذب؛ كعمران بن حطان[١].

(د) الزنادقة والفساق والمغفلون الذين لا يفهمون ما يحدثون، وكل من لا تتوافر فيهم صفات الضبط والعدالة والفهم.

وقد وضع علماء الحديث القواعد لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف من أقسام الحديث، ووضعوا قواعد لمعرفة الموضوع، وذكروا له علامات يُعرف بها، كركاكة اللفظ، وفساد المعنى، ومخالفته لصريح القرآن، ومخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عهد النبي ﷺ، وغيرها من العلامات[٢].

وبتلك الجهود الموفقة استقام أمر الشريعة بتوطيد دعائم السنة التي هي ثاني مصادرها التشريعية، واطمأن المسلمون إلى حديث نبيهم؛ فأُقصي عنه كل دخيل، ومُيِّز بين الصحيح والحسن والضعيف، وصان شرعه من عبث المفسدين، ودس الدساسين، وتآمر الزنادقة والشعوبيين، وقطف المسلمون ثمار هذه النهضة الجبارة المباركة التي كان من أبرزها تدوين السنة، وعلم مصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل، وعلوم الحديث[٣].

موقف الشيعة من السنة بسبب تكفيرهم للصحابة

كان لنظرة الشيعة ورأيهم في الإمامة أثر في تكفيرهم لمعظم الصحابة رضي الله عنهم، وهذا التكفير الشنيع ترتب عليه إنكار الشيعة لكل الأحاديث الواردة عن طريق الصحابة، ولم يقبلوا إلَّا الأحاديث الواردة عن طريق الأئمة من أهل البيت، أو ممن نسبوهم إلى التشيع؛ كسلمان الفارسي، وعمار بن ياسر، وأبي ذر، والمقداد بن الأسود، وقد شنوا هجومًا عنيفًا على رواة الحديث؛ كأبي هريرة،

---

(١) المصدر نفسه، ص٩٤ .

(٢) المصدر نفسه، ص٩٤-٩٨ .

(٣) «السنة ومكانتها في التشريع» ص١٠٣ .

وسمرة بن جندب، وعروة بن الزبير، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة وغيرهم، واتهموهم بالوضع والتزوير والكذب[(١)]، وعد الإمام عبد القاهر البغدادي الشيعة من المنكرين للسنة؛ لرفضهم قبول مرويات صحابة رسول الهدى ﷺ[(٢)].

فالشيعة تحارب السنة؛ ولهذا فإن أهل السنة اختصوا بهذا الاسم لاتباعهم سنة المصطفى ﷺ[(٣)]، هذا ما جاء في بعض مصادر أهل السنة؛ ولكن الشيعة تروي عن أئمتها أن كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف[(٤)]، وبهذا المعنى روايات أُخر[(٥)] عندهم، وهو يفيد أن الشيعة لا تُنكر سُنَّة رسول الله ﷺ؛ بل تعتمد عليها، وتجعلها مع كتاب الله الميزان والحكم، والدارس لنصوص الشيعة ورواياتها ينتهي إلى الحكم بأن معظم رواياتهم وأقوالهم تتجه اتجاهًا مجانفًا عن السنة التي يعرفها المسلمون، في الفهم والتطبيق، وفي الأسانيد والمتون، ويتبين ذلك فيما يلي:

١- قول الإمام كقول الله ورسوله

فالسنة عندهم هي كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير[(٦)]، ومن لا يعرف طبيعة مذهبهم لا يلمح مدى مجانبتهم للسنة في هذا القول؛ إذ إن المعصوم هو رسول الله، ومن يجعلون كلامهم مثل كلام الله وكلام رسوله، وهم الأئمة الاثنا عشر، لا فرق عندهم في هذا بين هؤلاء الاثني عشر وبين من لا ينطق عن الهوى إن هو إلَّا وحي يوحى[(٧)]، فهم ليسوا من قبيل الرواة عن النبي

(١) «أضواء على خطوط محب الدين» ص٤٨، ٦٥، ٦٨ .
(٢) «الفَرْق بين الفِرَق» ص٣٢٢، ٣٢٧، ٣٤٦ .
(٣) «منهاج السنة» (٢/ ١٧٥).
(٤) «صحيح الكافي» (١/ ١١) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٣٧٣).
(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٣٧٣).
(٦) «الأصول العامة للفقه المقارن» محمد تقي الحكيم، ص١٢٢ .
(٧) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٣٧٤).

والمحدثين عنه ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية؛ بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكمون إلَّا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي[١].

ولا فرق في كلام هؤلاء الاثني عشر بين سن الطفولة، وسن النضج العقلي؛ إذ إنهم -في نظرهم- لا يخطئون عمدًا ولا سهوًا ولا نسيانًا طوال حياتهم -كما مَرَّ معنا في مسألة العصمة- ولهذا قال أحد شيوخهم المعاصرين: إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبي ﷺ، كما هو الحال عند أهل السنة[٢].

فالسنة عندهم ليست سنة النبي فحسب؛ بل سنة الأئمة، وأقوال هؤلاء الأئمة كأقوال الله ورسوله؛ ولهذا اعترفوا بأن هذا مما ألحقته الشيعة بالسنة المطهرة، قالوا: وألحق الشيعة الإمامية كل ما يصدر عن أئمتهم الاثني عشر من قول أو فعل أو تقرير بالسُّنَّة الشريفة[٣].

وهم يقولون بهذا القول من منطلقين خطيرين، وقاعدتين أساسيتين عندهم في هذه المسألة، وقد أشار أحد شيوخهم المعاصرين إليهما حينما ذكر أن قول الإمام يجري مجرى قول النبي ﷺ من كونه حجة على العباد واجب الاتباع، وأنهم لا يحكمون إلَّا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي، فبين أن ذلك يتحقق لهم من طريقين: من طريق الإلهام كالنبي؛ أي: من طريق الوحي، أو من طريق التلقي عن المعصوم قبله[٤].

(١) «أصول الفقه المقارن» (٣/ ٥١) «أصول الشيعة» (١/ ٣٧٤).
(٢) «تاريخ الإمامية» عبد الله فياض، ص١٤٠ .
(٣) «سنة أهل البيت» محمد تقي الحكيم، ص٩٠ .
(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٣٧٧).

وهم يزعمون أن الأئمة هم خزنة علم الله ووحيه، وقد عقد صاحب «الكافي» بابًا لهذا بعنوان: «باب أن الأئمة ﷺ ولاة أمر الله وخزنة علمه»[(١)]، وضمن هذا الباب ست روايات في هذا المعنى، وبابًا آخر بعنوان: «إن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم»[(٢)]، وفيه سبع روايات، وبابًا ثالثًا بعنوان: «إن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل ﷺ»[(٣)]، وفيه أربع روايات[(٤)].

وقد توسع الشيعة الرافضة في هذا الباب، ونكتفي بهذا القدر من المصادر الوهمية التي تزعمها الرافضة، والتي يغني في بيان فسادها مجرد عرضها وتصورها، ونتيجة لذلك التصور عن الأئمة؛ فإن الشيعة الرافضة لم يهتموا بصحة الإسناد وتقويم الرجال، كما اهتم علماء الحديث من أهل السنة، وفي الوقت الذي رفض فيه الشيعة صحيحي البخاري ومسلم وكتب السنة المعتمدة الموثقة، اعتمدوا في أحاديثهم على ما نقله الكليني الذي سبق أن أوردنا أقواله في كثير من عقائدهم، وعدوه حجة، ويُعد كتابه «الكافي»[(٥)] من أقدم كتب الشيعة في الحديث وأوثقها عندهم.

ويصور أحد الشيعة مكانة هذا الكتاب لديهم فيقول: وقد اتفق أهل الإمامة وجمهور الشيعة على تفضيل هذا الكتاب، والأخذ به، والثقة بخبره، والاكتفاء بأحكامه، وهم مجمعون على الإقرار بارتفاع درجته وعلو قدره، على أنه القطب الذي عليه مدار روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان إلى اليوم، وعندهم أجلُّ وأفضل من جميع أصول الأحاديث، علمًا بأن جل ما في «الكافي» -كما يقول أبو زهرة- أخبار تنتهي عند الأئمة، ولا يصح أن نقول أنه يذكر سندًا متصلًا

---

(١) «أصول الكافي» (١/ ١٩٢، ١٩٣).
(٢) «أصول الكافي» (١/ ٢٢٣-٢٢٦).
(٣) «أصول الشيعة» (١/ ٣٨٥).
(٤) المصدر نفسه (١/ ٣٨٥، ٣٨٦).
(٥) «أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله» للسالوس، ص٢٧٤، ٢٧٥ .

بالنبي ﷺ، ولا أن يدعي أن هذه أقوال النبي ﷺ، إلّا على أساس أن أقوال أئمتهم هي أقوال النبي ﷺ، وأنها دين الله تعالى.

وأكثر ما يروى في «الكافي» واقف عند الصادق، وقليل منه ما يعلو إلى أبيه الباقر، وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ونادرًا ما يقف عند النبي ﷺ[1].

كما أن هناك كتاب «من لا يحضره الفقيه» جمعه أبو جعفر محمد بن علي بن موسى بن بابويه الذي يلقبونه بالشيخ الصدوق، وهو أيضًا من أكبر علمائهم بخراسان توفي (٣٨١هـ).

ومن الكتب المعتمدة عند الشيعة كتابا: «تهذيب الأحكام» و«الاستبصار فيما اختلف من الأخبار» لمحمد بن الحسن الطوسي، وهذه الكتب الشيعية مليئة بعشرات الألوف من الأحاديث التي لا يمكن إثبات صحتها؛ بل معظمها موضوع مختلق[2]، مثل ما سبق أن أشرنا إليه من الأحاديث التي اعتمدوا عليها في دفاعهم عن أحقية علي بالإمامة.

من هذا العرض لآراء الشيعة ومعتقداتهم، والشيعة يعترفون -أو على الأقل بعض منهم- بأن في تلك الكتب بعض الروايات الموضوعة، كما أنهم أنفسهم جرحوا بعض رواتهم، وإذا كان الأمر كذلك فيمكن أن يأخذ الشيعة بوصية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عندما قال: الزموا دينكم، واهتدوا بهدي نبيكم، واتبعوا سنته، واعرضوا ما أشكل عليكم على القرآن فما عرفه فالزموه، وما أنكره فردوه[3].

وقوله رضي الله عنه: واقتدوا بهدي نبيكم ﷺ؛ فإنه أفضل الهدى، واستنوا بسنته؛ فإنها أفضل السنن[4]، وأن يلتزموا بطريقة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في فهم

---

(١) «الإمام الصادق» أبو زهرة، ص٤٢٩.

(٢) «الخطوط العريضة» ص٤٩.

(٣) «البداية والنهاية» (٧/ ٢٤٦).

(٤) المصدر نفسه (٧/ ٣١٩).

الأحكام من القرآن الكريم ومعاني الآيات، فيلتزموا بظاهر القرآن الكريم، وحمل المجمل على المفسر، والمطلق على المقيد، وأن يراعوا الناسخ والمنسوخ، والنظر في لغة العرب، وفهم النص بنص آخر، والسؤال عن مشكله، والعلم بمناسبة الآيات، وتخصيص العام، وأن يتعلموا من أمير المؤمنين علي رضي الله عنه كيف يحترمون مقام النبوة، ويتعاملون مع سنة الرسول ﷺ وفق هديه الذي بينته في هذا الكتاب.

ثم يعرضون رواياتهم التي في كتبهم على العدلين: كتاب الله وسنة رسوله، فما وافق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ قبلوه، وما خالفها نبذوه وحذروا أتباعهم منه، وخصوصًا تلك الروايات التي تسيء إلى أئمتهم أنفسهم، فضلًا عن الإسلام.

إن دين الله كَمُل، قال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣] ورسول الله ﷺ بلغ جميع ما أُنزل إليه، وامتثل أمر ربه في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧].

وقد بلغ النبي ﷺ البلاغ المبين، وأقام الحجة على العالمين، وأعلن ذلك بين المسلمين، ولم يسرَّ لأحد بشيء من الشريعة ويستكتمه إياه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ١٥٩ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ﴾ [البقرة: ١٥٩، ١٦٠] وقال: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ﴾ [النحل: ٦٤].

فالدين قد تم وكَمُل، ولا يُزاد فيه ولا يُنقص منه ولا يُبدل[١]، لا من إمام مزعوم، ولا من غائب موهوم[٢]، وقد ودع المصطفى الدنيا بعد أن بلَّغ الدين كله، وبيَّن جميعه كما أمره ربه، قال ﷺ: **«تركتم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلَّا هالك»**[٣]، وقال أبو ذر رضي الله عنه: لقد تركنا محمد ﷺ وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلَّا ذكر لنا منه علمًا[٤].

---

(١) «المحلى» (١/ ٢٦).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٣٩٨).

(٣) هذا المعنى صحح الألباني رحمه الله معظمه.

(٤) «مسند أحمد» (٥/ ١٥٣).

الفصل الثامن

التقية عند الشيعة

١- تعريفها عند الشيعة الرافضة

فيقول شيخهم المفيد: التقية كتمان الحق، وستر الاعتقاد فيه، وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررًا في الدين أو الدنيا[١].

ويقول يوسف البحراني -أحد كبار علمائهم في القرن الثاني عشر-: المراد بها إظهار موافقة أهل الخلاف فيما يدينون به خوفًا[٢].

ويقول الخميني: التقية معناها: أن يقول الإنسان قولًا مغايرًا للواقع، أو يأتي بعمل مناقض لموازين الشريعة؛ وذلك حفظًا لدمه أو عرضه أو ماله[٣].

فهذه ثلاثة تعريفات للتقية لثلاثة من كبار علماء الشيعة الرافضة جاءوا في فترات زمنية مختلفة.

وهذه التعريفات تدور حول أربعة أحكام رئيسية للتقية عندهم؛ وهي:

- أن معنى التقية أن يُظهر الإنسان لغيره خلاف ما يبطن.

- أن التقية تستعمل مع المخالفين، ولا يخفى دخول كافة المسلمين تحت هذا العموم.

- أن التقية تكون فيما يدين به المخالفون من أمور الدين.

---

(١) «تصحيح الاعتقاد» ص١١٥ .

(٢) «الكشكول» (١/ ٢٠٢).

(٣) «كشف الأسرار» ص١٤٧ .

- أن التقية إنما تكون عند الخوف على الدين أو النفس أو المال.

وهذه أربعة أحكام هي محور عقيدة التقية عندهم[١].

٢- مكانتها عند الشيعة الرافضة

فهي تحتل منزلة عظيمة ومكانة رفيعة، دلت عليها روايات عديدة جاءت في أمهات الكتب عندهم، فقد روى الكليني وغيره عن جعفر الصادق أنه قال: التقية من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقية له[٢].

وعن أبي عبد الله أنه قال: إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له، والتقية في كل شيء إلَّا في النبيذ، والمسح على الخفين[٣].

وفي «المحاسن» عن حبيب بن بشير عن أبي عبد الله أنه قال: لا والله ما على الأرض شيء أحب إليَّ من التقية، يا حبيب إنه من كانت له تقية رفعه الله، يا حبيب من لم يكن له تقية وضعه الله[٤].

وفي «أمالي الطوسي» عن جعفر الصادق أنه قال: ليس منا من لم يلزم التقية، ويصوننا عن سفلة الرعية[٥].

وفي «الأصول الأصلية» عن علي بن محمد من مسائل داود الصرمي قال: قال لي: يا داود لو قلتُ لك: إن تارك التقية كتارك الصلاة لكنتُ صادقًا[٦].

وعن الباقر أنه سئل: من أكمل الناس؟ قال: أعلمهم بالتقية، وأقضاهم لحقوق إخوانه[٧].

---

(١) «بذل المجهود» (٢/٦٣٨).
(٢) «أصول الكافي» (٢/٢١٩) «المحاسن» ص٢٥٥.
(٣) «أصول الكافي» (٢/٢١٧) «بذل المجهود» (٢/٢٣٦).
(٤) «المحاسن» للبرقي، ص٢٥٧.
(٥) «الأمالي» للطوسي، ص٢٨٧.
(٦) «الأصول الأصلية» عبد الله شبر، ص٣٢٠.
(٧) «الأصول الأصلية» ص٣٢٤.

وعنه أيضًا أنه قال: أشرف أخلاق الأئمة الفاضلين من شيعتنا استعمال التقية[١].

فدلت هذه الروايات على مكانة التقية عندهم، ومنزلتها العظيمة في دينهم، فالتقية عند الشيعة الرافضة من أهم أصول الدين، فلا إيمان لمن لا تقية له، والتارك للتقية كالتارك للصلاة؛ بل إن التقية عندهم أفضل من سائر أركان الإسلام، فالتقية تمثل تسعة أعشار دينهم، وسائر أركان الإسلام وفرائضه تمثل العُشر الباقي[٢]، وقد ذكر صاحب «الكافي» أخبارًا في «باب التقية»[٣]، و«باب الكتمان»[٤]، «باب الإذاعة»[٥]، وذكر المجلسي في «بحاره» من رواياتهم فيها مائة وتسع روايات في باب عقده بعنوان: «باب التقية والمداراة»[٦].

٣- سبب هذا الغلو في أمر التقية يعود إلى عدة أمور منها:

(أ) أن الشيعة الرافضة تعد إمامة الخلفاء الثلاثة باطلة:

وهم ومن بايعهم في عداد الكفار، مع أن عليًّا ﷺ بايعهم وصلى خلفهم وجاهد معهم، وزوج عمر ابنته أم كلثوم، وتسرى من جهاده مع أبي بكر، ولما ولي الخلافة سار على نهجهم ولم يغير شيئًا مما فعله أبو بكر وعمر، كما تعترف بذلك كتب الشيعة نفسها، وهذا يبطل مذهب الشيعة من أساسه، فحاولوا الخروج من هذا التناقض المحيط بهم بالقول بالتقية[٧]، واستخدموا مبدأ التقية لتفسير أحداث تاريخهم، فذهبوا إلى أن سكوت علي عن أبي بكر وعمر ﷺ كان تقية،

---

(١) المصدر السابق، ص٣٢٣ .

(٢) «بذل المجهود» (٢/ ٦٣٧).

(٣) «أصول الكافي» (٢/ ٢١٧).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٢٢١).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٣٦٩).

(٦) «بحار الأنوار» (٧٥/ ٣٩٣-٤٤٣).

(٧) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٨٤).

وتنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية كان تقية، واختفاء أئمتهم وسترهم كان تقية منهم، وهكذا يمكن تفسير كل الأحداث التي تناقض عقيدتهم بالتقية[1].

(ب) أنهم قالوا بعصمة الأئمة، وأنهم لا يسهون ولا يخطئون ولا ينسون:

وهذه الدعوى خلاف ما هو معلوم من حالهم، حتى إن روايات الشيعة نفسها المنسوبة للأئمة مختلفة متناقضة؛ حتى لا يوجد خبر منها إلَّا وبإزائه ما يناقضه، كما اعترف بذلك شيخهم الطوسي[2]، وهذا ينقض مبدأ العصمة من أصله، فقالوا بالتقية لتبرير هذا التناقض والاختلاف والتستر على كذبهم على الأئمة.

روى صاحب «الكافي» عن منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما بالي أسألك عن المسألة فتجيبني فيها بالجواب، ثم يجيئك غيري فتجيبه فيها بجواب آخر؟ فقال: إنا نجيب الناس على الزيادة والنقصان[3].

قال شارح «الكافي»: أي: زيادة حكم عند التقية، ونقصانه عند عدمها، ولم يكن ذلك مستندًا إلى النسيان والجهل؛ بل لعلمهم بأن اختلاف كلمتهم أصلح لهم وأنفع لبقائهم؛ إذ لو اتفقوا لعُرفوا بالتشيع، وصار ذلك سببًا لقتلهم وقتل الأئمة عليهم السلام[4].

(جـ) تسهيل مهمة الكذابين على الأئمة:

ومحاولة التعتيم على حقيقة مذهب أهل البيت؛ بحيث يوهمون الأتباع أن ما ينقله «واضعو مبدأ التقية» عن الأئمة هو مذهبهم، وأن ما اشتهر وذاع عنهم، وما يقولونه ويفعلونه أمام المسلمين لا يمثل مذهبهم، وإنما يفعلونه تقية فيسهل عليهم

(١) «دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين» ص٢١٧ .
(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٨٥).
(٣) «أصول الكافي» (١/ ٦٥).
(٤) «شرح جامع» للمازندراني (١/ ٦٥).

بهذه الحيلة تزوير أقوال الأئمة، والدس عليهم، وتكذيب ما يروى عنهم من حق، فتجدهم مثلًا يردون كلام الإمام محمد الباقر أو جعفر الصادق الذي قاله أمام ملأ من الناس، أو نقله العدول من المسلمين بحجة أنه حضره بعض أهل السنة، فاتقى في كلامه، ويقبلون ما ينفرد بنقله الكذبة -أمثال: جابر الجعفي- بحجة أنه لا يوجد أحد يتقيه في كلامه.

وبحسبك أن تعرف أن الإمام زيد بن علي وهو من أهل البيت يروي عن علي ﷺ -كما تنقله كتب الاثنا عشرية نفسها- أنه غسل رجليه في الوضوء؛ ولكن من يلقبونه بـ«شيخ الطائفة» لا يأخذ بهذا الحديث ولا يجد حجة يحتج بها سوى التقية، فهو يرد الحديث في «الاستبصار» عن زيد بن علي عن جده علي بن أبي طالب قال: جلست أتوضأ فأقبل رسول الله ﷺ حين ابتدأت الوضوء . . . إلى أن قال: وغسلت قدمي، فقال لي: «**يا علي خلل بين الأصابع، ولا تخلل بالنار**»[1].

فأنت ترى أن عليًا كان يغسل رجليه في وضوئه، وأن رسول الله ﷺ أكد عليه بأن يخلل أصابعه، والشيعة تخالف سنة رسول الله ﷺ وهدي علي ﷺ في ذلك، ولا تلتفت لمثل هذه الروايات، وإن جاءت في كتبها بروايات أئمة أهل البيت، ولا يكلف شيوخ الشيعة أنفسهم بالتفكير في أمر هذه الروايات ودراستها، فلديهم هذه الحجة الجاهزة[2] «التقية».

ولهذا قال الطوسي: هذا خبر موافق للعامة -يعني: أهل السنة- وقد ورد مورد التقية؛ لأن المعلوم الذي لا يتخالج منه الشك من مذاهب أئمتنا عليهم السلام القول بالمسح على الرجلين، ثم قال: إن رواة هذا الخبر كلهم عامة، ورجال الزيدية وما يختصون به[3] لا يعمل به.

---

(١) «الاستبصار» (١/ ٦٥، ٦٦).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٨٧).

(٣) «الاستبصار» (١/ ٦٥، ٦٦).

وفي النكاح: جاءت عندهم روايات في تحريم المتعة، ففي كتبهم عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام، قال: حرَّم رسول الله ﷺ يوم خيبر لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة[١]، وقال شيخهم الحر العاملي: أقول: حمله الشيخ[٢] وغيره على التقية -يعني: في الرواية- لأن إباحة المتعة من ضروريات مذهب الإمامية[٣].

وفي قسمة المواريث: أن المرأة لا ترث من العقار والدور والأرضين شيئًا[٤]، ولما يأتي عندهم نص عن الأئمة يخالف ذلك؛ وهو حديث أبي يعقوب عن أبي عبد الله قال: سألته عن الرجل هل يرث من دار امرأته أو أرضها من التربة شيئًا؟ أو يكون في ذلك منزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئًا؟ فقال: يرثها وترثه من كل شيء ترك وتركت[٥].

قال الطوسي: نحمله على التقية؛ لأن جميع من خالفنا يخالف في هذه المسألة، وليس يوافقنا عليها أحد من العامة، وما يجري هذا المجرى يجوز التقية فيه[٦].

(د) وضع مبدأ التقية لعزل الشيعة عن المسلمين:

لذلك جاءت أخبراهم فيها على هذا النمط، يقول إمامهم «أبو عبد الله»:

ما سمعتَ مني يشبه قول الناس فيه التقية، وما سمعتَ مني لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه[٧]، وقد كان من آثار عقيدة التقية ضياع مذهب الأئمة عند الشيعة، حتى

---

(١) «تهذيب الأحكام» للطوسي (٢/ ١٨٤).

(٢) إذا أُطلق الشيخ في كتب الشيعة، فالمراد به شيخهم الطوسي.

(٣) «وسائل الشيعة» (٧/ ٤٤١).

(٤) «الاستبصار» للطوسي (٤/ ١٥١-١٥٥).

(٥) المصدر السابق (٤/ ١٥٤).

(٦) المصدر السابق (٤/ ١٥٥).

(٧) «بحار الأنوار» (٢/ ٢٥٢).

إن شيوخهم لا يعلمون في الكثير من أقوالهم أيُّها تقية وأيُّها حقيقة[١]، ووضعوا لهم ميزانًا أخرج المذهب إلى دائرة الغلو، وهو أن من خالف العامة فيه الرشاد[٢].

وقد اعترف صاحب «الحدائق» بأنه لم يعلم من أحكام دينهم إلَّا القليل بسبب التقية؛ حيث قال: فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلَّا القليل؛ لامتزاج أخباره بأخبار التقية، كما قد اعترف بذلك ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني في جامعه «الكافي»، حتى إنه تخطى العمل بالترجيحات المروية عند تعارض الأخبار، والتجأ إلى مجرد الرد والتسليم للائمة الأبرار[٣].

وأما تطبيق التقية عندهم فهو خبر كاشف بأن تقيتهم غير مرتبطة بحالة الضرورة، وقد اعترف يوسف البحراني بأن الأئمة يخالفون بين الأحكام وإن لم يحضرهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة متعددة، وإن لم يقل بها قائل من المخالفين[٤].

٤- مفهوم التقية عند أهل السنة

إن مفهوم التقية في الإسلام غالبًا إنما هي مع الكفار، قال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨] قال ابن جرير الطبري: التقية التي ذكرها الله في هذه الآية إنما هي تقية من الكفار لا غيرهم[٥]؛ ولهذا يرى بعض السلف أنه لا تقية بعد أن أعز الله الإسلام، قال معاذ بن جبل ومجاهد: كانت التقية في جدة الإسلام قبل قوة المسلمين، أما اليوم فقد أعز الله المسلمين أن يتقوا منهم تقاة[٦].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٨٩).
(٢) المصدر نفسه (٢/ ٩٨٩).
(٣) «الحدائق الناضرة» يوسف البحراني (١/ ٥).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) «تفسير الطبري» (٦/ ٣١٦).
(٦) «تفسير القرطبي» (٤/ ٥٧) «فتح القدير» (١/ ٣٣١).

ولكن تقية الشيعة هي مع المسلمين ولا سيما أهل السنة، حتى إنهم يرون عصر القرون المفضلة عهد تقية كما قرره شيخهم المفيد، وكما تلحظ ذلك من نصوصهم التي ينسبونها للائمة؛ لأنهم يرون أهل السنة أشد كفرًا من اليهود والنصارى؛ لأن منكر إمامة الاثني عشر أشد من منكر النبوة[(١)].

والتقية رخصة في حالة الاضطرار؛ ولذلك استثناها -سبحانه- من مبدأ النهي عن موالاة الكفار، فقال سبحانه: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾ [آل عمران: ٢٨] فنهى الله سبحانه عن موالاة الكفار، وتوعد على ذلك أبلغ الوعيد فقال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨] أي: من يرتكب نهي الله فقد برئ من الله، ثم قال سبحانه: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ أي: من خاف في بعض البلدان والأوقات من شرهم، فله أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه ونيته[(٢)].

وأجمع أهل العلم على أن التقية رخصة في حال الضرورة، قال ابن المنذر:

أجمعوا على أن من أُكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل، فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان أن لا يُحكم عليه بالكفر[(٣)].

ولكن من اختار العزيمة في هذا المقام فهو أفضل، قال ابن بطال: وأجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجرًا عند الله[(٤)]؛ ولكن التقية عند الشيعة خلاف ذلك، فهي عندهم ليست رخصة؛ بل هي ركن من أركان دينهم[(٥)].

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ٩٧٨).

(٢) «تفسير ابن كثير» (١/ ٣٧١).

(٣) «فتح الباري» (١٢/ ٣١٤).

(٤) «المصدر السابق» (١٢/ ٣١٧).

(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٧٩).

والتقية في دين الإسلام دين الجهاد والدعوة لا تمثل نهجًا عامًّا في سلوك المسلم، ولا سمة من سمات المجتمع الإسلامي؛ بل هي -غالبًا- حالة فردية مؤقتة مقرونة بالاضطرار، ومرتبطة بالعجز عن الهجرة، وتزول بزوال حالة الإكراه، أما في المذهب الشيعي تُعد طبيعة ذاتية في بنية المذهب، وحالة مستمرة، وسلوك جماعي دائم[(١)] ، وقد قرر أهل العلم من خلال معرفتهم بواقع الشيعة أن تقيتهم إنما هي الكذب والنفاق ليس إلَّا.

وقد فرق ابن تيمية رحمه الله بين تقية النفاق والتقية في الإسلام، فقال: .... ليست بأن أكذب وأقول بلساني ما ليس في قلبي، فإن هذا نفاق؛ ولكن أفعل ما أقدر عليه .... فالمؤمن إذا كان بين الكفار والفجار لم يكن عليه أن يجاهدهم بيديه مع عجزه؛ ولكن إن أمكنه بلسانه، وإلا فبقلبه مع أنه لا يكذب ويقول بلسانه ما ليس في قلبه، إما أن يظهر دينه، وإما أن يكتمه، ومع هذا لا يوافقهم على دينهم كله؛ بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون؛ حيث لم يكن موافقًا لهم على جميع دينهم، ولا كان يكذب، ولا يقول بلسانه شيئًا، وإظهاره الدين الباطل شيء آخر، فهذا لم يبحه الله قط إلَّا لمن أُكره؛ بحيث أتيح لهم النطق بكلمة الكفر فيعذره الله بذلك.

والمنافق والكاذب لا يعذر بحال، ثم إن المؤمن الذي يعيش بين الكفر مضطرًّا ويكتم إيمانه يعاملهم -بمقتضى الإيمان الذي يحمله- بصدق أمانة ونصح وإرادة للخير بهم، وإن لم يكن موافقًا لهم على دينهم، كما كان يوسف الصديق يسير في أهل مصر وكانوا كفارًا، وبخلاف الرافض الذي لا يترك شرًّا يقدر عليه إلَّا فعله بمن يخالفه[(٢)] .

ولقد لخص الشيخ سلمان العودة الفروق بين التقية عند أهل السنة والرافضة فقال:

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ٩٨١).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٩٥).

إن التقية عند أهل السنة استثناء مؤقت مخالف للأصل، أما عند الشيعة فواجب مفروض حتى يقوم القائم من آل البيت، وينتهي العمل بها عند أهل السنة بمجرد زوال السبب الداعي إليها، أما عند الشيعة فواجب جماعي مستمر لا ينتهي العمل به حتى يخرج مهديهم الذي لا يخرج أبدًا، وتقية أهل السنة هي مع الكفار في الغالب، وقد تكون مع الفُسَّاق الظلمة، أما تقية الشيعة فهي -أصلًا- مع المسلمين المخالفين لهم من أهل السنة، إن التقية عند أهل السنة حالة ممقوتة يلجأ إليها المسلم دون رضا واطمئنان إليها، أما عند الشيعة فقد أصبحت خلة ممدوحة مرضية، جاء في مدحها من النصوص عن أئمتهم الكثير الكثير[1].

---

(١) «العزلة والخلطة» سلمان بن فهد العودة، ص١٤٩ .

الفصل التاسع

المهدي المنتظر بين الشيعة والسنة

١- عقيدة المهدي المنتظر عند الشيعة

من أبرز عقائد الشيعة الرافضة التي تكاد تمتلئ بها كتبهم عقيدة المهدي المنتظر، ويقصد الرافضة الإمامية بالمهدي المنتظر: محمد بن الحسن العسكري؛ وهو الإمام الثاني عشر عندهم، ويطلقون عليه الحجة، كما يطلقون عليه القائم[١]، يزعمون أنه ولد سنة (٢٥٥هـ) واختفى في سرداب «سر من رأى» سنة (٢٦٥هـ) وهم ينتظرون خروجه في آخر الزمان؛ لينتقم لهم من أعدائهم وينتصر لهم[٢].

ولا زال الشيعة الرافضة يزورونه بسرداب «سر من رأى»[٣] ويدعونه للخروج[٤]، وهذا المهدي الذي يدعيه الرافضة معدوم لا وجود له، فالحسن العسكري الذي ينسبون إليه المهدي مات ولم يعقب أحدًا، فقُسِّم ميراثه بين أمة وأخيه جعفر، وقد صاحب عقيدة المهدي المنتظر عند الشيعة الرافضة خرافات وأساطير كبيرة لا يصدقها عاقل، ويعتقدون أن المهدي من ولد الحسين[٥]، ويرون العجائب في ولادته[٦]، ويقولون: عندما يخرج يجتمع إليه الشيعة الرافضة من كل مكان[٧]، ويخرج الصحابة من قبورهم ويعذبهم[٨]، ويقتل العرب وقريش[٩]،

---

(١) «الإرشاد» للمفيد، ص٣٦٣، «كشف الغمة» الأربلي (٢/ ٤٣٧)، «بذل المجهود» (١/ ٢٣٧).

(٢) «بذل المجهود» (١/ ٢٣٧) «معجم البلدان» (٣/ ١٧٣).

(٣) ««المفيد» ص٣٤٦، «كشف الغمة» (٢/ ٤٤٦) «بذل المجهود» (١/ ٢٣٧).

(٤) «مصابيح الجنات» محسن العصفور، ص٢٥٥ .

(٥) «الغيبة» ص١١٥، «بذل المجهود» (١/ ٢٣٨).

(٦) «بذل المجهود» (١/ ٢٣٩).

(٧) «بحار الأنوار» (٥٢/ ٢٩١).

(٨) المصدر نفسه (٥٢/ ٣٨٦).

(٩) المصدر نفسه (٥٢/ ٣٥٥).

ويهدم الكعبة والمسجد النبوي وكل المساجد[١]، ويدعو إلى دين جديد وكتاب جديد وقضاء جديد[٢]، ويستفتح المدن بتابوت اليهود[٣]، وتنبع له عينان من ماء ولبن، ويصير الرجل من الشيعة الرافضة بقوة أربعين رجلًا، ويمد لهم في أسماعهم وأبصارهم، ويحكم بحكم آل داود[٤].

وعقيدة الشيعة الرافضة في مهديهم المنتظر باطلة، وقد دل على بطلانها عدة أوْجه:

(أ) ثبوت عدم ولادة هذا المهدي

فقد اقتضت حكمة العلي القدير أن يموت الحسن العسكري الإمام الحادي عشر عند الرافضة وليس له ولد، فكانت فضيحة كبيرة وخذلانًا عظيمًا للشيعة الرافضة؛ إذ كيف يموت الإمام ولا يوجد له من الأولاد من يخلفه في الإمامة؟! فعقيدة الشيعة الرافضة تنص على أن الذي يخلف الإمام بعد موته ولده، ولا يجوز أن تكون الإمامة في الإخوة بعد الحسن والحسين[٥]، وعدم ولادة المهدي ثابتة في كتب الشيعة أنفسهم[٦].

(ب) لا معنى لاختفاء المهدي

لو سلمنا جدلًا بولادة هذا المهدي، فإنه لا معنى لاختفائه هذه الفترة الطويلة في السرداب، وإذا سئل الشيعة الرافضة عن الحكمة من اختفائه في السرداب وعدم خروجه للناس، فإنهم يعللون ذلك بأنه يخشى على نفسه القتل[٧]، وهذه علة واهية قد دل على بطلانها عدة أدلة؛ منها:

---

(١) «الرجعة» للإحسائي، ص١٨٤ .

(٢) «الغيبة» ص١٥٤ .

(٣) «بذل المجهود» (١/ ٢٤٧).

(٤) المصدر نفسه (١/ ٢٤٩).

(٥) «كمال الدين وتمام النعمة» للصدوق، ص٤١٤ .

(٦) «أصول الكافي» (١/ ٥٠٥) «بذل المجهود» (١/ ٢٦٧).

(٧) «الغيبة» ص١١٩ .

أنه قد جاء في كتبكم أنه سيكون منصورًا ومؤيدًا من الله تعالى، وأنه يملك مشارق الأرض ومغاربها، فيملأ الأرض عدلًا كما مُلئت جورًا، ويعيش حتى زمن نزول عيسى ابن مريم عليه السلام[١].

كما أن قولهم هذا يترتب عليه أن المهدي لن يخرج حتى تذهب دول الجور والظلم والفساد، ليأمن على نفسه من القتل، وعندئذ لا حاجة في خروجه، وهذه الدول تستطيع أن تحمي المهدي لو خرج، فلماذا لم يخرج؟! إن من لا يستطيع أن يحمي نفسه من القتل، فمن باب أولى عجزه عن حماية غيره، فإن فاقد الشيء لا يعطيه، فكيف تنتظرون ممن هذه صفته أن ينتقم لكم من أعدائكم وينصركم عليهم نصرًا مؤزَّرًا؟!

وبهذا تكون قد بطلت دعواهم بأن العلة من عدم خروج المهدي هي الخوف من القتل؛ وبناء على هذا تبطل دعوى وجود المهدي أصلًا؛ إذ لا سبب يمنعه من الاستتار غير خوفه من القتل، كما صرح بذلك شيخ الطائفة الطوسي[٢]، فتكون دعوى وجود المهدي باطلة بشهادة علمائهم، وهذا من توفيق الله وعظيم فضله[٣].

(جـ) أنه لم تحصل منفعة بهذا المهدي

ومما يدل على بطلان عقيدة الشيعة الرافضة في المهدي المنتظر أن هذا المهدي الذي تدعيه الرافضة لم تحصل به مصلحة في شيء من أمور الدين أو الدنيا، ولم ينتفع منه المسلمون بشيء لا الرافضة ولا غيرهم.

قال ابن تيمية رحمه الله: إن هذا المعصوم الذي يدَّعون أنه في وقت ما قد ولد عندهم لأكثر من أربعمائة وخمسين سنة[٤]، فإنه دخل السرداب عندهم سنة ستين

---

(١) «بحار الأنوار» (٥٢/ ١٩١).

(٢) «الغيبة» ص١٩٩، «بذل المجهود» (١/ ٢٧١).

(٣) «بذل المجهود» (١/ ٢٧١).

(٤) هذا بالنسبة لعصر ابن تيمية، أما الآن فقد مضى عليه ما يزيد عن ألف ومائة وخمسين عامًا.

ومائتين، وله خمس سنين عند بعضهم، وأقل من ذلك عند آخرين، ولم يظهر عنه شيء مما يفعله الإمام المعصوم، فأيُّ منفعة للوجود في مثل هذا لو كان موجودًا، فكيف إذا كان معدومًا؟! والذين آمنوا بهذا المعصوم أيُّ لطف وأيَّة منفعة حصلت لهم به نفسه في دينهم أو دنياهم؟! إلى أن قال: وهذا الذي تدعيه الرافضة؛ إما مفقود عندهم، وإما معدوم عند العقلاء، وعلى التقديرين فلا منفعة لأحد به في دين ولا في دنيا[1].

والشيعة الاثنا عشرية في هذا العصر نقضوا هذه العقيدة عمليًّا من خلال اعتقادهم بنظرية ولاية الفقيه، وهي تجويز الحكم والولاية للمسلم العادي غير المعصوم، أو الذي ليس عليه نص من الله ورسوله بشرط العلم والعدل.

٢- عقيدة أهل السنة والجماعة في المهدي

بيَّنت الأحاديث الصحيحة أن الله تعالى يُخرج في آخر الزمان رجلًا من أهل البيت يؤيد الله به الدين، يملك سبع سنين، يملأ الأرض عدلًا وسلامًا كما مُلئت جورًا وظلمًا، تنعم الأمة في عهده نعمة لم تنعمها قط، وتُخرج الأرض نباتها، وتمطر السماء قطرها، ويُعطى المال بغير عدد، ومن هذه الأحاديث:

(أ) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يخرج في آخر أمتي المهدي يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطى المال صحاحًا**[2]، وتكثر الماشية، وتعظم الأمة، ويعيش سبعًا أو ثمانيًا»[3] يعني: حججًا[4].

---

(١) «منهاج السنة» (٨/ ٢٦١، ٢٦٢).

(٢) بمعنى الصحيح، «النهاية» لابن الأثير (٣/ ١٢).

(٣) «المستدرك» (٤/ ٥٥٧، ٥٥٨) قال الألباني: سنده صحيح رجاله ثقات «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم (٧١١).

(٤) «المهدي وفقه أشراط الساعة» محمد إسماعيل المقدم، ص٣٣ .

(ب) وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الأرض ظلمًا وعدوانا»** قال: **«ثم يخرج رجل من عترتي -أو من أهل بيتي- يملؤها قسطًا وعدلًا، كما مُلئت ظلمًا وعُدوانًا»**[١].

(جـ) وعن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«يقتتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة، ثم لا يصير إلى واحد منهم، ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق، فيقتلونكم قتلًا لم يقتله قوم»** ثم ذكر شيئًا لا أحفظه، فقال: **«فإذا رأيتموه، فبايعوه، ولو حبوًا على الثلج؛ فإنه خليفة الله المهدي»**[٢].

قال ابن كثير رحمه الله: والمراد بالكنز المذكور في هذا السياق كنز الكعبة، يقتل عنده ليأخذه ثلاثة من أولاد الخلفاء، حتى يكون آخر الزمان فيخرج المهدي، يكون ظهوره من بلاد المشرق، لا من سرداب سامراء كما يزعم جهلة الرافضة من أنه موجود فيه إلى الآن، وهم ينتظرون خروجه في آخر الزمان، فإن هذا نوع من الهذيان، وقسط كبير من الخذلان الشديد من الشيطان؛ إذ لا دليل على ذلك ولا برهان، لا من كتاب ولا من سُنَّة، ولا معقول صحيح ولا استحسان . . .

إلى أن قال: ويؤيد بناس من أهل المشرق ينصرونه، ويقيمون سلطانه، ويشدون أركانه، وتكون راياتهم سودًا أيضًا، وهو زيٌّ عليه الوقار؛ لأن راية رسول الله ﷺ كانت سوداء، يقال لها: العقاب ... إلى أن قال: والمقصود أن المهدي الممدوح الموعود بوجوده في آخر الزمان يكون أصل ظهوره وخروجه من ناحية المشرق، ويُبايع له عند البيت كما دلت على ذلك بعض الأحاديث[٣].

(د) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: **«كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم»**[٤].

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (١٥٢٩) وحكم الألباني بتواتره.

(٢) «سنن ابن ماجه» (٢/ ١٣٦٧) «مستدرك الحاكم» (٤/ ٤٦٤) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٣) «النهاية»، الفتن والملاحم (١/ ٣١).

(٤) البخاري، كتاب: أحاديث الأنبياء (٦/ ٤٩١) مع «الفتح».

(هـ) وعن جابر بن عبد الله ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: «**لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة**» قال: «**فينزل عيسى ابن مريم** ﷺ، **فيقول أميرهم: تعال صلِّ بنا، فيقول: لا، إن بعضكم على بعض أمراء؛ تكرمة الله هذه الأمة**»[1].

والأحاديث التي وردت في «الصحيحين» تدل على أمرين:

أحدهما: أنه عند نزول عيسى ابن مريم ﷺ من السماء يكون المتولي لإمرة المسلمين رجلًا منهم.

الثاني: أن حضور أميرهم للصلاة، وصلاته للمسلمين، وطلبه من عيسى ﷺ عند نزوله أن يتقدم ليصلي بهم -يدل على صلاح هذا الأمير وهداه، وجاءت الأحاديث في السنن والمسانيد، وغيرها مفسرة لهذه الأحاديث التي في «الصحيحين»، ودالة على أن ذلك الرجل الصالح يسمى محمد بن عبد الله، ويقال له: المهدي، والسُّنَّة يفسر بعضها بعضًا.

(و) فعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**منا الذي عيسى ابن مريم يصلي خلفه**»[2].

(ز) وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله صلى الله عليه سلم: «**المهدي مني؛ أَجْلَى الجبهة، أَقْنَى الأنف، يملأ الأرض قسطًا وعدلًا، كما مُلِئت ظُلمًا وجورًا، ويملك سبع سنين**»[3].

ولا توجد أية صلة أو علاقة بين مهدي السنة ومهدي الشيعة الرافضة، وهناك بعض الفوارق بينهما منها:

---

(١) مسلم، كتاب: الإيمان (٢/ ١٩٣) مع «شرح النووي».
(٢) رواه أبو نعيم في «أخبار المهدي» صححه الألباني «صحيح الجامع» (٥/ ٧١٧٠).
(٣) «سنن أبي داود» كتاب: المهدي، رقم (٤٢٦٥).

- أن المهدي عند أهل السنة اسمه «محمد بن عبد الله»، فاسمه يوافق اسم النبي ﷺ، واسم أبيه يوافق اسم أبيه، أما مهدي الشيعة الرافضة فاسمه محمد بن الحسن العسكري.

- أن المهدي عند أهل السنة من ولد الحسن رضي الله عنه، ومهدي الشيعة الرافضة من ولد الحسين.

- أن المهدي عند أهل السنة تكون ولادته ومدة حياته طبيعية، ولم يوجد في الأحاديث ما يدل على أنه يمتاز عن غيره من الناس بشيء من ذلك، أما مهدي الشيعة الرافضة فإن حمله وولادته كانت في ليلة واحدة، ودخل السرداب وعمره تسع سنوات، ومضى عليه الآن ما يزيد على ألف ومائة وخمسين سنة وهو في السرداب.

- أن المهدي عند أهل السنة يخرج لنصرة الإسلام والمسلمين، ولا يفرق بين جنس وجنس، وأما مهدي الشيعة الرافضة فيخرج لنصرة الشيعة الرافضة خاصة، والانتقام من أعدائهم، ويكره العرب وقريشًا، فلا يعطيهم إلَّا السيف، ولا يكون من أتباعه عربي، كما دلت على ذلك رواياتهم.

- أن مهدي السنة يحب صحابة النبي ﷺ، ويترضى عنهم، ويتمسك بسنتهم، كما يحب أمهات المؤمنين، ولا يذكرهن إلَّا بالثناء الحسن الجميل، أما مهدي الشيعة الرافضة فيبغض أصحاب النبي ﷺ، ويخرجهم من قبورهم ويعذبهم ثم يحرقهم -على حد زعمهم- وكذلك يبغض أمهات المؤمنين، ويحاد أحب نساء النبي ﷺ الصديقة بنت الصديق عائشة رضي الله عنها، على حد زعمهم.

- أن مهدي السنة يعمل بسنة النبي ﷺ؛ فلا يترك سنة إلَّا أقامها، ولا بدعة إلَّا قمعها، أما مهدي الشيعة الرافضة فإنه يدعو إلى دين جديد وكتاب جديد.

- أن مهدي السنة يقيم المساجد ويعمرها، وأما مهدي الشيعة الرافضة فيهدم المساجد ويخربها، فيهدم المسجد الحرام والكعبة، ومسجد النبي ﷺ، ولا يبقي مسجدًا واحدًا على وجه الأرض، كما صرحوا بذلك في رواياتهم.

- أن مهدي السنة يحكم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، أما مهدي الشيعة الرافضة فيحكم بحكم آل داود.

- أن مهدي السنة يخرج من المشرق، أما مهدي الشيعة الرافضة فيخرج من سرداب سامراء.

- أن مهدي السنة حقيقة ثابتة دلت عليها أحاديث النبي ﷺ، وأقوال العلماء قديمًا وحديثًا، أما مهدي الشيعة الرافضة فوهم من الأوهام لم يخرج، ولن يخرج في يوم من الأيام[١].

(١) «بذل المجهود» (١/٢٥٦، ٢٥٧).

الفصل العاشر

عقيدة الرجعة عند الشيعة الرافضة

الرجعة من أصول المذهب الشيعي، فمن رواياتهم: ليس منا من لم يؤمن بكَرَّتنا[١].

وقال ابن بابويه في «الاعتقادات»: واعتقادنا في الرجعة أنها حق[٢].

وقال المفيد: واتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات[٣].

وقال الطبرسي والحر العاملي وغيرهما من شيوخ الشيعة: إنها موضع إجماع الشيعة الإمامية[٤]، وإنها من ضروريات مذهبهم، وإنهم مأمورون بالإقرار بالرجعة واعتقادها، وتحديد الاعتراف بها في الأدعية والزيارات ويوم الجمعة، وكل وقت، كالإقرار بالتوحيد والنبوة والإمامة والقيامة[٥].

ومعنى الرجعة: الرجوع إلى الدنيا بعد الموت[٦]، وقد ذهبت فرق شيعية كثيرة إلى القول برجوع أئمتهم إلى هذه الحياة، ومنهم من يقر بموتهم ثم رجعتهم، ومنهم من ينكر موتهم ويقول بأنهم غابوا وسيرجعون، وكان أول من قال بالرجعة ابن سبأ، إلَّا أنه قال بأنه غاب وسيرجع ولم يصدق بموته، وكانت عقيدة الرجعة خاصة برجعة الإمام عند السبئية، والكيسانية وغيرهما، ولكنها صارت عند الاثنا

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/١١٠٣).
(٢) «الاعتقادات» ص٩٠ .
(٣) «أوائل المقالات» ص٥١ .
(٤) «مجمع البيان» (٥/٥٢) «الإيقاظ من الهجعة» ص٣٣ .
(٥) المصدر السابق، ص٦٤ .
(٦) «القاموس» (٣/٢٨) «مجمع البحرين» (٤/٣٣٤).

عشرية عامة للإمام وكثير من الناس، ويشير الألوسي إلى أن تحول مفهوم الرجعة عند الشيعة من رجعة الإمام فقط إلى ذلك المعنى العام كان في القرن الثالث[(١)].

وأما المفهوم العام لمبدأ الرجعة عند الاثنا عشرية فهو يشمل ثلاثة أصناف؛ هم:

١- الأئمة الاثنا عشر؛ حيث يخرج المهدي من مخبئه، ويرجع من غيبته، وباقي الأئمة يحيون بعد موتهم، ويرجعون لهذه الدنيا.

٢- ولاة المسلمين الذين اغتصبوا الخلافة -في نظرهم- من أصحابها الشرعيين «الأئمة الاثني عشر»، فيُبعث خلفاء المسلمين وفي مقدمتهم أبو بكر وعمر وعثمان ... ومن قبورهم يرجعون لهذه الدنيا -كما يزعم الشيعة الرافضة- للاقتصاص منهم بأخذهم الخلافة من أهلها، فتجري عليهم عمليات التعذيب والقتل والصلب.

٣-عامة الناس، ويخص منهم من محض الإيمان محضًا؛ وهم الشيعة عمومًا، ولأن الإيمان خاص بالشيعة كما تتفق على ذلك رواياتهم وأقوال شيوخهم، ومن محض الكفر محضًا؛ وهم كل الناس ما عدا المستضعفين[(٢)].

ولهذا قالوا في تعريف الرجعة: إنها رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة[(٣)]، وعودتهم إلى الحياة بعد الموت[(٤)] في صورهم التي كانوا عليها[(٥)].

واتجه شيوخ الشيعة إلى كتاب الله سبحانه؛ ليأخذوا منه الدليل على ثبوت الرجعة التي يتفردون بها عن سائر المسلمين، ولما لم يجدوا بغيتهم تعلقوا

(١) «روح المعاني» (٥/ ٢٧) «ضحى الإسلام» أحمد أمين (٣/ ٢٣٧).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١٠٥).

(٣) «أوائل المقالات» ص٥١ .

(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١٠٥).

(٥) «أوائل المقالات» ص٩٥ .

كعادتهم بالتأويل الباطني، وركبوا متن الشطط، وتعسفوا أيما تعسف في هذا السبيل، حتى أصبح استدلالهم حجة عليهم، ودليلًا على زيف معتقدهم، وبرهانًا على بطلان مذهبهم، وإليك مثالًا على تفسيرهم للآيات: يرى شيخ المفسرين عندهم أن من أعظم الأدلة على الرجعة قوله سبحانه: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الأنبياء: ٩٥] حيث يقول ما نصه: هذه الآية من أعظم الأدلة على الرجعة؛ لأن أحدًا من أهل الإسلام لا ينكر أن الناس كلهم يرجعون يوم القيامة من هلك ومن لم يهلك[(١)].

ومع أن الآية حجة عليهم، فهي تدل على نفي الرجعة إلى الدنيا؛ إذ معناها -كما صرح به ابن عباس وأبو جعفر الباقر وقتادة وغير واحد-: حرام على أهل كل قرية أهلكوا بذنوبهم أنهم يرجعون إلى الدنيا قبل يوم القيامة[(٢)]، وهذا كقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يس: ٣١] وقوله: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [يس: ٥٠] وزيادة ﴿لَا﴾ هنا لتأكيد معنى النفي من ﴿وَحَرَامٌ﴾ وهذا من أساليب التنزيل البديعة التي تبين النهاية في الدقة. وسر الإخبار بعدم الرجوع مع وضوحه؛ هو الصدع بما يزعجهم ويؤسفهم، وفوات أمنيتهم الكبرى؛ وهي حياتهم الدنيا[(٣)]، وإذا كان المقصود إثبات الرجعة فيه رجعة للناس ليوم القيامة بلا ريب[(٤)]؛ أي: ممتنع ألبتة عدم رجوعهم إلينا للجزاء[(٥)].

إن فكرة الرجعة عند الشيعة الرافضة بعد الموت مخالفة صريحة لنص القرآن الكريم، وباطلة بدلالة آيات عديدة من كتاب الله سبحانه، قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ

---

(١) «تفسير القمي» (٢/ ٧٦) وضع عنوان في أعلى الصفحة: «أعظم دليل على الرجعة».
(٢) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٢٠٥).
(٣) «تفسير القاسمي» (١١/ ٢٩٣).
(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١١٢).
(٥) «فتح القدير» (٣/ ٤٢٦).

يُبۡعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠] فقوله سبحانه: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ﴾ صريح في نفي الرجعة مطلقًا[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلۡ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخۡفُونَ مِن قَبۡلُۖ وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنعام: ٢٧، ٢٨].

فهؤلاء جميعًا يسألون الرجوع عند الموت، وعند العرض على الجبار جل علاه، وعند رؤية النار يجابون لما سبق في قضائه: أنهم إليها لا يُرجعون؛ ولذلك عد أهل العلم القول بالرجعة إلى الدنيا بعد الموت من أشد مراحل الغلو في بدعة التشيع[(٢)].

وقد جاء في «مسند أحمد» أن عاصم بن ضمرة -وكان من أصحاب علي رضي الله عنه- قال للحسن بن علي: إن الشيعة يزعمون أن عليًّا يرجع، قال الحسن: كذب أولئك الكذابون، ولو علمنا ذاك ما تزوج نساؤه، ولا قسمنا ميراثه[(٣)].

والقول بالرجعة بعد الموت إلى الدنيا لمجازاة المسيئين وإثابة المحسنين ينافي طبيعة هذه الدنيا، وأنها ليست دار جزاء ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوۡنَ أُجُورَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۖ فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدۡخِلَ ٱلۡجَنَّةَ فَقَدۡ فَازَۗ وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلۡغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وقد كان لابن سبأ اليهودي دور التأسيس لمبدأ الرجعة، إلَّا أنها رجعة خاصة بعلي، كما أنه ينفي وقوع الموت عليه أصلًا، كحال الاثنا عشرية مع مهديهم الذي يزعمون وجوده، وعقيدة الرجعة عند الشيعة الإمامية خلاف ما عُلم من الدين بالضرورة من أنه لا حشر قبل يوم القيامة، وأن الله حين توعد كافرًا أو ظالمًا إنما توعده بيوم القيامة، كما أنها خلاف الآيات والأحاديث المتواترة المصرِّحة بأنه لا رجوع إلى الدنيا قبل يوم القيامة[(٤)].

---

(١) «مختصر التحفة» ص٢٠١.

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١١٢).

(٣) «مسند أحمد» (٢/ ٣١٢) قال أحمد شاكر: إسناده صحيح.

(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١٢٤).

الفصل الحادي عشر

قولهم بالبداء على الله ﷻ

من أصول الاثنا عشرية القول بالبداء على الله ﷻ، حتى بالغوا في أمره فقالوا: ما عُبد الله بشيء مثل البداء[1]، وما عُظِّم الله ﷻ بمثل البداء[2]، ولو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا من الكلام فيه[3]، وما بعث الله نبيًّا قط إلَّا بتحريم الخمر وأن يقر لله بالبداء[4]، ويبدو أن الذي أرسى هذا المعتقد عند الاثنا عشرية هو الملقب عندهم بثقة الإسلام؛ وهو شيخهم الكليني (ت٣٢٨هـ أو ٣٢٩هـ) حيث وضع هذا المعتقد في قسم الأصول من «الكافي»، وجعله ضمن كتاب: التوحيد، وخصص له بابًا بعنوان: «باب البداء»، وذكر فيه ستة عشر حديثًا من الأحاديث المنسوبة للأئمة[5].

وإذا رجعت إلى اللغة العربية لتعريف معنى البداء تجد أن «القاموس» يقول: بدا بدوًّا بدأة: ظهر، وبدا له في الأمر بدوًّا وبداء وبداة: نشأ له فيه رأي[6]، فالبداء في اللغة له معنيان:

١- الظهور بعد الخفاء، تقول: بدا سور المدينة؛ أي: ظهر.

٢- نشأة الرأي الجديد، قال الفراء: بدا لي بداء؛ أي: ظهر لي رأي آخر، قال الجوهري: بدا له في الأمر بداء؛ أي: نشأ له فيه رأي[7]، وكلا المعنيين ورد في

(١) «أصول الكافي» (١/ ١٤٦).
(٢) المصدر نفسه (١/ ١٤٦).
(٣) المصدر نفسه (١/ ١٤٨).
(٤) المصدر نفسه (١/ ١٤٨).
(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١٣٣).
(٦) «القاموس المحيط» (٤/ ٣٠٢).
(٧) «الصحاح» (٦/ ٢٢٧٨)، «لسان العرب» (٦/ ٦١٤).

القرآن؛ فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ومن الثاني قوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾ [يوسف: ٣٥] وواضح أن البداء بمعنييه يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم، وكلاهما محال على الله سبحانه، ونسبته إلى الله سبحانه من أعظم الكفر، فكيف تجعل الشيعة الاثنا عشرية هذا من أعظم العبادات، وتدعي أنه ما عُظِّمَ الله ﷻ بمثل البداء، سبحانك هذا بهتان عظيم!![1].

وهذا المعنى المنكر يوجد في كتب اليهود، فقد جاء في التوراة التي حرفها اليهود وفق ما شاءت أهواؤهم نصوص صريحة تتضمن نسبة معنى البداء إلى الله سبحانه[2].

ويبدو أن ابن سبأ اليهودي قد حاول إشاعة هذه المقالة التي أخذها من «توراته» في المجتمع الإسلامي، الذي حاول التأثير فيه باسم التشيع، وتحت مظلة الدعوة إلى ولاية علي رضي الله عنه؛ ذلك أن فِرَق السبئية كلهم يقولون بالبداء، وأن الله تبدو له البداوات[3]، ثم انتقلت هذه المقالة إلى فرقة «الكيسانية» أو «المختارية» أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي؛ وهي الفرقة التي اشتهرت بالقول بالبداء والاهتمام به، والتزامه عقيدة[4].

وكان شيوخ الشيعة يمنون أتباعهم بأن الأمر سيعود إليهم، والدولة ستكون لهم، حتى إنهم حددوا ذلك بسبعين سنة في رواية نسبوها لأبي جعفر، فلما مضت السبعون ولم يتحقق شيء من تلك الوعود اشتكى الأتباع من ذلك، فحاول مؤسسو المذهب الخروج من هذا المأزق بالقول بأنه قد بدا لله سبحانه ما اقتضى تغيير هذا الوعد[5].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١٣٥).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ١١٣٦).

(٣) «التنبيه والرد» للملطي، ص١٩ .

(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١٣٦).

(٥) «تفسير العياشي» (٢/ ٢١٨) «بحار الأنوار» (٤/ ٢١٤).

وقد دل القرآن الكريم على إثبات صفة العلم لله تعالى، وعلى بطلان ما نسبته الشيعة الرافضة من عقيدة البداء لله، التي أفضت إلى نسبة الجهل إليه تعالى، والآيات الدالة على إثبات صفة العلم لله تعالى كثيرة؛ منها قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٥٩، ٦٠].

وقال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٤].

قال ابن تيمية رحمه الله: قد دلت هذه الآية على وجوب علمه بالأشياء من وجوه انتظمت ... لأهل النظر والاستدلال القياسي العقلي:

أحدها: أنه خالق لها، والخلق هو الإبداع بتقدير، وذلك يتضمن تقديرها في العلم قبل تكونها في الخارج.

الثاني: أن ذلك مستلزم للإرادة والمشيئة، والإرادة مستلزمة لتصور المراد والشعور به.

الثالث: أنها صادرة عنه، وهو سببها التام، والعلم بأصل الأمر وسببه يوجب العلم بالفرع المسبب، فعلمه بنفسه مستلزم بكل ما يصدر عنه.

الرابع: أنه في نفسه لطيف يدرك الدقيق، خبير يدرك الخفي، وهذا هو مقتضى العلم بالأشياء، مستغنٍ بنفسه عنها، كما هو غني بنفسه في جميع صفاته[1]، وقد دلت الآيات كذلك على تقدير الله تعالى للكون قبل أن يخلقه، وذلك بناء على علمه السابق بهذا الكون قبل وجوده، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢] وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾﴾ [الأعلى: ٢، ٣].

---

(١) «الفتاوى» (٢/ ٢١١).

فهذه الآيات الكريمات فيها أعظم رد على الشيعة الرافضة الذين زعموا أن الله تعالى لا يعلم الحوادث إلَّا بعد حدوثها، وأنه قد يأمر بأمر ثم يتغير رأيه بناء على تجديد المصلحة، فالله تعالى قبل أن يخلق هذا الخلق قدره، وليس في العالم شيء يخرج عن تقديره، ولا تدبيره، ولا يتجاوز ما كتب الله في اللوح المحفوظ قبل خلق المخلوقات ووجود الكائنات؛ ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون[١].

وقد دلت السنة على إثبات صفة العلم لله تعالى؛ روى البخاري أن رسول الله ﷺ قال: «**مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلَّا الله: لا يعلم ما في غد إلَّا الله، ولا يعلم ما تغيض الأرحام إلَّا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلَّا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله**»[٢]، وهذه الأمور التي جاءت في الحديث أمور مستقبلية دل الحديث على علم الله بها قبل حدوثها، وقال النبي ﷺ: «**قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**»[٣].

وقد جاءت في كتب الشيعة في ذلك الركام الهائل من الأباطيل روايات قد تكون وثيقة الصلة بعلماء آل البيت؛ لأنها تعبر عن المعنى الحق وهو ما يليق بأولئك الصفوة، وقد تكون من آثار الشيعة المعتدلة، فعن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله تعالى بالأمس؟ قال: من قال هذا فأخزاه الله، قلت: أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة أليس في علم الله؟ قال: بلى، قبل أن يخلق الخلق[٤].

---

(١) «بذل المجهود» (١/ ٣٤٠).

(٢) البخاري، رقم (٤٦٩٧).

(٣) مسلم، رقم (١٦).

(٤) «التوحيد» لابن بابويه، ص٣٣٤، «أصول الكافي» (١/ ٤٨) رقم (١٠).

الفصل الثاني عشر

موقف أهل البيت من الشيعة الرافضة

أئمة أهل البيت كسائر أهل السُّنَّة في موقفهم من الرافضة ومن عقائدهم، فهم يعتقدون ضلالهم وانحرافهم عن السنة، وبعدهم عن الحق، وهم من أشد الناس ذمًّا ومقتًا لهم؛ وذلك لنسبتهم تلك العقائد الفاسدة إليهم، وكثرة كذبهم عليهم، وقد تعددت عبارات أهل البيت وتنوعت في ذم الشيعة الرافضة وبراءتهم من عقيدتهم، فمما جاء عنهم في براءتهم من عقائد الشيعة الرافضة، وتأصيلهم عقيدة أهل السنة[١] :

١- ما ثبت عن علي رضي الله عنه وتواتر عنه أنه قال وهو على منبر الكوفة:

خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما[٢] ، وعنه رضي الله عنه قال: لا يفضلني أحد على الشيخين إلَّا جلدته حد المفتري[٣] ، وفي الصحيحين أنه قال في حق عمر عند تشييعه: ما خلفت أحدًا أحب إليَّ من أن ألقى الله بمثل عمله منك، وايم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك، وذلك أني كنت أسمع كثيرًا رسول الله ﷺ يقول: ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، وإن كنت لأظن أن يجعلك الله معهما[٤] .

وهذه الآثار الثابتة عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه تناقض عقيدة الشيعة في الشيخين، كما تقدم، وتدل على براءة علي رضي الله عنه من الشيعة الرافضة ومن عقيدتهم،

---

(١) «الانتصار للصحب والآل» ص١١٢ .

(٢) «اللالكائي» (٧/ ١٣٦٦-١٣٩٧).

(٣) «السنة» لابن أبي عاصم، ص٥٦١ .

(٤) البخاري، رقم (٣٦٨٥).

وتوليه للشيخين وسائر أصحاب النبي ﷺ وحبه لهم -كما بيَّنا سابقًا- وإقراره للشيخين بالفضل عليه، وعقوبته من فضَّله عليهما، وتمنيه أن يلقى الله بمثل عمل عمر، ف‌رضي الله عنه، وعن سائر أصحاب النبي الطيبين المطهرين من كل ما ينسبه إليهم أهل البدع من الشيعة الرافضة والخوارج المارقين، ثم من بعد علي رضي الله عنه جاءت أقوال أبنائه وأهل بيته في البراءة من الرافضة، ومن عقيدتهم وانتقادهم لعقيدة أهل السنة[١].

٢- قول الحسن بن علي رضي الله عنهما:

عن عمرو بن الأصم قال: قلت للحسن: إن الشيعة تزعم أن عليًّا مبعوث قبل يوم القيامة، قال: كذبوا والله ما هؤلاء بالشيعة، لو علمنا أنه مبعوث ما زوجنا نساءه، ولا اقتسمنا ماله[٢].

وروى أبو نعيم: قيل للحسن بن علي رضي الله عنهما: إن الناس يقولون: إنك تريد الخلافة، قال: كانت جماجم العرب في يدي، يحاربون من حاربت ويسالمون من سالمت، فتركتها ابتغاء وجه الله، وحقن دماء أمة محمد ﷺ[٣].

٣- قول الحسين بن علي رضي الله عنهما:

كان يقول في شيعة العراق الذين كاتبوه ووعدوه بالنصر، ثم تفرقوا عنه وأسلموه إلى أعدائه: اللهم إن أهل العراق غروني وخدعوني، صنعوا بأخي ما صنعوا، اللهم شتت عليهم أمرهم، وأحصهم عددًا[٤]، ثم كانت نتيجة غدرهم وخذلانهم له استشهاده رضي الله عنه هو وعامة من كان معه من أهل بيته، بعد أ تفرق عنه هؤلاء الخونة، فكان مقتله رضي الله عنه معيبة عظيمة، ومأساة جسيمة يتفطر لها قلب كل مسلم[٥].

---

(١) «الانتصار للصحب والآل» ص١١٤ .

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٢٦٣).

(٣) «حلية الأولياء» (٢/ ٣٧).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٠٢).

(٥) المصدر السابق (٤/ ٣٠٢).

٤- قول علي بن الحسين رحمه الله:

ثبت عنه أنه قال: يا أهل العراق أحبونا حب الإسلام، ولا تحبونا حب الأصنام، فما زال بنا حبكم حتى صار علينا شينًا[1]. وعنه رحمه الله: أنه جاءه نفر من أهل العراق، فقالوا في أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فلما فرغوا قال لهم: ألا تخبروني، أنتم المهاجرون الأولون الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلًا من الله ورضوانًا، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون؟ قالوا: لا، قال: فأنتم الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، ومن يوق شح نفسه، فأولئك هم المفلحون؟ قالوا: لا، قال: أشهد أنكم لستم من الذين قال الله ﷻ فيهم: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠] اخرجوا فعل الله بكم[2]!!

٥- قول محمد بن علي «الباقر»:

عن محمد بن علي أنه قال: أجمع بنو فاطمة على أن يقولوا في أبي بكر وعمر أحسن ما يكون من القول[3].

وعنه رحمه الله أنه قال لجابر الجعفي: إن قومًا بالعراق يزعمون أني أمرتهم بذلك، فأخبرهم أني أبرأ إلى الله تعالى منهم، والله بريءٌ منهم، والذي نفس محمد بيده لو وُلِّيتُ لتقربت إلى الله بدمائهم، لا نالتني شفاعة محمد إن لم أكن أستغفر الله لهما، وأترحم عليهما، إن أعداء الله غافلون عنهما[4].

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٣٩٠).
(٢) «الحلية» (٣/ ١٣٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٠٦).
(٤) «الاعتقاد» للبيهقي ص٣٦١.

وعن بسام الصيرفي قال: سألت أبا جعفر عن أبي بكر وعمر فقال: والله إني لأتولاهما وأستغفر لهما، وما أدركت أحدًا من أهل بيتي إلَّا وهو يتولاهما[١].

٦- قول زيد بن علي رحمه الله:

عن زيد بن علي أنه قال: كان أبو بكر إمام الشاكرين، ثم تلا: ﴿وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤] ثم قال: البراءة من أبي بكر هي البراءة من علي[٢] ﷺ، فإن شئت فتقدم، وإن شئت فتأخر[٣].

٧- قول جعفر بن محمد «الصادق»:

عن عبد الجبار بن عباس الهمداني: أن جعفر بن محمد أتاهم وهم يريدون أن يرتحلوا من المدينة، فقال: إنكم إن شاء الله من صالحي أهل مصركم، فأبلغوا عني من زعم أني إمام معصوم مفترض الطاعة، فأنا منه بريءٌ[٤]، ومن زعم أني أبرأ من أبي بكر وعمر، فأنا منه بريءٌ.

وعن سالم بن عبد الله بن عمر أنه قال له: يا سالم، تولهما وابرأ من عدوهما، فإنهما كانا إمامَيْ هدى، ثم قال جعفر: أيسب الرجل جده؟! أبو بكر جدي، لا نالتني شفاعة محمد ﷺ يوم القيامة، إن لم أكن أتولاهما وأبرأ من عدوهما[٥]، وعن جعفر بن محمد أنه كان يقول: ما أرجو من شفاعة علي شيئًا، إلَّا وأنا أرجو من شفاعة أبي مثله، لقد ولدني مرتين[٦].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٠٤).
(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٧/ ١٣٠٢).
(٣) «النهي عن سب الأصحاب» للمقدسي ص٧٥ .
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٩).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٨).
(٦) المصدر نفسه (٦/ ٢٥٥).

وعنه رحمه الله أنه سُئِلَ عن أبي بكر وعمر، فقال: إنك تسألني عن رجلين قد أكلا من ثمار الجنة[1]، وعنه أنه قال: برئ الله ممن تبرأ من أبي بكر وعمر[2].

قال الذهبي معقبًا على هذا الأثر:

قلت: هذا القول متواتر عن جعفر الصادق، أشهد بالله أنه لبار في قوله، غير منافق لأحد، فقبح الله الرافضة[3].

فهذه هي أقوال أئمة أهل البيت الطيبين الطاهرين، الذين تدعي الشيعة الرافضة إمامتهم وولايتهم وينسبون إليهم عقيدتهم -موضحة ومبينة موقفهم من الشيعة الرافضة ومن دينهم، وبراءتهم منهم ومن كل ما يفعلونه بهم من عقائدهم الفاسدة، ومطاعنهم على خيار الصحابة، وأمهات المؤمنين، وأن هؤلاء الأئمة من أهل البيت على عقيدة السنة ظاهرًا وباطنًا، في كل كبير وصغير، فهي عقيدتهم التي بها يدينون، وعليها يوالون ويعادون، وأن من نسب لهم غير ذلك فهو كاذب عليهم ظالم لهم، فرحمهم الله رحمة واسعة، وأخزى الله من ألصق بهم الأكاذيب[4].

---

(١) «الانتصار للصحب والآل» ص١١٩ .
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٦٠).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٦٠).
(٤) «الانتصار للصحب والآل» ص١٢٠ .

الفصل الثالث عشر

وجهة نظر التقريب بين أهل السنة والشيعة

لقد تبين لنا من خلال البحث مدى ما عند الشيعة الروافض من ضلال وبدع وانحراف عن كتاب الله، وسنة رسوله، والخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم، ومدى الأخطار والأضرار الكبيرة التي احتوت عليها كتبهم المعتمدة في مجال التفسير والتوحيد والحديث وغيرها، وأنها تصيب المسلمين في صميم دينهم، وفي أصول اعتقادهم، وكل دعوة تقريب تستلزم ضمنًا الاعتراف بهذه الكتب التي لا يصل الكيد الاستشراقي والتبشيري إلى مستوى ما وصلت إليه من محاولات لتغيير دين الله وشرعه باسم الإسلام؛ بل إن الاستشراق والتبشير من مَعِينها يرتوي، وعلى شبهاتها وأساطيرها يعتمد في إفساده وتآمره على الدين وأهله.

ولهذا فإن هناك علاقة وثيقة؛ بل تشابهًا تامًّا بين شبهات المستشرقين والمبشرين، وآراء الشيعة والروافض، وليس هذا بجديد، وهذه العلاقة تستحق أن يفرد لها رسالة علمية خاصة، فمن قديم كان الأعداء يستخدمون «آراء» الشيعة الروافض تكأة لهم في محاربة الإسلام وأهله؛ بل كان جنود الشيعة الروافض أمضى سلاحًا في يد الأعداء، وكان التشيع الرافضي مأوى لكل من أراد هدم الإسلام من ملحد وحاقد وموتور، وأيام التاريخ مليئة بمؤامراتهم وخياناتهم ومؤازرتهم للأعداء، ومن أبرز الأسباب في ذلك أن هؤلاء الشيعة الروافض لا يؤمنون بشرعية حكومة إسلامية، إلَّا حكومة المنتظر الذي غاب أكثر من أحد عشر قرنًا؛ ولهذا وجد الأعداء مدخلًا إلى قلوبهم من هذا الطريق[1].

قال ابن تيمية رحمه الله: وكثير منهم يواد الكفار من وسط قلبه أكثر من مودته للمسلمين؛ ولهذا لما خرج الترك الكفار من جهة المشرق وقتلوا المسلمين،

---

(١) «مسألة التقريب» (٢/ ٢٦١-٢٧٨).

وسفكوا دماءهم ببلاد خراسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها، كانت الرافضة معاونة لهم على المسلمين، وكذلك الذين كانوا بالشام وحلب وغيرها من الرافضة كانوا من أشد الناس معاونة لهم على قتال المسلمين، وكذلك النصارى الذين قاتلوا المسلمين بالشام كانت الرافضة من أعظم المعاونين لهم، فهم دائمًا يوالون الكفار -من المشركين والنصارى- ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم [(١)].

ويكفي للتأكيد على ذلك شواهد تاريخية منها:

١- مؤامرة ابن العلقمي الرافضي في إسقاط بغداد (٦٥٦هـ)

وملخص الحادثة أن ابن العلقمي كان وزيرًا للخليفة العباسي المستعصم، وكان الخليفة على مذهب أهل السنة كما كان أبوه وجده، ولكن كان فيه لين وعدم تيقظ، فكان هذا الوزير الرافضي يخطط للقضاء على دولة الخلافة، وإبادة أهل السنة، وإقامة دولة على مذهب الشيعة الرافضة، فاستغل منصبه وغفلة الخليفة لتنفيذ مؤامراته ضد الخلافة، وكانت خيوط مؤامراته تتمثل في ثلاث مراحل:

(أ) المرحلة الأولى: إضعاف الجيش، ومضايقة الناس؛ حيث سعى في قطع أرزاق عسكر المسلمين:

قال ابن كثير رحمه الله: وكان الوزير ابن العلقمي يجتهد في صرف الجيوش، وإسقاط اسمهم من الديوان، فكانت العساكر في آخر أيام المستنصر قريبًا من مائة ألف مقاتل... فلم يزل يجتهد في تقليلهم إلى أن لم يبقَ سوى عشرة آلاف [(٢)].

(ب) المرحلة الثانية: مكاتبة التتار:

يقول ابن كثير رحمه الله: ثم كاتب التتار وأطمعهم في أخذ البلاد، وسهل عليهم ذلك، وحكى لهم حقيقة الحال، وكشف لهم ضعف الرجال [(٣)].

---

(١) «منهاج السنة» (٢/ ١٠٤).
(٢) «البداية والنهاية» (١٣/ ٢٠٢).
(٣) المصدر نفسه (١٣/ ٢٠٢).

(ج) المرحلة الثالثة: النهي عن قتال التتار وتثبيط الخليفة والناس:

فقد نهى العامة عن قتالهم[١]، وأوهم الخليفة وحاشيته أن ملك التتار يريد مصالحتهم، وأشار على الخليفة بالخروج إليه، والمثول بين يديه؛ لتقع المصالحة على أن يكون نصف خراج العراق لهم، ونصفه للخليفة، فخرج الخليفة إليْه في سبعمائة راكب من القضاة والفقهاء، والأمراء والأعيان، فتم بهذه الحيلة قتل الخليفة ومن معه من قواد الأمة وطلائعها، بدون أي جهد من التتار.

وقد أشار أولئك الملأ من الشيعة الرافضة وغيرهم من المنافقين على هولاكو أن لا يصالح الخليفة، وقال له الوزير ابن العلقمي: متى وقع الصلح على المناصفة لا يستمر هذا إلَّا عامًا أو عامين، ثم يعود الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك، وحسنوا له قتل الخليفة، ويقال: إن الذي أشار بقتله الوزير ابن العلقمي، ونصير الطوسي[٢]، ثم مالوا على البلد فقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال والنساء والولدان والمشايخ والكهول والشباب، ولم ينجُ منهم أحد سوى أهل الذمة من اليهود والنصارى، ومن التجأ إليهم، وإلى دار الوزير ابن العلقمي الرافضي، وقد قتلوا من المسلمين ما يقال: إنه بضعة عشر ألف ألف إنسان أو أكثر أو أقل، ولم يرَ الإسلام ملحمة مثل ملحمة الترك الكفار المسمين بالتتر، وقتلوا الهاشميين، وسَبَوا نساءهم من العباسيين وغير العباسيين، فهل يكون مواليًا لآل رسول الله ﷺ من يسلط الكفار على قتلهم وسبيهم وعلى سائر المسلمين؟![٣].

وقُتل الخطباء والأئمة حملة القرآن، وتعطلت المساجد، والجماعات مدة شهور ببغداد[٤].

---

(١) «منهاج السنة» (٣/ ٣٨).

(٢) كان النصير عند هولاكو قد استصحبه في خدمته لما فتح قلاع الألموت، وانتزعها من أيدي الإسماعيلية. «البداية والنهاية» (١٣/ ٢٠١).

(٣) «منهاج السنة» (٣/ ٣٨).

(٤) «البداية والنهاية» (١٢/ ٢٠٣).

وكان هدف ابن العلقمي أن يزيل السنة بالكلية، وأن يظهر البدعة الرافضة، وأن يبني للرافضة مدرسة هائلة ينشرون بها مذهبهم، فلم يقدره الله على ذلك؛ بل أزال نعمته عنه، وقصف عمره بعد شهور يسيرة من هذه الحادثة، وأتبعه بولده[١].

٢- الدولة الصفوية

في الدولة الصفوية -والتي أسسها الشاه إسماعيل الصفوي- فُرض تشيع الاثنا عشرية على الإيرانيين قسرًا، وجُعل المذهب الرسمي لإيران، وكان إسماعيل قاسيًا متعطشًا للدماء إلى حدٍّ لا يكاد يصدق[٢]، ويشيع عن نفسه أنه معصوم، وليس بينه وبين المهدي فاصل، وأنه لا يتحرك إلَّا بمقتضى أوامر الأئمة الاثني عشر[٣]، ولقد تقلد سيفه وأعمله في أهل السنة، وكان يتخذ سبَّ الخلفاء الثلاثة وسيلة لامتحان الإيرانيين، وقد أمر الشاه أن يعلن السبَّ في الشوارع، والأسواق، وعلى المنابر، منذر المعاندين بقطع رقابهم، وكان إذا فتح مدينة أرغم أهلها على اعتناق الرفض بقوة السلاح[٤].

ولقد آزر شيوخ الروافض سلاطين الصفويين في الأخذ بالتشيع إلى مراحل من الغلو، وفُرض ذلك على مسلمي إيران بقوة الحديد والنار، وكان من أبرز هؤلاء الشيوخ شيخهم علي الكركي[٥] الذي يلقبه الشيعة بالمحقق الثاني، والذي قربه الشاه طهماسب بن الشاه إسماعيل، وجعله الآمر المطاع في الدولة، وكذلك كان من شيوخ الدولة الصفوية المجلسي، والذي شارك السلطة في التأثير على المسلمين في إيران، حتى يقال: إن كتابه «حق اليقين» كان سببًا في تشيع سبعين ألف سني من الإيرانيين[٦]، والأقرب أن هذا من

---

(١) المصدر السابق (١٣/ ٢٠٢، ٢٠٣).
(٢) «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق» علي الوردي، ص٥٦ .
(٣) «الفكر الشيعي والنزعات الصوفية» كامل الشيبي، ص٤١٣ .
(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٣/ ١٤٧٥).
(٥) المصدر نفسه (٣/ ١٤٧٦).
(٦) «عقيدة الشيعة» دونلدسن، ص٣٠٢ .

مبالغات الشيعة، فإن الرفض في إيران لم يجد مكانه إلَّا بالقوة والإرهاب، لا بالفكر والإقناع[١].

ولا ينسى الجانب الآخر من أثر الدولة الصفوية، وذلك في حروبها لدولة الخلافة الإسلامية العثمانية، وتعاونها مع الأعداء من البرتغال ثم الإنجليز ضد المسلمين، وتشجيعها لبناء الكنائس ودخول المبشرين والقسس، مع محاربتهم للسنة وأهلها[٢].

هذه بعض آثار دولهم وأفرادهم في هذا المجال، ومن كلمات ابن تيمية رحمه الله الخالدة والمهمة في هذا الموضوع، والتي إذا طبقتها على الواقع، وإذا استقرأت من خلالها وقائع التاريخ رأيت صدقها كالشمس، قوله رحمه الله: فلينظر كل عاقل فيما يحدث في زمانه، وما يقرب من زمانه من الفتن والشرور والفساد في الإسلام؛ فإنه يجد معظم ذلك من قبل الرافضة، وتجدهم من أعظم الناس فتنًا وشرًّا، وأنهم لا يقعدون عما يمكنهم من الفتن والشرور وإيقاع الفساد بين الأمة[٣]، ونحن قد علمنا بالمعاينة والتواتر أن الفتن والشرور العظيمة التي لا تشابهها فتن إنما تخرج عنهم[٤].

فمع من نتحد يا معشر أهل السنة؟! مع من يطعن في قرآننا ويفسره على غير تأويله، ويحرف الكلم عن مواضعه، ويكفِّر الصديق والفاروق وأم المؤمنين وأحب نساء النبي ﷺ إليه عائشة ﵂، وطلحة والزبير وغيرهم من أجلة الصحابة رضوان الله عليهم، ويخادع المسلمين باسم التقية[٥].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١٤٧٨).
(٢) المصدر نفسه (٢/ ١٤٧٨).
(٣) «منهاج السنة» (٣/ ٢٤٣).
(٤) المصدر السابق (٣/ ٢٤٥).
(٥) «مسألة التقريب» (٢/ ٢٨٠).

٣- من التجارب المعاصرة في التقريب

(أ) تجربة مصطفى السباعي

بذل الدكتور مصطفى السباعي عدة مساعٍ مع بعض علماء الشيعة في مسألة التقريب، وسعى لعقد مؤتمر إسلامي لدراسة السبل الكفيلة لإرساء دعائم الألفة والمودة والتقارب بين الفريقين، وكان يرى من أكبر العوامل في التقريب أن يزور علماء الفريقين بعضهم بعضًا، وأن تصدر الكتب والمؤلفات التي تدعو إلى التقارب، وكان يرى عدم إصدار الكتب التي تثير ثائرة أحد الطرفين، وقام مصطفى السباعي بزيارة أحد مراجع الشيعة الكبار، ومن يُعد عندهم من أكبر دعاة الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب والدعوة إلى توحيد الصف وجمع الكلمة، وهو شيخهم عبد الحسين شرف الدين الموسوي، فألفاه متحمسًا لهذه الفكرة ومؤمنًا بها، واتفق معه على عقد مؤتمر إسلامي بين علماء السنة والشيعة لهذا الغرض.

كما قام السباعي بزيارة وجوه الشيعة من سياسيين وتجار وأدباء للغرض نفسه، وخرج من هذه الاتصالات فرحًا لحصوله على تلك النتائج، وما كان يخطر ببال السباعي رحمه الله أو يدور بخلده ما تنطوي عليه نفوس القوم من أهداف، وما يرمون إليه من وراء دعوة التقريب من خطط، حتى فوجئ السباعي -كما يقول- بعد فترة بأن هذا الموسوي المتحمس للتقريب قام بإصدار كتاب في أبي هريرة رضي الله عنه مليء بالسباب والشتائم؛ بل انتهى فيه إلى القول بأن أبا هريرة رضي الله عنه كان منافقًا كافرًا، وأن الرسول قد أخبر عنه بأنه من أهل النار[1].

ثم يقول السباعي: لقد عجبت من موقف عبد الحسين في كلامه وفي كتابه معًا، ذلك الموقف الذي لا يدل على رغبة صادقة في التقارب ونسيان الماضي[2].

---

(١) «السنة ومكانتها» ص٩ .

(٢) المصدر السابق، ص١٠ .

ويذكر السباعي أن غاية ما قدم شيوخ الشيعة تُجاه فكرة التقريب هي جملة من المجاملة في الندوات والمجالس، مع استمرار كثير منهم في سبِّ الصحابة وإساءة الظن بهم، واعتقاد كل ما يروى في كتب أسلافهم من تلك الروايات والأخبار[(١)]، ويذكر أنهم وهم ينادون بالتقريب لا يوجد لروح التقريب أثر لدى علماء الشيعة في العراق وإيران، فلا يزال القوم مصرِّين على ما في كتبهم من ذلك الطعن الجارح، والتصوير المكذوب لما كان بين الصحابة من خلاف، كأن المقصود من دعوة التقريب هي تقريب أهل السنة إلى مذهب الشيعة[(٢)].

ويذكر السباعي أن كل بحث علمي في تاريخ السنة أو المذاهب الإسلامية لا يتفق مع وجهة نظر الشيعة، يقيم بعض علمائهم النكير على من يبحث في ذلك، ويتسترون وراء التقريب، ويتهمون صاحب هذا البحث بأنه متعصب معرقل لجهود المصلحين في التقريب؛ ولكن كتابًا ككتاب عبد الحسين شرف الدين في الطعن في أكبر صحابي موثوق في روايته للأحاديث في نظر أهل السنة لا يراه أولئك العائبون أو الغاضبون عملًا معرقلًا لجهود الساعين إلى التقريب، ويقول: لست أحصر المثال بكتاب «أبي هريرة» المذكور، فهناك كتب تطبع في العراق وفي إيران، وفيها من التشنيع على جمهور الصحابة ما لا يتحمل سماعه إنسان ذو وجدان وضمير؛ مما يؤجج نيران التفرقة من جديد[(٣)].

هذه تجربة الشيخ السباعي رحمة الله، ومحاولته أفلست أمام تعصب شيوخ الشيعة، وإصرارهم في عدوانهم على خير جيل وُجِدَ في خير القرون[(٤)].

لقد أصبح التقريب في مفهوم الشيعة الرافضة أن يُتاح لهم المجال لنشر عقائدهم في ديار السنة، وأن يستمروا في نيلهم من أصحاب رسول الله ﷺ، وأن يسكت

---

(١) المصدر السابق، ص٩، ١٠ .

(٢) المصدر السابق، ص٩، ١٠ .

(٣) المصدر السابق، ص١٠ .

(٤) «مسألة التقريب» (٢/١٩٨).

أهل السنة عن بيان الحق، وإن سمع الروافض الحق يعلو هاجوا وماجوا قائلين: إن الوحدة في خطر[١].

(ب) تجربة الشيخ موسى جار الله

هذا الشيخ الجليل من علماء روسيا، فهو موسى بن جار الله التركستاني القازاني الروسي، شيخ مشايخ روسيا في نهاية العصر القيصري وبداية الحكم السوفيتي، كان صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في أمور مسلمي روسيا الذين كانوا يزيدون عن الثلاثين مليون نسمة، ثم هب عليه إعصار الشيوعية، فأصبح بعيدًا عن دياره وأهله، وقام بتأليف رسائل وكتب تُنقل بين الهند والحجاز ومصر والعراق وإيران، قال عن نفسه: كان بوسعي أن أعد كاتب روسيا الأول، وأحد زعماء الطليعة فيها لو أنني تخليت عن إيماني؛ ولكنني آثرت أن أشتري الآخرة بالدنيا[٢].

حاول هذا العالم الجليل أن يجمع شمل الأمة، وأن يوحد أهل السنة والشيعة، وبذل جهودًا في هذا الجانب عظيمة، فبدأ بدراسة كتب الشيعة، وطالعها باهتمام، كما يذكر أنه طالع «أصول الكافي وفروعه» و«من لا يحضره الفقيه» وكتاب «الوافي» و«مرآة العقول» و«بحار الأنوار» و«غاية المرام»، وكتبًا كثيرة غير هذه الكتب[٣]، ثم زار ديار الشيعة وعاش فيها أكثر من سبعة أشهر يزور معابدها ومشاهدها ومدارسها، ويحضر محافلها وحفلاتها في العزائم والمآتم، ويحضر حلقات الدروس في البيوت والمساجد وصحونها، والمدارس وحجراتها، وأقام بالنجف أيام المحرم، ورأى كل ما تأتي به الشيعة أيام العزاء ويوم عاشوراء.

وخرج هذا العالِم بنتيجة علمية؛ فرأى ببصيرته النافذة وعلمه الغزير أن نقد عقائد الشيعة وواقعها هو أول مرحلة من تأليف قلوب الأمة، لا تأليف بدونها،

---

(١) «مسألة التقريب» (٢/ ١٩٨).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٢٠١).

(٣) «الوشيعة» ص١٩، «مسألة التقريب» (٢/ ١٩٩).

وكان أول مساعيه في التقريب لقاءه مع شيخ الشيعة محسن الأمين في طهران، وجرى بينهما بعض الحديث، ثم قدم له الشيخ موسى ورقة صغيرة كان تاريخ الرسالة (٢٦/٨/ ١٩٣٤) وأرسل منها نسخة إلى علماء النجف، وأخرى إلى علماء الكاظمية، فكتب فيها: أقدم هذه المسائل لأساتذة النجف الأشرف بيد الإحترام، بأمل الاستفادة بقلب سليم صادق كله رغبة في تأليف عالمي الإسلام الشيعة الإمامية الطائفة المحقة -يعني: على زعمهم[1]- وعامة أهل السنة والجماعة، راجيًا إجابة الأساتذة جميعًا أو فرادى، وكل ببيانه البليغ، وبتوقيع يده مؤكدًا بخاتمه ومهره.

ثم أورد في الرسالة ما في كتب الشيعة من أمور منكرة، مشيرًا إلى أرقام الصفحات في كل ما يذكره، **فذكر عدة قضايا خطيرة في كتب الشيعة الرافضة تحول بين الأمة والائتلاف مثل**:

- تكفير الصحابة.

- اللعنات على العصر الأول.

- تحريف القرآن الكريم.

- حكومات الدول الإسلامية، وقضاتها وكل علمائها طواغيت في كتب الشيعة.

- كل الفرق الإسلامية كافرة ملعونة خالدة في النار إلَّا الشيعة.

- الجهاد في كتب الشيعة مع غير الإمام المفترض طاعته حرام مثل حرمة الميتة وحرمة الخنزير، ولا شهيد إلَّا للشيعة، والشيعي شهيد ولو مات على فراشه، والذين يقاتلون في سبيل الله من غير الشيعة فالويل يتعجلون.

---

(١) «مسألة التقريب» (٢/ ٢٠٥).

ثم قال الشيخ بعد ما نقل شواهد هذه المسائل من كتب الشيعة المعتمدة مخاطبًا شيوخ الشيعة: هذه ست من المسائل عقيدة الشيعة فيها يقين، فهل يبقى لتوحيد كلمة المسلمين في عالم الإسلام من أمل وهذه عقيدة الشيعة؟!

وهل يبقى بعد هذه المسائل، وبعد هذه العقيدة لكلمة التوحيد في قلوب أهليها من أثر؟!

وهل يمكن أن يكون للأمم الإسلامية -ولهم هذه العقيدة- في سبيل غلبة الإسلام في مستقبل الأيام من سعي؟!

ثم أردف ذلك بمسائل منكرة أخرى؛ مثل:

- رد الشيعة لأحاديث الأمة، ودعواهم أن كل ما خالف الأمة فيه الرشاد، ويرى أن هذا المبدأ هدم لدين الشيعة قبل أن يهدم دين الإسلام.

- وما في كتب الشيعة من أبواب في آيات وسور نزلت في الأئمة والشيعة، وفي آيات وسور نزلت في كفر أبي بكر وعمر، وكفر من اتبعهما.

- وغلو الشيعة في التقية.

ثم ذكر أباطيل أخرى شنيعة في كتب الشيعة؛ مثل:

- أن رسول الله ﷺ طلق عائشة، فخرجت من كونها أم المؤمنين.

- أن القائم عندما يقوم يقيم الحد على عائشة؛ انتقامًا لأمه ابنة النبي ﷺ فاطمة عليها وعلى أبيها وأولاده الصلاة والسلام.

- أن القائم إذا ظهر يهدم مساجد الإسلام.

- ثم ذكر أن دين الشيعة روحه العداء، وأن ما في كتب الشيعة من حكايات العداء بين الصديق والفاروق، وبين علي كلها موضوعة.

- وذكر أن كتب الشيعة تقول على لسان بعض الأئمة: إن الأمة وإن كانت لها أمانة وصدق ووفاء لا تكون مؤمنة؛ لإنكارها الولاية.

- وأن الشيعة وإن لم يكن عندها شيء من الدين لا عتب لها؛ لأنها تدين بولاية إمام عادل.

وذكر مسائل أخرى ثم قال: فتفضلوا أيها الأساتذة السادة بالإفادة حتى يتحد الإسلام، وتجتمع كلمة المسلمين حول كتاب الله المبين، فماذا كان جواب الشيعة على هذه المسائل التي نقلتها من أمهات كتب الشيعة؛ عرضًا على سبيل الاستيضاح، عملًا بأمر الله في كتابه: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧٠].

يقول: ثم انتظرت سنة وزيادة، ولم أسمع جوابًا من أحد إلَّا من كبير مجتهدي الشيعة بالبصرة، فقد قام بوظيفته، وتفضل عليَّ بكل أجوبته في كتاب تزيد صفحاته على تسعين، بكلمات في الطعن في العصر الأول أشد وأجرح من كلمات كتب الشيعة، ثم كتب الشيخ موسى كتابه «الوشيعة في نقد عقائد الشيعة» بعد أن لم يرَ استجابة من شيوخ الشيعة، ويقول: إنني أدافع بذلك عن شرف الأمة وحرمة الدين، وأقضي به حقوق العصر الأول عليٍّ وعلى كل الأمة [(١)].

وإذا كان الشيخ موسى جار الله يرى في نشره كتاب «الوشيعة»، وفي نصحه لشيوخ الشيعة أن ذلك أول تدبير في التأليف والتقريب، فإن شيوخ الشيعة ترى أن ما كشفه الشيخ موسى يجب أن يكون دفينًا، ويستفزهم مثل هذا الكشف غاية الاستفزاز، والسبب في انزعاج شيوخ الشيعة من أي كشف -لما في كتبهم من أباطيل- أن في ذلك فضحًا لأغراضهم ومآربهم، وكشفًا لاستغلالهم لجمهور البسطاء من الشيعة دينيًّا باسم النيابة عن المعصوم المنتظر، وماليًّا باسم خُمس هذا المنتظر [(٢)].

---

(١) «الوشيعة» ص٣٩، «مسألة التقريب» (٢/٢٠٨).

(٢) «مسألة التقريب».

٤- المنهج السليم للتقريب

هو أن يقوم علماء السنة بجهد كبير لنشر اعتقادهم الصحيح المنبثق من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه سلم، وبيان صحته وتميزه عن مذاهب أهل البدع، وكشف مؤامرات الشيعة الرافضة وأكاذيبهم، وما يستدلون به من كتب أهل السنة، والرد على الشبهات الموجهة لأهل السنة بعلم وعدل وبرهان، ولا بد من مصاحبة ذلك كله ببيان لانحرافات الشيعة الرافضة، وكشف ضلالاتهم وأصولهم الفاسدة، وإذا كان أئمة السنة قد شاركوا في ذلك فإنه يجب مضاعفة الجهد، وأن يكون جهدًا جماعيًّا مخططًا له.

إن المنهج الأصيل للتقريب هو بيان الحق وكشف الباطل، وتقريب الشيعة إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وفهم الإسلام الصحيح من خلال علماء أهل السنة وعلى رأسهم فقهاء وعلماء أهل البيت؛ كأمير المؤمنين علي وأبنائه وأحفاده من العلماء، ولا بد من الوقوف في وجه المد التبشيري الرافضي الذي يشين لأهل البيت الأطهار، والذي ينشط اليوم بشكل قوي في العالم الإسلامي وفي أوربا وأمريكا، وحتى يجتمع المسلمون على كلمة سواء، ويعتصموا بحبل الله جميعًا ولا يتفرقوا.

وإذا كان لا يجدي مع بعض علماء الشيعة الرافضة الاحتجاج عليهم بالقرآن والسنة والإجماع، وبيان الحق بهذه الأصول لمخالفتهم لأهل السنة في ذلك، فلا يعني ذلك أن نتوقف عن بيان مذهب أهل السنة وصحته، وبطلان مذهب الشيعة وضلاله في تلك الأصول، فذلك سيحد من انتشار عقيدة الروافض بين أهل السنة بإذن الله تعالى.

وعلينا أن نبحث عما يكشف باطلهم من كتبهم نفسها، وهذا المنهج لم يسلكه علماؤنا المتقدمون الذين اهتموا بالرد على الروافض، وتفنيد حججهم، ودحض دعاواهم، ولعل السبب في ذلك أن كتب القوم لم يكن لها ذلك الذيوع والانتشار، وكانت موضع التداول الخاص بهم، أو أن السبب أن هناك بعض كتبهم الأساسية

قد وضعت من المتأخرين ونسبت للمتقدمين، أو زيد عليها في العصور المتأخرة؛ كعصر الدولة الصفوية.

أيًّا كان السبب هذا أو ذاك أو جميعًا فإن كتب الروافض اليوم قد انتشرت ودان بقدسيتها وآمن بصحتها الكثير من الشيعة الرافضة، فهم لا يؤمنون إلَّا بِمَا جاء فيها، ولا يحتجون إلَّا بها، ويَردُّون بها السنة الصحيحة؛ بل نصوص الكتاب الظاهرة؛ بل منهم من يصدق أساطيرها التي تمس كتاب الله العظيم، وتزعم الوحي للأئمة وعلم الغيب، فليكن تصحيح وضع الشيعة من كتبهم، وكشف ضلالهم من رواياتهم، ومنطلق التقريب الصحيح من مدوناتهم[١].

وقد قامت جهود مشكورة في هذا المجال، وظهرت بعض الكتب؛ مثل: «الإمامة والنص» فيصل نور، «ثم أبصرت الحقيقة» محمد سالم الخضر، و«أصول الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» د/ نصر عبد الله بن علي القفاري، و«دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين» للدكتور أحمد جلي.

إن هذا المسلك ينبغي أن يُدرس بعناية واهتمام، فإن القارئ لكتب الشيعة يتلمس خيوطًا بيضاء وسط ركام هائل من الضلال، ومن الممكن أن ينسج من هذه الخيوط العقيدة الحقة للأئمة الموافقة للكتاب والسنة الصحيحة، المنجية من الضياع والتيه الذي يعيشونه، وهذه الخيوط كما تشمل الأصول تشمل الفروع، وعلى ذلك يمكن اللقاء والتقارب[٢].

كما أنه ينبغي التنويه وتشجيع الأصوات الإصلاحية الشيعية الصادقة، واحترامهم وتقديرهم، والوقوف معهم في نصيحة أقوامهم؛ كالذي قام به السيد حسين الموسوي رحمه الله في كتابه «لله ثم للتاريخ، كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار»، وكالجهد العلمي الذي قام به السيد أحمد الكاتب مشكورًا في كتاب «تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه».

---

(١) «مسألة التقريب» (٢/ ٢٨٢، ٢٨٣).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٢٩٦).

وعلينا أن نقف مع كل محب صادق لأهل البيت مقتفيًا لآثارهم الصحيحة، وهديهم الجميل في إرشاد الناس لكتاب الله وسنة نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام، ونعاملهم بكل احترام وتقدير، ونأخذ بأيديهم نحو شواطئ الأمان، ونبين لهم أن القرآن الكريم والسنة المطهرة مرجع كل مسلم في تعرف أحكام الإسلام، ويُفهم القرآن الكريم طبقًا لقواعد اللغة العربية من غير تكلف ولا تعسف، ويرجع في فهم السنة المطهرة إلى رجال الحديث الثقات[1]، وأن كل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلَّا المعصوم ﷺ، وكل ما جاء عن السلف ﷺ موافقًا للكتاب والسنة قبلناه، وإلا فكتاب الله وسنة رسوله أولى بالاتباع، ولكنَّا لا نعرض للأشخاص فيما اختلفوا فيه بطعن أو تجريح، ونكلهم إلى نياتهم وقد أفضوا إلى ما قدموا[2].

وكل بدعة في دين الله لا أصل لها استحسنها الناس بأهوائهم، سواء بالزيادة فيه أو بالنقص منه -ضلالة تجب محاربتها[3]، والقضاء عليها بأفضل الوسائل التي لا تؤدي إلى ما هو شر منها، ومحبة الصالحين واحترامهم، والثناء عليهم بما عرف من طيب أعمالهم قربة إلى الله تبارك وتعالى، والأولياء هم المذكورون في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٣] والكرامة ثابتة لهم بشرائطها الشريعة، مع اعتقاد أنهم رضوان الله عليهم لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًّا في حياتهم أو بعد مماتهم، فضلًا عن أن يهبوا شيئًا من ذلك لغيرهم[4].

وزيارة القبور أيًّا كانت سنة مشروعة بالكيفية المأثورة؛ ولكن الاستعانة بالمقبورين، وطلب قضاء الحاجات منهم عن قرب أو بعد، والنذر لهم، وتشييد القبور وسترها، والتمسح بها، والحلف بغير الله، وما يلحق بذلك من المبتدعات -كبائر تجب محاربتها، ولا نتأول لهذه الأعمال سدًّا للذريعة[5].

---

(١) «النهج المبين لشرح الأصول العشرين» د/ عبد الله الوشلي، ص١٢٦ .

(٢) المصدر نفسه، ص١٥٧ .

(٣) المصدر نفسه، ص٢٣٤ .

(٤) المصدر نفسه، ص٢٥٩ .

(٥) «النهج المبين لشرح الأصول العشرين» ص٢٧٩ .

والعرف الخاطئ لا يغير من حقائق الألفاظ الشرعية؛ بل يجب التأكد من حدود المعاني المقصود بها والوقوف عندها، كما يجب الاحتراز من الخداع اللفظي في كل نواحي الدنيا والدين، فالعبرة بالمسميات لا بالأسماء[١].

والإسلام يحرر العقل، ويحث على النظر في الكون، ويعرف قدر العلم والعلماء، ويرحب بالصالح والنافع من كل شيء، والحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها[٢]، ولا نكفر مسلمًا -أقر بالشهادتين، وعمل بمقتضاها، وأدى الفرائض- برأي أو معصية إلَّا إن أقرَّ بكلمة الكفر، أو أنكر معلومًا من الدين بالضرورة، أو كذب صريح القرآن، أو فسره على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية بحال، أو عمل عملًا لا يحتمل تأويلًا غير الكفر[٣].

إن مثل هذه الأصول والمفاهيم تعين الناس عمومًا على فهم الإسلام المتمثل في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ومنهج أهل السنة والجماعة الذي أَصَّلَ لأصوله رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدون المهديون، ومن سار على نهجهم من العلماء والفقهاء.

إن أهل الحق المتمسكين بنهج أهل السنة ليس عندهم بدع بحمد الله، ومستندهم القرآن والسنة الصحيحة، ولا يمكنهم التنازل عن شيء من ذلك مما قد يجعل الدين عرضة للمساومة، وأما الشيعة الرافضة فعندهم من البدع الشيء الكثير، لا يمنعهم شيء من التنازل عنها إلَّا التعصب، واتباع الهوى، والمصالح المادية لبعض شيوخهم المنحرفين عن هدي أمير المؤمنين علي وعلماء أهل البيت رضي الله عنهم جميعًا.

وذكر العلماء أن أهل السنة عليهم إنكار بدع المبتدعة، وإن كان المبتدع متعبدًا بها معتقدًا صوابها، ولا بأن نقيد إنكارنا على هذه البدع بالقيد المصلحي وفق

(١) المصدر نفسه، ص٣٠٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٢٣.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٤٣.

قاعدة الترجيح بين المفاسد والمصالح المتعارضة بأن نحتمل المفسدة اليسيرة من أجل درء المفسدة الكبيرة، ونحتمل تفويت المعروف الأصغر حرصًا على جلب المعروف الأكبر، وهذه قاعدة صحيحة عند الفقهاء، والعمل بهذه القاعدة قد يجعلنا نسكت عن إنكار بدعة الشيعة الرافضة في وقت من الأوقات، أو في مكان من الأمكنة؛ سدًّا للذريعة، وخروجًا عن أصل الإنكار إذا كان الإنكار يؤدي إلى هياج الفتن، وإراقة الدماء، والاقتتال بين أهل بلد يتكافأ فيه عدد الشيعة مع عدد أهل السنة، وأما في الأحوال الاعتيادية التي لا تكون هناك مفسدة تصاحب هذا الإنكار يكون مستساغًا أو واجبًا[١].

وعلى علماء أهل السنة أن يلتزموا أسلوب البحث العلمي الهادئ في مناقشة بدع المبتدعة، وأن يترفقوا معهم، وقد يكون من تمام الترفق زيارتهم ومعاونتهم في الحدود التي لا خلاف فيها، أو نجدتهم في الملمات وأيام المصاعب، أو نصرهم إذا كانوا في نزاع مع كافر أو ظالم، وفق السياسة الشرعية الخاضعة للمصالح والمفاسد، إلَّا أن هذا الأصل في التعاون وحسن العلاقة وهدوء البحث لا يمكن أن يطرد دائمًا ليشمل من يأتي من الشيعة الرافضة بغلو قد يكون في السكوت عنه تحريك الغوغاء والدهماء؛ بل الواجب أن نُنكر على أهل الغلو الشديد والأقوال الشاذة في كل الأحوال.

والحد المميز بين الطائفتين الأولى التي نترفق معها في الكلام، والثانية التي نغلظ لها الكلام إنما يكون كامنًا في مدى اعتماد القائل على نص شرعي يتكون منه شبهة له، أو على تأويل قد تميل إليه بعض الأذهان، وأما من يتبع غرائب النقول عن المَجاهيل والمتأخرين ومن لا تأويل له فالإنكار من تجاهه أولى، وربما كان الإغلاظ له أوجب[٢].

---

(١) «مسألة التقريب» (٢/ ٣٦٠).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٣٦١).

إن أهل الحل والعقد من أهل السنة في المجتمعات الطائفية هم الذين يقدرون المواقف السياسية، والتحالفات الحزبية مع الطوائف الأخرى، وفق فقه المصالح والمفاسد الذي تضبطه قواعد السياسة الشرعية، وهذا لا يمنع العلماء والدعاة من تعليم المسلمين أصول منهج أهل السنة وتربيتهم عليه، والتحذير من العقائد المنحرفة المندسة في أوساط المسلمين؛ حتى لا يتأثروا بتلك الأفكار الفاسدة التي يجتهد دعاتها في نشرها بالليل والنهار، والسر والإعلان بدون ملل ولا كلل.

وقد قام رسول الله ﷺ إبان هجرته للمدينة بعقد المعاهدات مع اليهود، والتي تؤمن لهم حياة كريمة في ظل الدولة الإسلامية، وكان القرآن الكريم في نفس الوقت يتحدث عن عقائد اليهود وتاريخهم وأخلاقهم، حتى يعرف المسلمون حقيقة الشخصية اليهودية، فلا ينخدعوا بها.

أهم المصادر والمراجع

١- «المهدي وفق أشراط الساعة» د/ محمد أحمد إسماعيل المقدم، الدار العالمية، الإسكندرية، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).

٢- «الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال» للدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٣- «النهج المبين للأصول العشرين» عبد الله القاسم الوشلي، دار المجتمع، جدة، الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩٠م).

٤- «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» د/ ناصر بن عبد الله القفاري، دار طيبة، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ) السعودية.

٥- «أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» عرض ونقد: د/ ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، دار الرضا للنشر والتوزيع، الجيزة بمصر، الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٦- «بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود» عبد الله الجميلي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

٧- «السنة ومكانتها في التشريع» د/ مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٨- «انتصار الحق» (مناظرة علمية مع بعض الشيعة الإمامية) مجدي محمد علي، دار طيبة، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٩- الموسوعة الحديثية «السنن الكبرى» للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

١٠- «ثم أبصرت الحقيقة» محمد سالم الخضر، دار الإيمان للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

١١- «تفسير القرطبي» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

١٢- «مع الشيعة الاثنا عشرية في الأصول والفروع» د/ علي السالوس، دار التقوى، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٧م).

١٣- «خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه» عبد الحميد علي ناصر فقيهي، (رسالة علمية قدمت للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) لم تطبع حتى الآن، أشرف عليها الدكتور أكرم ضياء العمري.

١٤- «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لأبي عمر يوسف بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

١٥- «البداية والنهاية» لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي، دار الريان، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

١٦- «الانشراح ورفع الضيق في سيرة أبي بكر الصديق» د/ علي محمد الصلابي، دار التوزيع والنشر الإسلامية (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

١٧- «دراسات في الأهواء والفرق والبدع، وموقف السلف منها» د/ ناصر بن عبد الكريم العقل، دار أشبيليا، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م) الرياض.
١٨- «الخوارج في العصر الأموي» د/ نايف معروف، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الرابعة.
١٩- الموسوعة الحديثية «مسند الإمام أحمد بن حنبل» توزيع وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
٢٠- «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام» د/ ناصر علي عائض حسن الشيخ، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
٢١- «السنة» لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق: د/ عطية الزهراني، دار الراية، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).
٢٢- «فتح الباري» المطبعة السلفية، الطبعة الثانية (١٤١٠هـ).
٢٣- «تاريخ الطبري» لأبي جعفر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
٢٤- «سنن أبي داود» الإمام أبو داود سليمان السجستاني، تحقيق وتعليق: عزت الدعاس (١٣٩١هـ) سوريا.
٢٥- «سنن ابن ماجه» الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، دار الفكر.
٢٦- «سنن الترمذي» أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، دار الفكر (١٣٩٨هـ).
٢٧- «سنن النسائي» أحمد بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان بن دينار النسائي، بشرح جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (١٣٤٨هـ-١٩٣٠م).
٢٨- «الإحسان في صحيح ابن حبان» علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩١م).
٢٩- «السلسلة الصحيحة» للألباني، المكتب الإسلامي.
٣٠- «معجم الطبراني الكبير» لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ-١٩٩٥م).
٣١- «السنة» لعبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٣٢- «شرح العقيدة الطحاوية» للعلامة محمد بن علي بن محمد الأذرعي، خرَّج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت (١٣٩١هـ).
٣٣- «النهاية في غريب الحديث والأثر» لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة الإسلامية.
٣٤- «صحيح مسلم» تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية (١٩٧٢م).
٣٥- «صحيح مسلم بشرح النووي» المطبعة المصرية بالأهرام، الطبعة الأولى (١٣٤٧هـ-١٩٢٩م).
٣٦- «مجموع الفتاوى» تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، دار الوفاء بالمنصورة، مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
٣٧- «المصنف في الأحاديث والآثار» للحافظ أبي بكر بن أبي شيبة، طبع الدار السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).

٣٨- «المصنف» لعبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، طبع المكتبة الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ).
٣٩- «العواصم من القواصم» القاضي أبو بكر بن العربي، تحقيق: محب الدين الخطيب، إعداد: محمد سعيد مبيض، دار الثقافة، قطر، الدوحة، الطبعة الثانية (١٩٨٩م).
٤٠- «تحقق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الطبري والمحدثين» تأليف: د/ محمد أمحزون، دار طيبة، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).
٤١- «الإمامة والرد على الرافضة» للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، تحقيق وتعليق: د/ علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، طبع مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).
٤٢- «أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٣٤٦هـ).
٤٣- «الاعتقاد على مذهب السلف وأهل السنة والجماعة» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، الناشر: نشاط آباد فيصل آباد، باكستان.
٤٤- «الاقتصاد في الاعتقاد» لأبي حامد الغزالي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).
٤٥- «المقدمة» لابن خلدون.
٤٦- «عبد الله بن سبأ وأثره في إحداث الفتنة في صدر الإسلام» سليمان بن حمد العودة، دار طيبة، الطبعة الثالثة (١٤١٢هـ).
٤٧- «دراسات في عهد النبوة والخلافة الراشدة» د/ عبدالرحمن الشجاع، دار الفكر المعاصر، صنعاء، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
٤٨- «منهج علي بن أبي طالب في الدعوة إلى الله» د/ سليمان بن قاسم العيد، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).
٤٩- «الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام» السيد عمر، معهد الفكر العالمي.
٥٠- «المرتضى من سيرة أمير المؤمنين أبي الحسن بن علي بن أبي طالب» لأبي الحسن الندوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
٥١- «لسان العرب» محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت.
٥٢- «تاريخ المذاهب» لأبي زهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.
٥٣- «الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة» عبدالله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ).
٥٤- «مشكاة المصابيح» للتبريزي.
٥٥- «صحيح سنن الترمذي» محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).
٥٦- «صحيح سنن ابن ماجه» للألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج الرياض، الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

٥٧- «صحيح النسائي» للألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ-١٩٩٨م).
٥٨- «مشكاة المصابيح» للألباني.
٥٩- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٠- «مسند أحمد» تحقيق: أحمد شاكر، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر (١٣٦٨هـ).
٦١- «تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم» سعد الله بن جماعة، دار الكتب العلمية.
٦٢- «جامع بيان العلم وفضله» لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، دار الفكر، دار الكتب الإسلامية (١٤٠٢هـ).
٦٣- «جامع بيان العلم وفضله» لأبي عمر يوسف بن عبد البر، الطبعة الرابعة (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
٦٤- «الإمام علي بن أبي طالب» محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
٦٥- «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» تحقيق: نديم مرعشلي، أسامة مرعشلي، مؤسسة الرسالة (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
٦٦- «روح المعاني» للألوسي.
٦٧- «مدارج السالكين» ابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت (١٣٩٢هـ).
٦٨- «تاريخ دمشق» دار إحياء التراث، الطبعة الأولى.
٦٩- «شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة» لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، تحقيق: د/ أحمد سعد حمدان الغامدي، دار طيبة، الرياض.
٧٠- «روضة الناضر وجنة المناظر» لابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد المقدسي، المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الأولى (١٣٩١هـ).
٧١- «المستدرك على الصحيحين» للإمام أبي عبد الله النيسابوري بذيله «التلخيص» للذهبي، دار الفكر، طبعة (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م).
٧٢- «نهج البلاغة» شرح الشيخ محمد عبده، دار البلاغة، الطبعة الثامنة (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
٧٣- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت.
٧٤- «الغلو في الدين» د/ الصادق عبد الرحمن الغرياني، دار السلام، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
٧٥- «الاعتصام» للشاطبي، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، سنة (١٤٠٢هـ).
٧٦- «تفسير الفخر الرازي» أبو عبد الله محمد بن عمر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية.
٧٧- «الشريعة» للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د/ عبد الله بن سليمان الدميجي، الطبعة الأولى، دار الوطن، الرياض (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
٧٨- «المغني» للإمام العلامة ابن قدامة المقدسي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٦م).
٧٩- «الإصابة في تمييز الصحابة» أحمد بن علي بن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

٨٠- «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة (١٤٠٧هـ).
٨١- «الأحكام السلطانية» لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
٨٢- «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد، تحقيق: حسن تميم، مكتبة الحياة، بيروت (١٩٦٤م).
٨٣- «صحيح سنن أبي داود» مكتب التربية العربي لدول الخليج.
٨٤- «المحلى بالآثار» للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٨٥- «معجم الطبراني الأوسط» سليمان بن أحمد الطبراني، دار العربية، بغداد (١٣٩٨هـ).
٨٦- «الموافقات في أصول الشريعة» لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار الباز، مكة المكرمة.
٨٧- «مسائل الإمام أحمد» لأبي داود سليمان بن الأشعث، مطبعة المنار بمصر، سنة (١٣٥٣هـ).
٨٨- «مناقب الشافعي» للرازي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٩- «تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلاني، عن طبعة حيدر آباد.
٩٠- «الاستبصار في نسب الصحابة من الأنصار» تحقيق: د/ علي نويهض، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
٩١- «تهذيب تاريخ دمشق» دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
٩٢- «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، بدون تاريخ.
٩٣- «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد، مؤسسة قرطبة.
٩٤- «فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب» علي محمد الصلابي، دار الصحابة، الإمارات، الطبعة الأولى (٢٠٠٢م).
٩٥- «التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان» محمد بن يحيى بن أبي بكر المالقي الأندلسي، حققه: د/ محمود يوسف زايد، دار الثقافة، الدوحة، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
٩٦- «ميزان الاعتدال» للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
٩٧- «لسان الميزان» لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ).
٩٨- «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» لابن حبان البستي، محمود إبراهيم زيد، دار المعرفة، بيروت.
٩٩- «رجال الكشي» لأبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي، قدم له وعلق عليه: أحمد السيد الحسيني.
١٠٠- «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لأبي محمد بن حزم الظاهري، مكتبة الخانجي، مصر.
١٠١- «المغني في الضعفاء» للذهبي، تحقيق: نور الدين عتر.
١٠٢- «غياث الأمم في التياث الظلم» لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ).
١٠٣- «التذكرة في أحوال الموتى والآخرة» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، حققه وأخرج أحاديثه: فؤاد أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي.

١٠٤- «حقبة من التاريخ» عثمان الخميس، دار الإيمان، الإسكندرية.
١٠٥- «العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط» د/ سليمان بن سالم بن رجاء السحيمي، مكتبة البخاري، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
١٠٦- «أسد الغابة في معرفة الصحابة» تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة الشعب.
١٠٧- «تقريب التهذيب» لابن حجر.
١٠٨- «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي، الحافظ أحمد بن عبد الله الجرجاني، دار الفكر للطباعة، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ).
١٠٩- «أنساب الأشراف» لأبي الحسن أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري.
١١٠- «المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال» للحافظ أبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي، مكتبة دار البيان، حققه وعلق عليه: محب الدين الخطيب.
١١١- «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي» لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري، مطبعة الاعتماد، نشر: محمد عبد المحسن الكتبي، تصحيح: عبد الرحمن محمد عثمان.
١١٢- «إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ) نشر: المكتب الإسلامي.
١١٣- «مسند أحمد مع الفتح الرباني» أحمد عبد الرحمن الساعاتي، مطبعة الفتح الرباني بالقاهرة، الطبعة الأولى.
١١٤- «تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير» لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مراجعة: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، المدينة المنورة (١٣٨٤هـ-١٩٦٤م).
١١٥- «الفكر الشيعي والنزعات الصوفية» كامل الشيبي، مكتبة النهضة، بغداد، مطابع دار التضامن (١٣٨٦هـ).
١١٦- «صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» للألباني، دار الصميعي السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).
١١٧- «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى محمد بن الحسين، تعليق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٣هـ).
١١٨- «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية، مؤسسة الخانجي (١٣٨٢هـ).
١١٩- «مناقب الإمام أحمد بن حنبل» لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق: لجنة إحياء التراث، طبع دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثالثة (١٤٠٢هـ).
١٢٠- «عقيدة الإمام ابن قتيبة» د/ علي بن نفيع العلياني، مكتبة الصديق، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩١م) السعودية.
١٢١- «مختصر التحفة الاثنا عشرية» للسيد محمود شكري الألوسي، مكتبة إيشيق، استانبول، تركيا (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
١٢٢- «أثر التشيع على الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري» د/ عبد العزيز محمد نور ولي، دار الخضيري، المدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
١٢٣- «الشيعة والسنة» إحسان إلهي ظهير.

١٢٤- «دراسات عن الفرق وتاريخ المسلمين» د/ أحمد محمد جلي، شركة الطباعة العربية، السعودية، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).
١٢٥- «الإمام الصادق» محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي.
١٢٦- «الشيعة والقرآن» إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ).
١٢٧- «تأويل مختلف الحديث» لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ).
١٢٨- «الكفاية» أحمد بن علي الخطيب، تحقيق وتعليق: الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).
١٢٩- «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٣٠- «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).
١٣١- «مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث» لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٣٢- «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: أحمد شاكر، طبع مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، الطبعة الثانية (١٣٧٠هـ).
١٣٣- «تفسير السعدي» المسمى «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنَّان» للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: محب زهدي النجار، المؤسسة السعدية.
١٣٤- «تفسير القرآن الكريم» لأبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية (١٣٨٩هـ-١٩٧٠م).
١٣٥- «الفَرْق بين الفِرَق» لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح، مصر.
١٣٦- «أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله» علي أحمد السالوس، دار وهدان للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ).
١٣٧- «الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة (١٣٩٣هـ).
١٣٨- «المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخرسانية» الشيخ حسين آل عصفور البحراني، دار المشرق العربي، بيروت، البحرين.
١٣٩- «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير» محمد علي الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية (١٣٨٣هـ).
١٤٠- «ضحى الإسلام» أحمد أمين.
١٤١- «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق» د/ علي الوردي، مطبعة الإرشاد، بغداد (١٩٦٩م).
١٤٢- «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

١٤٣- «منهج ابن تيمية في مسألة التكفير» د/ عبد المجيد بن سالم المشعبي، أضواء السلف، السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
١٤٤- «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية.
١٤٥- «هدى الساري مقدمة فتح الباري» الحافظ ابن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية ومكتبتها.
١٤٦- «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» لأبي الحسين محمد بن أحمد الملطي، مكتبة المثنى، بغداد (١٣٨٨هـ-١٩٦٨م).
١٤٧- «الخوارج» ناصر العقل، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).
١٤٨- «الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية» حامد عبد المجاد قويسي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٣م)
١٤٩- «تلبيس إبليس» لابن الجوزي، بتحقيق: محمود مهدي استانبولي (١٣٩٦هـ-١٩٧٦م).
١٥٠- «الخوارج دراسة ونقد لمذهبهم» ناصر بن عبد الله السعوي، دار المعارج الدولية، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
١٥١- «نصب الراية لأحاديث الهداية» جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، دار المأمون، القاهرة (١٣٥٧هـ-١٩٣٨م).
١٥٣- «الإباضية في موكب التاريخ» علي يحيى معمر، مكتبة وهبة.
١٥٤- «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» ابن تيمية، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة (١٣٨٧هـ).
١٥٥- «فيض القدير شرح الجامع الصغير» عبد الرءوف المناوي، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية (١٣٩١هـ-١٩٧٢م).
١٥٦- «قواعد في التعامل مع العلماء» د/ عبد الرحمن بن معلا اللويحق، دار الوراق، السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٢م).
١٥٧- «التكفير جذوره وأسبابه» د/ نعمان عبد الرازق السامرائي، دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٢م).
١٥٨- «ظاهرة التكفير» الأمين الحاج محمد أحمد، مكتبة دار المطبوعات الحديثة، جدة، السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
١٥٩- «الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف» د/ يوسف القرضاوي، كتاب الأمة (٢) الطبعة الرابعة (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
١٦٠- «مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام» عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، دار الهداية، الرياض.
١٦١- «الصحاح: تاج اللغة و صحاح العربية». إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور، الطبعة الثانية، القاهرة (١٤٠٢هـ).
١٦٢- «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي» تأليف: أحمد بن محمد المقري الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

١٦٣- «مقاييس اللغة» لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت. الطبعة الأولى (١٤١١هـ).

١٦٤- «الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة» للحافظ قوام السنة أبي القاسم إسماعيل الأصبهاني، تحقيق: د/ محمد ربيع مدخلي، ومحمد بن محمود أبو رحيم، دار الراية، الطبعة الأولى (١٤١١هـ).

١٦٥- «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤٠٢هـ).

١٦٦- «الصارم المسلول على شاتم الرسول» لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، عالَم الكتب (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

١٦٧- «الكشاف» للزمخشري، جار الله محمود الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.

١٦٨- «تاج العروس من جواهر القاموس» محمد مرتضى الزبيدي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

١٦٩- «آية التطهير وعلاقاتها بعصمة الأئمة» عبد الهادي الحسيني.

١٧٠- «تفسير البغوي» المسمى «معالم التنزيل» لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت.

١٧١- «الحجج الدامغة لنقض كتاب المراجعات» أبو مريم بن محمد الأعظمي.

١٧٢- «الرسالة التدمرية لابن تيمية» تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية (١٣٩١هـ).

١٧٣- «أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» محمد علي الصلابي، القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

١٧٤- «المنحة الإلهية في تهذيب الطحاوية» عبد الآخر حمّاد الغنيمي، دار الصحابة، بيروت، الطبعة الثالثة (جمادى الآخرة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

١٧٥- «الملل والنحل» لأبي الفتح محمد عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: الأستاذ أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ).

١٧٦- «مختصر تفسير القرآن العظيم» المسمى «عمدة التفاسير عن الحافظ ابن كثير» اختصار وتحقيق: أحمد شاكر، دار طيبة، دار الوفاء، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

١٧٧- «اليهود في السنة المطهرة» عبد الله الشقاري، دار طيبة الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

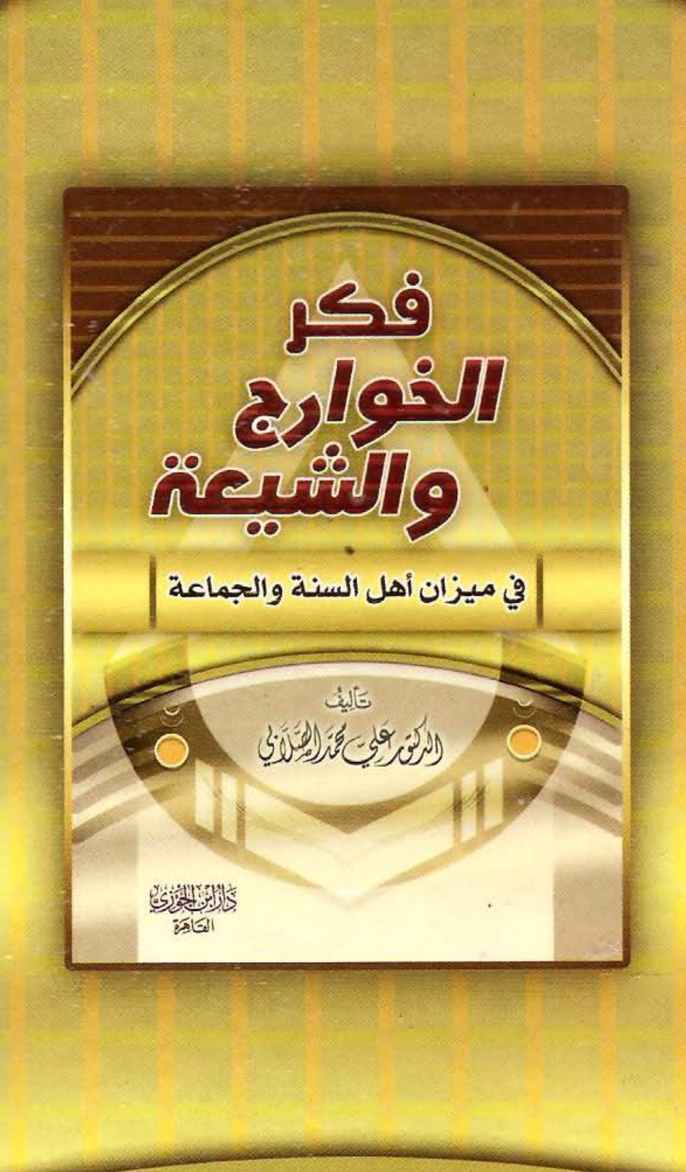
١٧٨- «خلافة علي بن أبي طالب» رتَّبه وهذبه: د/ محمد بن صامل السلمي، مستخرج من «البداية والنهاية»؟ دار الوطن، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

١٧٩- «وسطية أهل السنة بين الفرق» د/ محمد باكريم، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

١٨٠- «العزلة والخُلطة أحكام وأحوال» سلمان بن فهد العودة، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

١٨١- «السلسلة الضعيفة» للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

فهرس





جمهورية مصر العربية - القاهرة
١٢درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر
هاتف: ٠٠٢٠٢/٢٥٠٦١٩٠٣ تليفاكس: ٠٠٢٠٢/٢٥٠٦١٦٢٠
جوال: ٠٠٢٠١٠١٧٦٧٣٩٨ - ٠٠٢٠١٠٣٣٥٠٦٩٧
E-mail:dar_ebnelgawzy@yahoo.com

